جامعة الجزائر3
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع :

اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و تأهيل الاقتصاد الجزائري
دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: تحليل اقتصادي

إعداد الطالب: موساوي محمد تحت إشراف: الدكتور: أحمد زغدار

لجنة المناقشة:

الدكتور: كمال بن موسى... رئيسا
الدكتور: زغدار أحمد... مقررا
الدكتور: زايد مراد. .... عضوا
الدكتور: شلبي مصطفى.. .... عضوا
الأستاذ: زميت محمد .... عضوا

السنة الجامعية: 2011/ 2012

إهـــــــــــداء

إلى أمّي.....أغلى ما أملك في الوجود........

إلى أبـي العزيـز حفظه الله و رعاه.........

إلى زوجتي الحبيبة سميّة ....

و قرتـي العين عبد الـرحيم مهدي وجلال الـدّين ياسين.....

إلى أخواتـي الـغاليات كريمة، رتيبة، فتيحة و آمنة........

إلى كل الأهل و الأقـارب في الجزائر العاصمة و عين الـدفلى........

إلى أساتـذتـي الـكرام في المدارس الأصلية و الجامعة و الحياة.........

إلى كل الأصحاب و الأصدقـاء و الـزملاء......

إلى كل الأصحاب و الأصدقـاء و الـزملاء......

أهدي هذا الـعمل

الـطّالـب: محمد موساوي

شكـــر وعـــرفـان

بعد الانتهاء من إنجاز هذا العمل، أتوجّه بقلب متضرّع خاشع إلى الله عزّ وجلّ بالحمد والشّكر، فله الفضل و المنّة.

ثمّ أتقدّم بخالص شكري إلى أستاذي الكريم الدكتور أحمد زغدار الذي كان له فضل تأطير هذا العمل بإرشاداته و نصائحه وعونه.

دون أن أنسى الأستاذ الموقّر قادة أقاسم الذي كان له الفضل في التوجيه الأوّلي لهذا العمل.

و كذا من وفّر لي ظروف العمل الملائمة وأمدّني بالدّعم المعنوي و أخصّ بالذكر الوالدين العزيزين و الزّوجة الكريمة.

مع الشكر الخاص إلى الأخ أحمد بوشارب الذي كان لي عونا حين احتجت إليه.

فهرس قائمة الجداول، الأشكال و الملاحق

أ- قائمـــة الجـــداول

ب- قائمـــة الأشكـــــال

فهـــرس المحتـويات

مقدمـة عامـة:

تميز الاقتصاد العالمي في العشرية الأخيرة من القرن الماضي بحركية سريعة توالت فيها التغيرات بمعدلات فائقة، خاصة مع التحولات التي عرفها إعداد السياسات الاقتصادية و التي كان لها الأثر الكبير على شكل و تنظيم الاقتصاد العالمي في الألفية الثالثة للدول المتقدمة عموما و النامية بشكل خاص، لا سيما من خلال الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية و عدم تدخل الدولة في الاقتصاد لفرض الحماية.

إن محاولة دراسة هذه التغيرات التي طرأت على المحيط الاقتصادي العالمي، يجعل من عملية التنبؤ بمستقبله صعبة للغاية، وعليه فإن مصير الاقتصاديات التي لا ترغب أو لا تقدر على التكيف مع هذا الواقع التنافسي الجديد بإيجاد المخرج الملائم عن طريق التأهيل و قبول التحالفات و التعاون التكنولوجي و الشراكة، فإنها ستقصي حتما نفسها من هذا الميدان.

و ينبغي الإشارة في هذا السياق إلى أن تنافسية الاقتصاد في السوق المحلي ليست حجة و برهانا على جدواها في السوق الخارجي، لأن التنافسية الدولية لا تمثل انعكاسا حتميا للتنافسية المحلية بسبب وجود ما يسمى بأثر الانعكاس الذي يغير من القدرات التنافسية للاقتصاديات من سوق لآخر سواء بالسلب أو بالإيجاب تبعا لطبيعة السوق.

غير أن هذا الاستنتاج لا يعني بالضرورة أن الاقتصاديات التي ستدخل هذا الميدان ستكون ضعيفة أمام نظيراتها على المستوى الدولي، بل ستعتمد على خططها و أساليبها الخاصة للتعامل مع هذه الوضعية مع مراعاة جوانب قوتها التي تسمح لها مع مرور الوقت بالاندماج في هذه الأسواق و منافسة نظيراتها لا سيما في ظل الانفتاح العالمي للأسواق و عدم التمييز بين المستثمر الأجنبي و المحلي من حيث المزايا و الالتزامات، ذلك أن دفع اقتصاد دولة ما لمنتوجاته أو خدماته إلى الأسواق الدولية يتطلب منه ميزات تنافسية إضافية أو مختلفة عن تلك التي كان يتمتع بها في السوق المحلي بسبب تدخل مفهومي التحويل المادي و أثر عبور الحدود.

و عليه فإن هذه المعطيات الجديدة التي صارت تفرضها مميزات الاقتصاد العالمي في الألفية الثالثة خاصة ما يتعلق بعولمة أسس النظام الرأسمالي، تدفع الدول التي انتهجت خيارات اقتصادية مخالفة إلى البحث عن التموقع الملائم في هذا المحيط الجديد خاصة و أن اقتصادياتها صارت مرتبطة آليا بهذا النظام بصفة مباشرة أو غير مباشرة. إن تجميع الدول لاقتصادياتها في كتل موحدة و قوية، يساهم بشكل مباشر في توجيه الخيارات المتاحة للدول الأخرى الأقل تطورا حيث تجد نفسها مجبرة على ربط علاقات تعاونية معها إن لم نقل تشاركية.

إن الميزة الجديدة للاقتصاد العالمي المتمثلة في حرية عبور الحدود الرسمية للدولة من خلال رفع الحواجز المفروضة على التبادلات و سعر الصرف قد يكون له معنى آخر بالنظر إلى مستقبل العلاقات التجارية الاورومتوسطية المبنية المجسدة في اتفاقيات الشراكة المبرمة بين الاتحاد الأوربي و دول جنوب حوض المتوسط خاصة المغاربية منها على غرار تلك الموقعة مع تونس في جويلية 1995 لتدخل حيز التنفيذ في مارس 1998 و مع المغرب في فيفري 1996 لتدخل حيز التنفيذ في مارس 2000، بهدف إنشاء منطقة للتبادل الحر بعد تفكيك التعريفات الجمركية الوطنية.

و يرى أكثر الاقتصاديين أن إنشاء منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية سيترتب عنه آثارا إيجابية و أخرى سلبية على دول جنوب المتوسط عموما، إذ ستؤدي عملية تفكيك التعريفات الجمركية المطبقة على السلع الأوربية إلى انخفاض مهم في الموارد الجبائية لخزينتها العامة من جهة، و زوال القطاعات الاقتصادية التي لا تتمتع بدرجة تنافسية كافية سواء كانت صناعية أو فلاحية أو خدماتية من جهة أخرى، فيما تكون الآثار الإيجابية لإنشاء هذه المنطقة غير مباشرة و بعيدة المدى ترتبط بشكل أساسي بنتيجة جهود حكوماتها على الرفع من المستوى التنافسي للمؤسسات الاقتصادية و تمكينها من ولوج الأسواق الأوروبية بكل سهولة.

إن الجزائر، باعتبارها أحد أهم دول جنوب المتوسط، قد أبرمت اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2002 و دخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005 بهدف إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الطرفين بحلول سنة 2017 أي بعد مدة 12 سنة كمرحلة مؤقتة يتم خلالها التفكيك التدريجي للتعريفة الجمركية الوطنية و مرافقة السلطات العمومية الجزائرية في إنجاح سياساتها الرامية إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع هذه المواعيد المهمة.

إن هذا الالتزام الاقتصادي و التجاري تجاه الاتحاد الأوروبي، دفع المسؤولين الجزائريين للتفكير بجدية في آفاق التنافس الممكنة في ظل هذا الفضاء التجاري الحر، خاصة و أن الأمر يتعلق بشريك معترف بقدرات قطاعاته العالية في مجال التنافسية و سياسات التسويق المتميزة و نوعية المنتوجات الجيدة مقارنة بما تتوفر عليه الجزائر.

و عليه و على غرار جيرانها في حوض المتوسط، فقد تبنت الجزائر برنامجا لتأهيل و تهيئة اقتصادها بما يسمح بتكيفه مع البيئة الإقليمية و العالمية الجديدة و يضمن له إمكانية التنافس في الظروف المتوقعة حيث ينتظر من الشريك الأوروبي المساهمة في إنجاحه بفضل ما يمكن أن يقدمه في مجال مرافقة الإصلاحات و تزويدها بالخبرة و الوسائل التكنولوجية الضرورية من جهة و من تدعيم تقني و مالي في إطار الاستثمار المباشر في مختلف القطاعات الاقتصادية الصناعية و الفلاحية و الخدماتية من جهة أخرى. إن هذه المساعدة ينتظر تدعيمها أكثر في مجال الإصلاحات على المستوى الجزئي التي تمس المؤسسة الاقتصادية باعتبارها الأداة الرئيسية للإنتاج و خلق الثروة.

الإشكاليـة:

بعد الإشارة إلى أهم التحولات و المعطيات الاقتصادية الجديدة التي طرأت على الاقتصاد العالمي دوليا و إقليميا و توضيح أهمية اغتنام ما تتيحه المرحلة الانتقالية الضيقة لاتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي بتطبيق خطط التكييف و التأهيل على المستويين الكلي و الجزئي، تبرز الإشكالية في التساؤل التالي:

ما هي خصوصيات و نتائج جهود تأهيل الاقتصاد الجزائري الكفيل بتحقيق التكيف القطاعي و المؤسّساتي مع متطلبات التبادل الحر في إطار اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي؟

و من أجل المعالجة الدقيقة و المفصلة لهذه الإشكالية، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1) فيم تتمثل أهم المعطيات الاقتصادية الإقليمية و العالمية المؤثرة على الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة لا سيما تلك المرتبطة بمفهوم و خصائص التبادل الحر الأورو جزائري؟
2) ما هي أهم القطاعات التي مستها الإصلاحات الحكومية الرامية لتحضير الاقتصاد الجزائري للاندماج في منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية و كيف يمكن تقييمها؟
3) فيم تتمثل جهود الحكومة الجزائرية لتأهيل المؤسسة الاقتصادية و هل يمكن اعتبارها كفيلة بتنمية تنافسيتها لدخول الأسواق الأوروبية؟

الفرضـيات:

لمعالجة الإشكالية التي طرحناها أعلاه، نعتمد بعض الفرضيات التي نراها أقرب للإجابات المحتملة و التي نلخصها فيما يلي:

- ينطلق تبني الخيارات الاقتصادية من دراسة ظروف و معطيات المحيط الذي يؤثر و يتأثر بالواقع الاقتصادي الإقليمي و العالمي، إذ أن نجاحه مرتبط بقدرته على التكيف مع تغيرات هذا المحيط.
- تؤثر نتيجة جهود الاصلاحات التي تجريها الحكومة الجزائرية في إطار عملية التأهيل على المستويين الكلي و الجزئي على مستقبل الاقتصاد الوطني في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كما أن تجاوب هذا الأخير مع هذه الجهود يؤثر أيضا على هذه النتيجة.
- يمر تكييف الاقتصاد الوطني في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عبر تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية الذي يرتبط بنجاعة البرامج المتبعة من جهة و بمساهمة الشريك الأوروبي في إنجاحها من جهة أخرى.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار هذا الموضوع لعدة اعتبارات و مبررات أهمها:

- الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات و تحولات متلاحقة و تحظى بالأهمية على مستوى التحليل الاقتصادي الوطني.
- يرتبط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي بصفة وطيدة على نتيجة مراحل اندماجه إقليميا خاصة أمام المحاولات المتواصلة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- الاستعمال و التداول الكثيف لمصطلح تأهيل الاقتصاد و تأهيل المؤسسات الاقتصادية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و هو ما يستدعي تناوله بالبحث العلمي.
- اعتبار الموضوع من أبرز مواضيع الساعة حيث طرح نفسه بإلحاح في العشرية الأخيرة و لا يزال، على مستوى الحكومة و القطاعات الوزارية ذات البعد الاقتصادي و التجاري خاصة و أنه يتناول أول تجربة اندماج يخوضها الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي على المستوى الإقليمي.
- إثراء المكتبة الجامعية بهذا النوع من البحوث الاقتصادية العلمية.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهم أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية:

1) التأكيد على ضرورة الاستعداد الجيد للاستحقاقات التجارية على المستوى الإقليمي و العالمي من خلال تكييف الإطار الاقتصادي الوطني مع المستجدات الاقتصادية العالمية لا سيما عن طريق اكتساب المهارات و الكفاءات التي تسمح بتحقيق أكبر مكاسب ممكنة في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
2) التعمق في دراسة و تقييم الاصلاحات المطبقة على القطاعات الاقتصادية التي تحظى بالأولوية في مجال التأهيل في ظل الشراكة التجارية مع الاتحاد الأوروبي.
3) تحليل مدى فعالية سياسات التكييف و التأهيل الاقتصادي من خلال مقارنة الوضعية السابقة بما تم تحقيقه من جهة، و بتقييم نتائج هذه السياسات و مصير هذه الشراكة بعد مرور أكثر من ستة سنوات على دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ من جهة ثانية.
4) تزويد المكتبة بعمل جديد في مجال التحليل الاقتصادي يفيد الطلبة في إجراء البحوث و الأعمال الدراسية بالإضافة للأساتذة و الباحثين في هذا الميدان.

حدود الدراسة:

نظرا لتشعب هذا الموضوع و تعدد العناصر المتصلة به بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ارتأينا ضبطه و تحديد بعض معالمه لمعالجتها بأكثر تحليل و دقة سواء من حيث المكان و الزمان أو حتى المحتوى، لذلك فقد ركزت هذه الدراسة بالخصوص على الجوانب التالية:

- لم تتناول هذه الدراسة بالتحليل كافة القطاعات الاقتصادية التي تشكل موضوع سياسات تأهيل و تكييف من طرف الحكومة، و إنما تم التركيز فقط على القطاعات المعنية مباشرة بالتأهيل في سلم الأولويات الاقتصادية للحكومة الجزائرية في إطار استغلالها للمرحلة الانتقالية التي تسبق إنشاء منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي.
- لم يتم التفريق في الدراسة بين المؤسسات الاقتصادية ذات الطبيعة المختلفة، بل كانت الدراسة عامة.
- الإحصائيات المعتمدة في الدراسة هي الإحصائيات الرسمية المقدمة أو المنقولة عن الإدارات العمومية المعنية إلى غاية أكتوبر 2011 (أي بمرور أكثر من ستة سنوات عن دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ).

الدراسات السابقة:

رغم أن تناول موضوع الشراكة الاورومتوسطية يعود إلى نهاية العشرية الأخيرة من القرن الماضي، إلا أن جانب تأهيل الاقتصاد الوطني في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يتسم بالحداثة نسبيا، على الرغم من تطرق العديد من الباحثين في رسائل الماجستير لأحد جوانب هذا التأهيل فقط على غرار:

- أحمد بوشارب، **تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل منطقة التبادل الحر الاورومتوسطي،** مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، جوان 2008.
- بوكماش عبد الله، **التفكيك الجمركي و أثره على تنافسية المؤسسات – دور برنامج تأهيل المؤسسات كتدبير مرافق-**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، جوان 2007.
- عبد الكريم سهام، **دور الشراكة الأجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة مجمع صيدال-**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، جوان 2007.

- عليواش أمين عبد القادر، **أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني،** مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

المنهجية المتبعة:

إن طبيعة البحث في موضوع تأهيل الاقتصاد الجزائري في ظل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي استوجب الاعتماد على منهج متنوع يكفل تحقيق التوافق و التناغم المطلوب بين عناصره المختلفة حيث يستند بدرجة أولى على الوصف ثم التحليل و الاستنتاج:

- **المنهج الوصفي:** لكشف و تبيين ما يتعلق بجوانب اتفاق الشراكة و الاقتصاد الجزائري و المؤسسة الاقتصادية الوطنية، بالإضافة إلى أهم المتغيرات على مستوى الاقتصاد العالمي بصفة عامة.

- **المنهج التحليلي و الاستنتاجي:** من خلال تناول آثار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على المبادلات التجارية**،** الإيرادات العامة للدولة، قطاعات الاقتصاد الوطني المعنية بالتأهيل و كذا المؤسسة الاقتصادية الوطنية في سبيل التمكن من تقييم الأوضاع و محاولة إيجاد حلول للصعوبات و المعوقات التي تواجه جهود التأهيل و التكييف بغية الاستفادة من معطيات الماضي و التحقق من سير الأحداث و تطورها لتمكين الاقتصاد الجزائري من تحقيق أهدافه في المستقبل.

كما استعنا لشرح بعض المحاور و العناصر **بالمنهج التاريخي** من خلال سرد تطور علاقات التبادل في العالم عموما و في المنطقة المتوسطية بالخصوص، إضافة إلى تطور بعض قطاعات الاقتصاد الجزائري في مختلف مراحلها منذ الاستقلال مع التركيز بعض الشيء على المؤسسة الاقتصادية.

خطة وهيكل البحث:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة آنفا، اقترحنا خطة تتكون من ثلاث فصول:

حيث تم تخصيص الفصل الأول لدراسة الاقتصاد الجزائري في ظل تغير المعطيات الاقتصادية الإقليمية و الدولية من خلال تناول الظروف الاقتصادية الإقليمية و العالمية المرافقة لمفهوم الشراكة في المبحث الأول و كذا العلاقات الاقتصادية و المبادلات التجارية الاوروجزائرية بعد التعريج على الاتحاد الأوروبي كتكتل إقليمي بارز في العالم في المبحث الثاني، ثم الانتهاء في ثالث مبحث إلى دراسة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بشيء من التفصيل.

و في الفصل الثاني، تناولنا تأهيل الاقتصاد الجزائري في ظل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بنوع من التفصيل خاصة فيما يتعلق بأهم المجهودات المبذولة في هذا المجال و كذا الآثار المترتبة عن تطبيق اتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني و ذلك من خلال ثلاث مباحث، خصص الأول لتشخيص

الاقتصاد الجزائري من حيث البنية و المراحل التي عرفها تطوره منذ الاستقلال و الثاني لأهم المجالات التي مستها مجهودات الدولة في مجال التأهيل الاقتصادي في ظل اتفاق الشراكة الاوروجزائرية، فيما جاء المبحث الثالث ليبرز آثار تطبيق اتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني بعد مرور أكثر من ستة سنوات عن دخوله حيز التنفيذ.

أما الفصل الثالث فقد تضمن دراسة تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي انطلاقا من الاستراتيجيات المختلفة لتأهيل المؤسسات الاقتصادية في المبحث الأول ثم الوصول إلى برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

الفصل الأول: الاقتصاد الجزائري في ظل المعطيات الاقتصادية الإقليمية و الدولية الجديدة.

تمهيد:

لقد شهد العالم بعد انهيار النظام الاشتراكي، بداية التسعينات من القرن الماضي، توطيد دور المنظمات الدولية التي تعنى بإدارة شؤون الاقتصاد العالمي في مختلف جوانبه النقدية و المالية من جهة و الاتجاه المتعاظم نحو إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية و الجهوية ذات الصبغة التجارية في مواجهة عولمة مبادئ و أسس النظام الليبرالي الرأسمالي الذي كانت قد تبنته الدول الصناعية التقليدية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و القائم على حرية النشاط الاقتصادي و التجاري بتحرير المبادرة الفردية من أجل الإبداع و التطور و كذا التخصص في العمل و رفع الكفاءة الإنتاجية و تقوية الميزة التنافسية لمنتجاتها في الأسواق الدولية من جهة أخرى.

و معروف أن الجزائر قد اتبعت منذ الاستقلال سياسة اقتصادية تعتمد على تنمية و تطوير الصناعات الثقيلة (الصناعات المصنعة) التي تعتبر قوة جذب لصناعات أخرى تتوطن أمامها و خلفها مع الاعتماد على سياسة تجارية حمائية أساسها احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية، قبل أن تتأثر بشكل كبير في تسعينيات القرن الماضي بالنتائج السلبية لخياراتها السابقة و تعمل على إعادة النظر فيها وفقا للمعطيات الاقتصادية التي يتيحها التنظيم الجديد للاقتصاد العالمي لا سيما من خلال تبني الشراكة الأجنبية كخيار استراتيجي لاستدراك التأخر المسجل في كافة القطاعات بالتوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

المبحث الأول : الظروف الاقتصادية العالمية و الإقليمية المرافقة لمفهوم الشراكة.

انعكست ظاهرة العولمة على أشكال التطور الاقتصادي العالمي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي لا سيما في جوانبها الاقتصادية، الثقافية، السياسية، الاجتماعية والتكنولوجية مما ساهم في توطيد الروابط بين التكتلات والدول بشكل يعيد النظر في تنظيم وتركيب الأنظمة الاقتصادية السابقة التي يمكن تفسيرها من خلال الأحداث التي أصبحت تنعكس على باقي أجزاء العالم.

إن هذا التحول الجوهري الجديد قد تبعه تأييد ومعارضة كثير من المفكرين، ففي الوقت الذي يعتقد فيه بعضهم أنه تطور طبيعي نحو عالم بدون حدود يحقق مزيدا من توسيع الأسواق وزيادة المنافسة والإبداع والابتكار يرى البعض الآخر بأنه يتطلب مقاومة و رد فعل معاكس باعتباره يمثل تهديدا للهوية الوطنية والاستقلال الاقتصادي و السياسي للدول.

و عليه فإن هذه الظاهرة المتعددة المستويات تستحق بعضا من التحليل في جوانبها الاقتصادية من خلال البحث في أبعادها و انعكاساتها و كذا المزايا التي يمكن أن توفرها.

المطلب الأول: العولمة الاقتصادية.

نظرا للعلاقة الوطيدة التي تربط واقعها مع ظروف بزوغها، سنحاول الوقوف عند السياق التاريخي لظهور العولمة ثم التطرق إلى مفهومها وذكر خصائصها وأهم مظاهرها، ثم الانتقال إلى عرض أبرز العوامل التي أدت إلى انتشارها، لنصل إلى ذكر السمات الرئيسية الذي تميز الاقتصاد العالمي في شكله التنظيمي الحالي والقوى الفاعلة فيه.

الفرع الأول : السياق التاريخي لظهور العولمة.

يرجع ظهور العولمة كمفهوم إلى القرن التاسع عشر، فبعد أن تم التراجع عنها بسبب التناقضات التي كانت تحملها الرأسمالية في طياتها كالكساد الكبير الذي مس العالم سنة 1929، سرعان ما تم الرجوع إليها نتيجة للتطورات التي أحدثتها الثورة التكنولوجية والمواصلات إبتداءا من أواخر الثمانيات[1]، والتي تزامنت مع ظهور شبكة الانترنت (www)، والتحضير لتسهيل حركة السلع ورؤوس الأموال في أوروبا، وكذا سقوط جدار برلين.

فالعولمة "Mondialisation" هي ترجمة فرنسية لما يسمى بالكوكبة بالانجليزية "Globalisation" وهي لا تقتصر على فتح الحدود وتكثيف المبادلات التجارية فقط و إنما يقصد بها التقارب بين المجتمعات على المستوى الاقتصادي عن طريق ربط المؤسسات والأسواق والجامعات والبث التلفزيوني بواسطة الأقمار الصناعية و الانترنت، أو على المستوى السياسي (بدفع دول العالم

[1]- سمير صارم ، أوروبا و العرب، من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر، سوريا 2000، ص 22.

نحو اقتصاد السوق وهو ما يدعو إليه الفكر الليبرالي)[1].

و يتمثل المفهوم الشائع للعولمة في الاعتماد المتبادل للاقتصاديات العالمية أو ما يسمى (L'interdépendance)، وهذا بسبب إلغاء الحواجز الجمركية ورفع القيود أمام تنقل السلع ورؤوس الأموال، وهو ما جاء على وجه الخصوص في بنود جولة "الأورغواي" حيث دعت كل الدول الموقعة على تعهدها بإلغاء أو التقليل من القيود الجمركية وغير الجمركية فيما بينها. و بهدف تشجيع التجارة العالمية وتوسيع حجم الاستثمار و احترام تطبيق هذه الاتفاقيات، تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC) بدلا للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT).

إن الهدف الرئيسي من الإلغاء أو التفكيك التدريجي للقيود الجمركية واعتماد أساليب التحرير من طرف عدد كبير من الدول السائرة في طريق النمو (كالمغرب، تونس، مصر، سوريا، السنغال ودول إفريقية أخرى) هو جاب رؤوس الأموال و الاستثمار الأجنبي المباشر على وجه الخصوص على اعتبار أنه يساهم في دفع وتيرة الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات العالم خاصة و أن سياسات التحرير وعدم التدخل من قبل الدولة في النشاط الاقتصادي (Libèralisation et Dèsengagement) يؤديان إلى تشجيع تداول رؤوس الأموال بشكل كبير على المستوى العالمي بفضل ما تتيحه الثورة التكنولوجية والاتصالات اللتين عرفهما العالم وخاصة الثورة المعلوماتية (Revolution Informatique).

و هكذا يمكن اعتبار العولمة ظاهرة إضفاء الطابع المالي على الاقتصاد العالمي (Financiarisation de l'économie mondiale) من خلال الحجم الكبير للصفقات المالية اليومية في أسواق الصرف، حيث سجل حجم المعاملات المالية 70 مرة حجم تجارة السلع والخدمات فبلغ حجم التداول في الأسواق المالية ما يزيد عن 1500 مليار دولار يوميا في المتوسط، في حين أن القيمة السنوية للتجارة العالمية تقدر بـ 5000 مليار دولار فقط[2] ، وبالتالي فإن حجم التعامل في الأصول المالية تجاوز حجم التعامل في السلع والتجارة الخارجية، فبلغ حجم التعامل اليومي في العملات ما يزيد عن 900 مليار دولار وحجم سوق السندات الدولي 1.6 مليار دولار في بداية ظهور الأحادية القطبية.

ويمكن إرجاع هذه الظاهرة (إضفاء الطابع المالي) (Financiarisation) وسهولة انتشارها إلى أنشطة المضاربة التي يقوم بها مالكو رؤوس الأموال وكذا إلى قوة و تأثير دور الشركات المتعددة الجنسيات.

[1]- Pascal Richè, Une Brève Histoire De La Mondialisation, Nov 1999. http: // www. Politics. Ankara. Edu.tr/eski/html/eng/ceko/ isikli-seatle.htm liberation.com/emploi.

[2] -A propos de la mondialisation: Introduction au forum organisé en marge du congrès par le camarde DEMBUS, 2000. http://www.ajpas, org/ de- la- mondialisation.htm.

1- المضاربة المالية (La spéculation financière):

يعود أساس العولمة إلى نشاط مجموعة من المضاربين الذين يمتلكون وسائل مالية معتبرة وبإمكانهم التأثير في الاقتصاد العالمي، و يتعدى حجم التعاملات اليومية لنشاط هذه المجموعات ما يزيد عن 1500 مليار دولار، في حين نجد أن احتياطات البنوك المركزية في العالم تقدر بـ 1200 مليار دولار سنة 2000.

و تتشكل هذه المجموعات غالبا من مالكي رؤوس أموال أمريكية ويابانية، وهذا ما تأكد خلال سنوات التسعينات من خلال الأزمة النقدية والمالية الأسيوية وما نتج عنها من تدهور كبير لعملات بعض الدول (إندونيسيا، ماليزيا، الفيليبين، تايلاندا...الخ) التي أجبرت على إلغاء عدة عقود مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة. و يمكننا هنا الاستشهاد بالتأثير البالغ لهذه الجماعات على مستوى الأسعار في السوق البترولية خاصة بعد سنة 2003 أين قفز سعر برميل النفط من مستوى 20 دولار ليقارب 150 دولار شهر سبتمبر 2008. وعليه تعتبر هذه المجموعات القوة الضاربة في الاقتصاد العالمي، فمثلا من أكبر القوى في هذه المجموعات نذكر مجموعة كونتيوم (Quantum group) التي تملك لوحدها 10 مليارات دولار كرأسمال، بالإضافة إلى أن قوة المضاربين تكمن في أن كل دولار مستثمر يمكنه الحصول على قرض في حدود 10 دولار وعليه يمكننا القول أن هذه المجموعة تمتلك رأسمال افتراضي قدره 100 مليار دولار[1]. و من أجل هذا ظهرت أصوات مناهضة في العالم تنادي بالقضاء على المضاربين وإيجاد أساليب على المستوى الدولي لدحضهم، إلا أنه من الصعب التحكم في هذه المضاربة المالية لأنها جزء مرتبط بأنشطة الشركات المتعددة الجنسيات المسيرة للعولمة.

2- تطور دور الشركات المتعددة الجنسيات:

إن المضاربة المالية مرتبطة بنشاط الشركات المتعددة الجنسيات، حيث أن عدد هذه المجموعات الصناعية والمالية التي تسيطر على مراقبة جزء هام من الإنتاج وتداول السلع والخدمات في العالم بدأت تتقلص شيئا فشيئا عن طريق الدمج والامتصاص والابتلاع، و نجد عشرات المؤسسات المتعددة الجنسيات تراقب وتتحكم في ما يفوق نصف السوق العالمي. فمثلا بلغ رقم الأعمال المتراكم لحوالي 200 مؤسسة متعددة الجنسيات ما يعادل ¼ الناتج الوطني الإجمالي العالمي (PNB Mondial) في حين أن نفس هذه المؤسسات لا تشغل إلا 0.75 % من اليد العاملة في العالم وبالتالي نجد أن مجموعة مثل جنرال موتورز (General Motors) وهي من أكبر المؤسسات المنتجة للسيارات في العالم تجاوز رقم أعمالها سنة 1994 الناتج الوطني الخام لدولة كتركيا أو الدانمارك، ومنه فإن هذا التركيز مسّ جميع القطاعات الاقتصادية والمالية المتمثلة في الصناعة، الخدمات، البنوك، النقل، الاتصال، الصحافة، الإعلام الآلي ... وغيرها.

[1] - A propos de la mondialisation, op.cit.

و لقد تجسد ظهور العولمة بقوة عندما بدأت مثل هذه المؤسسات تبحث عن التوسع نحو الأسواق الكبرى خارج الحدود الإقليمية للدولة. وهناك أربع عوامل أساسية محددة تجاه هذا المسار نوردها فيما يلي:[1]

- توسيع مجال النشاط الاقتصادي خارج إطار الدولة.
- تحرير المبادلات العالمية.
- الأهمية المتنامية للتدفقات الرأسمالية الدولية.
- تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

الفرع الثاني : تعريف العولمة.

فيما أظهرت الدراسات الاقتصادية تباينا حول تحديد مفهوم العولمة، تعددت تعاريفها بسبب عدم تبلور مفهومها الفكري والعلمي. و هو ما يمكن إرجاعه إلى عدة أسباب منها: الميل إلى تأييد إيديولوجية معينة أو معارضتها و غض النظر عن وقائع ومعطيات من شأنها أن تحد من فكرة العولمة واتساعها. و عليه سنحاول تقديم جملة من التعريفات قصد الوصول أو الوقوف عند المدلول اللغوي والفكري لمفهومها.

تعريف 1 : عرفها صندوق النقد الدولي في تقرير أعده سنة 1997 بأنها:" تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية، وذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا"[2].

تعريف 2 : أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD" فيعرفها على أنها: "زيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي وأسواق رأسمال، كما زاد من عمليات العولمة وحفزها التقدم في النقل والاتصالات وتحرير وإلغاء القيود على تدفقات رأسمال والتجارة على المستويين المحلي والدولي"[3].

كما يعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أيضا على أن العولمة هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل، حيث تتمثل المرحلة الأولى في التجارة الدولية، أما المرحلة الثانية والتي بدأت في السبعينات فقد تمثلت في الاندماج المالي الدولي، وفي بداية الثمانينات بدأت المرحلة الثالثة وهي العولمة التي أصبحت السائدة في العصر الحالي.

---

[1] - Seyni N'diaye : Le rôle des réformes institutionnelles, finance et développement , volume N°38, N°4, DEC 2001, P 18.
[2]- Benfreha Nor-Eddine, les multinationales et la mondialisation, enjeux et perspectives pour l'Algérie, édition Dahlab, Alger, 1999, P 49.
[3]- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000-2001 ، ص 07.

تعريف 3 : تعرف على أنها: "مجموعة من الإجراءات أو المسارات التي تسمح بإنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات انطلاقا من هياكل (Structures) تقوم بتقييم عوامل الإنتاج المادية وغير المادية بصفة منظمة على أساس قواعد عالمية"[1]

تعريف 4 : "هي مجموعة المبادئ الإيديولوجية والمفاهيم النظرية والآليات التي ترتكز على ثلاث سلطات":[2]

- سلطة السوق: (Pouvoir du marché): باعتباره الآلية الأساسية للتسيير الفعال والتخصيص الأمثل للموارد المتاحة المحلية والعالمية.
- سلطة المؤسسة: (Pouvoir de l'entreprise): باعتبارها التنظيم المسؤول عن التحكم في الإنتاج و الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.
- سلطة رأسمال: (Pouvoir du capital): باعتباره المحرك الأساسي للثروة وتعظيم الأرباح...الخ".

و تجد هذه الآليات (السوق، المؤسسة و رأسمال) مبررات وجودها في كونها تعمل على تعظيم المنافع الفردية للأعوان الاقتصادية (المنتج، المستهلك، المساهم والمنظم) إضافة إلى الصراع من أجل التوفيق بين المصالح الفردية المتضاربة، و عليه فإن عامل المنافسة والاعتماد على العلوم والتكنولوجيا يسمح بتقديم بدائل أحسن فيما يخص السلع والخدمات وفرص الاستثمار.

تعريف 5 : يعرفها (Dunning) بأنها: "عبارة عن تضاعف الروابط بين المجتمعات والدول بشكل ينظم ويرتب نموذج الاقتصاد الحالي، كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تفرز القرارات والأحداث والأنشطة التي تبرز في أحد أجزاء العالم نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية أجزائه"[3].

و يؤكد المفكر سمير أمين في هذا الشأن على أن العولمة الجديدة لمجتمعات العالم الثالث تعد واحدة من أبرز التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة، ويضيف أن درجة اندماج الأنظمة الاقتصادية في السوق العالمية تقاس عادة بالوزن النسبي الذي تحتله التجارة الخارجية في الناتج المحلي، و بالتالي فإن الفترة الممتدة ما بين الحرب العالمية الثانية إلى بداية القرن الواحد والعشرين (21) عرفت تقدما سريعا نحو العولمة و هو ما يثبت عملية الاختراق المتبادل في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة[4].

و بالرغم من تباين أفكار وأيديولوجيات واضعي هذه التعاريف، يمكننا أن نستنتج الخصائص

---

[1] - Ricardo Petrella : les principaux défis économique de la mondialisation actuelle, (conseiller a la commission européenne; professeur a l'université catholique de Louvain), 2001. http:// attac.org/fra/List/doc/petrella2. pdf.
[2]- op.cit.

[3]- عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص 05.
[4]- سمير صارم ، مرجع سابق، ص 22.

الآتية لظاهرة العولمة:

- تبرز العولمة زيادة كثافة التفاعلات والعلاقات فيما بين الدول على المستوى العالمي.
- ترمي العولمة إلى تحييد العامل الجغرافي.
- العولمة تستهدف القضاء على مفهوم الإقليمية «Dèterritorialisation»
- العولمة ظاهرة اقتصادية تقوم على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل فيما بين الدول «Interdependence».
- العولمة عملية غايتها التوحيد الكوني «Universalisation».
- العولمة تعني الاتجاه نحو الليبرالية و تحرير الأنشطة من كافة القيود على المستوى العالمي «Libèralisation».

و يمكننا تقديم تعريف شامل للعولمة تبعا لما سبق يتمثل في كونها عملية إرادية تقوم على إعادة نسج العلاقات الدولية وفقا للنسق العالمي من خلال القوى المهيمنة عليه، وهذا نتيجة للتقدم الكبير الذي عرفته الثورة التكنولوجية والاتصال والمواصلات، وكذا زيادة كثافة التفاعلات الدولية ودرجة الاعتماد المتبادل، و الاعتقاد بأن العالم كل متكامل غير قابل للتجزئة، و عليه ينبغي أن توحد فيه الأنماط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعيشية لكل مناطق العالم تحقيقا لمصالح تلك القوى المهيمنة من خلال منظومة متكاملة بآلياتها وأساليبها المتنوعة.

الفرع الثالث : مظاهر العولمة وأشكالها.

تتمثل أبرز مظاهر العولمة فيما يلي:[1]

- الانتقال بالاقتصاد الدولي إلى مستوى الاقتصاد العالمي.
- تعميق مفهوم زيادة اندماج الاقتصاديات الوطنية في السوق العالمي.
- سيطرة المجتمعات الرأسمالية المتقدمة على أنماط التصنيع عن طريق الاحتكار المالي و العلمي والسيطرة على المعلومات وهندسة التصاميم و الموارد.
- فسح المجال للاستثمار الأجنبي بصفة واسعة بما يتماشى و تغلغل الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاديات الوطنية.
- تشكل حدود اقتصادية جديدة بدلا للحدود السياسية و هو ما يمثل زوال السيادة التقليدية.
- زيادة المنافسة والسباق نحو كسب أسواق السلع والاستثمارات والتكنولوجيا والعمالة الماهرة و غير المكلفة إضافة إلى رؤوس الأموال والمعلومات[2].

[1]- سمير صارم، مرجع سبق ذكره، ص 25-26.

[2]- عبد الرحمان السحبياني: الاستثمارات الأوروبية والبلدان العربية، صحيفة يومية تصدرها مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر (صحيفة سعودية تصدر على شبكة الانترنت)، 07 مارس 2001.

- تنامي دور التكنولوجيا العالية (الدقيقة) (Technologies de Pointe) في مجال التجارة والإنتاج، وأبرزها تكنولوجيا المعلومات والإعلام والاتصالات، والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية وتكنولوجيا الطاقات الجديدة والمتجددة وتكنولوجيا المواد الجديدة وخاصة المواد ذات القدرة على التوصيل وكذا المواد الفائقة التحمل للحرارة.
- ظهور أشكال جديدة من نماذج الحماية الخفية أو المستترة (Protection cachée).

و بخصوص أشكال و مظاهر العولمة فلم تعد تقتصر على مجال دون آخر، بل أصبحت تشمل جل جوانب الحياة ولعل من أهم أشكالها ما يلي :[1]

1- العولمة السياسية: أحد نواتج العولمة السياسية يتمثل في ظهور ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي جاء كنتيجة للتحولات التي عرفها النظام السياسي العالمي بانهيار بعض الدول الكبرى ذات الدور المؤثر في بناء التوازن السياسي العالمي دون وجود بديل مناهض للدول الكبيرة المنادية بالعولمة، وهو ما أدى إلى خلق نوع من اللاتوازن الدولي.

2- العولمة الثقافية: ساعد على انتشارها عوامل عديدة نذكر منها: ثورة المعلومات والاتصالات و انتشار التكنولوجيا الحديثة التي ساهمت بشكل كبير في تدفق المعلومات بحرية في كافة أنحاء العالم.

3- العولمة التكنولوجية والإدارية: تعد التكنولوجيا من أبرز العوامل التي تواكب انتشار العولمة لأنها تؤثر على وسائل الإنتاج و تدفق الموارد والمعلومات من خلال:

- إيجاد طرق وأساليب إنتاج حديثة وشاملة لتلبية طلب عدد كبير من المستهلكين داخل الدولة وخارجها.
- تطوير شبكة الطرق و النقل والمواصلات لتسهيل تحويل كميات كبيرة من الموارد لمسافات طويلة بتكاليف أرخص و آجال أسرع.
- تطوير وسائل نقل ومعالجة المعلومات للتحكم في الموارد في أماكن مختلفة من العالم.

4- العولمة الاقتصادية: تعتبر المظهر الأكثر أهمية، حيث يسود من خلالها الانفتاح الاقتصادي العالمي، تحرير التجارة، اتساع مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، تشجيع القطاع الخاص و كذا ارتفاع حجم التدفقات المالية و النقدية بين الدول.

[1]- وليد زكرياء صيام: فرص نجاح المؤسسات الصغيرة في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 17 ، جوان 2002 ، ص 04-05.

المطلب الثاني: التكتلات الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

من المعروف أن أهم خصائص النظام العالمي الجديد، الاتجاه المتزايد نحو تكوين تكتلات اقتصادية عملاقة تكون نطاقا تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد الذي يسير بمفرده في الدولة الواحدة أثناء رسم السياسات الاقتصادية التي أصبحت مرتبطة مع العالم الخارجي، بل يحل محله الإقليم الاقتصادي في مجموعه للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية و تدفقات الاستثمار و تنسيق لوائح السياسات الاقتصادية داخليا و خارجيا[1].

و بالرغم من أن التكتلات الاقتصادية تعود إلى أمد ليس بالقريب[2]، إلا أنها تصبغ النظام الاقتصادي الحديث بالدور البارز الذي تلعبه في تطوير علاقات الإنتاج وتفعيل اقتصاد السوق. ولقد ساهم التقدم التكنولوجي في إبراز عدم جدوى الوحدات الاقتصادية الصغيرة و ضرورة توسيع المجال الاقتصادي لتعزيز التعاون على المستوى الدولي الذي قد يتحقق عن طريق توحيد الإطار التنظيمي للنشاط الاقتصادي أو عن طريق القيام بتنفيذ بعض المشروعات الدولية المشتركة من خلال تفعيل نشاط التكتلات الإقليمية التي تعكس درجة عالية من كثافة التبادل.

و يلاحظ بأن التكتلات الاقتصادية بالمفهوم الحديث قد شملت أجزاء هامة من العالم بقاراته المختلفة و عليه سنتناول كل قارة على حدى:

الفرع الأول : تكتلات القارة الأوروبية.

يعود الدافع إلى إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية إلى تحسين موقع البلدان المعنية في التقسيم الدولي للعمل من خلال الاستفادة من اتساع رقعة السوق و زيادة المنافسة التي ترغم المؤسسات على تحسين أدائها و إنتاجيتها[3].

ظهرت الحاجة لتفعيل الاقتصاديات الأوربية بشكل ملموس بعد نهاية الحرب العالمية الثانية على الرغم من أن هذه المحاولات باءت بالفشل، ففي سنة 1949 مثلا تم إنشاء المجلس الأوربي المكون آنذاك من خمسة عشر (15) دولة أوروبية و الذي لم يكتب له النجاح بسبب الآراء و الاتجاهات المتباينة التي وجدت بين أعضائه.

و في سنة 1953 التي واكبت إنشاء منظمات سياسية و أوربية، لم تكتمل هذه الاتجاهات بسبب اختلاف الأهداف السياسية و الإيديولوجية. و من هنا أدركت أوروبا عدم

[1]- حداد محمد: العولمة و انعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر و مصر، رسالة ماجستير، تخصص نقود و مالية، قسم علوم التسيير جامعة الجزائر 2003-2004 ، ص 90 .
[2]- في أعقاب ح ع 1 انتظم العالم حول التناقض بين الشرق و الغرب و نتج عن ذلك تكتلين: الأول بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و الثاني بقيادة الاتحاد السوفياتي، أما التكتل الاقتصادي فتعود أصوله إلى القرن 19.
[3]- موله عبد الله، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات، المستقبل العربي، العدد 262 مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 58.

جدوى السياسة لتحقيق وحدتها و اتجهت في المقابل نحو الاقتصاد سعيا لتحقيق التكامل المنشود.

و في 25 مارس 1955 وقعت ستة دول (بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، هولندا و لكسمبورغ) على معاهدة "روما" التي كانت تهدف إلى تكوين كتلة اقتصادية أوربية أولية. و قد أعطت هذه المعاهدة الدعم للنشاط الاقتصادي داخل الجماعة الأوربية لتحقيق المزيد من التحسن في مستويات المعيشة معتمدة على الوسائل التالية[1]:

- إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء ورفع القيود الكمية على الواردات و الصادرات من السلع.
- تأسيس تعريفة جمركية مشتركة تجاه الدول غير الأعضاء.
- رسم سياسة مشتركة للزراعة و المواصلات.
- وضع إجراءات موحدة هدفها تنسيق السياسات الداخلية و معالجة الاختلال في موازين المدفوعات.
- إزالة الاختلالات و التباينات بين القوانين الداخلية في الدول الأعضاء.
- تأسيس بنك استثماري أوروبي لدعم النمو الاقتصادي.
- إنشاء صندوق أوروبي للخدمة الاجتماعية هدفه رفع المستوى المعيشي في الدول الأعضاء.

و تبعا لذلك تقدمت كل من بريطانيا و الدانمارك و ايرلندا سنة 1961 بطلب للانضمام إلى هذا التكتل و كلّلت المفاوضات بتحقق الانضمام سنة 1973 و تبعتهم كل من اليونان في (1981)، اسبانيا و البرتغال (1986).

و لقد حدّدت معاهدة المجموعة الاقتصادية الأوربية فترة انتقالية لقيام السوق المشتركة مدتها اثنا عشر عاما يمكن أن تصل إلى خمسة عشر عاما لتنتهي في 1972/12/31 على أقصى حد و هو ما لم يتم لظروف متعددة لم تستوف حتى منتصف الثمانينات[2].

الاتحاد الأوربي و معاهدة ماستريخت:

تم الاتفاق في فيفري 1986 على القانون الأوروبي الموحد الذي أصبح ساري المفعول ابتداء من 01 جويلية 1987 و الذي أدى إلى تأسيس الاتحاد الأوربي اعتبارا من

---
[1]- حداد محمد: مرجع سبق ذكره، ص 92.
[2]- العيد رزق الله: العلاقات التجارية بين الدول العربية و الاتحاد الأوربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2003/2002، ص 14.

أول جانفي 1993، كما تم استكمال إجراءات تأسيسية أخرى طبقا لمعاهدة ماستريخت[1] (7 فيفري 1992) ودخلت حيز التنفيذ ابتداء من جانفي 1993 و كانت تهدف إلى:[2]

- التمهيد لبناء سياسة خارجية مشتركة.
- السعي لإقامة اتحاد فيدرالي يمثل 340 مليون نسمة.
- التحرير الكامل لحركة السلع و الخدمات و إلغاء كافة الحواجز التعريفية و الكمية بين دول الاتحاد.
- إقامة الوحدة الأوروبية النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك مركزي أوربي موحد في جانفي 1999.
- إنشاء سوق مشترك و اتحاد اقتصادي و نقدي.
- توحيد سياسات الطاقة، الدفاع، الأمن، العدالة ...الخ.

و فيما يرتبط بعلاقة الاتحاد مع الدول غير الأعضاء، فقد تم رسم الأهداف التالية:

- العمل على توحيد الرسوم الجمركية مع الدول غير الأعضاء.
- إتباع سياسة تجارية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء.
- توسيع العلاقات الاقتصادية مع دول حوض المتوسط في إطار مسار برشلونة (1995) و اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية.

و مما يلاحظ أن عدد أعضاء التكتل الاقتصادي الأوروبي قد ارتفع إلى 15 عضوا في 1994 بعد أن كان 12 عضو عند تأسيسه في أول جانفي 1993 إذ انضمت إليه كل من السويد، النمسا و فنلندا ليصل عدد أعضائه حاليا 27 عضو بانضمام كل من بلغاريا و رومانيا في 01 جانفي 2007.

القوة الاقتصادية للتكتل الأوربي:

أصبح الاتحاد الأوروبي يشكل قوة اقتصادية عالمية في الظرف الحالي بفضل التكامل الاقتصادي المحقق بين أعضائه و إزالة كل الحواجز الجمركية والإدارية التي كانت مفروضة على حركة السلع و الخدمات و الأشخاص بين الدول الأعضاء، كما تم أيضا توحيد العملة الأوروبية (الأورو) التي أصبحت ثاني عملة في تسوية المعاملات الدولية بعد الدولار الأمريكي، و وصل الاتحاد الأوروبي باستكمال هذه المرحلة إلى مستوى الاندماج الكامل و تحقيق أهداف متعددة يمكن إيجازها فيما يلي:

[1]- نسبة إلى مدينة مستر يخت الألمانية على الحدود مع هولندا.
[2]- العيد رزق الله، مرجع سابق، ص 14.

- خلق سوق تجارية موحدة ذات قدرة إنتاجية أكثر كفاءة و طاقة استيعاب تخلو من الحواجز و القيود التعريفية.
- تعميق الاتجاه نحو خيار الاقتصاد الحر القائم على آليات السوق و تفاعل قوى العرض و الطلب و احترام مبدأ المنافسة و زيادة القدرة على التواجد في الأسواق العالمية.
- الانتقال بالدول الأوروبية من التكامل إلى الاندماج تعزيزا للتقدم الاقتصادي في إطار العولمة.
- تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء بإقامة البنك المركزي الأوروبي.
- العمل على تخفيض معدلات التضخم و زيادة معدلات النمو و خفض نسبة البطالة.

و تقوم مجموعة من الهياكل و الأجهزة التنظيمية بالعمل على تحقيق هذه الأهداف على غرار مجلس الاتحاد الأوروبي، المفوضية الأوروبية، البرلمان الأوروبي و محكمة العدل الأوروبية، إضافة إلى لجان و خلايا أخرى.

الفرع الثاني : تكتلات القارة الأمريكية.

تهدف العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي ظهرت في القارة الأمريكية في مجملها إلى تعزيز التكامل الاقتصادي و إقامة مناطق للتبادل الحر.

الفقرة الأولى: التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (نافتا):

ترمز (نافتا) إلى الحروف الأولى من اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "North American Free Trade Agreement (NAFTA)" و هي تكتل اقتصادي يسعى إلى إقامة منطقة تجارة حرة دون أن يتعداها إلى إقامة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة أو حتى اندماج اقتصادي، فبحلول عام 1987 اتفقت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و كندا على إعادة النظر في الترتيبات القائمة بينهما فيما يتعلق بحجم التجارة البينية و بدأت المفاوضات حول منظمة التجارة الحرة الأمريكية الكندية التي دخلت حيز التنفيذ سنة 1989.

و لقد تعززت المفاوضات في 1992/06/12 "بتورنتو" بكندا بدخول المكسيك في ذلك لتعلن الدول الثلاثة الدخول في ترتيبات منظمة التجارة الحرة ابتداء "من أول جانفي 1994" لتشمل ضمن ما تشمله من إلغاء الرسوم الجمركية بين هذه الدول لنحو تسع آلاف سلعة خلال 15 عاما و زيادة التبادل عبر الحدود و تسهيل الاستثمارات الأمريكية و الكندية في المكسيك.

و من أهم ما جاء في بنود اتفاقية نافتا ما يلي:[1]

- إلغاء التعريفات الجمركية دفعة واحدة أو بالتدريج على مدى فترة زمنية متفق عليها للسلع المختلفة تصل إلى 15 سنة، و يمكن القول أن 50 % من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية للمكسيك و 70 % من صادرات المكسيك إلى السوق الأمريكية أصبحت محررة تماما من التعريفات و الحصص بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

- تحرير قطاع الخدمات و منح معاملة متساوية لمورديه و المتخصصين من الدول الثلاث مع تسهيل منح تراخيص عملهم و إزالة متطلبات إقامتهم....

- حماية حقوق الملكية الفكرية و الإنتاج الأدبي و التسجيلات و برامج الكمبيوتر.

- الاتفاق على الأحكام التنظيمية الكفيلة بتعزيز تدفق التجارة و حل النزاعات و منع الإغراق.

- الرفع من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء.

و يمكننا أن نورد المزايا التي كان يتوقع أن تستفيد منها كل دولة فيما يلي:

بالنسبة للمكسيك:

- ارتفاع الدخل الوطني بـ 1.6- 5.8 مليار دولار.
- زيادة الاستثمارات و التكنولوجيا من خلال التعزيز من ثقة المستثمر.
- امتصاص البطالة.
- التقليص من الهجرة المكسيكية غير القانونية لأراضي الولايات المتحدة الأمريكية.
- الرفع من إنتاجية العامل المكسيكي، و بالتالي ارتفاع متوسط الأجور.

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

- زيادة الدخل الوطني بـ 2.2 – 6.5 مليار دولار.
- تسهيل عبور صادرات الولايات المتحدة الأمريكية نحو المكسيك و كندا.
- زيادة معدلات التوظيف و مستويات الأجور.
- الرفع من القدرة التنافسية للمنتجات الأمريكية.

بالنسبة لكندا:

- زيادة الدخل الوطني بـ 2.8 مليار دولار.
- فتح أسواق جديدة أمام الشركات الكندية.

[1] -حسين عمر، الجات و الخصخصة، الكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر و الرفاهية، مشكلات اقتصادية معاصرة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، 1998، ص 51 .

- انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية بسهولة و حرية بين دول التكتل.
- الاستفادة من الأيدي العاملة المتوفرة بالمكسيك و إمكانية مشاركة شركات النفط الكندية و المكسيكية في عمليات التنقيب و الإنتاج.

الفترة الثانية: صور أخرى للتكتلات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية:

توجد تكتلات اقتصادية أخرى في القارة الأمريكية ذات وزن ضعيف في الاقتصاد العالمي لأنها تتشكل من دول نامية ضعيفة في التجارة الدولية و منها:

1- سوق ميركوسور لنصف الكرة الجنوبي "Mircosor": و تتكون من الأرجنتين، البرازيل، البراغواي و الأورغواي سنة (1991) و يتمثل الهدف من هذه الأسواق في:
- تحرير التجارة و الالتزام بتطبيق تعريفة جمركية مشتركة بحلول 01 جانفي 1995.
- البدء في تخفيض التعريفة المحلية إلى حدود 17 % سنة 2010 للبرازيل و 2002 للبراغواي و الأوروغواي.
- تخفيض إلى 16 % بحلول عام 2002 للجميع بالنسبة للسلع الرأسمالية.

و يتولى مجلس و مجموعة السوق المشتركة و مفوضية التجارة إضافة إلى جهاز تسوية المنازعات، تطبيق هذه الأحكام.

و للإشارة فقد انضم إلى هذا السوق كل من الشيلي في 1996/10/1 و بوليفيا في 1997/10/1.

2 – رابطة أمريكا الجنوبية للتجارة الحرة "LAFTA": تم تأسيس هذه الرابطة على إثر معاهدة التجارة الحرة الموقعة في جانفي 1995 و التي تضم كل من الأرجنتين، بوليفيا، الشيلي، كولومبيا، الإكوادور، المكسيك، البارغواي، البيرو، الأورغواي و فنزويلا و تهدف إلى إقامة منظمة التجارة الحرة و العمل على الوصول للوحدة مع السوق المشتركة لأمريكا الوسطى.

3- مجموعة "الأندين" : تم إنشاء هيئة تنمية الاندين في عام 1968 و في سنة 1969 تم الاتفاق على تكوين السوق المشتركة لدول "ميثاق كارتيجيا" التي أنشأت ما يعرف باسم مجموعة الأندين و كان في عضويتها كل من: بوليفيا، الإكوادور، كولومبيا، البيرو، فنزويلا "التي انضمت عام 1973" إضافة للشيلي "انسحبت عام 1978". و كان الهدف الرئيسي لهذه المجموعة إزالة الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء و إنشاء اتحاد جمركي ذو تعريفة خارجية مشتركة و تحقيق التجانس بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء.

4- منظمة الكاريبي للتجارة الحرة "السوق الكاريبي": تم إنشاء هذه السوق في عام 1973 لتحل مكان الرابطة الكاريبية للتبادل الحر التي أنشئت سنة 1967 و ذلك لتحقيق ما يلي:[1]

- توطيد الروابط و التنظيمات الاقتصادية، التجارية و النقدية بين الدول الأعضاء.
- دعم و تشجيع التكامل الاقتصادي البيني.
- توحيد التعريفة الجمركية في آفاق 1993.

5- السوق المشتركة لأمريكا الوسطى: يعود إنشاؤها إلى سنة 1960 و تضم كل من دول: كوستاريكا، سلفادور، غواتيمالا، هوندوراس، نيكاراجوا بهدف إقامة منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي و الوصول إلى وحدة مع رابطة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة "حدد آنذاك عام 1966 كتاريخ لتوحيد التعريفة الجمركية و تحرير المبادلات البينية لكل المنتجات"، غير أنه و نظرا للنزاع الذي ساد بين الهندوراس و السلفادور في السبعينات آل هذا التكتل إلى الفشل بانسحاب الهندوراس منه.

و في عام 1990 تم الاتفاق "بغواتيمالا" على إحياء هذه السوق من جديد و إعداد خطة اقتصادية لأمريكا الوسطى لتشكل مع السلفادور و غواتيمالا تكتلا يعرف باسم المثلث الشمالي الذي أدى إلى إنشاء منظمة تجارة حرة عام 1993 انضمت إليها نيكاراجوا فيما بعد[2].

الفرع الثالث : تكتلات القارة الآسيوية.

الفقرة الأولى: تكتل جنوب شرق آسيا.

أنشأت هذا التكتل كل من تايلاندا، سنغافورة، ماليزيا، بروناي، أندونيسيا و الفلبين سنة 1967 و ذلك لإقامة سوق مشتركة لتحرير تجارة السلع و الخدمات و إقامة منطقة تبادل حر بحلول عام 2003. و قد طرح رئيس الوزراء الماليزي في يوليو 1990 فكرة إنشاء تكتل اقتصادي من دول جنوب شرق آسيا أو رابطة جنوب شرق آسيا لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية. و على الرغم من محدودية التعاون الاقتصادي فيما بينها إلا أن دول هذه الرابطة الآسيوية اتجهت إلى تحسين الروابط الاقتصادية مع دول المنطقة فانضمت كـل من الـفيتنام و اليابان سنة 1995 و الذي كان له الأثر الواسع على مسار التجارة العالمية، إذ كان ينتظر أن يحتكر ثلث 3/1 الإنتاج العالمي عام 2010.

[1]- حداد محمد، مرجع سابق، ص 101.
[2] - مرجع سابق، ص 100.

الفقرة الثانية : مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

ترجع فكرة إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي إلى سنة 1980 حيث تم تأسيسه على هامش القمة العربية المنعقدة في العاصمة الأردنية عمان في 25 ماي 1981 و لقد ضم كل من السعودية، قطر، الكويت، البحرين و الإمارات العربية المتحدة، و تمثلت أهدافه فيما يلي:

- التنسيق بين الدول الأعضاء في جميع مجالات الاقتصاد، التعليم و الصحة.
- تعميق روابط التعاون بين شعوب الدول الأعضاء من خلال نشاط مجموعة من الأجهزة.
- يهتم مجلس وزراء الخارجية للدول الأعضاء بدراسة شؤون التكتل.
- تتكاف الأمانة العامة بتنظيم الشؤون الداخلية و الخارجية للمجلس و إجراء الترتيبات اللازمة لانعقاد المؤتمر.

و من أهم بنود الاتفاقية الموحدة التي وقعت بين الدول الأعضاء عام 1981:

- تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء.
- العمل على تأسيس تعريفة جمركية موحدة بين الدول الأعضاء.
- رفع القيود المفروضة على حركة الأشخاص و السلع و رؤوس الأموال.
- تنسيق السياسات الاقتصادية و النفطية و المالية و التجارية و النقدية.

الفرع الرابع: تكتلات القارة الإفريقية، والتكتلات العابرة للقارات.

الفقرة الأولى: جماعة غرب إفريقيا الاقتصادية.

تم إنشاؤها سنة 1975 وتضم كل من: داهومي، غامبيا، غانا، غينيا، ساحل العاج، ليبيريا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، الطوغو وبوركينافاسو. و تهدف إلى إنشاء سوق موحدة وزيادة تبادل السلع والخدمات وتحرير انتقال عوامل الإنتاج وتنسيق السياسات الاقتصادية، إضافة إلى التخفيض التدريجي والمستمر للتعريفات الجمركية وإزالتها نهائيا بحلول عام 1989 لتطبيق تعريفة موحدة بحلول عام 1990.

الفقرة الثانية: الاتحاد الجمركي الاقتصادي لغرب إفريقيا.

يعود إنشاؤه إلى سنة 1974 و تشكل من: داهومي، ساحل العاج، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال و بوركينافاسو، ويهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في المنطقة بتحرير المبادلات التجارية و إقامة اتحاد جمركي...الخ.

الفقرة الثالثة: منطقة التبادل التفضيلية لإفريقيا الشرقية الجنوبية.

تضم هذه المنطقة 15 دولة وهدفها التحرير النهائي للمبادلات البينية و ترقية التعاون الاقتصادي، التجاري و تحسين جهاز و هياكل الإنتاج و تحقيق سوق مشتركة بحلول عام 1992.

الفقرة الرابعة: اتحاد دول إفريقيا الوسطى.

تم إنشاؤه عام 1968 و ضم كل من جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد والكونغو ليساعد على تحقيق تعاون إقليمي، إقامة سوق مشتركة، تنمية الاتصالات و التوزيع العادل للمشاريع مع إلغاء جميع الضرائب على التجارة الداخلية...الخ.[1]

كما نورد في هذا الصدد أيضا الاتحاد الجمركي الاقتصادي لإفريقيا الوسطى الذي أنشأ عام 1964 و يهدف إلى التعاون النقدي و تحقيق التنمية الاقتصادية و الوصول إلى سوق مشتركة بتعريفة جمركية موحدة.

الفقرة الخامسة: اتحاد المغرب العربي.

تم إنشاؤه في 1989/02/07 ليضم كل من الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا، و يهدف إلى:

- تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء.
- انتهاج سياسات مشتركة في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.
- تحقيق التنمية المشتركة.
- تحرير انتقال الأموال بين الدول الأعضاء.

و يسهر على تحقيق ذلك عدة أجهزة تتمثل في:

- مجلس الرئاسة: و يمثل أعلى جهاز يتم على مستواه اتخاذ القرارات.
- المجلس الوزاري: يضم وزراء الخارجية للدول الأعضاء.
- لجنة المتابعة: تتكون من أعضاء تعينهم كل دولة.
- اللجان الوزارية: و هي لجان مختصة في مجالات مختلفة.
- هيئة القضاة: تتكون من مجموعة قضاة (قاضيين عن كل دولة) للنظر في النزاعات بين الدول الأعضاء.
- الأمانة العامة: تتكون من ممثل عن كل دولة و يتغير مقرها حسب مقر الدولة التي ترأس الدورة.

[1]- حداد محمد، مرجع سابق، ص 104.

و يسعى الاتحاد إلى تحقيق الطموحات الموالية:

- الرفع من حجم المبادلات التجارية البينية.
- السعي لتحقيق تنمية متوازنة و اندماج اقتصادي تدريجي.
- منع الازدواج الضريبي بين الدول الأعضاء.
- تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء.
- تنسيق أنظمة الرقابة على الصرف و حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

و مما ينبغي الإشارة إليه أن كل هذه التجمعات الإفريقية لم تثمر النتائج المرجوة في مواجهتها للتكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى كالاتحاد الأوروبي....، و هي لا تعدو أن تكون بمثابة تكتلات مجهرية نظرا لأسباب و عراقيل عدة أهمها غياب الآليات الفعالة التي تتماشى و ما تقتضيه العولمة. إضافة إلى ظروف سياسية أخرى تقف وراء الأزمات التي تشهدها القارة السمراء.

و هناك نوع آخر من التكتلات الاقتصادية الدولية وهو:

التكتلات الاقتصادية العابرة للقارات: و تضم دولا من قارات مختلفة في صورة:

1/ منتدى التعاون الأسيوي الباسيفيكي: أنشئ عام 1989 ويضم دولا من منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ومنطقة الآسيان للتجارة (AFTA)، ويستحوذ على قدر هام من التقدم التكنولوجي إذ يمثل حوالي 45% من الإنتاج العالمي الإجمالي و أكثر من 50% من تجارة السلع و37 % من تجارة الخدمات (سنة 1994)[1]. و يهدف هذا التكتل إلى إزالة الحواجز الجمركية و تهيئة الانتقال الحر لليد العاملة و رؤوس الأموال و الرفع من حجم الاستثمارات.

2/ القمة الآسيوية الأوروبية: جاءت هذه القمة على إثر اللقاء المنعقد في بانكوك (تايلاند) يومي1 و2 مارس 1996 بين 10 دول من آسيا و 15 دولة من أوروبا، و ذلك بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين القارتين من خلال زيادة الاستثمار المتبادل و الإسراع في تنمية العلاقات الاقتصادية و معالجة كافة القضايا التجارية المشتركة العالقة.

3/ التكتل الأوروبي المتوسطي: بدأ التعاون الإقليمي عبر البحر المتوسط على إثر انعقاد قمة برشلونة للشراكة الأورو متوسطية عام 1995 بمبادرة من الاتحاد الأوروبي و التي حضرتها 27 دولة. و قد حدد بيان المؤتمر الأوروبي المتوسطي ثلاث جوانب رئيسية هي:[2]

- الشراكة السياسية و الأمنية.
- الشراكة في المجالات الاجتماعية، الثقافية و الإنسانية.

[1]- حداد محمد: مرجع سابق. ص 109.
[2]- سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ط1-2001، ص 245.

- الشراكة الاقتصادية و المالية التي تقوم على:

* تجسيد تدريجي لمنطقة تجارة حرة.
* تنمية التعاون و التبادل الاقتصادي.
* تعزيز التعاون المالي.

4/ السوق العربية المشتركة: جاءت تطبيقا لقرار المجلس الاقتصادي العربي لسنة 1964 بهدف الوصول إلى الوحدة الاقتصادية عن طريق:[1]

- العمل على ضمان حرية انتقال الأشخاص و رؤوس الأموال.
- تسهيل عملية تبادل البضائع و مختلف المنتجات.
- ضمان حرية الإقامة و العمل و ممارسة النشاط الاقتصادي.
- ضمان حرية التملك و الإيجار.

إن قرار إلغاء الرسوم الجمركية الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية ليصبح واجب التطبيق ابتداء من 1971/1/1، ظل مقتصرا على الأردن، سوريا، العراق و مصر فقط من بين 13 دولة في المجلس نظرا لعوامل متعددة نذكر منها:

- ضعف الإرادة السياسية لدى الدول العربية في التجسيد الفعلي لهذه السوق.
- عدم تكافؤ القوى الاقتصادية بين الدول الأعضاء.
- سيطرة الدول الصناعية الكبرى على مؤسسات الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة) مما زاد في تهميش الدول النامية عامة و العربية خاصة في التجارة الدولية.

5/ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: و هي بمثابة اتفاق متعدد الأطراف هدفه الوصول إلى لتحرير الكامل لتجارة السلع ذات المنشأ الوطني العربي ما بين الدول العربية خلال فترة 10 سنوات[2].
و جاء قرار إنشاء هذه المنطقة على إثر مؤتمر القمة العربية المنعقد في 22/21 جوان 1996 بالقاهرة و الذي تضمن البرنامج التنفيذي المؤسس لهذا المشروع من خلال ما يلي:

- إخضاع معاملة السلع المنتمية لهذا البرنامج لنفس معاملة السلع الوطنية.
- منح معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا بين الدول الأعضاء.

[1]- سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، 1999، ص 86.
[2]- صلاح الدين السيسي، الاتحاد الأوروبي والسوق العربية المشتركة، عالم الكتب-القاهرة-ط1-2003- ص 89.

المطلب الثالث: التطورات الاقتصادية الدولية.

استمر تحسن أداء الاقتصاد العالمي عام 2004، حيث ارتفع معدل نموه الحقيقي من 4.0% في عام 2003 إلى 5.1% في المائة في عام 2004. و شمل هذا النمو كل من الدول الصناعية والدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى على السواء. ففي الدول المتقدمة، تزايدت معدلات النمو في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان ومنطقة الأورو وكندا والدول الآسيوية حديثة التصنيع.

و بالنسبة للدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى، فقد ارتفع معدل النمو بصورة ملحوظة في دول وسط وشرق أوروبا والدول النامية الآسيوية ورابطة الدول المستقلة وارتفع بدرجة أقل في دول نصف الكرة الغربي (أمريكا اللاتينية) ودول إفريقيا. وبالنسبة لدول الشرق الأوسط فقد تباطأ معدل نموها عن سنة 2003 بصورة طفيفة.

هذا وقد صاحب التحسن في معدلات النمو ارتفاع طفيف في معدلات التضخم في الدول المتقدمة، بينما انخفضت معدلات التضخم في الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى. كما رافق النمو العالمي زيادة اكبر في معدل نمو حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات، الذي بلغ 9,9 في المائة خلال عام 2004، مقابل 4,9 % خلال عام 2003. ولقد ساهمت تجارة الدول الآسيوية حديثة التصنيع واليابان والولايات المتحدة في معظم النمو الذي سجله حجم التجارة العالمية عام 2004.[1]

و فيما يتعلق بالمديونية الخارجية، فقد ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى بدرجة أقل، حيث بلغ معدل نموه 4,8 % عام 2004، مقابل 7,9 % خلال عام 2003. إلا أنه في الوقت نفسه تراجعت مدفوعات خدمة الدين بالنسبة إلى الصادرات من السلع والخدمات بسبب زيادة معدلات نمو حجم تجارتها الخارجية خلال عام 2004. واستمرت الاحتياطات الدولية للدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة في النمو وذلك نتيجة للتطورات الايجابية في التجارة الخارجية والمدفوعات والتدفقات الرأسمالية والمالية العامة لتلك المجموعة من الدول .

و فيما يتعلق بأسعار الفائدة، فقد رفعت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أسعار الفائدة الرسمية خلال عام 2004. وذلك في الوقت الذي استمرت فيه اليابان في انتهاج سياسة سعر الفائدة الصفري. وفي الوقت الذي خفضت فيه كندا سعر الفائدة الرسمي، حافظت منطقة الاورو على مستواه في عام 2003. وقد صاحب تلك التطورات ارتفاع طفيف للمتوسط السنوي لأسعار الفائدة قصيرة وطويلة

[1] ـ الفصل الأول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005، ص 1.

الأجل في السوق، في الدول المتقدمة. أما بالنسبة لتطورات أسعار الصرف خلال عام 2004، فقد شهد سعر صرف الدولار الأمريكي تراجعا ملحوظا أمام العملات الرئيسية الأخرى.

الفرع الأول: النمو والأسعار

عرف الاقتصاد العالمي تحسنا ملحوظا بحلول عام 2004، حيث بلغ معدل نموه الحقيقي5,1% مقابل 4,1 % في عام 2003 و3 % في عام 2002 . وقد جاء هذا التحسن كنتيجة لارتفاع معدل النمو في الدول المتقدمة من 2 % في عام 2003 إلى 3,4 % في عام 2004، وارتفع معدل النمو في الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى من 6,4 % إلى 7,2 %[1].

الجدول رقم (01): " معدلات النمو الحقيقي لاقتصاد العالم: 1999-2004"

الوحدة (نسبة مئوية %)

المنطقة الجغرافية	1999	2000	2001	2002	2003	2004
العالم	3.7	4.6	2.5	3.0	4.0	5.1
الدول المتقدمة ومنها:	3.5	3.8	1.2	1.6	2.0	3.4
الو.م.أ	4.4	3.7	0.8	1.9	3.0	4.4
منطقة الاورو	2.8	3.6	1.6	0.9	0.5	2.0
المملكة المتحدة	2.9	3.9	2.3	1.8	2.2	3.1
اليابان	0.2	2.4	0.2	-0.3	1.4	2.6
كندا	5.5	5.2	1.8	3.4	2.0	2.8
استراليا	4.3	3.2	2.5	4.0	3.4	3.2
الدول الآسيوية حديثة التصنيع	7.3	7.9	1.3	5.3	3.1	5.5
دول متقدمة أخرى	4.7	5.2	1.8	3.2	2.3	3.8
الدول النامية ومنها:	4	5.8	4.2	4.7	6.4	7.2
إفريقيا	2.8	3.2	1.0	3.6	4.6	5.1
وسط وشرق أوروبا	0.4	4.9	0.2	4.4	4.6	6.1
الدول النامية الأسيوية	6.2	6.5	5.8	6.5	8.1	8.2
الشرق الأوسط	2.1	5.4	3.3	4.1	5.8	5.5
رابطة الدول المستقلة	5.1	9.1	6.4	5.4	7.9	8.2
نصف الكرة الغربي	0.4	3.9	0.5	-0.1	2.2	5.7

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، افريل 2005.

الملاحظ من تحليل معطيات الجدول أعلاه أن النمو الاقتصادي العالمي قد تحسن بدرجة ملحوظة في جميع الدول والمجموعات الفرعية، أين ازدادت معدلات النمو الحقيقي في كل من الولايات المتحدة

[1]- نفس المرجع السابق، ص 2.

الأمريكية و المنطقة الأوروبية المرتبطة بالأورو والمملكة المتحدة واليابان وكندا و كذا الدول الآسيوية حديثة التصنيع و باقي الدول المتقدمة.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية انتقل النمو الإقتصادي من 3,0 % سنة 2003 إلى 4,4 % سنة 2004، وذلك نتيجة للطلب المحلي القوي (الإنفاق الموجه للاستهلاك) في ظل الاستمرار في انتهاج سياسات مالية توسعية لتحفيز النشاط الاقتصادي.

و فيما يتعلق باليابان، ارتفع معدل النمو من 1,4 % عام 2003 إلى 2,6 % في سنة 2004 و ذلك راجع لمعدل النمو القوي الذي تحقق في الربع الأول من عام 2004 حيث تراجع ليسجل معدل نمو قريب من الصفر فيما تبقى من العام على الرغم من ظهور أولى بوادر الخروج من الانكماش وتراجع نشاط الأسواق المالية الذي عرقل نمو الاقتصاد الياباني على مدى السنوات السابقة.

أما منطقة الأورو التي شهدت، عام 2004، الخروج من حالة التباطؤ الاقتصادي الذي تعاني منه منذ عدة سنوات، فقد ارتفع معدل النمو بها من 0,5 % في 2003 إلى 2 % في عام 2004، وهو ما يمثل أعلى المعدلات على مدى أربع سنوات (حتى 2004) كان أفضلها سنة 2001 أين بلغ معدل النمو 1,6 %.

و لقد عرف هذا الانتعاش الاقتصادي المتواضع في منطقة الأورو منذ منتصف عام 2003 تباطؤا خلال النصف الثاني من عام 2004، و ذلك لعدة أسباب أهمها بقاء الطلب المحلي ضعيفا في ظل ارتفاع وتذبذب أسعار النفط واستمرار الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات المنطقة إضافة إلى ارتفاع سعر صرف الأورو الذي أدى إلى تراجع معدل نمو الصادرات التي كانت المحرك الأساسي لنمو اقتصاد المنطقة خلال النصف الأول من عام 2004.

و فيما يتعلق بالتفاوت في معدلات النمو بين دول المنطقة، فقد عكس ذلك أساسا الفروق في قوة طلبها المحلي، حيث كان قويا نسبيا في كل من فرنسا واسبانيا اللتين حققتا معدلين بلغا 2,3 % و 2,7 % على التوالي بينما بقي الطلب ضعيفا في كل من ألمانيا وايطاليا وهولندا واليونان و هو ما حدّ من تحسن أدائها الاقتصادي.

و يصنف الأداء الاقتصادي للمملكة المتحدة ضمن المعدلات القوية بالمقارنة مع منطقة الأورو خلال نفس الفترة، حيث بلغ معدل النمو 3,1 % في عام 2004 نتيجة لانتعاش الطلب المحلي المصحوب بارتفاع معدلات الأجور والأرباح التجارية.

أما عن معدل نمو الاقتصاد الكندي، فقد ارتقى نتيجة لارتفاع أسعار السلع الأولية التي تصدر نحو الخارج كالأخشاب في ضوء ارتفاع الطلب على بناء المساكن في الولايات المتحدة بالخصوص.

و لقد ساهم الطلب المحلي القوي في الدول الآسيوية حديثة التصنيع (كوريا، تايوان، هونج كونج و سنغافورة) في زيادة معدل نموها أيضا ليقفز من 3,1 % في عام 2003 إلى 5,5 % في عام 2004 خلافا لأستراليا التي تراجع معدل النمو بها من 3,4 % إلى 3,2 % في عام 2004.

و عرف نمو اقتصاديات الدول النامية و الأسواق الناشئة الأخرى استمرارا في التحسن، حيث بلغ معدل نموها كمجموعة 7,2 % خلال عام 2004، مقابل 6,4 % عام 2003 و هو تحسن شمل كافة المجموعات الفرعية باستثناء منطقة الشرق الأوسط[1] التي سجلت تباطؤا طفيفا في النمو (من 5,8 % خلال عام 2003 إلى 5,5 % خلال عام 2004).

أما الدول الآسيوية[2] فقد حققت أعلى معدل نمو منذ الأزمة الآسيوية بلغ 8,2 % ليعرف أعلى مستوياته في كل من الصين والهند اللتين حققتا معدلا نمو عادلا 9.5 % و7,3 % على التوالي و هو ما يعكس بشكل أساسي انتهاج الهند لسياسة نقدية غير متشددة صاحبتها زيادة الطلب المحلي و تحسن أداء الصادرات المتميز في الصين.

و لقد رافق هذا الازدهار الاقتصادي في هذه الدول زيادة كبيرة في فوائض أرصدة حساباتها الجارية.

أما بالنسبة لرابطة الدول المستقلة[3]، فقد حققت كمجموعة معدل نمو قوي بلغ 8,2% خلال عام 2004، مقابل 7,9 % خلال عام 2003، وكان الأداء القوي للنمو عاما داخل المجموعة. وسجلت المجموعة باستثناء روسيا معدل نمو أعلى بلغ 10,5 % مقابل 9,1 %، بينما بلغ معدل النمو في روسيا وحدها 7,1 % في عام 2004 مقابل 7,3 % في عام 2003. وقد ساهم في تحقيق الأداء القوي للنمو ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والمعادن الأخرى وقوة الطلب المحلي وحركة التجارة البينية المتزايدة بين دول الرابطة.

و فيما يتعلق بدول وسط وشرق أوروبا[4] التي ارتفع معدل النمو فيها من 4,6 % في عام 2003 إلى 6,1 % في عام 2004 بسبب تحسن النمو، فقد شهدت الاستمرار في الإيفاء بمتطلبات الانضمام التي التزمت بها عند التحاقها بالاتحاد الأوروبي في بداية عام 2004، و يعكس ذلك أيضا انتعاش الطلب المحلي وتوسع قطاع التصدير فيها على الرغم من أن أسعار صرف عملات هذه الدول قد تحسنت خلال نفس الفترة.

---

[1]- يشمل الشرق الأوسط في "آفاق الاقتصاد العالمي، أفريل 2005" الدول العربية التالية: البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنلن، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، سورية، الإمارات واليمن، ويضم أيضا إيران .

[2]- الدول النامية الآسيوية تضم كل من بنغلادش، كمبوديا، الصين، فيجي، الهند، اندونيسيا، ماليزيا، مالديف، ماينمار، نيبال، باكستان، الفلبين، سيريلانكا، تايلاندا، تونكو والفيتنام.

[3]- تضم رابطة الدول المستقلة كل من أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، جورجيا، كازاخستان، مولدافيا، منغوليا، روسيا، طاجاكستان، تركمانستان، أوكرانيا وأوزبكستان .

[4]- تضم دول وسط وشرق أوروبا كل من ألبانيا، بلغاريا، كرواتيا، التشيك، استونيا، المجر، لاتفيا، لتوانيا، مقدونيا، مالطا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا ، سلوفينيا وتركيا .

أما مجموعة الدول الإفريقية[1] فقد حققت معدل نمو بلغ 5.1 في المائة عام 2004 مقابل 4.6 في المائة عام 2003 كنتيجة لتحسن أسعار السلع الأولية من جهة، والتقدم الذي طرأ على إدارة السياسات الكلية في دول المجموعة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي بالإضافة إلى الاستقرار الداخلي لأنظمتها السياسية من جهة أخرى.

و فيما يتعلق بمجموعة دول أمريكا اللاتينية[2] فقد حققت أكبر معدل نمو خلال عقد من الزمن بلغ 5.7 % في 2004 مقابل 2.2 % عام 2003، وذلك نتيجة للتوسع الاقتصادي في البرازيل التي سجلت معدل نمو بلغ 5.2 % في عام 2004 مقابل 0.5 % في عام 2003 إضافة لارتفاع الأسعار العالمية للنفط وزيادة إنتاج بعض دول المجموعة منه كفنزويلا.

و عن تطور الأسعار المحلية فقد ارتفعت مستوياتها في الدول المتقدمة بنسبة بسيطة كما انخفضت في مجموعة الدول النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة الأخرى. فبالنسبة للدول المتقدمة مثلا، ارتفع معدل التضخم من 1,8% في عام 2003 إلى 2% في عام 2004، وانخفض هذا المعدل في الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى بنسبة بسيطة، وذلك من 6 % إلى 5,7%.

و نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) حجم التفاوت في نمط ارتفاع الأسعار المحلية داخل المجموعات الفرعية، إذ شهدت منطقة الأورو والولايات المتحدة ارتفاعا في معدلات التضخم من 2,1 % و 2.3 % سنة 2003 إلى 2,2 % و2,7 % في عام 2004 بسبب الارتفاع في أسعار النفط من جهة و في الأجور من جهة أخرى.

و لقد شهدت مجموعة الدول النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة الأخرى، دول وسط وشرق أوروبا و رابطة الدول المستقلة تراجعا في معدلات التضخم من 9,2 % إلى 6,6 % ، ومن 12% إلى 10,3 % للمجموعتين على التوالي، و هو ما يعكس انتهاج تلك الدول لسياسات نقدية ومالية سليمة بالرغم من ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والسلع الأولية الأخرى.

[1]ـ تضم مجموعة الدول الإفريقية جنوب الصحراء، بالإضافة إلى الدول العربية التالية: الجزائر، المغرب، تونس، السودان، الصومال، موريتانيا وجيبوتي.
[2]ـ تضم مجموعة نصف الكرة الغربي دول أمريكا اللاتينية التالية: الأرجنتين، بربا دوس، بوليفيا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، جمهورية الدومينكان ودومينيكا، الإكوادور، السلفادور، غرينادا، غواتيمالا، هايتي، هندوراس، جامايكا، المكسيك، نيكاراغو، بنما، باراغواي، بيرو، سورا نام، أورغواي، فنزولا وتريناداد وتوباجو .

الجدول رقم (02) " معدلات التضخم في العالم 1999-2004"

الوحدة: (نسبة مئوية%)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الدول المتقدمة ومنها:	1.4	2.2	2.1	1.5	1.8	2.0
الو.م.أ	2.2	3.4	2.8	1.6	2.3	2.7
منطقة الاورو	1.1	2.1	2.4	2.3	2.1	2.2
المملكة المتحدة	1.4	0.8	1.2	1.3	1.4	1.3
اليابان	-0.3	-0.9	-0.7	-1.0	-0.2	-
كندا	1.0	2.7	2.5	2.3	2.7	1.8
الدول الآسيوية حديثة التصنيع		1.2	2.0	1.0	1.5	2.4
دول متقدمة أخرى	1.2	1.8	2.1	1.7	1.8	1.8
الدول النامية ومنها:	10.2	7.1	6.7	6.0	6.0	5.7
إفريقيا	11.6	13.0	12.1	9.8	10.6	7.7
وسط وشرق أوروبا	22.9	22.7	19.4	14.7	9.2	6.6
الدول النامية الأسيوية	2.6	1.9	2.7	2.1	2.6	4.2
الشرق الأوسط	8.5	5.9	5.4	6.5	7.1	8.3
رابطة الدول المستقلة	69.5	24.6	20.3	13.8	12.0	10.3
نصف الكرة الغربي	7.3	6.7	6.1	8.9	10.6	6.5

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، افريل 2005.

إن هذه التطورات الاقتصادية انعكست على معدلات البطالة في الدول المتقدمة التي انخفضت في كل من الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وايطاليا والمملكة المتحدة وكندا باستثناء فرنسا التي ارتفع فيها هذا المعدل بشكل طفيف. و فيما يتعلق بالدول النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة الأخرى فقد انخفضت معدلات البطالة في الدول النامية الآسيوية ورابطة الدول المستقلة ودول وسط وشرق أوروبا ودول أمريكا اللاتينية بينما حافظت معدلات البطالة على مستوياتها في معظم دول الشرق الأوسط وإفريقيا وبشكل خاص في الدول العربية (باستثناء العراق وفلسطين والصومال واليمن التي ارتفعت فيها معدلات البطالة)[1].

الفرع الثاني: التجارة والمدفوعات.

تشهد سنة 2004 على ارتفاع معدل نمو التجارة العالمية للسلع والخدمات ليصل إلى 9,9%، مقابل 4,9% خلال عام 2003 و يرجع ذلك إلى عدد من العوامل أهمها تحسن النشاط الاقتصادي العالمي وتنامي زيادة الطلب المحلي في الولايات المتحدة وعدد من الدول المتقدمة بالإضافة إلى النمو في حجم التجارة لكل من الدول النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة الأخرى والدول المتقدمة أين

[1] - الفصل الأول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، ص 6.

عرف معدل نمو الصادرات ارتفاعا كبيرا في الدول المتقدمة من 2,8% في عام 2003 إلى 8,1% في 2004، كما انتقل حجم وارداتها من 3,6% إلى 8,5%.

و فيما يتعلق بالدول النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة، فقد ارتفع معدل نمو صادراتها من 10,7% إلى 13,8% وانتقل معدل نمو وارداتها من 8,9% إلى 15,5%.[1]

و لقد حققت كل من الدول الآسيوية حديثة التصنيع واليابان والولايات المتحدة في إطار المجموعات الفرعية للدول المتقدمة، معدلات مرتفعة لنمو تجارتها الخارجية من السلع والخدمات بينما حققت دول منطقة الأورو والمملكة المتحدة معدلات نمو جيدة ولو قلت عن سابقتها. فالدول الآسيوية حديثة التصنيع عرفت نموا في حجم صادراتها بمعدل 17,1% خلال عام 2004، فيما سجلت الواردات ارتفاعا بلغ معدله 15,8% وحققت اليابان معدل نمو في حجم الصادرات بلغ 14,4% فيما بلغ معدل النمو في وارداتها 8,9 %.

و بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، تحقق نمو في حجمي الصادرات و الواردات بلغ 8,5 % و 9,9% على التوالي.

و سجلت منطقة الأورو في المقابل معدل نمو في الصادرات والواردات بلغ 5,8% و 6,0 %على الترتيب حيث حققت كل من ألمانيا واسبانيا أعلى معدلات نمو في الصادرات والواردات من بين دول منطقة الأورو أين بلغ معدل نمو صادراتها 8,2% و4,5%، فيما بلغ معدل نمو وارداتها 5,7% و9,0% على التوالي في حين حققت المملكة المتحدة معدل نمو اقل في حجم الصادرات بلغ 3% مقابل 5,2% في حجم الواردات.

و عن التوزيع الجغرافي للدول النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة الأخرى فقد كان نمو حجم التجارة مرتفعا نسبيا في كل من الدول النامية الآسيوية ودول وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، أين تطور حجم الصادرات بمعدل 19,5% و حجم الواردات بمعدل 21,5% بالنسبة للدول النامية الآسيوية بينما ارتفع حجم الصادرات بمعدل 16,2% والواردات بمعدل 16% بالنسبة لدول وسط وشرق أوروبا و كذلك الشأن بالنسبة لرابطة الدول المستقلة التي سجل حجم صادراتها معدل 11,5% وحجم وارداتها معدل 21,1%. وفي الوقت نفسه سجلت دول أمريكا اللاتينية معدل نمو جيد في حجم تجارتها بلغ 10,5% للصادرات و 12,5% للواردات مقارنة بمعدل نمو بلغ 3,3% للأولى و0,7 % للثانية (سنة 2003).

و بالنسبة لحجم التجارة في منطقتي الشرق الأوسط وإفريقيا، فقد حققتا معدلات نمو منخفضة مقارنة بمجموعة الدول النامية الأخرى أين بلغ معدل نمو صادرات كل من إفريقيا ومنطقة الشرق

[1]- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أفريل 2005.

الأوسط 6,9% و 3,8% سنة 2004، وارتقى حجم الواردات للمنطقتين بصورة أسرع وبمعدل 9,6% و14,8% لكل من الصادرات و الواردات على التوالي.

و لقد ارتفع عجز ميزان مدفوعات مجموعة الدول من 231.9 مليار دولار سنة 2003 إلى 327.8 مليار دولار عام 2004.

و مما يلاحظ أن وضع الحساب التجاري للمجموعة تأثر أساسا بارتفاع عجز ميزان مدفوعات الولايات المتحدة حيث تغير من 530,7 مليار دولار إلى 665,9 مليار دولار سنة 2004 مقابل الارتفاع في فوائض الحسابات الجارية لكل من دول منطقة الأورو واليابان والدول الأسيوية الحديثة النمو.

و لقد ارتفع فائض حساب ميزان المدفوعات لمجموعة الدول النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة الأخرى من 149.1 مليار دولار في 2003 إلى 246.6 مليار دولار في 2004 و ذلك كحصيلة لزيادة الفائض في أرصدة الحساب الجاري لدول الشرق الأوسط (من 59,3 مليار دولار إلى 112,5 مليار دولار) وارتفاع الفائض المسجل في أرصدة رابطة الدول المستقلة (من 36,2 مليار دولار إلى 64,4 مليار دولار) إضافة إلى الزيادة في فائض الحساب الجاري للدول النامية الآسيوية (من 85,8 مليار دولار إلى 103,3 مليار دولار)، في حين تزايد نفس الفائض في الحساب الجاري لدول نصف الكرة الغربي من 6,6 مليار دولار إلى 15,9 مليار دولار.

و فيما يتعلق بدول وسط وشرق أوروبا فقد ارتفع عجز الحساب الجاري فيها من 37,5 مليار دولار إلى 50,6 مليار دولار فيما تحول الرصيد بالنسبة للدول الإفريقية من عجز بلغ 1,7 مليار دولار في عام 2003 إلى فائض بلغ 1,1 مليار دولار في عام 2004.

الفرع الثالث: الدين العام الخارجي و التدفقات المالية نحو الدول النامية و اقتصاديات الأسواق الناشئة الأخرى.[1]

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة اقتصاديات الدول النامية و الأسواق الناشئة الأخرى بمعدل 4,8 % ليبلغ 2,896 مليار دولار نهاية 2004. و ينعكس هذا الارتفاع في إجمالي الدين العام الخارجي لدول المجموعة على الدول النامية الآسيوية بمعدل 10,7%، ودول وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة بمعدل 8,7% لكل منهما، مقابل تراجع الدين العام الخارجي لدول إفريقيا بمعدل أقل من 1% ليبقى على حاله في كل من دول الشرق الأوسط ودول نصف الكرة الغربي.

[1]- الفصل الأول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005، ص 8-10.

إن توزيع الدين العام الخارجي وفقا للمجموعات الجغرافية يبين أن دول نصف الكرة الغربي تستحوذ على حوالي 26,9% من الإجمالي، تليها الدول النامية الآسيوية بنسبة 26,6% ثم دول وسط وشرق أوروبا بنسبة 17,3%. أما بالنسبة لدول الشرق الأوسط فقد بلغت نسبة مديونيتها للإجمالي نحو 11,1% بينما قاربت تلك النسبة 9,7% للدول الإفريقية وحوالي 8,3% لرابطة الدول المستقلة.

وفيما يتعلق بمدفوعات خدمة الدين العام الخارجي لاقتصاديات الدول النامية الأسواق الناشئة الأخرى فان نسبتها إلى حصيلة صادراتها من السلع والخدمات قد عرفت تراجعا من 17,6% سنة 2003 إلى 14% في 2004.

و قد ظلت هذه النسبة مرتفعة بصورة ملحوظة في دول نصف الكرة الغربي أين بلغت 31,1% عام 2004 لتليها دول وسط وشرق أوروبا بنسبة 21,8%، إفريقيا بنسبة 11,7% ورابطة الدول المستقلة بنسبة 10% ثم الدول النامية الآسيوية بنسبة 8,4% وأخيرا دول الشرق الأوسط بنسبة 6,4%.

و تشير البيانات المتوفرة إلى تراجع إجمالي العالم لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل من حوالي 678,7 مليار دولار في عام 2002 إلى 559,6 مليار دولار في عام 2003، كما تفيد التقديرات الأولية لعام 2004 عن اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم نحو الارتفاع مجددا مما يعكس عودة الثقة لدى المستثمرين الأجانب في أحوال الاقتصاد العالمي.

وتستحوذ الدول المتقدمة على النصيب الأكبر من هذه التدفقات، حيث تلقت 366,6 مليار دولار (ما نسبته 65,5% من إجمالي العالم لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل) خلال عام 2003، كما تشكل هذه الدول المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم حيث بلغت تدفقات استثماراتها الأجنبية المباشرة إلى الخارج 569,6 مليار دولار(ما نسبته 93% من إجمالي العالم لتدفقات الاستثمار المباشر إلى الخارج والذي يقدر بنحو 612,2 مليار دولار) عام 2003.

أما الدول النامية فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تلقتها خلال عام 2003 لتبلغ نحو 172 مليار دولار (ما نسبته 30,7 في المائة من إجمالي العالم لتدفقات الاستثمار المباشر إلى الداخل).

و بالنسبة للدول العربية، فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تلقتها خلال عام 2003 لتصل إلى 8,7 مليار دولار وذلك مقابل 6 مليار دولار في عام 2002 وتزايد نصيبها ليبلغ نحو 1,6% من إجمالي العالم لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، كما ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الدول العربية إلى الخارج من 1,1 مليار دولار في عام 2002 إلى 2,1 مليار دولار في عام 2003. و لعل ما يعكس الجزء الأكبر من هذه الزيادة، الاستثمار

المباشر بين الدول العربية، الذي يبرز استمرار التحسن في مناخ الاستثمار في هذه المنطقة وتزايد انفتاح الأسواق العربية فيما بينها.

الجدول رقم (03) " تدفقات نفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم 2002-2003"

الوحدة:(مليون دولار)

الدول	التدفقات إلى الداخل			التدفقات إلى الخارج		
	2002	2003	نسبتها للعالم(2003%)	2002	2003	نسبتها للعالم(2003%)
الدول المتقدمة	489,907	366,573	65,51	547,603	569,577	93,04
الدول النامية ومنها:	157,612	172,033	30,74	44,009	35,591	5,81
الصين	52,743	53,505	9,56	2,518	1,800	0,29
هونغ كونغ	9,682	13,561	2,42	3,769	17,436	2,85
سنغافورة	5,730	11,409	2,04	3,769	5,536	0,90
الهند	4,269	3,449	062	1,107	913	0,15
الدول العربية	6,091	8,705	1,56	1,108	2,107	0,34
العالم	678,751	559,576		596,487	612,201	

المصدر: تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الاونكتاد)، الاستثمار في العالم، عام 2004.

الاحتياطات الدولية:

واصلت الاحتياطات الدولية لاقتصاديات الدول النامية و الأسواق الناشئة الأخرى نموها خلال عام 2004 لتبلغ 1,856 مليار دولار و كذلك الشأن بالنسبة لكافة مجموعات الدول الأخرى حيث حققت رابطة الدول المستقلة أعلى نسبة زيادة بلغت 60%، تلتها الدول النامية الآسيوية بنسبة 39,1% ثم إفريقيا بنسبة 36,3% فدول منطقة الشرق الأوسط بنسبة 24,5% تليها دول نصف الكرة الغربي بنسبة 11,1% وأخيرا دول وسط وشرق أوروبا بنسبة 8%.[1]

أسعار الفائدة:

قامت الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2004 برفع أسعار الفائدة من أجل تعزيز البيئة المواتية للنمو الاقتصادي في ظل استقرار الأسعار. ولقد ساهم المناخ الاستثماري للولايات المتحدة الذي شهد عودة قوية للاستثمارات الدولية في تعزيز هذه الخطوة في الوقت الذي استمرت فيه اليابان في انتهاج سياسة سعر فائدة صفري تعكس محدودية القدرة على استخدام السياسة النقدية في محاولة لتنشيط الاقتصاد.

[1]- نفس المرجع، ص 9.

و لقد عملت كندا على التخفيض من سعر الفائدة الرسمي إلى 2,5% خلال عام 2004 بعد أن حافظت عليه عند نسبة 2,8% للعامين 2002 و 2003، كما أبقت منطقة الأورو أيضا في عام 2004 على مستوى سعر الفائدة الرسمي عند مستوى عام 2003.

أما بالنسبة لأسعار الفائدة قصيرة الأجل وطويلة الأجل في السوق، فقد ارتفع متوسطها السنوي بصورة طفيفة بالنسبة للدول المتقدمة.[1]

أسعار الصرف:

شهد العام 2004 تراجعا ملحوظا في سعر صرف الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية الأخرى استمرارا للاتجاه الذي ساد خلال عام 2003. فقد انخفض سعر صرفه خلال عام 2004 مقابل الأورو بنسبة بلغت 9,0%، وهي نسبة أقل مقارنة مع نسبة الانخفاض في عام 2003 (بلغت 16,5%).

كما تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه الإسترليني خلال العام 2004 بنسبة 10,8% مقارنة بنسبة انخفاض 8,1% في العام 2003 في حين انخفض سعر الدولار أمام الين الياباني بنسبة 6,6% خلال العام 2004 مقارنة بـ 7,6% في العام 2003. وقد جاء التراجع في قيمة الدولار في ظل استمرار حالة من القلق بشان عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات الأمريكي وقابلية وضع هذا العجز للاستمرار مستقبلا وتأثيره على الاقتصاد الأمريكي والاقتصاديات الرئيسية الأخرى.

و عليه يتضح أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد حمل عدة متغيرات على المستوى المؤسساتي وكذا على المستوى التنظيمي، إذ تم إنشاء العديد من المؤسسات الدولية للتكفل بالمسار الاقتصادي العالمي على مختلف جوانبه المالية، النقدية والتجارية.

إضافة إلى ظهور التكتلات الاقتصادية العالمية على مستوى مختلف القارات كمؤشر آخر للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول.

و من خلال التحاليل التي جاءت في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2006، فان الاقتصاد العالمي قد شهد تطورات واسعة في مختلف المجالات، هذه التطورات اختلفت آثارها من دولة لأخرى.

[1]- نفس المرجع، ص 10.

المبحث الثاني: الإطار العام للعلاقات الاقتصادية والمبادلات التجارية الاورومتوسطية.

تعمل الجزائر على تطبيق سياسات إصلاح مست المجالات الاقتصادية المالية، النقدية، الصناعية، الزراعية، التشريعية، التنظيمية و المؤسساتية بوتيرة متصاعدة منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي عموما و بعد التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي خصوصا.

سنتناول بالدراسة في هذا المبحث تطور سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط التي انتقلت من مستوى التعاون الاقتصادي إلى الشراكة بين طرف مندمج اقتصاديا و جنوب تصنف أغلب دوله في خانة الدول النامية.

وتبعا لاتجاه السياسة الأوربية في المنطقة المتوسطية فقد تطورت العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي نهاية الستينات وبداية السبعينات إلى شراكة متعددة الميادين: اقتصادي، سياسي، ثقافي...الخ.

المطلب الأول: السياسة الاقتصادية الأورو متوسطية: من التعاون إلى الشراكة.

فرض واقع التجارة الدولية على الكيانات الاقتصادية الصغيرة أن تنضم إلى إحدى الكتل الاقتصادية التي تضم دول الشمال، ولقد بدأ تجسيد هذا المسار باتفاق "النافتا"، إضافة إلى اتفاقيات الشراكة الأوروبية بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية.

و لم تكن السياسة الاقتصادية الأوروبية المتوسطية وليدة التسعينات بل تجد أصولها مع نشأة المجموعة الاقتصادية الأوروبية ذاتها من خلال ما كانت تستهدفه من حفاظ على أسواقها وحجم مبادلاتها، حيث استطاعت أن تحقق كثيرا من أهدافها التجارية في منطقة جنوب المتوسط انطلاقا من سياسة التعاون الاقتصادي، والسياسة الجمركية التفضيلية، لتطور عبر المراحل الآتية:

الفرع الأول: مرحلة التعاون الاقتصادي والروابط التجارية التفضيلية.

انطلقت السياسة الجمركية التفضيلية للمجموعة الأوروبية منذ الستينات تجاه الدول النامية والدول المتوسطية ودول أوروبا الشرقية على النحو الآتي:

أولا: مساعدات الدول النامية: تمثلت المبادرة الأولى في اتفاقية "أروشا و ياواندي" سنة 1963 مع 17 دولة إفريقية لتتوسع إلى دول جديدة بعد انضمام بريطانيا إليها. و لقد قررت لها نظاما تفضيليا يعفي المنتجات المصنعة كليا وتخفيضا كبيرا للمنتجات الزراعية دون تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل (la réciprocité). هذا بالإضافة إلى دول الكاريبي ودول الباسفيك الموقعة على اتفاقية "لومي Lomé" التي يرمز لها اختصارا "ACP" (Afrique, Caraïbe, Pacifique).

ثانيا: نظام الأفضليات المعمم (SGP): بناء على توصيات ندوة الأمم المتحدة للتعاون الاقتصادي والتنمية لسنة 1971، اعتمدت المجموعة الأوربية نظام الأفضليات المعمم للدول النامية، لتشجع عملية التصنيع بها من خلال الإعفاء الكلي للمنتجات المصنعة ونصف المصنعة من الحقوق الجمركية وتخفيض الحقوق الجمركية على بعض المنتجات الزراعية المحمولة.[1]

ثالثا: إنشاء روابط تجارية تفضيلية مع دول الجوار (متوسطية و من أوروبا الشرقية): أبرمت المجموعة الاقتصادية الأوربية عدة اتفاقيات تفضيلية مع دول متعددة تربطها بها علاقات تجارية قديمة بحكم الجوار كاتفاق حرية التبادل في إطار الفضاء الاقتصادي الأوروبي (EEE) مع كل من النرويج، اسكتلندا و ليشتنشتاين، و كانت أولها اتفاقية أثينا (Athènes) متبوعة بسلسلة من الاتفاقيات التجارية مع كل من تركيا سنة (1963)، تونس والمغرب سنة (1969)، إسرائيل وإسبانيا (1970) و كذا مع مالطا وقبرص (1978).

كما وقعت دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية اتفاقا مشتركا مع الدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب) في 25، 26 و27 أفريل 1986 بالإضافة إلى دول المشرق العربي (مصر، الأردن، سوريا ولبنان).[2]

و لقد ارتبطت دول الاتحاد الأوروبي منذ السبعينات بأغلبية الدول المتوسطية بواسطة اتفاقيات تعاون تأكيدا لأهمية العلاقات التجارية بين المجموعة الأوروبية والدول المتوسطية المجاورة، كما وضعت معاهدة ماستريخت (1993) أساسا للضرائب التفضيلية (المادة الثالثة منها التي تنص على زيادة التبادل التجاري وتوطيد العلاقات الاقتصادية والتنمية الاجتماعية)[3]. و مما ميز هذه الأخيرة نجد حرية دخول المنتجات المصنعة والدخول التفضيلي للمنتجات الزراعية في سوق المجموعة إضافة إلى بروتوكولات مالية لمشاريع التنمية الاقتصادية.

وبالرجوع إلى المعطيات الميدانية نجد بأن المبادلات التجارية الاوروومتوسطية قد قاربت الـ 80 مليار دولار سنة 1993 وهو ما يمثل أكثر من نصف التجارة الخارجية لدول جنوب المتوسط فيما لا يزيد عن نسبة 7% بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي (مجموعة الإثني عشر سنة 1993).

و يشكل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي للدول المتوسطية بنسبة تقارب الـ 49% من الواردات و52% من الصادرات، أما الدول المتوسطية فتحتل المرتبة الرابعة في مجال المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي بنسبة 8,6 % من الصادرات و 5,8% من الواردات.

[1] - Renoüe Jean Claude, La douane, Paris, OPF,1989, p 47

[2] - Op-cit, p 47.

[3]- المهدي محمد فليفلة، النظم الجمركية والتجارة الدولية، (طرابلس، أكاديمية البحوث الاقتصادية، 1997)، ص 323.

و تختلف درجة المبادلات التجارية الثنائية بين دول الاتحاد الأوروبي، والدول المتوسطية من دولة لأخرى، ففي حين لا تزيد صادرات ألمانيا إلى الدول المتوسطية عن نسبة 5%، تتوجه أكثر من 11% من الصادرات الفرنسية إلى المنطقة.

الفرع الثاني: السياسة الاورومتوسطية الجديدة " الشراكة":

بعد انضمام كل من اليونان، إسبانيا والبرتغال إلى المجموعة الأوروبية، تغيرت عديد المعطيات الاقتصادية وطفت إلى السطح دوافع مراجعة السياسة المتوسطية لهذا التكتل و التي تم الإعلان عن بوادرها في سنة 1990، لتتأسس رسميا من طرف المجلس الأوروبي لمدة خمس سنوات (1992-1996) في 29 جوان 1992 و هو ما استدعى بروتوكولات مالية جديدة .

و في 19 أكتوبر 1994، تداول كل من البرلمان والمجلس الأوروبيين مسألة تعزيز السياسة الاورومتوسطية للاتحاد من خلال تأسيس شراكة أورومتوسطية قائمة على توسيع مجالات التعاون وإنشاء منطقة أوربية مستقرة سياسيا وأمنيا بالإضافة إلى استهداف إنشاء منطقة للتبادل الحر بين دول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية (بولونيا، المجر، التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، ليستونيا، ليتوانا، بلغاريا ورومانيا).

و في 08 مارس 1995 انعقد المجلس و البرلمان الأوروبيين مرة أخرى لتحديد برنامج التعاون الاقتصادي والمالي للفترة 1995-1999 (أي برنامج ميدا1 "MEDA 1") وتم اقتراح رصد 5500 مليون وحدة نقدية لهذا البرنامج إلا أنها خفضت في قمة (Cannes) في جوان 1995 إلى 4685 مليون أورو مصدرها موارد ميزانية الاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للاستثمار.

و بخلاف السياسة الاورومتوسطية في أشكالها الأولى التي تقتصر بصفة أساسية على الجانب الاقتصادي، فقد توسعت لتشمل الأبعاد الأخرى السياسية والاجتماعية والثقافية.

ففي المجال السياسي والأمني: تتطلع الدول المشاركة إلى تكثيف الحوار السياسي على أساس مجموعة من القيم والمبادئ المتمثلة في احترام السيادة الوطنية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام حقوق الإنسان و دولة القانون والديمقراطية وعدم اللجوء إلى القوة بالإضافة إلى حل النزاعات بالطرق السلميةً والسيطرة على سباقات التسلح وانتشار الأسلحة (لاسيما أسلحة الدمار الشامل) ومحاربة الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة...الخ.[1]

و في المجال الاقتصادي والمالي: طرح اجتماع برشلونة شراكة اقتصادية هدفها:

1- إنشاء منطقة للتجارة الحرة: حيث تسعى دول الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاق برشلونة لإنشاء أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم تضم من 30 إلى 40 دولة يتراوح عدد سكانها ما بين

[1]- صارم سمير، أوروبا والعرب... من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر، دمشق، 2000، ص 211.

600 و900 مليون نسمة بحلول عام 2010 آخذين بالاعتبار الالتزامات الأساسية للمنظمة العالمية للتجارة.

ويتم التوصل إلى الشروط التفضيلية لمنطقة التجارة الحرة بإزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على تجارة السلع المصنعة عبر مفاوضات ثنائية بين الاتحاد الأوروبي وممثلي الدول المعنية، وفقا لجداول زمنية محددة. و بالنسبة لتجارة المنتجات الزراعية يتم العمل على تحريرها بقدر ما تسمح به السياسات الزراعية للاتحاد ووفقا لاتفاقات التحرير المتبادل على غرار الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة (GATT) إضافة إلى ضرورة تحرير تجارة الخدمات.

2- **تجسيد التعاون الاقتصادي والتنسيق الإقليمي**: وذلك بمختلف الإجراءات والأشكال التي يمكن تجسيدها على أرض الواقع.

3- **زيادة حجم المساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي للشركاء المتوسطين**: إذ يعتبر برنامج MEDA أداة التمويل الرئيسية لسياسات الشراكة الاورومتوسطية خاصة فيما يتعلق بالسياسات المالية و الفنية اللازمة للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في دول المتوسط.

أما في المجال الثقافي، الاجتماعي والإنساني: يتضمن تشجيع التعاون والتبادل الثقافي والتعليمي واحترام الأديان والعادات والتقاليد لشعوب المنطقة وكذا الجانب الصحي والاهتمام بالشباب ومحاربة التطرف والحد من الهجرة غير الشرعية بالإضافة إلى منع المتاجرة بالسلع الممنوعة ومقاومة الفساد و التعصب والتمييز العنصري والطائفي...الخ.[1]

الفرع الثالث: البعد التجاري في مشروع الشراكة الاورومتوسطية (منطقة التبادل الحر سنة 2010):

تشكل الدول المتوسطية سوقاً يحقق الاتحاد الأوروبي فيها أكبر فوائضه التجارية (18 مليار دولار سنة 1993) من تصدير المنتجات الصناعية مغطياً بذلك عجزه التجاري في المواد الطاقوية، ولذلك فقد أولت وثيقة برشلونة اهتماماً كبيراً بالمجال الاقتصادي والتجاري باستهدافها إنشاء منطقة ازدهار مشتركة مبنية على التبادل الحر وإلغاء الحواجز الجمركية بين شركاء المنطقة كافة بصفة تدريجية في آفاق سنة 2010 .

و سيتم من خلال هذا المشروع تفكيك الحواجز الجمركية (التعريفية) المفروضة على المبادلات التجارية للمنتجات المصنعة وفقا لجداول زمنية يتم مناقشتها بقدر ما تسمح به السياسات المختلفة. كما يتم تحرير تجارة المنتجات الزراعية من خلال المعاملة التفضيلية المتبادلة بين الأطراف فضلا عن تحرير التجارة في مجال الخدمات.

---

[1]- شعباني إسماعيل، محتوى الشراكة الأورو-عربية، تحليل اتفاقيات تونس والمغرب وآفاق الشراكة الأورو جزائرية، مداخلة ضمن ملتقى حول الشراكة الأورو جزائرية، الجزائر، جمعية المعرفة العلمية والثقافية، 06 جوان 2001، ص 02.

و لتسهيل إقامة منطقة التبادل الحر هذه، تقرّر ما يلي:[1]

- ♦ الإلغاء التدريجي للتعريفة الجمركية على المنتجات الصناعية و كذا التحرير التدريجي لتجارة المنتجات الزراعية و الخدمات.
- ♦ اتخاذ إجراءات ملائمة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة وحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية وسيادة المنافسة.
- ♦ إتباع سياسة مبنية على اقتصاد السوق وتكامل الاقتصاد الوطني أخذاً بالاعتبار احتياجات التنمية.
- ♦ تكييف وتحديث الهياكل الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص ورفع مستوى القطاع الإنتاجي بالإضافة إلى وضع إطار مؤسسي وتنظيمي لمواكبة اقتصاد السوق.
- ♦ العمل على تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية التي قد تنجم عن عملية التكيف هذه من خلال برامج موضوعية لخدمة الطبقات الأكثر احتياجاً.
- ♦ إقامة آليات لتشجيع ونقل التكنولوجيا من الدول الأكثر تقدماً إلى بلدان المتوسط.

الجـدول رقم (04) : مراحل العلاقات الأورو- متوسطية.

الفترة	**بداية العلاقات**	**فترة البروتوكولات**		**مرحلة (MEDA)**
	1958-1979	1979-1989	1990-1995	ابتداء من سنة 1995
إطار السياسة Cadre Politique	السياسة المتوسطية الشاملة (PMG)	-----	سياسة متوسطية متجددة (PMR)	إعلان برشلونة
إطار التعاون Cadre de cooperation	اتفاقية المشاركة (Association) (قبرص، مالطا، تركيا) واتفاقيات تجارية	اتفاقيات تعاون (Coopération)		اتفاقيات شراكة أورو-متوسطية حلت محل اتفاقيات التعاون
إطار التمويل Cadre de financement	بروتوكولات بالنسبة للدول الثلاثة الموقعة على اتفاقيات المشاركة	البروتوكول الأول والثاني والثالث	البروتوكول الرابع	إجراءات برنامج ميدا (MEDA)

Source : Rapport définitif de synthèse sur l'évaluation de certains aspects de l'aide au développement accordé par L'UE à la région de la méditerranée, 1998.

[1]- صارم سمير، مرجع سابق، ص 214.

المطلب الثاني: آليات الشراكة الأورو- متوسطية: (برنامج MEDA).

إلى غاية سنة 1995 كانت المساعدات المالية للمجموعة الأوروبية، تمنح لكل دولة مهما كان حجم ووتيرة الإصلاحات المعتمدة والمنجزة فيها وذلك عن طريق بروتوكولات مالية يتم التفاوض بشأنها، غير أنه وعلى أساس إعلان برشلونة فقد تم اعتماد إجراءات جديدة للتمويل بموجب صندوق دعم الشراكة الاورومتوسطية أو ما يصطلح على تسميته **ببرنامج ميدا** (MEDA) بالإضافة إلى القروض الممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار (BEI)، وهما آليتان جديدتان لتقديم المساعدات التي يمنحها الإتحاد الأوروبي إلى دول جنوب وشرق المتوسط.

إن هذه المخصصات هي عبارة عن أغلفة مالية شاملة ومشروطة باحترام تنفيذ الاتفاقيات الموقعة ومدى التقدم في مجال الإصلاحات الاقتصادية وكذا احترام حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية في هذه الدول. و يلاحظ أن هذه المخصصات يمكن إعادة تخصيصها في حالة عدم استغلالها كاملة، كما أن هذه المبالغ لا تقدم لكل دولة كما هو الحال في السابق (البروتوكولات المالية) بل وفقا للمشاريع المقترحة من جهة، والقدرة على الاستيعاب أو الامتصاص (Les capacités d'absorption) من جهة أخرى.[1]

إن هذا البرنامج يمثل الأداة المالية الأساسية للإتحاد الأوروبي لتنفيذ شراكته مع دول جنوب المتوسط ، إذ تم تخصيص 3,435 مليار أورو من ميزانية الإتحاد (فعليا تم صرف مبلغ 890 مليون أورو فقط) مرفقة بمبلغ 4,672 مليار أورو في شكل قروض ممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار في الفترة الممتدة ما بين (1995-1999)، كما تم تخصيص ما يقارب 90% من القروض والمساعدات بشكل ثنائي فيما تم توجيه الـ 10% الباقية لتمويل مشاريع التعاون الجهوي.[2]

و لقد تم تخصيص هذه الموارد وفقا للأولويات الآتية:[3]

♦ **المساهمة في التحول الإقتصادي**: والهدف منه تحضير المؤسسات الاقتصادية للانضمام لمنطقة التبادل الحر بتحسين تنافسيتها.

♦ **تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة:** بتخفيف عبء الانتقال الاقتصادي من خلال اعتماد إجراءات ملائمة بخصوص السياسة الاجتماعية.

♦ **دعم التعاون الجهوي والإقليمي:** بتطوير المبادلات على المستوى الجهوي، ولعل أهم المشاريع الممولة في إطار هذا البرنامج بصفة ثنائية نجد:

---

[1] - Rémy LEVEAU, Le partenariat euro-med, rapport du groupe de travail, la documentation française, Paris, 2000, p36.

[2] - Conférence ministérielle euro-med, (Marseille 15-16/NOV/2000), les relations euro-med. http://www.france.diplomatie.fr/ index. html.

[3] - BICHARA KHADER, Partenariat euro-med (EMD), les Taches non accomplies, (Université Louvain- La neuve – Belgique).

- دعم مباشر لصالح برنامج التصحيح الهيكلي (600 مليون أورو من المجموع أي بنسبة 20% من مجموع الالتزامات): فمن بين المشاريع الممولة عن طريق هذا الصندوق (ميدا) نذكر برنامج التصحيح أو التعديل الهيكلي في كل من المغرب، تونس، الجزائر والأردن و كذا الصندوق الاجتماعي لخلق مناصب شغل في مصر، تجديد وتطوير الإدارة العامة في لبنان و برنامج التنمية الريفية في المغرب.
- التعاون الإقتصادي و تنمية القطاع الخاص (بما فيها عمليات رأسمال- مخاطرة)[1] التي يشرف عليها البنك الأوروبي للاستثمار (1035 مليون أورو بنسبة30 % من مجموع الإلتزامات في إطار برنامج MEDA) منها:

◄ دعم القطاع الإجتماعي (الصحة، التربية، الصناديق الإجتماعية): بهدف تخفيف الآثار الناتجة عن التحول الإقتصادي (1 مليار أورو يقابله 29% من مجموع التزامات ميدا).

◄ النشاطات المتعلقة بمجال البيئة (235 مليون أورو، أي بنسبة 7% من مجموع التعهدات الإجمالية لـ MEDA).

أما بخصوص المشاريع الجهوية، فقد خصص لها مبلغ 418 مليون أورو (أي نسبة 12% من برنامج MEDA) تم تخصيصها للمجالات الآتية:

♦ تنظيم ندوات تكوين للدبلوماسيين، تبادل المعلومات على أساس الاتفاقيات الدولية بخصوص حقوق الإنسان و التعاون في مجال الحماية المدنية.

♦ فيما يتعلق بالجانب الإقتصادي والمالي هناك ست (06) برامج كبرى ذات أولوية تتمثل في: التعاون الصناعي، البيئة، المياه، الطاقة، النقل ومجتمع الإعلام.

♦ و بخصوص الجانب الثقافي فيتعلق الأمر بثلاث (03) برامج هي الثقافة، السمعي البصري والشباب[2].

♦ أما القروض المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) فنجد مشروع تحسين معالجة المياه القذرة وتسيير المياه في مصر، لبنان، الأردن، المغرب وفلسطين بالإضافة إلى إجراءات التقليل من التلوث و عصرنة نظام الرقابة في المجال الجوي في المطارات الجزائرية.

[1]- أوسرير منور، بومدين يوسف، إعادة تأهيل المؤسسات شرط ضروري لإنجاح الشراكة الاقتصادية ومفتاح للقدرة التنافسية، مداخلة في إطار الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة ، المكتبة الوطنية ، الجزائر، 11 و 12 جوان 2005، ص 06.

[2] - Voir décisions de financement de la commission européenne sur des programmes et projets en faveur des partenaires méditerranéens en 1999, Annuaire euro med 1999. http://www.euromed.net.

الفرع الأول: إجراءات تنفيذ برنامج MEDA.

قام الإتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات الشراكة باقتراح مساعدات مالية تساهم في تحمل جزء من تكاليف الانفتاح التي تسمح بتمويل كل المشاريع المدرجة في إطار التحول الإقتصادي، الاجتماعي والثقافي. وتسهر اللجنة الأوروبية على تمويل المشاريع التي تدخل في إطار البرنامج الوطني أو الجهوي وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء[1].

و تقوم موارد البنك الأوروبي للاستثمار على نفس القواعد التي تؤسس عليها موارد (MEDA) مع فرق يتمثل في أن تدخل البنك الأوربي للاستثمار يرتكز على تمويل المشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية وأن المساعدات المقدمة في إطار برنامج ميدا هي مساعدات غير قابلة للاسترجاع، بينما تتمثل التحويلات الممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار في قروض بمعدلات فائدة منخفضة (2% إلى 3%)، إذ يتم توزيع هذه الموارد بموجب برنامجين هما:

أولا: البرامج التأشيرية الوطنية: Programmes Indicatifs Nationaux (PIN): و هي برامج يتم إعدادها بالتشاور مع الدول المتوسطية المستفيدة التي تحدد القطاعات التي تحظى بالأولوية بتبني برامج وطنية مدتها 03 سنوات (البرامج التأشيرية الأولى 1996-1999، ثم البرامج التأشيرية الوطنية الثانية 2000-2003). و ينبغي أن تكون هذه البرامج مطابقة لمخططات التمويل حيث تتم مراجعتها سنويا بدلالة النتائج المتوصل إليها.

كما تجدر الإشارة إلى أن المساعدات المالية الثنائية تخصص فقط للدول المتوسطية التسعة (الجزائر، المغرب، تونس، مصر، سوريا، الأردن، لبنان و تركيا) أما قبرص، مالطا وإسرائيل فلم تستفد إلا من المخصصات الموجهة للتعاون الجهوي بسبب اختلاف مستويات المداخيل.

ثانيا: البرامج التأشيرية الجهوية:Programmes Indicatifs Régionaux (PIR): يتم إعدادها بالتشاور مع اللجنة الأورومتوسطية التي تمثل 27 دولة متوسطية ويتم فيه تحديد قطاعات التعاون الجهوية المعنية. وللإشارة فإن أول برنامج تأشيري جهوي تم تبنيه كان سنة 1997 مدته سنتين ثم البرنامج الثاني (2000-2003) لثلاث سنوات.

إن الهدف من جل المساعدات المقدمة للدول المتوسطية هو دعم عملية تحولها الإقتصادي والعمل على توفير محيط مشجع للقطاع الخاص وإعادة الهيكلة الصناعية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الخوصصة وترقية الاستثمار وإصلاح الإدارة (تم تبني نظام آخر لعصرنة الإدارات العمومية ذات التدخل الاقتصادي، يسمى برنامج مارا لعصرنة و مساعدة الإصلاح الإداري MARA، وتوحيد معايير إصلاح النظام المصرفي والمالي إذ تم تخصيص أكثر من45% من موارد صندوق

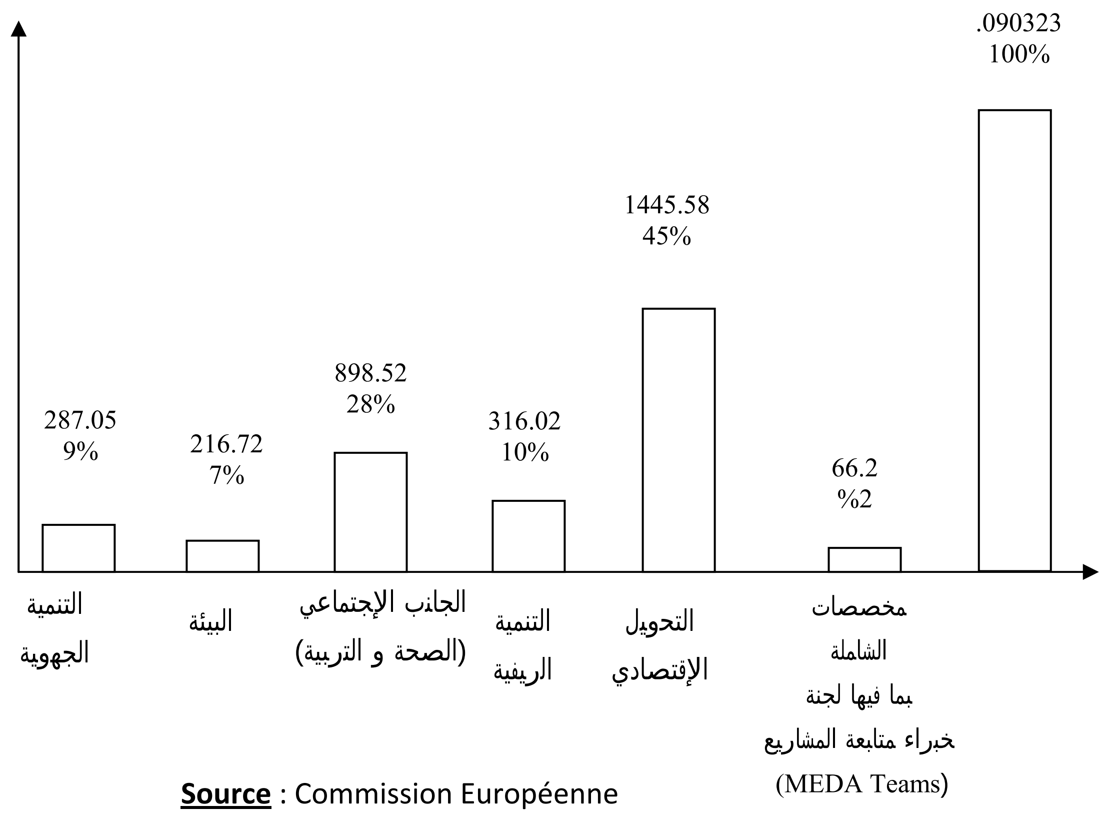
[1] - Remy Leveau, op.cit,P.47.

(MEDA) في الفترة من 1995 إلى 1999 لهذه المجالات حيث أن الغلاف المالي المخصص في إطار برنامج (MEDA) للانتقال الإقتصادي وجّه نصفه لدعم عملية التصحيح الهيكلي (715 مليون أورو أنفقت ما بين 1996 و 1999) أي ما يعادل 22% من إجمالي الموارد.

و الملاحظ أن تخصيص هذه الأموال في إطار تسهيلات التعديل الهيكلي (FAS) تمت بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية (BM, FMI) بنفس الشروط التي تفرضها على الدول المدينة. أما بخصوص المشاريع التي تعتبر ضرورية لعملية التنمية (الهياكل القاعدية، التنمية الريفية...)، فهي الأخرى أدرجت ضمن المشاريع ذات الأولوية حيث شكلت مشاريع التنمية الريفية والبيئة على سبيل المثال ما يقارب 17% من التزامات MEDA ما بين 1995 – 1999.[1]

و فيما يتعلق بالنفقات الاجتماعية والسياسية فقد كانت أقل أهمية في التزامات MEDA من حيث الحجم بالرغم من أن تكثيف المساعدات في هذه المجالات يعتبر أكثر من ضرورة قصد تخفيف آثار الاختلافات الاجتماعية والسياسية الناتجة عن عملية التحول الإقتصادي والتحرير التجاري.

الشكل رقم (1) : التوزيع المتراكم حسب القطاعات للفترة 1996-1999



Source : Commission Européenne

[1] - Ibid, p 54.

الفرع الثاني: صعوبات تنفيذ مخصصات برنامج (MEDA).

إن مساعدات الإتحاد الأوروبي منذ إنشائه قد سجلت اختلافات في مدى استفادة دول شرق و جنوب المتوسط منها، فبعض الدول كسوريا لم تستفد إلا بـ 3% من موارد صندوق (MEDA)، و لم تحصل على أي من قروض البنك الأوروبي للاستثمار و كذلك الشأن بالنسبة للجزائر التي لم تستفد إلا بـ 14% من مجموع التعهدات باستثناء قطاع المحروقات الذي استفاد سنة 1997 من أحد قروض البنك الأوروبي للاستثمار قيمته 330 مليون أورو عكس المغرب وتونس اللتان أظهرتا طاقات امتصاص قوية لهذه المساعدات (36% من موارد MEDA خلال نفس الفترة).

و ترجع هذه الاختلافات في التخصيص الجغرافي لموارد الإتحاد الأوروبي إلى وتيرة الإصلاحات التي تم الشروع فيها و نسبة التقدم في المفاوضات بشأن اتفاقيات الشراكة، فالدول الموقعة على عقود الشراكة (المغرب، تونس، الأردن، فلسطين) استفادت حينها من تمويلات جد معتبرة.

الجدول رقم (05) :المدفوعات الفعلية للمساعدات المالية للدول العربية (1995-1999)

الوحدة: مليون أورو

البلد	المساعدات المالية المخصصة (التعهدات)	نسبة إلى مجموع الإلتزامات	المدفوعات الفعلية من المساعدات	نسبة المدفوعات إلى إجمالي المخصصات	عدد السكان (م/ن)	أورو / بالنسبة لكل شخص
الجزائر	164	4.8%	30	18.2%	30	5.5€
مصر	686	20%	157	22.8%	61.4	11€
الأردن	254	7.4%	108	42.5%	04.6	55€
لبنان	182	5.3%	01	0.5%	04.2	43€
المغرب	656	19%	127	19.3%	27.8	24€
سوريا	99	2.8%	0	0%	15.3	06€
تونس	428	12.5 %	168	39.2%	09.4	46€
فلسطين	111	3.2%	54	48.6%	02.3	48€
بقية الدول الأخرى	855	25%	230	27%	-	-
المجموع	3435	100 %	890	26%	-	-

Source : La Commission Européenne: www.europa.eu.int

يبين الجدول بأن المدفوعات الفعلية تمثل 890 مليون أورو فقط و أن إجمالي المبالغ المدفوعة للدول العربية المتوسطية بلغ 660 مليون أورو (أي بنسبة 74 % من إجمالي المبالغ المدفوعة)، كما نستنتج أيضا بأن أكبر نسبة من هذه المبالغ استفادت منها السلطة الفلسطينية بنسبة 48,6% تليها الأردن بـ 42,5% ثم تونس بـ: 39,2% فمصر بـ 22,8% ثم المغرب بـ 19,3% و أخيرا الجزائر بـ 18,2%، أما لبنان فقد حصلت على 0,5% فقط من المبالغ المخصصة لها في حين لم تحصل سوريا على أي مساعدات مالية خلال نفس الفترة (1995-1999).

من خلال هذا التحليل يمكننا أن نستنتج بأن حجم المخصصات المالية للمساعدات المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي لا تتوافق مع المبالغ المالية المنفقة فعلا و هو ما ينعكس سلبا على برامج التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

الفرع الثالث: تقييم برنامج (MEDA).

استنادا لأراء المختصين في رسم السياسات العامة، تبقى المبالغ المقدمة للدول المتوسطية في إطار برنامج MEDA غير كافية مقارنة مع احتياجاتها. فبالإضافة إلى القيود الكمية (من حيث حجم المبالغ) فإن تجنيد الأموال اتسم بالبطء و التعقيد في الإجراءات، فعلى سبيل المثال نص قرار المجلس الأوروبي سنة 1996 على تخصيص 900 مليون أورو في هذا الإطار في حين نجد بأن المبلغ الذي تم اعتماده فعلا هو 403 مليون أورو و لم يصرف منه إلا مبلغ 50 مليون أورو فقط بالرغم من استدراك هذا التأخر سنتي (1998-1999) حيث استفادت دول جنوب المتوسط خلال هذه الفترة مما مقداره 1,8 مليار أورو، منها 60 % كإعانات ممنوحة من ميزانية الإتحاد الأوروبي، و 40% في شكل قروض مقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار. كما ساهم صندوق برنامج MEDA سنة 1999 بـ 937 مليون أورو منها 56 مليون أورو خصصت لدعم اتفاقيات السلام في الشرق الأوسط.[1]

الجدول رقم (06): المدفوعات السنوية لبرنامج (MEDA) خلال (1995- 1999)

الوحدة: (مليون أورو)

السنوات	التعهدات	المدفوعات	%
1995	173	50	%29
1996	403	155	%38
1997	981	211	%22
1998	941	231	%25
1999	937	243	%26
المجموع	**3435**	**890**	**%26**

Source : Louis Le Pensec, op cit , P(12)

[1] - LEPENSEC Louis, le partenariat euro- méditerranéen: Grand espoirs modestes résultat, Rapport d'information 121 (2001-2002), délégation du sénat pour L'UE. pp. 10-12.

و لعل من أهم عوامل التأخر في تجسيد هذه الالتزامات نذكر ما يلي:

- ضعف طاقات امتصاص هذه الاعتمادات لدى الدول المتوسطية.
- المدة الطويلة نسبيا لتنفيذ المشاريع حيث تتراوح ما بين سنتين إلى 08 سنوات حسب طبيعة المشروع.
- الثقل البيروقراطي للإجراءات باعتبار أن المخطط العام للالتزام (L'engagement) أو التعهد يتطلب أربع خطوات متتالية تتمثل في:
  - تحضير برنامج تأشيري وطني (PIN).
  - مطابقة المشاريع مع اقتراحات التمويل.
  - وضع اتفاقية – إطار ثم اتفاقية تمويل بين الأطراف.
  - إنجاز المشروع بعد إتمام إجراءات الإعلان عن العروض (Appel D'offre).

و عليه و نتيجة للنقائص التي أظهرها سير برنامج (MEDA I)، اقترح المجلس الأوروبي إعادة النظر في مضمونه و سيره خلال المرحلة الثانية بـ (MEDA II) الذي يغطي الفترة من 2000 إلى 2006 وذلك باعتماد إجراءات جديدة تتمثل في:[1]

- يتم بالتشاور مع الدول المستفيدة برمجة المشاريع وفقا للأولويات التي يتم تحديدها على المدى البعيد.
- تقوم كل دولة مستفيدة بوضع برامج تأشيرية بعيدة المدى يعاد النظر فيها كل سنتين أو ثلاث سنوات.
- يتم وضع مخططات مالية تعبر عن الأولويات المحددة من طرف كل دولة مستفيدة.

و لقد تم في هذا الصدد رصد مبلغ 5,35 مليار أورو في إطار برنامج (MEDA II) إضافة إلى 6,425 مليار أورو كقروض يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار، يضاف إليها مبلغ 1 مليار أورو ليصبح إجمالي الغلاف المالي 12,75 مليار أورو للفترة 2000-2006.[2]

---

[1] - Louis le PENSEC, op.cit P 17.

[2]- Programmes Régionaux, Partenariat économique et financier, Les activités de la Banque Européenne d'Investissement dans la région. http//www.eib.org.

المطلب الثالث: تطور العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: من التعاون إلى الشراكة.

إن تطور العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (المجموعة الأوروبية سابقا) يمكن أن يجزّأ إلى مرحلتين هما: مرحلة التعاون ومرحلة الشراكة.

الفرع الأول: التعاون الاقتصادي و المالي بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية.

عملت اتفاقيات و بروتوكولات تجارية ومالية وفنية على تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي التي تعود في أساسها إلى تلك التي وقعتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية عموما مع بلدان المغرب العربي ودول البحر الأبيض المتوسط في السبعينيات. ولقد أسست هذه الاتفاقيات على التعاون التجاري والعلاقات الاقتصادية التفضيلية بما تضمنته من حرية حركة المنتجات الصناعية نحو السوق الأوروبية و كذا الامتيازات الجمركية الخاصة بالسلع الزراعية على أن لا تلتزم هذه الدول، ومنها الجزائر، بمبدأ المعاملة بالمثل.

إن المصالح التجارية لبعض دول المجموعة في مجال الصادرات الزراعية والصناعية قد أبرزت بعض العقبات إزاء تطبيق هذه التدابير التجارية التفضيلية خاصة بعد انضمام كل من اليونان و إسبانيا والبرتغال إلى السوق الأوروبية المشتركة و هو ما أدى إلى تحييد الامتيازات التجارية الممنوحة لصناعة النسيج والجلود و كذا المنتجات الزراعية.

أما عن التعاون المالي في إطار اتفاق التعاون الموقع بين الجزائر والمجموعة الأوروبية في 1976، فقد تمّ تدعيمه بأربع بروتوكولات مالية متتالية خلال الفترة (1976-1996) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (07): حصيلة تنفيذ البرتوكولات المالية (1976 - 1996):

/ الوحدة : (مليون إيكو)

البروتوكولات المالية	المجمـوع	الالتزام		الدفع	
		المبلـغ	النسبـة (%)	المبلغ	النسبة (%)
بروتوكول(1) : 1977 – 1988	104	108	95	97	83
بروتوكول (2) :1982 – 1986	151	141	94	92	65
بروتوكول (03): 1987 – 1991	239	239	100	38	16
بروتوكول(04): 1992 – 1996	350	145	41	15	10

Source : Bouzidi, Essais sur l’ouverture de l’économie algérienne, Alger, ENAD,1998, p 112.

خصص الاتحاد الأوروبي للجزائر خلال الفترة (1996 –1999) في إطار برنامج المساعدات المالية (MEDA I) 164 مليون يورو وجهت بصفة أساسية لتدعيم الإصلاحات العميقة المتمثلة في الانتقال نحو اقتصاد السوق وتنمية القطاع الخاص والتوازن الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. و لقد قسم هذا المبلغ إلى: 125 مليون أورو كتسهيلات لبرنامج التعديل الهيكلي، 57 مليون أورو لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 38 مليون أورو لدعم إعادة الهيكلة الصناعية و الخوصصة و 23 مليون أورو لتطوير القطاع المالي.

و لقد مست هذه المساعدات المالية خصوصا القطاعات التالية[1]: الهياكل الاقتصادية والاجتماعية 60%، تسيير المياه11%، الزراعة والصيد 9% ، الطاقة 7% و التعاون العلمي 5%.

أما فيما يتعلق بالمساعدات المالية المخصصة للجزائر خلال الفترة 2000-2001 في إطار برنامج (MEDA II) فقد بلغت 90,2 مليون أورو.

الجدول رقم (08): برنامج التعاون المالي MEDA I و MEDA II خلال الفترة 1996-2001.

الوحدة: (مليون أورو)

المساعدات المالية	برنامج التعاون المالي MEDA I					برنامج التعاون المالي MEDA II		المجموع
	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2001/1995
المجموع	173	403	981	941	937	879.1	754.4	5 071.5
المخصصة للجزائر	-	-	41	95	28	30.2	60	254.2

المصدر: المفوضية الأوروبية: www.europa.eu.int

إن قيمة المبالغ المسددة فعليا للجزائر في إطار برنامج (MEDA I) خلال الفترة 1999/1995 لم تتعدى مبلغ 30.2 مليون أورو و مبلغ 5.8 مليون أورو في إطار برنامج (MEDA II) خلال الفترة 2001/2000.

الفرع الثاني: المفاوضات الجزائرية الأوروبية حول مشروع اتفاق الشراكة:

عرف مسار المفاوضات الجزائرية الأوروبية حول مشروع اتفاق الشراكة ذو الطابع التجاري، ثلاث مراحل أساسية تتمثل في:

[1] - L’Union Européenne et l'Algérie. Contexte de la coopération. Aide financière de l’UE à l Algérie, source : www.europa.eu.int.

المرحلة الأولى: 1993-1997:

أخطرت الجزائر اللجنة الأوروبية في 13 أكتوبر 1993 بموافقتها على تأسيس منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي و بالتالي الشروع في استشارات تمهيدية للتحضير لإبرام اتفاق شراكة بين الطرفين و ذلك استمرارا لاتفاقيات التعاون الاقتصادي والمالي الموقعة عام 1976 من جهة واستجابة للسياسة الاورومتوسطية الجديدة من جهة أخرى.

و لقد انطلق مسار المفاوضات التمهيدية من خلال أربع جولات أجريت بالجزائر وبروكسل (جوان 1994 و فيفري 1996) بين خبراء جزائريين و أوربيين، بغية التعرف أكثر على الشراكة الاورومتوسطية في شكلها الجديد وأهدافها.

و خلال هذه الفترة تم الكشف عن إعلان برشلونة المنبثق عن الندوة الوزارية الأولى ليومي 27 و28 نوفمبر 1995 التي جمعت ممثلي 27 دولة متوسطية (15 تمثل دول الاتحاد الأوروبي و12 بلدا جنوب متوسطي)، الذي أبرز مميزات مشروع الشراكة القائم على الشمولية وتعدد الأبعاد: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والأمنية.

و لقد صادق الاتحاد الأوروبي (في 10 جوان 1996) على وثيقة تفاوضية عرضت على الجزائر بصفة رسمية في ديسمبر 1996 بعد الزيارة التي قام بها نائب رئيس اللجنة الأوروبية "مانوال ماران" (Manuel Marin) للجزائر.

المرحلة الثانية: 1997–2001:

بدأت المفاوضات الجزائرية – الأوربية حول مشروع اتفاق الشراكة رسمياً في 04 مارس 1997 ببروكسل بين وفدي خبراء الطرفين، وعقدت الجولة الثانية منها بين 21 و23 أفريل 1997 والثالثة في27 و28 ماي 1997 و أسفرت عن إنشاء أربع مجموعات عمل (التعاون الاجتماعي والثقافي، التعاون الاقتصادي والمالي، الزراعة و الخدمات).

غير أن هذه المفاوضات التي دامت ثلاث سنوات قد توقفت بين الطرفين، جراء تردد الطرف الأوروبي المستند للوضع السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر وإصراره على رفض المقترحات الجزائرية المبنية على احترام خصوصية الاقتصاد الجزائري وطبيعة المرحلة الانتقالية الحرجة آنذاك.

و في 17 أفريل 2000 استأنفت الجولة الرابعة من هذه المفاوضات بعد إقرار وفد الترويكا بخصوصية الاقتصاد الجزائري و وضع الوفد الجزائري لمنطلقين أساسيين: أولهما أن لا تبدأ مرحلة التفكيك الجمركي إلا بعد 2002 و ثانيا أن تؤخذ خصوصية القطاع الزراعي الجزائري بعين الاعتبار.

وبعد الانتهاء من الجولة الخامسة للمفاوضات في شهر جويلية، انطلقت جولتها السادسة في 13 ديسمبر2000 ببروكسل وفيها عرض الوفد الأوروبي العقبات التي يشكلها النظام الجمركي الجزائري مع المطالبة في الوقت نفسه بـ ـما يلي:

- ضرورة إلغاء نظام القيمة الجمركية الإدارية.
- إلغاء القيود الجمركية غير التعريفية.

أما الوفد الجزائري فقد اعتبر بأن هذين الشرطين يشكلان تحديا كبيرا للاقتصاد الجزائري بالنظر إلى ما يلي:

- إضعاف مستوى حماية الإنتاج الوطني.
- الخسارة الجبائية الكبيرة الناجمة عن التفكيك الجمركي والتي تتراوح بين 1,4 و 1,7 مليار دولار سنويا.

و لقد تركزت مفاوضات الجولة السابعة (13/12 فيفري 2001) حول الجوانب الأمنية والقضائية و حرية تنقل الأشخاص، كما قُدمت بمناسبتها تنازلات متبادلة بخصوص تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتعويض الخسائر الناجمة عن تفكيك التعريفة الجمركية، حيث اتفق الطرفان على عقد جلسة مفاوضات شهرية.

و لقد عقدت الجولة الثامنة من المفاوضات في 15 و16 مارس 2001 و فيها تم تباحث موضوع حركة رؤوس الأموال و تلتها الجولة التاسعة بين 03 و05 ماي 2001 التي درست موضوعي الزراعة والخدمات.

و بين 05 و 06 جوان 2001، عقدت ببروكسل مفاوضات الجولة العاشرة التي تناولت التنقل الحر للبضائع، العدالة، الشؤون الداخلية، تقديم الخدمات والحق في الإقامة لتصل المفاوضات الثنائية مرحلتها الأخيرة حول المجالات المرتبطة بالجانب المؤسساتي.

المرحلة النهائية: توقيع الاتفاق في ديسمبر 2001:

بعد أن أعلن وزير الخارجية الجزائري، في 07 ديسمبر 2001، عن قرار توقيع عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، تم بعد زيارة رئيس الجمهورية الجزائري لبروكسل التوقيع على الاتفاق بالأحرف الأولى في يوم 19 ديسمبر 2001.

و قد تضمن مجموعة من العناصر الأساسية التي تتمثل في الحوار السياسي والاقتصادي المستمر، إقامة منطقة للتبادل الحر مرحليا حسب أحكام المنظمة العالمية للتجارة، حرية تنقل رؤوس الأموال والخدمات، تطبيق قواعد المنافسة المطبقة بالاتحاد الأوروبي، التعاون في مجال العدالة

والشؤون الداخلية، تقوية التعاون الاقتصادي، إقامة تعاون ثقافي واجتماعي، التعاون المالي إضافة إلى إقامة مجالس ولجنة شراكة يتميز بسلطة اتخاذ القرار.[1]

أما في مجال التعاون المالي فقد تم شهر ديسمبر 2001 وضع برنامج جديد للفترة 2004/2002 ليساهم في تحسين تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيث تركز هذا البرنامج حول دعم الإصلاحات الاقتصادية وتقوية مؤسسات اقتصاد السوق و تطوير الهياكل القاعدية وتنمية الموارد البشرية.

و لقد تجسد انتهاء هذه المرحلة بتوقيع الجزائر على الاتفاق بصفة نهائية في 22 أفريل 2002 بمدينة (valence) باسبانيا، وبمناسبة الدورة الوزارية الاورومتوسطية الخامسة.

[1]- مداني لخضر، تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، (مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 204.

المبحث الثالث: الإطار القانوني المنظم للشراكة الجزائرية الأوروبية.

نظرا لتأثير التطور التاريخي للتجارب الاقتصادية على شكل و أهداف السياسات المعتمدة، سنقوم بعرض السياق التاريخي لتجربة الإتحاد الأوروبي وكذا أهم المراحل والمناهج التي اتبعها بالإضافة إلى الدروس المستفادة منها.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتكتل الاقتصادي الأوروبي.

تعتبر معاهدة باريس الموقع عليها في 1951/04/18 بين الدول الأوروبية الستة (فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، هولندا، بلجيكا و لوكسمبورغ) الحلقة الأولى في مسار تطور الجماعة الاقتصادية الأوروبية، أين اتفقت على حسم الخلافات حول مناجم الفحم والحديد و ما ارتبط بها من الصناعات التي كانت أحد الأسباب الرئيسية في نشوب الحربين العالميتين (1)، (2)[1] و فضلت التعاون فيما بينها للتخفيف من حدة الصراعات الرامية إلى السيطرة على منابع صناعات الفحم والحديد و ذلك بتوقيعها عل معاهدة باريس المنشئة للجماعة الأوروبية للفحم والصلب (CECA) كخطوة أولى لتحرير تجارة الفحم والحديد فيما بينها وفرض الحماية عليها أمام الدول غير الأعضاء. كما تم تحديد فترة انتقالية لعملية التحرير تنقضي في فيفري 1958 بغية إزالة جميع الممارسات المقيدة للمنافسة كالرسوم على الاستيراد أو التمييز بين المنتجين والمستهلكين... .[2]

و لقد جاءت معاهدة روما الموقع عليها في 1957/03/25 لتشكل الانطلاقة الكبرى نحو إقامة التكتل الإقتصادي الأوروبي الكبير الذي تم تأسيسه في المرحلة الأولى من طرف نفس الدول الست الأعضاء في الجماعة الأوروبية للفحم والصلب وذلك بخلق تنظيمين جديدين آخرين هما: الجماعة الاقتصادية الأوروبية (CCE) (الذي شاع بمصطلح السوق الأوروبية المشتركة) و الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (Euratom).

إن تجربة التكامل الإقتصادي الأوروبي التي بدأت بميلاد الجماعة الأوروبية للفحم والصلب سنة 1951 لتصل إلى الإتحاد الإقتصادي والوحدة النقدية، تؤكد ضرورة التفرقة بين منهجين رئيسيين للتكامل الإقتصادي نوجزها فيما يلي:

1- مرحلة التكامل الإقتصادي الرأسي (العمودي) الذي نقصد به اعتماد أسلوب التدرج بالانتقال من مستوى إلى آخر في سلم التكامل الإقتصادي: و يمكن تحديد بداية هذه المرحلة من شهر أفريل 1951 (تاريخ إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب) إلى سنة 2005، تاريخ تحقيق التكامل المالي الأوروبي (منظومة التحرير المالي)، ويمكننا تقسيم هذه المرحلة إلى عدة فترات:

---

[1]- أبحري سفيان، شراكة الجزائر مع الإتحاد الأوروبي و أثرها على الإقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 06.

[2]- محمد محمود الإمام، قراءات في الاتفاقيات التكاملية للإتحاد الأوروبي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص 428.

♦ **الفترة من 1951 إلى 1957**: و تم التركيز فيها على التكامل في قطاعات معينة (كالفحم والصلب والطاقة الذرية) مع الإتجاه إلى تنظيم حركة التبادل التجاري داخل الجماعة لتأخذ شكل التجارة البينية الحرة مع تقييدها تجاه الدول غير الأعضاء.

♦ **الفترة من 1958 إلى 1968**: و خلالها تم الانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى بناء الإتحاد الجمركي الأوروبي حيث حددت معاهدة روما الموقعة في 1957/03/25 طريق التكامل الرأسي خلال هذه الفترة ونصت على تحقيق الإتحاد الجمركي خلال فترة انتقالية حددت بـ 12 سنة إبتداءا من 1958/01/01.

♦ **الفترة من مارس 1975 إلى ديسمبر 1991**: و التي عرفت بمرحلة استكمال إجراءات بناء السوق الأوروبية الموحدة (مشروع أوروبا الموحدة 1992)، وهي الإجراءات التي تضمنتها وثيقة الكتاب الأبيض من خلال وضع خطة شاملة عرفت "ببرنامج 1992" (le programme 1992) الذي يهدف إلى خلق سوق داخلي واسع خال الفترة الممتدة من شهر مارس 1975 إلى 1991/12/31[1].

♦ **الفترة من فيفري 1992 إلى جانفي 2002**: ففي 1992/02/07 قامت الدول الخمسة عشر الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بالتوقيع على المعاهدة الاقتصادية والنقدية التي تضمنتها معاهدة "ماستريخت" و التي وضعت جدولا زمنيا يهدف إلى التحرير الكامل لتدفقات رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء مع تحقيق التعاون في المجالات الاقتصادية المالية والنقدية.

♦ **الفترة من جوان 2002 إلى ديسمبر 2005:** و التي أطلق عليها مرحلة تحقيق التكامل المالي الأوروبي أو بناء منظومة التحرير المالي التي تم إقرارها في جوان 2002 بمناسبة انعقاد قمة برشلونة، حيث لاحظت الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي أن تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية في 2002 لم يحرر أسواق رأس المال الأوروبي من قيود عديدة وعليه تم تكليف المفوضية الأوروبية بإعداد البرنامج التنفيذي لتحريرها بإنشاء سوق أوراق مالية موحدة تندمج فيها الأسواق المالية للدول الأعضاء قصد إنشاء فضاء مالي تتدفق فيه رؤوس الأموال داخل المنطقة المالية الأوروبية الموحدة.

2- **مرحلة التكامل الإقتصادي الأوروبي الأفقي:** و تتمثل في توسع الجماعة الاقتصادية الأوروبية (الإتحاد الأوروبي) على أعضاء جدد تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في معاهدة روما و التي تتمثل أساسا في انتمائها للقارة الأوروبية، اعتمادها لنظام اقتصادي ليبرالي قوامه اقتصاد السوق و تحفيز دور القطاع الخاص في إحداث النمو الإقتصادي، إضافة لاعتمادها لأعراف وتقاليد النظام الديمقراطي الغربي كأسلوب لنظام الحكم. و لقد اتسعت، في ظل هذه الشروط، دائرة العضوية في

[1]- Jean François Malterre, Christian Pradeau, L'union Européenne en fiche, sous la direction de B. Benoit et R. Soussac, 3e édition, Paris, 2000, p 36.

الإتحاد الأوروبي بقبول أعضاء جدد و هو ما أدى إلى اتساع نطاقه الجغرافي وعدد سكانه و حجم الناتج المحلي لدوله. و فيما يلي نورد الفترات التي تم خلالها التوسع:[1]

♦ **فترة جانفي 1973:** و التي عرفت بمرحلة التوسع نحو الشمال من خلال إقرار عضوية كل من المملكة المتحدة و ايرلندا و الدانمرك، إذ أن معارضة "شارل ديغول" واستعماله مرارا لحق الفيتو ضد قبول عضوية المملكة المتحدة (بريطانيا) في الجماعة الأوروبية بحجة عدم انتمائها الروحي والعقائدي للقارة الأوروبية و سيرها في فلك الولايات المتحدة الأمريكية لم تلبث أن زالت باستقالته ثم رحيله في نهاية الستينات من القرن الماضي مما فتح المجال أمام انضمام بريطانيا إلى عضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

♦ **فترة مارس 1981:** و لقد تم فيها التوسع الثاني للمجموعة نحو جنوب أوروبا بانضمام اليونان.

♦ **فترة جانفي 1986:** و التي شهدت التوسع الثالث للمجموعة الأوروبية في اتجاه جنوب القارة من خلال انضمام كل من إسبانيا والبرتغال، ليصبح عدد أعضائها إثنى عشر (12) دولة.

♦ **فترة جانفي 1995:** و لقد أطلق عليها "التوسع الرابع"، لكن باتجاه وسط وشمال أوروبا بانضمام النمسا، السويد وفنلندا ليصبح عدد الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي (15) و أصبح عدد سكانه أكثر من 377 مليون نسمة و إجمالي ناتجه الوطني أكثر من 7 تريليون أورو.

♦ **فترة جانفي 2005:** تم خلالها التوسع الخامس للتكتل لكن صوب شرق أوروبا بعد الموافقة على انضمام عشر دول أوروبية جديدة هي ليتونيا، لاتفيا، ليتوانيا، استونيا، المجر، بولندا، رومانيا، بلغاريا، التشيك و سلوفاكيا.

و لقد بدأ التفكير في إنشاء وحدة نقدية حسابية تبعا للمشروع الذي تقدمت به لوكسمبورغ لدول المجموعة الأوروبية بهدف تطبيق هامش تذبذبات بين العملات الأوروبية و على إثره اتخذت كل من ألمانيا وفرنسا (سنة 1971) قرارا يسمح لعملات المجموعة بالتذبذب بهامش 4,5%. وفي 1972 سمحت اتفاقية "بازل" بتقليص هذا الهامش إلى 2,5%، ثم اقترحت ألمانيا سنة 1973 مشروعا لإنشاء النظام النقدي الأوروبي (SME) الذي تمت الموافقة عليه في مؤتمر بروكسل (1979) و كان من المهام الموكولة للنظام النقدي الأوروبي بموجبه تكوين عملة نقدية موحدة (ECU)، تتشكل من سلة عملات دول المجموعة الأوروبية بنسب مختلفة، مع تحديد هامش لتقلب سعر صرفها ليصل إلى 2,5% من خلال السماح لإيطاليا بهامش 6% على أن يعود إلى 2,5% عند تحسن إمكانياتها الاقتصادية.[2]

[1]- حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص 153.
[2]- سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتب الإشعاع، ط1، مصر، 2001، ص 216-217.

الجدول رقم (09): أهم التعديلات التي مست معاهدة روما (المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية) الموقعة في 1957/03/25

الرقم	المعاهدة	مكان التوقيع	تاريخ التوقيع	دخول الاتفاقية حيز التنفيذ
1	معاهدة إنشاء الجماعة الإقتصادية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية	روما	57/03/25	58/1/1
2	إنشاء مؤسسات موحدة للجماعات الثلاث	بروكسل	65/4/8	67/7/1
3	معاهدة إنظمام إيرلندا، بريطانيا، الدانمارك.	بروكسل	73/1/22	73/1/1
4	قرار البرلمان بإطلاق إسم الجماعة الأوروبية	ستراسبورغ	78/2/16	78/2/16
5	معاهدة إنظمام اليونان	أثينا	79/5/28	81/1/1
6	معاهدة إنظمام إسبانيا والبرتغال	مدريد- لشبونة	85/6/12	86/1/1
7	القانون الموحد بإنشاء السوق الداخلية	لوكسمبورغ	86/2/17	87/7/1
8	إتفاقية شنجن(chingen) لحرية تنقل الأفراد	شنجن	90/6/19	95/3/26
9	معاهدة إنشاء الإتحاد الأوروبي	ماستريخت(هولندا)	92/2/7	93/11/1
10	معاهدة عضوية السويد، فنلندا، النمسا	كورفو	94/6/24	95/1/1
11	توقيع معاهدة أمستردام السياسة الخارجية الأمنية المشتركة(JAI).	أمستردام	1997	1997

المصدر: محمد محمود الإمام، قراءات في الاتفاقيات التكاملية للإتحاد الأوروبي، ص 439.

و يمكننا أن نقسم تطور بناء الوحدة النقدية الأوروبية إلى ثلاث مراحل أساسية هي:[1]

1- المرحلة الأولى (1990 إلى 1993): و فيها تم وضع الأسس اللازمة لتحقيق الوحدة النقدية على الرغم من إبداء بعض الدول الأعضاء لعدة تحفظات ترجع بالخصوص لأسباب اقتصادية وسياسية و نفسية ترجع إلى الاختلاف في مستويات التقدم و الاستقرار الإقتصادي بين دول المجموعة، إضافة إلى اضطراب أوضاع هذه الدول بسبب معدلات البطالة و التضخم المرتفعة وكذا الخوف من انتقال الثروة من الدول الأكثر غنى في المجموعة إلى الدول الفقيرة فيها بما تترتب عنه من انعكاسات على مستويات المعيشة.

و في ظل هذه التخوفات، اجتمع رؤساء المجموعة الأوروبية في1992/02/07 بألمانيا و صادقوا على اتفاقية "ماستريخت" التي نصت بالخصوص على شروط الوحدة النقدية الواجب توفرها في الدول التي تود الانضمام إليها و ذلك حرصا على قوة العملة وضمانا لاستقرار قيمتها[2]. و تتمثل معايير التوافق (Critères de convergences) التي نصت عليها هذه الاتفاقية فيما يلي:[3]

[1]- نفس المرجع السابق، ص 218-220.
[2] - Marc Berthiaume, la communauté européenne, l'Europe dans la tourmente, Vuibert, Paris, 1993, PP 136-137.
[3]-) ياسمين محمود فؤاد محمود، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 67-68.

● تحقيق درجة عالية من استقرار الأسعار تسمح لمتوسط معدل التضخم بعدم الارتفاع بأكثر من 1,5% عن متوسط معدل تضخم أفضل ثلاث دول في الإتحاد لمدة سنة قبل إالختبار التأهل في أية دولة طالبة للعضوية.

● ضمان استدامة استقرار الوضع المالي باشتراط أمرين هما:

✓ ألا يتعدى عجز الميزانية العامة 3% من الناتج المحلي الإجمالي.

✓ ألا يتعدى معدل الدين العام نسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي.

● استقرار أسعار الصرف في الحدود الطبيعية لآلية صرف الإتحاد الأوروبي أي أن تكون تقلبات عملة الدولة المشاركة في آلية سعر صرف عملة الإتحاد الأوروبي، في نطاق تقلب العملة المتفق عليه (2,25%) خلال السنتين السابقتين للاختبار على الأقل.

● تحقيق سعر الفائدة طويل الأجل المتفق عليه و ذلك بأن لا يزيد متوسط سعر الفائدة الاسمي الطويل الأجل عن 2% كحد أقصى عن متوسط سعر الفائدة لدى أفضل ثلاث دول في الاتحاد من حيث الأداء و الاستقرار في الأسعار.

2- المرحلة الثانية (1994 إلى 1998): و سميت بمرحلة تحقيق الوحدة النقدية التي أنتجت إنجازات كبيرة نذكر منها:[1]

● إنشاء مؤسسة النقد الأوروبية التي تعد بمثابة النواة الأولى لتكوين البنك المركزي الأوروبي (BCE) و التي تتلخص وظيفتها في التنسيق بين الدول الأعضاء لاتخاذ سياسات نقدية داخلية هدفها تأمين استقرار الأسعار ونشر تقارير دورية توضح مدى التعاون الإقتصادي للدول المشاركة في الوحدة النقدية الأوروبية.

● أقرت الدول الأعضاء في الإتحاد سنة 1996 شكل العملة (الأورو)، كما تم الاتفاق خلال هذه الفترة على ضمان تحقيق ميزانيات حكومية مستقرة ومتوازنة من خلال التوقيع، في جوان 1997، على اتفاقية الاستقرار التي تشير إلى فرض عقوبات مالية على الدول التي يتجاوز عجز ميزانياتها الحد المسموح به بعد انضمامها للاتحاد.

● تم في 1998/04/01 الإعلان عن أسماء الدول المشاركة في العملة الجديدة وهي إحدى عشر دولة (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، البرتغال، إسبانيا، ايرلندا، فنلندا، النمسا) مع استبعاد اليونان من العضوية لعدم استيفائها الشروط الاقتصادية والنقدية المطلوبة، في حين قررت كل من بريطانيا والسويد و الدانمرك التريث و الانتظار برفض الانضمام.

● تم الإعلان عن تأسيس البنك المركزي الأوروبي في ماي 1998 (و مقره فرانكفورت بألمانيا) و تعيين أول رئيس له من هولندا لمدة 08 سنوات و شرع في ممارسة مهامه في بداية سنة 1999.

[1]- محمد محمود الإمام، قراءات في الاتفاقيات التكاملية للإتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره، ص 461.

3- المرحلة الثالثة :(من سنة 1999 إلى يومنا): تم فيها استكمال خطوات الوحدة النقدية بالانتقال إلى العملة الأوروبية الموحدة (الأورو EURO) خلال فترة انتقالية تقدر بـ 03 سنوات تعتبر خلالها العملة الجديدة مجرد عملة حساب فقط (أي يمكن أن تصدر بها سندات أو يفتح بها حسابات) مع إمكانية أن يتم التعامل بها في الأسواق المالية قبل أن تصبح عملة قابلة للدفع والتداول اليومي إبتداءا من 2002.

و لقد تم خلال هذه المرحلة اتخاذ العديد من الإجراءات التي نوجزها فيما يلي:

- تحديد أسعار الصرف الثابتة لعملات الدول المشاركة مقابل وحدة النقد الأوروبي وذلك بهدف:
  - ✓ تفادي الاضطرابات في أسعار الصرف و تحسين الأداء الإقتصادي للدول الأعضاء.
  - ✓ القضاء على اختلالات السوق وتحقيق ثبات نسبي للقوة الشرائية الداخلية للنقود و الحد من تباين أسعار الفائدة.
- يتم خلال الفترة الانتقالية التعامل المزدوج بالأورو والعملات الوطنية للدول المشاركة على أن يكون سعر التحويل في اتجاه واحد أي من العملة الوطنية إلى الأورو.
- يتم استبدال وحدة النقد الأوروبي (ECU) بعملة الأورو (EURO) بنسبة متساوية، غير أن ذلك واجه مشكل يتمثل في أن الإيكو (ECU) يشمل كافة عملات دول الإتحاد الأوروبي بما فيها الجنيه الإسترليني (بريطانيا) و الكورون (الدانمرك) و الدراخمة (اليونانية)، وهي عملات لا تعتمد على الأورو(EURO). و تم الاتفاق على استبدال العملات النقدية بأوراق بنكنوت تتكون من 07 فئات و تتراوح قيمتها بين 5 أورو و500 أورو إضافة لثمان قطع نقدية معدنية تتراوح قيمتها بين سنت واحد إلى 2 أورو و يكون ظهر القطع النقدية واحدا في كل الدول بينما يحمل وجهها رمزا وطنيا، و يبقى التعامل بالعملة المحلية مسموحا به لفترة 06 أشهر تفقد بعدها قيمتها الإبرائية القانونية ليتم بعد ذلك الوفاء بالالتزامات بالأورو. كما أوصت المفوضية الأوروبية على تحويل الحسابات المصرفية وودائع الأفراد مجانا دون رسوم اعتبارا من 1999/01/01.
- انتقال مسؤولية إعداد السياسية النقدية الأوروبية الموحدة إلى نظام البنوك المركزية الأوروبية (SBCE) الذي يضم البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية للدول المشاركة في الوحدة النقدية.

و نشير في هذا الإطار إلى أن أهم مهام البنك المركزي الأوروبي تتمثل في:[1]

- ♦ رسم السياسة الإئتمائية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
- ♦ رسم سياسة سعر صرف الأورو.
- ♦ تولي عمليات إصدار وتداول الأورو و إدارة الكتلة النقدية المعروضة و اتخاذ الإجراءات اللازمة لسك واستبدال العملات الأوروبية للدول الأعضاء.

[1] - Jean François Malterre, Christian Pradeau, op.cit, p 52.

♦ التحكم في معدلات التضخم عند النسب المتفق عليها، باستخدام آليات أسعار الفائدة والتأثير على مستويات العرض النقدي.

و عليه و بالرغم من تمكن الإتحاد الأوروبي من الوصول إلى قمة التكامل إلا أنه لم يتمكن من الوصول إلى منطقة العملة المثلى، حيث تؤكد بعض الدراسات التطبيقية التي طبقت معايير المنطقة المثلى على دول الإتحاد النقدي الأوروبي، بأن تحقيق دول الإتحاد لشروط معاهدة ماستريخت لا يدل على أنها منطقة عملة مثلى كما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (10): نتائج الدراسات التطبيقية لنظرية المنطقة المثلى للعملة على دول الإتحاد الأوروبي.

المعيار	الدراسة	الدول التي تحقق المعيار
1- معيار سهولة حركة عنصر العمل	De Grauwe And Vanha Verreke (1993)	ألمانيا، إنجلترا و فرنسا
2- معيار سهولة حركة عنصر رأسمال.	Dornbush (1990)	ألمانيا، ايرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، انجلترا
3- معيار الإنفتاح الإقتصادي.	Campa And Goldberg (2002)	بلجيكا وهولندا
4- معيار تنوع هيكل الإنتاج.	Bayoumi And Eichengreen (1997)	بلجيكا، لوكسمبورغ، ايرلندا
5- معيار تماثل الصدمات	Bayoumi And Eichengreen (1993)	ألمانيا،فرنسا، الدانمارك، بلجيكا وهولندا
	Dornbush (1990)	ألمانيا، فرنسا،هولندا

المصدر: ياسمين محمود فؤاد محمود، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره.

إن عمل التكتل الأوروبي في شكله الاتحادي الحالي يستند على الهياكل التالية التي تختص بسلطات و صلاحيات متكاملة فيما بينها:[1]

1)- المجلس الأوروبي : (le Conseil Européen) : و يمثل السلطة العليا في الإتحاد بضمه لرؤساء الدول و الحكومات الأعضاء حيث يجتمع مرتين في السنة يتناول خلالها المسائل المتعلقة بشؤون بالإتحاد لا سيما منها ما يتعلق بالتعاون السياسي وحل الخلافات.

2)- **اللجنة الأوروبية (la Commission Européenne)**: و تتكون من مندوبين دائمين للدول الأعضاء يعينون لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد و تتولى تنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس الوزراء و كذا تسيير الصناديق الخاصة وفقا لقرارات المجموعة مثل الصندوق الاجتماعي الأوروبي، الصندوق الزراعي الأوروبي وصندوق التعاون.

[1]- محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص. (190-192).

3)- **البرلمان الأوروبي (le Parlement Européen)**: و يمثل السلطة التشريعية لدول الإتحاد حيث يتم انتخاب نوابه على مستوى الدول الأعضاء وتتمثل مهمته الأساسية في التشريع.

4)- **اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية (le Comité Economique et Social)**: وهي لجنة استشارية مشكلة من أعضاء معينين من طرف المجلس الأوروبي لمدة 04 سنوات قابلة للتجديد، تعمل في استقلالية كاملة عن الدول الأعضاء لتنفيذ أهداف أوروبا الموحدة وتضم ممثلين عن فئات المصالح المختلفة كممثلي المنتجين وأصحاب العمل وممثلي العمال...الخ.

5)- **محكمة العدل الأوروبية (la Cour Européenne de Justice):** مهمتها النظر في القضايا التي ترفعها إليها الدول الأعضاء حيث تعقد جلساتها بصورة علنية و تتكون من قضاة يساعدهم مجموعة من المحامين.

6)- **مجلس المحاسبة الأوروبي (la Cour des Comptes Européenne)**: و يقوم بمراجعة الجوانب المالية للإتحاد و كذا نفقات وإيرادات المجالس واللجان الأوروبية.

المطلب الثاني: محتوى اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

تضمن المرسوم الرئاسي رقم 05 -159 المؤرخ في 27 أفريل 2005 اتفاق الشراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى(مملكة بلجيكا، مملكة الدانمارك، جمهورية ألمانيا الاتحادية، مملكة اسبانيا، الجمهورية الفرنسية، ايرلندا، الجمهورية الايطالية، الدوقية الكبرى للوكسمبورغ، مملكة الأراضي المنخفضة، جمهورية النمسا، الجمهورية البرتغالية، جمهورية فنلندا، مملكة السويد و أخيرا المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا). و تشير المادة الأولى من هذا المرسوم إلى أهداف هذا الاتفاق التي تتمثل في:

- توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال.
- توسيع التبادلات وضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال.
- تشجيع الحركة البشرية بين الطرفين لا سيما في إطار الإجراءات الإدارية.
- تفعيل الاندماج المغاربي بتشجيع المبادلات والتعاون داخل المجموعة المغاربية وبين هذه الأخيرة و الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من جهة لأخرى.
- ترقية التعاون بين الطرفين في ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة والمالية.

كما احتوى المرسوم أيضا مجموعة من الأبواب، ينص كل منها على مجموعة من القواعد المتفق عليها. ففي الباب الثاني مثلا تم التطرق إلى مسألة حرية تنقل السلع من خلال قيام دول الإتحاد والجزائر تدريجيا بإنشاء منطقة للتبادل الحر خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى حد اعتبارا من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ و ذلك وفقا للكيفيات المحددة بينهما وطبقا لأحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1947 المعدلة سنة 1994 وغيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول تجارة السلع الملحقة و المؤسسة للمنظمة العالمية للتجارة. وتشمل السلع المشار إليها في هذا الباب كلا من:

● **المنتجات الصناعية:** يتم إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة عند استيرادها في الجزائر فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ تبعا للرزنامة التالية[1]:

- بمضي سنتين من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل حق وكل رسم إلى 80 % من الحق القاعدي.

- بمضي ثلاث سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل حق وكل رسم إلى 70 % من الحق القاعدي.

- بمضي أربع سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل حق وكل رسم إلى 60 % من الحق القاعدي.

- بمضي خمس سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل حق وكل رسم إلى 40 % من الحق القاعدي.

- بمضي ست سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل حق وكل رسم إلى 20 % من الحق القاعدي.

- بمضي سبع سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، يتم إلغاء جميع الحقوق المتبقية.

أما المنتجات الأخرى غير الواردة في الملحقين 02 و03 للاتفاق، فيتم إلغاء الرسوم والحقوق المفروضة عليها وفقا للرزنامة التالية:[2]

- بمضي سنتين من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل حق وكل رسم إلى 90 % من الحق القاعدي.

- بمضي ثلاث سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل حق وكل رسم إلى 80 % من الحق القاعدي.

[1]- المادة 09 من المرسوم الرئاسي 05-159 المؤرخ في 27-04-2005، المتضمن اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.

[2]- نفس المرجع السابق.

- بمضي أربع سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل حق وكل رسم إلى 70 % من الحق القاعدي.

- بمضي خمس سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل حق وكل رسم إلى 60 % من الحق القاعدي.

- بمضي ست سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل حق وكل رسم إلى 50 % من الحق القاعدي.

- بمضي سبع سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل حق وكل رسم إلى 40 % من الحق القاعدي.

- بمضي ثماني سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل حق وكل رسم إلى 30 % من الحق القاعدي.

- بمضي تسع سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل حق وكل رسم إلى 20 % من الحق القاعدي.

- بمضي عشر سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل حق وكل رسم إلى 10 % من الحق القاعدي.

- بمضي إحدى عشر سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل حق وكل رسم إلى 05 % من الحق القاعدي.

- بمضي اثنتي عشر سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، يتم إلغاء كل الحقوق المتبقية (تعتبر قيمة الرسم القاعدي الذي تتم على أساسه التخفيضات على أي منتوج، تلك المطبقة فعليا إزاء دول الاتحاد في الفاتح جانفي من سنة 2002).

● **المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري و كذا المنتجات الزراعية المحولة:** إذ تشير المادة 13 من نفس المرسوم الرئاسي إلى أن المجموعة الأوروبية والجزائر تعمدان بطريقة تدريجية إلى تحرير أكبر لتبادلاتهما المشتركة فيما يخص المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة التي تحظى باهتمامهما.

و تنص المادة 15 من نفس المرسوم على أنه يتم النظر في تدابير التحرير الواجب تنفيذها بعد السنة السادسة الموالية لدخول الاتفاق حيز التنفيذ.

و من ضمن ما جاءت به الأحكام المشتركة الواردة في الفصل الثالث من المرسوم المتضمن اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي نذكر ما يلي:[1]

[1]- المادة 17 من المرسوم الرئاسي 05-195 المتضمن اتفاق الشراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية.

- يمتنع الطرفان الجزائري و الأوروبي عن إدخال أي حق جمركي جديد عند الاستيراد أو التصدير أو أي رسم ذي أثر مماثل على مبادلاتهما كما لا يتم رفع قيمة تلك السارية عند دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

- لا يتم إدخال أي قيد كمي جديد عند الاستيراد أو التصدير على المبادلات بين الطرفين فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

● **تجارة الخدمات:** و التي تضمنها الباب الثالث من نفس المرسوم الذي تمنح بموجبه المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء للممولين الجزائريين بالخدمات، معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي يحظى بها الممولون بالخدمات المماثلة وفقا لقائمة الالتزامات الخاصة للإتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، كما تخصص الجزائر للمولين التابعين للإتحاد معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي تمنحها لمتعاملي البلدان الأخرى و ذلك من خلال وسائل الحضور التجاري أو حضور الأشخاص الطبيعيين.

● **المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة وأحكام اقتصادية أخرى:** تضمنها الباب الرابع من الاتفاق حيث يضمن الإتحاد والجزائر اعتبارا من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، التداول الحر لرؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر والتي تتم في شركات أنشئت وفقا للتشريع الساري بالإضافة إلى تصفية نتائج الاستثمارات مع إعادة ما يترتب عنها من فوائد إلى الوطن[1]. كما يتشاور الطرفان ويتعاونان لتوفير الظروف الملائمة لتسهيل تداول رؤوس الأموال بين الطرفين والتوصل إلى تحريره التام.

و يعمد الطرفان إلى التعاون الإداري و تبادل المعلومات في إطار تنفيذ تشريعيهما الخاصين بمجال المنافسة.

و لقد تم التطرق في الباب الخامس من المرسوم إلى التعاون الاقتصادي حيث يتعهد الطرفان بتعزيزه وفقا للمصلحة المشتركة و يدعم الجزائر في سعيها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

كما جاء في المادة 48 من نفس المرسوم الرئاسي أنه يفضل تطبيق التعاون في مجال النشاطات الخاضعة للضغوط والصعوبات الداخلية أو التي شملتها عملية تحرير الاقتصاد الجزائري خصوصا تحرير المبادلات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

و يعطي هذا التعاون الأولوية للقطاعات الكفيلة بتسهيل تقريب الإقتصاد الجزائري والأوروبي خاصة ذلك الذي يساعد على النمو و توفير مناصب الشغل وكذا تنمية تيارات التبادل بين الطرفين لا سيما من خلال تنويع الصادرات. و يتم بفضل هذا التعاون تشجيع التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية بتنفيذ كل ما من شأنه المساهمة في تنمية العلاقات البينية المغاربية.

[1]- المادة 39 من نفس المرسوم.

أما عن وسائل تحقيق هذا التعاون الذي يشمل مجالات البيئة والتوازنات الإيديولوجية،...الخ، فتتمثل بالخصوص في:

- الحوار الاقتصادي المنتظم بين الطرفين و الذي يشمل كل جوانب سياسة الاقتصاد الكلي.
- تبادل المعلومات بتنشيط الاتصال بين الطرفين.
- نشاطات الاستشارة والخبرة والتكوين.
- تنفيذ المشاريع بصفة مشتركة.
- المساعدة التقنية، الإدارية والتنظيمية.
- دعم الشراكة والاستثمار المباشر لا سيما في القطاع الخاص.

و بهدف السماح للاتفاق بتطوير تأثيره الكلي على مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية عموما وعلى الصعيد المغاربي خصوصا، يركز الطرفان على تشجيع كل أنماط التعاون ذات البعد الجهوي أو الإقليمي على النحو التالي:

- **التعاون العلمي، التقني والتكنولوجي:** تضمنته المادة 51 من المرسوم الرئاسي السابق التي تشير لانضمام الجزائر إلى برامج الإتحاد المتعلقة بتعزيز قدرات البحث والتنمية التكنولوجية في الجزائر، تحفيز الابتكارات التكنولوجية، نقل التكنولوجيا الجديدة، تنفيذ مشاريع البحث والتنمية التكنولوجية وكذا تثمين نتائج البحث العلمي والتقني.
- **التعاون في مجال البيئة:** حيث جاء في المادة 52 من نفس المرسوم الرئاسي على أن الطرفان يشجعان التعاون في مجال مكافحة تردي البيئة والتحكم في التلوث والاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية بهدف ضمان تنمية مستدامة و حماية صحية للسكان بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بالتصحر، التسيير العقلاني للموارد المائية، الاستخدام الملائم للطاقة والنقل، تسيير النفايات و كذا مراقبة التلوث الحضري والصناعي والبحري وكيفية الوقاية منه... إلخ.
- **التعاون الصناعي:** يهدف حسب المادة 53 من المرسوم الرئاسي المتضمن اتفاق الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي إلى:

- تدعيم ترقية الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية بالجزائر.
- تشجيع التعاون المباشر بين المتعاملين الاقتصاديين للطرفين.
- تدعيم الجهود الرامية إلى تحديث وإعادة هيكلة الصناعة الجزائرية.
- تشجيع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- المساهمة في ترقية تصدير المنتجات الجزائرية المصنعة.

● **ترقية وحماية الاستثمارات:** و ذلك بوضع إجراءات منسقة ومبسطة وآليات للاستثمار بتبني إطار قانوني يشجع الاستثمار...الخ (المادة 54 من المرسوم الرئاسي 195/05).

● **تقريب التشريعات:** وذلك في المجالات التي يشملها الاتفاق استنادا للمادة 56 من المرسوم الرئاسي الذي سبق ذكره و التي تتمثل في:

- الخدمات المالية: من خلال تبادل المعلومات حول التنظيمات والممارسات المالية وكذا أعمال التكوين لا سيما إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دعم إصلاح النظامين المصرفي والمالي في الجزائر بما في ذلك تطوير سوق البورصة (المادة 57).

- الزراعة و الصيد البحري: حيث يهدف هذا التعاون إلى تحديث وإعادة هيكلة قطاعات الزراعة و الغابات والصيد البحري كما يوجه خصوصا نحو (المادة 58):

♦ دعم السياسات الهادفة إلى تنمية الإنتاج وتنويعه.
♦ تحقيق الأمن الغذائي.
♦ العمل على تحقيق التنمية الريفية.
♦ ترقية الزراعة والصيد البحري.
♦ دعم مسار الخوصصة.
♦ تقويم الموارد الطبيعية وتسييرها العقلاني.
♦ دعم برامج البحث.

- النقل: طبقا للمادة 59 من المرسوم الرئاسي سابق الذكر، يهدف التعاون في هذا الإطار إلى تدعيم إعادة هيكلة قطاع النقل وتحديثه و تحسين تنقل المسافرين والسلع من خلال ترقية تسيير شبكة السكك الحديدية والمطارات والموانئ بتحديث البنية التحتية و تجديد التجهيزات التقنية.

- مجتمع الإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية: حيث توجه أعمال التعاون في هذا الميدان نحو:
♦ التحاور حول مختلف أشكال مجتمع الإعلام.
♦ تبادل المعلومات والمساعدة التقنية حول تنظيم وتوحيد المقاييس واختبارات المطابقة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية.
♦ نشر التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية.
♦ تحفيز وتنفيذ مشاريع بحث تكنولوجية أو صناعية مشتركة في مجال التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال.

- الطاقة والمناجم: يهدف التعاون في مجال الطاقة والمناجم استنادا إلى المادة 61 من المرسوم الرئاسي إلى التأهيل المؤسساتي والتشريعي والتنظيمي الذي يهدف إلى ضمان تنظيم النشاطات وترقية

الاستثمارات و تطوير الشراكة بين المؤسسات الجزائرية و الأوروبية في نشاطات التنقيب و الإنتاج والتحويل والتوزيع وخدمات الطاقة والمناجم.

- السياحة والصناعات التقليدية: الذي جاء ذكره في المادة 62 وذلك بـ ـتعزيز تبادل المعلومات حول النفقات والسياسات الخاصة بالسياحة و كذا تكثيف أعمال التكوين في مجال تسيير الفنادق وإدارتها.

- التعاون في المجال الجمركي: استنادا إلى ما تضمنته المادة 63، يهدف هذا التعاون إلى ضمان احترام نظام التبادل الحر بتبسيط عمليات المراقبة و الإجراءات الجمركية بتطبيق وثيقة إدارية وحيدة مماثلة لوثيقة المجموعة مع إمكانية الربط بين أنظمة العبور لكل من الجزائر ودول الاتحاد.

- التعاون في مجال الإحصاء: و ضمان التماثل في استعمال الإحصائيات خصوصا في مجال التجارة الخارجية والمالية العامة وميزان المدفوعات والهجرة والنقل والاتصالات...الخ (المادة 64 من نفس النص التنظيمي).

- التعاون في مجال حماية المستهلكين: وذلك بتبادل المعلومات الخاصة بالنشاطات التشريعية لا سيما بين ممثلي مصالح المستهلكين بتنظيم ندوات و تربصات تكوينية و تطوير مخابر التحليل والتجارب إضافة إلى المساعدة على إقامة وتنظيم شبكة الطوارئ و إدماجها في الشبكة الأوروبية.

- التعاون الاجتماعي والثقافي: تم تناول هذا الجانب من التعاون في الباب السادس من المرسوم الرئاسي السابق من خلال أحكام تتعلق بالعمال (كعدم التمييز على أساس الجنسية) وأحكام أخرى تتعلق بالحوار في المجال الاجتماعي وكذا التعاون في مجال السمعي البصري ونشر المجلات والأعمال الأدبية والتقنية والعلمية، إضافة إلى المساهمة في إصلاح المنظومة التربوية وتشجيع إقامة روابط دائمة بين الهيئات المختصة على مستوى الطرفين.

- التعاون المالي: طبقا لما جاء في الباب الثامن من المرسوم الرئاسي، فإن الهدف من هذا النوع من التعاون يتمثل في تسهيل الإصلاحات الرامية إلى تحديث الاقتصاد بما في ذلك التنمية الريفية و تأهيل البنى التحتية من خلال ترقية الاستثمار الخاص و تدعيم النشاطات الموفرة لمناصب الشغل.

- التعاون في ميدان العدالة والشؤون الداخلية: بتعزيز دور المؤسسات و دولة القانون وتكثيف التعاون في ميدان الوقاية من الهجرة غير الشرعية ومراقبتها خصوصا في المجال القانوني والقضائي، الوقاية من الجريمة من خلال مكافحة تبييض الأموال، الحد من استهلاك المخدرات والإدمان عليها، مكافحة الإرهاب و محاربة الرشوة.

المطلب الثالث: منطقة التبادل الحر الواردة في اتفاق الشراكة.

إن التجارة الخارجية من زاوية الشراكة الأورو- متوسطية هي تجارة بلا حدود أو قيود، تتبادل فيها السلطات الثقة فيما بينها و عليه فإن منطقة التبادل الحر التي تعد نقطة هامة في اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية تقوم على مجموعة من القواعد والأسس وتحمل إيجابيات وسلبيات على الاقتصاديات العربية المتوسطية.

الفرع الأول: أهداف و أسس منطقة التبادل الحر.

يهدف مشروع منطقة التبادل الحر (ZLE) المجسد في اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية إلى تحرير المبادلات التجارية من خلال التفكيك التدريجي للقيود الجمركية وغير الجمركية المطبقة على المنتجات الصناعية لدول الإتحاد الأوروبي مع 08 دول عربية متوسطية من أصل 12 دولة (على اعتبار أن أربع دول كانت قد وقعت إما على اتفاقية إنشاء إتحاد جمركي كتركيا و قبرص و مالطا و إما على اتفاقية منطقة التبادل الحر كإسرائيل حيث تمثل اتفاقيات مشاركة بين الإتحاد الأوروبي وكل دولة من هذه الدول المتعاقدة).

و تضم منطقة التبادل الحر هذه أكثر من 40 دولة يتراوح عدد سكانها ما بين 600 إلى 800 مليون نسمة لا يتعدى فيها عدد الدول المتوسطية 15 دولة فيما يفوق عدد الدول الأوروبية 25 دولة. و عليه فإن إنشاء منطقة للتبادل الحر في المتوسط سيشكل أكبر تجمع تجاري في العالم (باستثناء بعض التجمعات التجارية الصينية–الأسيوية في منطقة المحيط الهادي التي لا تزال في مرحلة التصور)، ستتضمن ما يلي:

♦ سيكون النظام المطبق على المنتجات الصناعية نظام الحرية الكاملة للتبادل وفقا لما جاء في نصوص اتفاقية مراكش.

♦ ستعتمد الشراكة في مجال السلع الزراعية والغذائية مبدأ التمييز المتبادل الذي يستبعد أي تجارة حرة غير مقيدة في هذا الشأن وذلك لما تفرضه السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة من القيود الناتجة عن الصراع وتضارب المصالح بين المنتجين الأوروبيين والمنتجين غير الأوروبيين على مستوى المنطقة المتوسطية.

♦ ستخضع تجارة الخدمات للإجراءات الحمائية المنصوص عليها في اتفاقية مراكش نظرا لصعوبة تحريرها بصفة كاملة في مدة زمنية قصيرة كما يسمح بالجمع بين شهادات المنشأ بين مختلف الدول الأعضاء في منطقة التبادل الحر الأورو- متوسطية المزمع إنشاؤها.

و تقوم القواعد الأساسية للتجارة الحرة في إطار الشراكة الأورو- متوسطية على ما يلي:

● تحديد العقبات التي تعيق التبادل الحر في المنطقة المتوسطية حول الموارد و المنتجات القابلة للمنافسة.

● إيجاد أسس الاتفاق بين المساهمين في المجتمع والمهتمين بالتبادل الحر و الانطلاق من عوامل التكامل التي تهدف لإيجاد خطط التعويض العاجلة للوصول إلى تجسيد منطقة التبادل الحر المتوسطية.

و يمكننا أن نلخص الأسس التي تقوم عليها منطقة التبادل الحر المتوسطية في النقاط الأتية:

♦ اعتماد تدابير وإجراءات ملائمة لقواعد المنشأ وحماية حقوق الملكية الصناعية والفكرية والمنافسة.

♦ تبني مبادئ اقتصاد السوق بوضع إطار قانوني للاقتصاد الحر.

♦ تحديث البنية الاقتصادية و الاجتماعية مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص.

♦ تشجيع الاستثمار الأجنبي و نقل التكنولوجيا.

♦ تحسين القدرة التنافسية من خلال إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

♦ التعجيل بدفع المسار التنموي الاقتصادي و الاجتماعي من خلال:

- دعم النمو الإقتصادي بتجنيد المدخرات المحلية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو ما لا يتأتي إلا برفع الحواجز البيروقراطية أمام الاستثمار الأجنبي بصفة مستعجلة قصد نقل التكنولوجيا و الاستفادة من الخبرات والرفع من مستويات الإنتاج والتصدير.
- التشجيع على إبرام اتفاقيات قطاعية مختلفة خاصة في مجال تحديث النسيج الصناعي.
- تدعيم التعاون في مجال إعادة تأهيل القطاع الزراعي و التنمية الريفية.

أما فيما يتعلق بالتعاون بين الطرفين لإنشاء منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية، فيقترح الجانب الأوروبي الزيادة في المساهمات التمويلية بهدف:

♦ مرافقة إعادة هيكلة اقتصاديات الدول التي تقبل بفتح أسواقها بتوقيع اتفاقيات الشراكة.

♦ تطوير التعاون الجهوي وتقوية الروابط شمال – جنوب في المنطقة عن طريق اعتماد برامج عمل موجهة إلى أطراف أكثر قربا من المواطنين كالمدن، وسائل الإعلام، الجامعات، المؤسسات...الخ.

♦ تخصيص الاتحاد الأوروبي لاعتمادات إضافية تهدف لتقوية ميكانيزمات تنسيق تدخلات كل من البنك الأوروبي للاستثمار و البنك العالمي و صندوق النقد الدولي نظرا للاحتياجات المتوسطية الكبيرة في هذا المجال

♦ التركيز على الجانب الاجتماعي نظرا لتأخر دول جنوب المتوسط في مجال التعليم وشروط العمل والصحة والوقاية الاجتماعية.

♦ ضمان حرية مرور السلع برفع العراقيل والحواجز من خلال مساهمة المجتمع المدني في تمتين وتقوية العلاقات بين الوكلاء الاقتصاديين في المنطقة المتوسطية.

إن التدفق الكثيف للمبادلات في منطقة التبادل الحر يتطلب تقنين جملة من الأحكام الضرورية التي نلخصها في:[1]

[1] - M. Belattaf et B. Arhab, op.cit, p 7.

- تبني قواعد موحدة للمنشأ في مجال التعاون الجمركي وشهادات الجودة.
- اعتماد المقاييس المثلى لحماية حقوق الملكية الصناعية و الفكرية.
- تبني مبادئ حرية المنافسة بإلصاق البطاقات و اعتماد المقاييس الفنية .
- متابعة وتنمية سياسات اقتصاد السوق و الاندماج الإقليمي لاقتصاديات دول جنوب المتوسط.

الجدول رقم (11): قوائم السلع و المنتجات الجزائرية التي تم الاتفاق على إخضاعها للتفكيك الجمركي.

القائمة	وتيرة الإلغاء	نوع المنتوج	نسبة الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي
1)	إلغاء فوري	المواد الأولية (معدل الحماية الجمركية يتراوح مابين 5%-15%) وتمثل الواردات من هذه المواد تقريبا 1.1 مليار دولار	%23
2)	سنتين بعد توقيع الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ، تمتد إلى 05 سنوات أي بنسبة 20% سنويا	المنتوجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية التي تمثل 26% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي أي تقريبا 1.2مليار دولار	%26
3)	إلغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتوجات بعد سنتين من توقيع الاتفاقية، تمتد إلى 10سنوات، أي 10% سنويا.	المنتوجات التامة الصنع أو النهائية وتمثل 50% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي، تمثل 2.3 مليار دولار.	%50

Source: Revue Mutations, (CACI), Accord d'Association Européen, N°39, jan. 2002.

الفرع الثاني: التفكيك التعريفي الجمركي.

إن إنشاء منطقة للتبادل الحر في حدود 12 سنة كأقصى تقدير من التفكيك التدريجي للحواجز التعريفية المطبقة إلى التجارة الخارجية الجزائرية، استدعى الاتفاق على تحديد ثلاثة قوائم من السلع التي يتم تحريرها تبعا لجدول زمني محدد بين الطرفين (الجدول 11).

الفقرة الأولى: مخطط التفكيك الجمركي المطبق على المنتجات المصنعة في اتفاق الشراكة الأورو جزائرية.

لقد تم الاتفاق على فتح السوق الجزائرية أمام المنتجات الصناعية لدول الاتحاد الأوروبي بطريقة مرحلية على أن يتم إلغاء كل الحقوق الجمركية المطبقة خلال اثني عشر (12) سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ (إبتداءا من 01 سبتمبر 2005).

- **عرض جدول التفكيك الجمركي:** انطلاقا من توزيع نسب الحقوق الجمركية في التعريفة الجمركية الجزائرية على أساس مسار المنتوج، تمّ توزيع الرزنامة الزمنية للتفكيك الجمركي على ثلاث قوائم

للمنتجات حيث يتم الإعفاء الكلي من الحقوق الجمركية على منتجات القائمة الأولى بمجرد دخول الاتفاق حيّز التنفيذ على أن يتم التفكيك بطريقة تدريجية بالنسبة للقائمة الثانية والثالثة حسب ما يلي:

الجدول رقم (12): توزيع رزنامة التفكيك الجمركي حسب اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية

السنوات	السنة1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
القائمة الأولى	**0%**	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%
القائمة الثانية	**100%**	**80%**	**70%**	**60%**	**40%**	**20%**	0%	0%	0%	0%	0%	0%
القائمة الثالثة	**100%**	**90%**	**80%**	**70%**	**60%**	**50%**	**40%**	**30%**	**20%**	**10%**	**5%**	0%

المصدر: المديرية العامة للجمارك، 2005.

و يبلغ عدد بنود التعريفة الجمركية الجزائرية 6069 بنداً منها 5139 للمنتجات الصناعية و 930 للمنتجات الزراعية. و عليه تشمل القائمة الأولى 2075 بندا تعريفيا و الثانية 1100 و الثالثة 1964.

الجدول رقم (13): توزيع معدلات التعريفة الجمركية، حسب طبيعة السلع، المطبقة قبل تنفيذ الاتفاق.

	عدد البنود	(الإعفاء0%)	معدل 5%	معدل 15%	معدل 30%
سلع التسيير	2382	44	386	1669	229
سلع التجهيز	1241	35	764	172	270
سلع استهلاكية	1570	23	71	122	1354
المجموع	**5139**	**102**	**1275**	**1982**	**1860**

المصدر: المديرية العامة للجمارك، 2005.

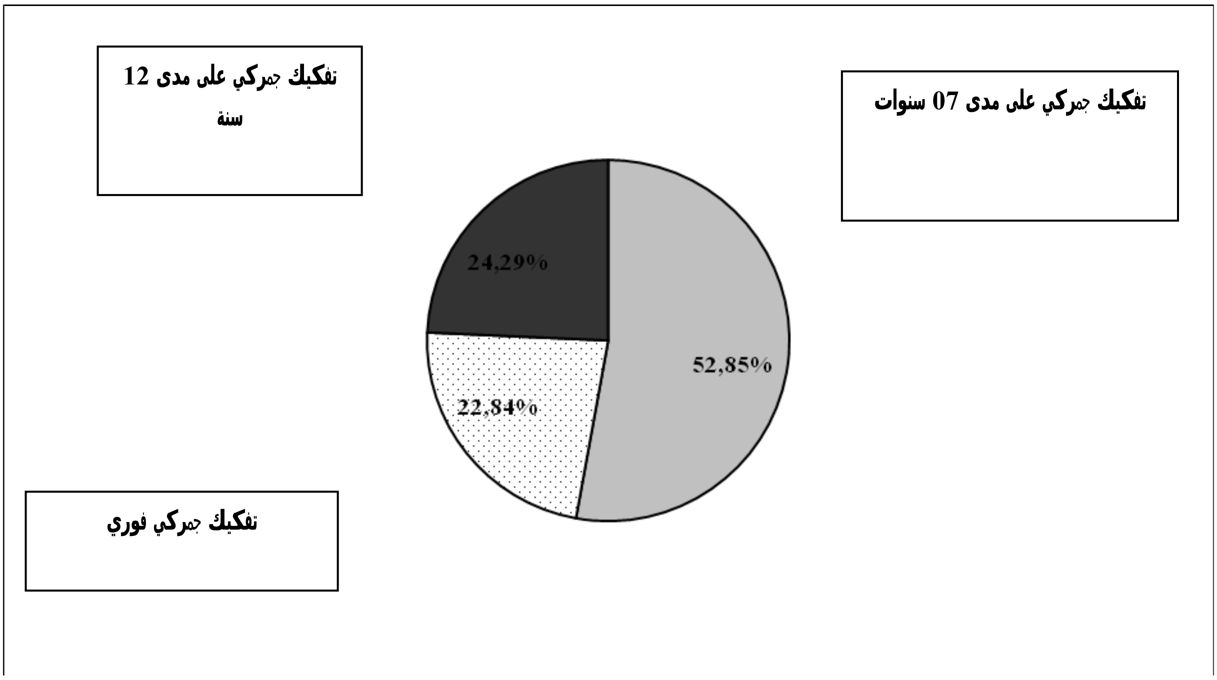
يوضح لنا الجدول رقم (13) التوزيع النظري لمعدلات التعريفة الجمركية الجزائرية حسب المجموعات الكبرى للسلع حيث يمكننا ملاحظة أن أغاب السلع الاستهلاكية تخضع لمعدل 30% وأغاب سلع التسيير تخضع لمعدل 15% و أغاب سلع التجهيز تخضع لمعدل 5%.

كما تضم قوائم التفكيك الجمركي مجموعة من منتجات الأصناف الثلاث (سلع تسيير، تجهيز وسلع استهلاكية)، غير أنه على اعتبار الصنف الغالب في كل قائمة يمكننا أن نلاحظ بأن القائمة الأولى يغلب عليها سلع التسيير والقائمة الثانية سلع التجهيز أما القائمة الثالثة فتغلب عليها السلع الاستهلاكية.

و استنادا إلى إحصائيات السنة التي سبقت دخول الاتفاق حيز التنفيذ (2004) فإن قيمة الواردات الجزائرية المعنية بالتفكيك الجمركي بلغت 532 مليار دينار، تمثل منتجات القائمة الأولى منها 22,8% أي 121 مليار دينار والقائمة الثانية 52,8% أي مبلغ 281 مليار دينار أما القائمة

الثالثة فتمثل 24,3% من الواردات الجزائرية بقيمة 129 مليار دج. كما نشير إلى أن أكثر من 52% من المنتجات الصناعية المستوردة من الاتحاد الأوربي مدمجة في الملحق الثالث (100 بند تعريفي) الذي يتم التفكيك الجمركي عليه على مدى سبع (7) سنوات.

شكل رقم (02) :مخطط التفكيك الجمركي على السلع المستوردة من الاتحاد الأوروبي.



- **القائمة الأولى**: تضم المنتجات المصنعة التي يتم إعفاؤها مع بداية سريان الاتفاق و يطلق عليها صفة تأشيرة الدخول (Ticket d'entrée) و هي مفصلة في الملحق الثاني من اتفاق الشراكة حيث تشتمل 2075 بندا تعريفيا (من الفصل 25 إلى الفصل97 من مدونة التعريفة الجمركية) وتمس بالدرجة الأولى سلع التسيير (2014 بندا، يخضع أغلبها لمعدل 15% و5%) فيما لا يتعدى عدد بنود سلع التجهيز37 بندا منها 31 بندا معفى تماما من الحقوق الجمركية أي أن التفكيك يمس 6 بنود فقط بصفة فعلية، أما السلع الاستهلاكية فتتضمن 24 بندا منها 23 بندا معفى تماما فيما يبلغ معدل البند لمتبقي 15%.

و عليه نقول بأن التفكيك الجمركي الذي يمس هذه القائمة يمس بصفة جوهرية منتجات التسيير وهو ما يجعل انتقال معدلات الحقوق الجمركية من 15% إلى 0% ميزة مهمة لمدخلات القطاع التحويلي لاعتبارين أساسيين: أولهما بقاء معدلات السلع النهائية مرتفعة (30%) و ثانيهما انخفاض تكاليف المدخلات المستوردة وهذا ما يعني توفير حماية فعلية و تدابير تأهيل صناعي فعالة يمكن أن توفر ميزة تنافسية للمنتوج المحلي.

و يمكننا في نفس السياق حساب المعدل المتوسط غير المرجح للحقوق الجمركية المطبق على السلع التي سيتم إعفاء دخولها مع بداية سريان اتفاق الشراكة (من الجدول رقم 14) حيث يجاور معدل 12,58% الذي إذا تم ترجيحه بقيمة الواردات الحقيقية (122 مليار دج)، يصبح معدل الاقتطاع الفعلي للحقوق الجمركية 8,63% أي ما يساوي 10,5 مليار دج.

الجدول رقم (14): توزيع منتجات القائمة الأولى للتفكيك الجمركي حسب المعدلات و البنود التعريفية.

	عدد البنود	الإعفاء (0%)	معدل 5%	معدل 15%	معدل 30%
سلع التسيير	2014	43	355	1616	0
سلع التجهيز	37	31	3	3	0
سلع استهلاكية	24	23	0	1	0
المجموع	**2075**	**97**	**358**	**1620**	**0**

المصدر: المديرية العامة للجمارك، 2005.

- القائمة الثانية (تفكيك جمركي على مدى 07 سنوات): و تضم السلع التي يتم إعفاؤها بصفة تدريجية على مدى سبع سنوات انطلاقا من السنة الثانية لسريان الاتفاق، على أن يتم في كل سنة تخفيض معدلات الحقوق الجمركية بنسبة 20% لمدة خمس سنوات لتصبح المعدلات المفروضة على منتجاتها منعدمة في السنة السابعة.

و يوضح الجدول رقم (14) أن من بين الـ 1100 بندا تعريفيا المشكلة لهذه القائمة، هناك 912 بندا يمثل سلع التجهيز بقيمة 215 مليار دينار من الواردات متبوعا بسلع استهلاكية بقيمة 60 مليار دج تقريبا. و تجدر الإشارة أيضا إلى أن 805 بندا تعريفيا يخضع للمعدل الأدنى (5%) وهو ما يجعل من المعدل غير المرجح المطبق على هذه السلع لا يتجاوز 8,6% في حين يبلغ المعدل الفعلي 4,5% و ذلك نتيجة لأهمية الامتيازات الجبائية الممنوحة لسلع التجهيز إذ أنه و رغم بلوغ قيمة الواردات من سلع التجهيز 215.3 مليار دينار، لم تتجاوز قيمة الحقوق الجمركية المحصلة 8.9 مليار دينار عكس الواردات من السلع الاستهلاكية التي لم تتجاوز 60 مليار دينار في الوقت الذي بلغت فيه قيمة الحقوق الجمركية المطبقة عليها 3.6 مليار دينار.

الجدول رقم (15): توزيع منتجات القائمة الثانية للتفكيك الجمركي حسب البنود والمعدلات

المجموعات الكبرى للسلع	عدد البنود	المعدلات				قيمة الواردات	الإيرادات الجمركية
		%0	%5	%15	%30		
سلع التسيير	52	0	27	24	1	6645	333
سلع التجهيز	912	0	744	153	15	215318	8844
السلع الاستهلاكية	136	0	34	51	51	59488	3611
المجموع	**1100**	**0**	**805**	**228**	**67**	**281451**	**12788**

المصدر: المديرية العامة للجمارك، 2005.

- القائمة الثالثة التي تضم السلع المصنعة الأخرى: و تشمل كل البنود المتبقية حيث يتم التفكيك الجمركي على منتجاتها بصفة تدريجية على مدى 12 سنة وفقا لما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (16): توزيع رزنامة التفكيك التعريفي المطبق على منتجات القائمة الثالثة حسب البنود و المعدلات.

	عدد البنود	%0	%5	%15	%30
سلع التسيير	262	1	4	29	228
سلع التجهيز	292	4	17	16	255
سلع استهلاكية	1410	0	37	70	1303
المجموع	1964	5	56	117	1786

المصدر: المديرية العامة للجمارك، 2005.

تشير بيانات الجدول (16) إلى أنه من أصل 1964 بندا تعريفيا، يخضع 1786 بندا للمعدل الأقصى (30%) و هو ما يجعل من المعدل غير المرجح لهذه المجموعة من السلع يصل إلى 28,31% مع مراعاة مبدأ التدرج المنتهج في هذه القائمة من خلال بدئها بالسلع الاستهلاكية في بداية التفكيك وصولا إلى المنتجات المصنعة محليا في آخر مراحله.[1]

الفقرة الثانية: مخطط التفكيك الجمركي المطبق على المنتجات الزراعية.

نظرا لأن قطاع الزراعة يبقى يشكل حساسية للاتحاد الأوروبي فان فتح الأسواق الجزائرية و الأوروبية أمام منتجاته لا يكون بصفة مباشرة كمرحلة الأولى حيث يبقى تحريره مرتبطاً بمبدأين أساسيين هما:

[1] - Direction Générale des Douanes Algérienne, Accord d'Association Algérie-Union Européenne: Les conséquences budgétaires du démantèlement tarifaire, Mai 2004.

♦ **أولا**: تقديم تنازلات متبادلة بين الطرفين هدفها رفع مستوى تحرير مبادلاتهما دون الإزالة الكاملة للحقوق الجمركية أو الضرائب المماثلة المطبقة عليها على أن تبدأ المفاوضات لتحديد إجراءات التحرير في السنة الخامسة من دخول الاتفاق خير تنفيذ.

♦ **ثانيا:** نظرا للحساسية الخاصة بتجارة المنتجات الزراعية، يبحث الجانبان في إطار مجلس الشراكة إمكانية منح بعضهما البعض للامتيازات المناسبة و بصفة متبادلة لكل منتوج على حدة (المادتان 9 و 18 من اتفاق الشراكة الأورو جزائرية)، حيث نميز في هذا الإطار بين الأصناف التالية:

- منتجات الصيد البحري.
- المنتجات الزراعية المحولة.
- منتجات زراعية أخرى.

إن التنازلات المقدمة من الطرفين للصادرات الزراعية استنادا لما قدماه من امتيازات (Concessions) جمركية بناءا على طبيعة مبادلاتهما الزراعية تتمثل في:

¤ **الامتيازات الجمركية المقررة للصادرات الزراعية الأوروبية:** تتمثل أهم المنتجات التي تستوردها الجزائر من الاتحاد الأوربي في القمح الصلب واللين (30,4 مليار دينار جزائري سنويا)، الحليب الجاف (23,96 مليار دج سنويا)، السكر (7,9 مليار دج سنويا)، بذور البطاطا، الخميرة الغذائية، زيوت الكولزا و زيوت الصوجا لموجهة للصناعات الغذائية و كذا الجبن الخام الموجه للتحويل، كما يوجد موردون مهمون للجزائر في نفس المجال خارج دول الاتحاد الأوربي ككندا، الولايات المتحدة الأمريكية و دول أخرى مصدرة للمنتجات الاستوائية "Produits tropicaux" كالبن مثلا و هو ما يمثل 10,24% من المنتجات التي لم تحصل على الامتيازات الجمركية المقررة للصادرات الزراعية التي منشؤها الاتحاد الأوروبي.

إن نسبة الواردات الزراعية الجزائرية من الاتحاد الأوروبي تمثل 42% من إجمالي وارداتها الزراعية أي ما قيمته 236 مليار دج (حسب إحصائيات سنة 2003) و هي ضعيفة مقارنة بالنسبة العامة للواردات الجزائرية من الاتحاد التي تفوق 60%.

و تتوزع التنازلات الممنوحة في المجال الزراعي على منتجات الصيد (البروتوكول الرابع) التي تمثل 0,45% من الواردات الزراعية الجزائرية من الاتحاد الأوربي والمنتجات الزراعية المحولة التي تمثل 6,80% (البروتوكول الخامس) أما المنتجات الزراعية الواردة في البروتوكول الثاني (المنتجات الزراعية الأخرى)، فتمثل أكبر نسبة تقارب 82,51%.

الجدول رقم (17) :تقدير الامتيازات الجمركية المقررة للصادرات الزراعية لدول الاتحاد الأوربي.

و.مليون دج

	بروتوكول 4	بروتوكول 2	بروتوكول5	منتجات أخرى	المجموع
الواردات من UE سنة 2004	446	81864	6749	10159	99218
النسبة إلى الواردات %	0.45	82.51	6.80	10.24	100
الإيرادات الجمركية	120	6591	969	1489	9169
الخسارة الجبائية	90	2347	468	/	2905

المصدر: المديرية العامة للجمارك، 2005.

- **منتجات الصيد**: تتم معاملتها بصفة تفضيلية حسب ما تضمنه البروتوكول الرابع من اتفاق الشراكة و تشمل 88 بندا تعريفيا يخضع أغلبها للمعدل الأقصى (30%) باستثناء بندين يخضعان للمعدل الأدنى(5%) هما: "Alvins, naissains de moules ". و تتمثل أهم المنتجات التي تستوردها الجزائر في نوع Merlus بقيمة 168,41 مليون دج، الأسماك المعلبة بقيمة 144,92 مليون دج، الكالامار والساش بقيمة 40,79 مليون دج و أسماك الطونة بقيمة 40 مليون دج... إلخ.

و يعفى 39 بندا تعريفيا من منتجات الصيد كليا من الحقوق الجمركية كما يخفض معدل الحقوق الجمركية بنسبة 25% لـ 49 بندا تعريفيا أي إلى 22,5% يترتب عنه خسارة في الإيرادات الجمركية المحققة تقدر بـ 99 مليون دج.[1]

- **المنتجات الزراعية المحولة**: تستفيد من تنازلات مباشرة يتوجب على الجزائر تخفيض معدلات الحقوق الجمركية بموجبها بنسب تتراوح بين 20% و100% وفقا لما حدده البروتوكول الخامس من حصص تعريفية استيراد المستحضرات الغذائية والخمور حيث يتضمن هذا الصنف 50 منتوجاً، منها 28 بندا خاضع لمعدل 30%، 16 بندا خاضع لمعدل 15% و6 بنود خاضعة لمعدل 5%.

ومن أهم المنتجات الزراعية المحولة التي تستوردها الجزائر نذكر: الخمائر الحية (2,01 مليار دج)، المستحضرات الغذائية للأطفال، المستحضرات الغذائية للصناعات (بغرض التحويل) وبعض الزيوت الأساسية، أما قيمتها الإجمالية فبلغت 6,74 مليار دج سنة 2003 حيث وسيؤدي تطبيق هذه المعدلات إلى خسارة جبائية تقدر بـ 468 مليون دج.

[1] - Direction Générale des Douanes Algérienne, Accord d'Association Algérie- Union Européenne, Le régime des échanges agricoles, Mai 2004.

الجدول رقم (18): أمثلة عن المنتجات الزراعية المحولة (البروتوكول 5).

المنتجات	معدلات الحقوق الجمركية العامة	معدلات الحقوق الجمركية التفضيلية - الاتحاد الأوروبي	نظام الحظر
طحين مصنوع من قاعدة الحليب Farine laitière	%5	%0	غير محدد
-الحلويات البسكويت	%30	%22.5	
غبرة للتخمير	%15	%10	
خمائر حية	%15	%10	3000 طن
غبرة الكاكاو	%15	%7.5	غير محددة

المصدر: ملحقات اتفاق الشراكة الأورو جزائرية.

● **المنتجات الزراعية الأخرى:** يتم تفكيك الحقوق الجمركية و الرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة عليها (بما فيها الحق الإضافي المؤقت) والمتضمنة في البروتوكول الثاني حيث يبلغ عدد بنودها التعريفية 114 بنسب تتراوح بين 20% و100% ويشمل هذا التخفيض الحقوق والرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثـل. و يتميز التفكيك المطبق على هذه القائمة عن باقي المنتجات الأخرى بوجود أكبر عدد من الحصص التعريفية (Contingents tarifaires) حيث يشمل تطبيقه 102 بند تعريفي.

الجدول رقم (19): أمثلة عن المنتجات الزراعية الأخرى (بروتوكول 02).

بعض منتجات البروتوكول (2)	معدلات الحقوق الجمركية الحق العام	معدلات الحقوق الجمركية المطبقة على سلع (الاتحاد الأوربي)	الخطر التعريفي (الكمية)
لحوم البقر منزوعة العظام	%30	%24	11000 طن
حليب جاف (1.5 ملغ)	%05	%0	40.000طن
أشجار مثمرة	%05	0%	غير محددة
زيت الصوجا الخام	%15	%7.5	1000طن
القمح الصلب	%5	%0	1000.000طن

المصدر: ملحقات اتفاق الشراكة الأورو جزائرية.

و نقصد فيما سبق بالخطر التعريفي تحديد كمية المنتجات التي ستستفيد من الامتيازات التعريفية بحيث يتم استيرادها بإعفاء كلي أو جزئي من الحقوق و الرسوم الجمركية (الحق الإضافي المؤقت...). و بوصول كمية المنتجات المستوردة إلي كمية الخطر التعريفي لا يتم منعها من الدخول إلى الإقليم الجمركي بل ينبغي جمركتها بتطبيق الحق العام من خلال دفع الحقوق الجمركية والحق الإضافي المؤقت بتطبيق مبدأ "أول اللاحقين أول المستفيدين (Premier arrivé, premier servi).

و عليه يبدأ في تطبيق الامتيازات التعريفية (الإعفاء الكلي أو التخفيض في الحقوق الجمركية والحق

الإضافي المؤقت) على المنتجات المستوردة حتى وصول الكميات المستوردة إلى الحد المسموح به دون الحظر وابتداء من تاريخ بداية الحظر يشرع في تطبيق نسب الحقوق الجمركية المتضمنة في تعريفة الحق العام.[1]

¤ **الامتيازات المقررة للصادرات الزراعية الجزائرية:** بلغت الصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية باتجاه دول الاتحاد الأوربي سنة 2003 ما يقارب 349 مليون دينار أي ما يعادل تغطية للواردات من نفس الفئة بمؤشر 0,34 % وهو ما يؤكد حجم التبعية الغذائية للخارج.

و يسيطر على الصادرات الزراعية الجزائرية منتوج التمور من نوع "دقلة نور" بقيمة 230 مليون دينار فيما يتوزع المبلغ الباقي (120 مليون دينار) على منتوج الخروب، الحلزون، الجمبري، الخمائر الحية والتبغ.... و بالرجوع إلى اتفاق الشراكة نجد بأن الامتيازات المقررة للصادرات الجزائرية في هذا الشأن تفترق حسب الأصناف التالية :

● **منتجات الصيد:** تعفى (حسب البروتوكول الثالث من اتفاق الشراكة) من الحقوق الجمركية أنواع الأسماك (المتضمنة في الفصل الثالث من التعريفة الجمركية)، منتجات الصيد المحولة (الفصل 5)، المصبّرات (الفصل16)، المستحضرات القاعدية من السمك (الفصل19) ودقيق السمك (الفصل 23).

و بالرجوع إلى إحصائيات التجارة الخارجية للسنة السابقة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ، نجد بأن مبلغ الصادرات الجزائرية من منتجات الصيد بلغ 47 مليون دينار مع تسجيل كمية مهمة لمنتوج الحلزون و الجمبري.

● **المنتجات الزراعية المحولة:** تتمثل الامتيازات التي تمنح لها في إعفاءات وتخفيضات في الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل عند الاستيراد إضافة لتنازلات أخرى تشمل الاقتطاعات الخاصة ببعض المنتجات الزراعية (البروتوكول 5/ملحق1). و تتوزع هذه المنتجات على ثلاث قوائم، تتضمن الأولى 163 بندا من التعريفة الجمركية للاتحاد الأوربي التي تتمتع الصادرات الجزائرية منها بإعفاء كلي من الحقوق الجمركية و قيود كمية.

تتشكل القائمة الثانية أساسا من الحليب (فصل4) والمستحضرات الغذائية (فصل 19)، فهي معفية كليا من الحقوق الجمركية مع تطبيق نظام التحديد الكمي السنوي أو الحظر التعريفي.[2]

أما القائمة الثالثة التي تضم 144 بندا تعريفيا فتحظى بعدم تطبيق (العنصر الزراعي) مع إعفائها كليا أو جزئيا من الحقوق الجمركية.

[1]- Direction Générale des Douanes Algérienne, Entrée en vigueur de l'Accord d'Association avec l'Union Européenne, 2005.

[2]- Ibid.

و لا تصدر الجزائر أي نوع من المنتجات السالفة الذكر باتجاه الاتحاد الأوربي نتيجة للحذر الذي يخذوه الاتحاد الأوربي في المجال الزراعي من خلال دفاعه عن سياسته الزراعية الموحدة.

● **منتجات زراعية أخرى:** تتمثل الامتيازات المقررة لها في إلغاء أو تخفيض الحقوق الجمركية بنسب مختلفة وبكميات محددة (حظر تعريفي) أو يتم تحديدها انطلاقا من المعطيات التي توفرها السنة الأولى لتنفيذ الاتفاق (الملحق الأول من البروتوكول الأول).

إن الالتزامات الجمركية للطرفين الجزائري و الأوروبي المحددة و الموثقة في الاتفاقيات المشتركة تفرز آثارا اقتصادية لا يمكنها بالضرورة أن تحقق منطقة للتبادل الحر في حوض البحر الأبيض المتوسط التي تبقى غير واضحة ولا تخرج عن دائرة الاحتمالات والاستشراف.

إن إنشاء منطقة أورو-متوسطية للتبادل الحر سينجر عنه تقلص وتراجع في موارد الخزينة العامة للجزائر ستجبرها إما على البحث عن موارد مالية بديلة و إما تخفيض مستوى إنفاقها. و عليه لابد من تعويض التنازل عن الحماية الجمركية بتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الإنتاجية الجزائرية و البحث عن موارد جديدة باتخاذ الإجراءات الآتية:[1]

- تفعيل الإصلاحات الضريبية بتعبئة الموارد الداخلية وتوسيع الوعاء الضريبي و التقليص من تأثير الاقتصاد الموازي و هو ما قد تترتب عنه انعكاسات اجتماعية غير مرغوب فيها نتيجة لتطبيق سياسات تقشفية.
- تشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية التي تساهم في خلق الثروة و القيمة المضافة خاصة و أن الجزائر تطمح للتخلص من التبعية المفرطة للمحروقات.
- التشجيع على التصدير خارج المحروقات من خلال ترقية المؤسسات الاقتصادية الوطنية و مرافقتها في عملية إعادة الهيكلة و التعود على قواعد اقتصاد السوق التي تطبعها الحرية و المنافسة.

[1] - Remy, Leveau, op.cit, p 90.

الفصل الثاني: تكييف الاقتصاد الجزائري مع متطلبات الشراكة الجزائرية الأوروبية.

تمهيد:

تسعى الجزائر على المستوى الدولي إلى إقامة علاقات تعاون متعددة المجالات مع مختلف الدول بهدف إيجاد الحلول الملائمة للصعوبات التي تلاقيها جهود الخروج من التبعية للمحروقات و كذا سياسات الإصلاح و التقويم المنتهجة لتحقيق التحول نحو بناء قواعد اقتصاد حر و شفاف.

و نظرا للتحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم و كذا الهزات التي ما فتئ يتعرض لها، فقد بات من الضروري على الجزائر أن تحدد الخيارات اللازمة لتحقيق المكاسب المرجوة في هذا الشأن سواء من خلال الاندماج في الاقتصاد العالمي أو تحقيق التكامل مع الاقتصاديات الإقليمية لتعزيز مكانتها الاقتصادية على المستويين الجهوي و الدولي من جهة و الاستفادة من الخبرات الأجنبية في مرافقة الإصلاحات التي تطبقها من جهة أخرى.

إن تكثيف الجهود الوطنية لتجسيد الخيار الاستراتيجي المتمثل في الشراكة تستمد أسسها من سياسات التحول المنتهجة منذ أكثر من 20 سنة و التي لم تخل من الآثار السلبية خصوصا على المستوى الاجتماعي تتضمن آثارا على النمو، التضخم، البطالة، الأجور الحقيقية و السلم الاجتماعي.

و إذا كان هدف الشراكة الأورو جزائرية هو تطوير العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و المالية و تعميق التعاون في المجالات المختلفة بشكل متوازن، فإن ما ينتظر السلطات الجزائرية في الميدان الاقتصادي الذي عرف في تطوره مراحل متعددة منذ الاستقلال، من إصلاحات و تأهيل في مختلف القطاعات (الفلاحة، الصناعة، التجارة الخارجية، البنوك، الضرائب... إلخ)، جدير بالدراسة و التحليل خصوصا و أن الأمر يتعلق بشريك يملك خبرة التسيير و جودة المنتوج و ثقل المكانة في المنظمات التجارية و المالية الدولية مع ما ينتج عن ذلك من آثار على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري.

اعتمدت الجزائر بعد استقلالها على نظام التخطيط المركزي في تجسيدها للخيار الاستراتيجي المتمثل في إقامة قاعدة صناعية صلبة من خلال إنشاء المؤسسات الوطنية التي تهدف للنهوض بالاقتصاد الوطني ذو البنية المحطمة الموروثة عن مرحلة الاحتلال الفرنسي. و لقد كانت الدولة هي المساهم الوحيد آنذاك في هذه المؤسسات مما أدى لاحتكارها لمجمل الأنشطة الإنتاجية و التجارية و التسييرية و إقصاء القطاع الخاص منها و ذلك تجسيدا للقناعة السياسية المبنية على إقامة إستراتجية تؤمن الاستغلال الأمثل و العقلاني للموارد الوطنية و انتهاج أساليب تنمية تعتمد على القطاع العمومي. إلا أن هذا الخيار ما لبث أن تمت مراجعته نتيجة للتحولات الإقليمية و العالمية التي مست الاقتصاد العالمي الذي أصبح يتوجه أكثر فأكثر نحو عولمة مبادئ النظام الرأسمالي المرتكزة على الحرية و المنافسة و الشفافية.

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط.

لقد كان للعشريات الثلاث الأولى التي تلت مرحلة استرجاع السيادة الوطنية و الاستقلال بعد أكثر من 130 سنة من الاحتلال، كبير الأثر على مراحل تطور الاقتصاد الجزائري التي انطلقت من بناء القواعد الأولى لإطاره الهيكلي بمستوياته المختلفة و استمرت بتجسيد الخيارات التي تحظى بالأولوية حتى و إن تمت إعادة النظر في بعض منها في مرحلة أخرى.

♦ **المرحلة الأولى (1962-1969):** عملت الجزائر بعد استرجاع استقلالها مباشرة على إعادة هيكلة اقتصادها الذي تميز باللااستقرار على المستوى الكلي، الاختلال المالي و النقدي، هشاشة الجهاز الإنتاجي و التجاري و تأخر المردود الزراعي، حيث بادرت السلطات العمومية إلى الاهتمام بتمويل الاستثمارات التي تضمنها المخطط الإستعجالي المجسد في الخطة الثلاثية الأولى لسنة 1967 بغية النهوض بمختلف قطاعات الإقتصاد والعمل على بناء قواعد اقتصاد قوي بإمكانه الخروج من دائرة التخلف والتبعية وضمان الاستقلال الاقتصادي الفعلي للبلاد مع تحقيق العدالة الاجتماعية.[1]

قدر الغلاف المالي المخصص لهذا المخطط بـ 11,081 مليار دينار دج، فيما قاربت نسبة إنجازه في الميدان بـ 82,44 % وجهت لإنشاء قاعدة اقتصادية، اجتماعية و ثقافية كفيلة بتلبية الحاجيات الأساسية للمواطنين مع إعطاء الأولوية للاستثمار في المحروقات مع أمل أن تزود المؤسسات المتواجدة في مختلف قطاعات الإنتاج، التخصصات الأخرى بالمعدات الضرورية لنشاطها الذي يضمن نموها الطبيعي و الايجابي.

[1]- هني أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 22.

إن من أهم ما ميز الإقتصاد الجزائري بعد الاستقلال نذكر ما يلي:[1]

• اقتصاد غير متكامل الخيارات و الأهداف تصبغه العلاقة الضعيفة بين الزراعة والصناعة مع غياب الاستثمارات القاعدية الموجهة للعملية الإنتاجية، إضافة إلى غياب شبه كلي للطلب المتبادل بين الفروع الصناعية المختلفة على ما تنتجه من مخرجات.

• اقتصاد تابع للخارج بصفة شبه مطلقة خصوصا فرنسا وذلك في المجالات المالية، التقنية، الإدارية و التجارية.

• النقص الفاذح في الإمكانيات البشرية لا سيما الإطارات الوطنية، ضعف مستوى المعيشة بسبب معدل البطالة المرتفع.

و إبتداءا من سنة 1967 تم الشروع رسميا في تبني التخطيط المركزي كخيار استراتيجي لإعداد السياسات الاقتصادية و متابعة تنفيذها، كما تم إعداد المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) الذي باشرت الدولة تنفيذه بالعمل على توفير الوسائل الضرورية. و كانت الحكومة الجزائرية قد عمدت قبل ذلك (سنة 1966) إلى تأميم القطاع المصرفي الذي سمح للجزائر آنذاك بوضع أسلوب تمويل مستقل مكنها من إنجاز مشاريعها المبرمجة في إطار حركة التطور الطموح التي رسمتها لحماية الإقتصاد الوطني من خلال فرض الرقابة على سوق الصرف و احتكار التجارة الخارجية و تبني إستراتيجية تنموية تسهر على تجسيدها شركات وطنية عمومية بديلة لندرة القطاع الخاص.

و لقد ميز هذه الفترة تطور المظاهر المتمثلة في:[2]

- بروز القطاع الصناعي العمومي المتمثل في المؤسسات المنشأة بعد الاستقلال.
- إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (Sonatrach) سنة 1964.
- إنشاء عدد من الدواوين سنة 1962 (كالديوان الوطني للتجارة، الديوان الوطني للسياحة، الديوان الوطني للتبغ والكبريت و الديوان الوطني للصيد...).
- توسيع عملية التأميم التي اقتصرت في السنوات الأولى للاستقلال على الوحدات التجارية و الحرفية الصغيرة التي تركها المستعمر وكـذا الأراضي الزراعـية، لتشمل القطاعات الإستراتيجية على غرار التجارة الخارجية والمحروقات والبنوك.

فعلى المستوى المالي تم إنشاء جهاز مصرفي ومالي وطني سمح بظهور عدد من البنوك التي تهتم بتوفير الموارد المالية اللازمة للنهوض بالاقتصاد الوطني و تمويل قطاعاته حيث تم إنشاء البنك المركزي الجزائري سنة 1962 الذي يشرف على إدارة القروض و احتكار إصدار النقود، إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) سنة 1963، الذي أصبح يعرف فيما بعد بالبنك الجزائري للتنمية

[1]- فريحة نشيدة، التمويل الداخلي للاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1996-1997، ص 60.
[2]- محمد الصغير بعلي، تنظيم القطاع العام في الجزائر: استقلالية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

(BAD) و كذا الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (CNEP) سنة 1964 مهمته جمع مدخرات الأفراد و استعمالها في تمويل الأنشطة الاقتصادية. كما تزامن مع هذه المرحلة أيضا ظهور ثلاث بنوك تجارية تتمثل في البنك الوطني الجزائري (BNA) سنة 1966 و القرض الشعبي الجزائري (CPA) سنة1966 و البنك الخارجي الجزائري (BEA) سنة 1967.

♦ **المرحة الثانية (سنوات السبعينات):** بعد تطبيق الخطة الثلاثية الأولى (1967-1969)، شرعت الحكومة الجزائرية في تنفيذ الخطة الرباعية الأولى (1970-1973) التي كانت تهدف إلى إقامة صناعات قاعدية مسهلة لإنشاء صناعات خفيفة في المرحلة الموالية و كذا العمل على تأسيس القواعد الأولية للتنمية الاقتصادية بتوجيه الاستثمارات نحو الصناعات الثقيلة و مواصلة تقوية قطاع المحروقات (البترول والغاز)، حيث تقرر خلال هذه الفترة تخصيص من 15 إلى أكثر من 60 مليار دج كنفقات استثمارية في قطاع المحروقات.[1]

و تم خلال هذه الفترة أيضا إعلان الثورة الزراعية بتطبيق التسيير الاشتراكي و إعادة هيكلة القطاع من خلال استثمار أكثر من 20% من المخصصات المالية للمخططين الثلاثيين.

♦ **المرحلة الثالثة (سنوات الثمانينات):** لقد شرع في تطبيق المخططين الخماسي الأول (1980–1984) و الخماسي الثاني (1985–1989) للتأكيد على ضرورة تحقيق انسجام العلاقة بين العملية الإنتاجية و الهياكل القاعدية المختلفة و كذا المحيط وتطوير الشغل مع التركيز على الجانب التنظيمي للمؤسسات و ذلك بغية معالجة الإختلالات الاقتصادية التي سجلتها الحكومة خلال المراحل السابقة.

و لقد عملت السلطات العمومية على تطوير الصناعات الخفيفة و إنجاز عدة مشاريع في قطاع البناء و الأشغال العمومية (السكـ ن، الطـ رق، السدود، المدارس، المستشفيات...)، مع تشجيع تصدير المنتجات الزراعية و الصناعية خارج قطاع المحروقات و بدأت بالتالي فكرة تقويم المحروقات كعامل أساسي للتنمية تؤول للزوال مع بدأ التفكير جديا في مرحلة ما بعد البترول.

و عليه فقد تقرر خلال الخطة الخماسية الأولى تخصيص الربع (25%) فقط من مجموع الاستثمارات المسخرة، لقطاع المحروقات و هو ما يعادل 63 مليار دج من مجموع 250 مليار دج، في حين أن الخطة الخماسية الثانية لم تخصص له سوى 51 مليار دج من أصل 550 مليار دج الممثلة لإجمالي الاستثمارات الوطنية المرصودة (أي ما يعادل 9%).[2]

---

[1]- Benissad Hocine, Algérie: Restructuration et réformes économiques, OPU, Alger, 1994, p 40.

[2]- هني أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

و لقد حملت هذه الخطة في طياتها تغييرات مهمة استهدفت الفئات الأكثر حاجة بما يضمن لها ما يحقق الرفاهية الاجتماعية و الاقتصادية مع التأكيد في كثير من الجوانب على التحكم أكثر في جهاز الإنتاج الصناعي و التعزيز المستمر لقطاعي الفلاحة و الري.

كما قامت الحكومة الجزائرية سنة 1982 بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية و تقرر تقسيم المؤسسات الكبرى إلى وحدات عمومية أصغر حجما وأكثر تخصصا وأسهل تسييرا، تعمل وفقا لمبدأي التخصص العمودي (التخطيط، الإنتاج، التوزيع ثم التسويق) و الأفقي (مثل النسيج القطني، النسيج الحريري....الخ)[1]، و هو ما يعني تقليص حجم المؤسسة الاقتصادية بتقسيمها إلى عدة وحدات تؤدي نفس عملية الإنتاج أو الخدمات في الحيز الجغرافي من التراب الوطني. و لعل من أهم الأسباب التي دفعت إلى إعادة الهيكلة العضوية هذه نذكر ما يلي:[2]

- أدى التركيز على المؤسسات الوطنية إلى ظهور بعض المساوئ المتمثلة في سوء استغلال الطاقات بانعدام الكفاءة في التسيير و عدم التحكم في التكنولوجيا و كذا غياب المتابعة الحقيقية لنشاط المؤسسة من قبل مجالس العمال.
- تكفل المؤسسة الوطنية بمجموعة من النشاطات الإنتاجية دون إرساء مبدأ التخصص وتقسيم العمل.
- اهتمام السياسات التي تطبقها المؤسسات الاقتصادية بتلبية الحاجيات الاجتماعية للعمال على حساب مصالحها من خلال إنشاء تعاونيات استهلاكية، دور الحضانة، المخيمات الصيفية لأبناء العمال، العلاج الطبي.....إلخ، و بالتالي ابتعادها وظيفتها الأساسية المتمثلة في خلق الثروة.
- بعد الوحدات الإنتاجية عن المقر الرئيسي للمؤسسة و انعدام قنوات الاتصال بينهما لا سيما فيما يخص التشاور وتقديم الإرشادات الضرورية للوحدات فضلا عن غياب الرقابة.

و في ظل هذه المعطيات كان من الضروري إعادة تنظيم هذه المؤسسات بإدخال إصلاحات هيكلية على قواعد تنظيمها و تسييرها بهدف ضمان الفعالية و المردودية من خلال إرساء استقلاليتها الحقيقية و تحسيس إطاراتها وعمالها بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم[3] و هو ما تم أخذه بالاعتبار بمناسبة اعتماد المخطط الخماسي الأول الذي حث على ما يلي:[4]

- تشجيع المبادرات الخلاقة على مستوى المؤسسة و وحداتها المختلفة من خلال الاستغلال العقلاني للكفاءات البشرية و التجنيد الفعلي للموارد المادية من أجل رفع الإنتاج كما و نوعا.
- إنشاء علاقات تكاملية بين المؤسسات في نفس القطاع و ما بين القطاعات.
- تشجيع اللامركزية في تسيير النشاطات الاقتصادية بتحديد مستويات المسؤوليات.

---

[1] - Benissad Hocine, op.cit, p 40.

[2]- الداوي الشيخ، دراسة تحليلية للكفاءة في التسيير، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1994-1995، ص 105-107.

[3] - Brahimi Abdelhamid, L'économie algérienne, défis et enjeux, 2ème édition, ed. Dahlab, Alger, 1991, p 283.

[4] - Ibid, p 287.

• تحقيق التوافق بين حجم المؤسسة ومستوى تدخلها وكفاءاتها.

و لم تكتف السلطات العمومية بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات و إنما استكملتها بإعادة الهيكلة المالية بصفة واسعة ابتداء من سنة 1983 حيث اعتمدت الحكومة بين 1983 و1987 مخططات إعادة الهيكلة المالية لـ 300 مؤسسة وطنية و تم تخصيص 60,5 مليار دج لتطهير المؤسسات المدانة.

و تتمثل إعادة الهيكلة المالية في مجموعة من الإجراءات التي ينبغي أن تتخذ من طرف الدولة أو المؤسسة فورا و في جميع الميادين (ليس فقط على المستوى المالي)، بالإضافة إلى التدابير التي تتخذها المؤسسة و بصفة دائمة لتدعيم استقلاليتها.

غير أنه و بالرغم من الجهود المبذولة لاسترجاع المؤسسات العمومية لمكانتها عن طريق إعادة الهيكلة العضوية و المالية إلا أن هذه الجهود ظلت غير كافية لتصحيح العجز المسجل في حسابات هذه المؤسسات التي بقيت تابعة للخارج في التموين بالمواد الأولية و التكنولوجيا مع عدم تحكمها في مسار الإنتاج مقارنة مع احتياجات السوق و سوء ترشيد اليد العاملة بتخفيض العدد الفائض الموروث عن النظام القديم و عليه ظلت تعاني العديد من المشاكل التي نوجزها فيما يلي:

- انعدام المعطيات المحاسبية الدقيقة على مستوى هذه المؤسسات لاستغلالها في التحليلات الملائمة.
- عدم القدرة على التحكم في تسيير الذمة المالية لهذه المؤسسات (le patrimoine) بالإضافة إلى عدم مراجعة المراحل الإدارية المتبعة في تقييم الفعالية.

عموما و رغم الأهداف العريضة لإعادة الهيكلة المتمثلة أساسا في منح المؤسسات دورا متزايدا في تحقيق تراكم رأس المال و زيادة الإنتاج، تحسين إطار الإقتصاد الوطني بإرساء اللامركزية في التسيير، اعتماد مبدأ التخصص و تقسيم العمل و الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية و تحقيق التوازن الجهوي في توزيع الأنشطة عبر التراب الوطني، إلا أن الواقع أظهر بأن هذه المؤسسات المعاد هيكلتها تميزت بعدم الكفاءة في التسيير و انخفاض حاد في مردوديتها إذا ما استثنينا بعض الحالات القليلة جدا و ذلك نتيجة للأسباب التالية:

• بقيت المؤسسات التي تمت إعادة هيكلتها تتخبط في مشاكلها التقليدية بالرغم من تصغير حجمها و تحقيق تخصصها في الإنتاج بسبب تمادي تدخل الإدارة المركزية في تسيير شؤونها لا سيما فيما يخص التشغيل، تحديد الأجور...الخ.

• عدم أخذ القدرات المالية و إنتاجية العامل في المؤسسة بعين الاعتبار عند إعداد الخطط الاقتصادية.

• أدت سياسة تقسيم المؤسسات إلى تشتت طاقاتها البشرية و وسائلها الإنتاجية.

• عدم الاهتمام بالموارد البشرية مما تسبب في ظهور عدة اضطرابات عمالية هدفها المطالبة بتحقيق بعض المطالب.

و لقد عرف القطاع الزراعي أيضا إعادة تنظيم تجسد تغيير نمط التسيير بصفة تتلاءم مع الإصلاحات الاقتصادية الجديدة، حيث أقرت الحكومة سنة 1987 استقلالية المستثمرات الزراعية التي سمحت بانتقال أسلوب التسيير من المركزية إلى اللامركزية.

و عليه صارت الأرضية مهيئة والظروف ملائمة للمشرع الجزائري من أجل منح المؤسسات العمومية لاستقلاليتها وهذا ما تم فعلا سنة 1988 (بموجب القانون 88-01 المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية).[1]

و من أجل ضمان فعالية هذه الإصلاحات كان لابد على السلطات العمومية القيام بإصلاحات أخرى على مستوى النظامين المالي و المصرفي التي تجسدت بالمصادقة على قانون النقد والقرض (90-10) الذي ينظم النشاط المصرفي و يعطي للبنك المركزي دورا متزايدا في ضبط النشاط النقدي و إعطاء ديناميكية أكثر للبنوك التجارية من أجل القيام بوظائفها المتمثلة في تعبئة وجمع الموارد وتقديم القروض بكل أشكالها و هو ما يعني انتقالها من هيئات تقوم بتسجيل الحركات المالية ما بين المؤسسات والخزينة العمومية إلى بنوك تقوم على مبادئ السيولة و المخاطرة و ضمان المنافسة بين البنوك الخاصة و الأجنبية.

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري و مرحلة التحرير.

كشفت الأزمة البترولية لسنة 1986 مواطن الضعف في نظام التخطيط المركزي الذي بدأت مساوئه تظهر بوضوح خاصة و أنها تزامنت مع الانخفاض الشديد لمداخيل التجارة الخارجية للبلاد من العملة الصعبة المتأتية من صادرات المحروقات و التي انخفضت بأكثر من 50%.

و لقد قامت السلطات الجزائرية آنذاك باتخاذ العديد من الإجراءات الاستعجالية التي تهدف في مجملها إلى تحقيق استقرار الإقتصاد الكلي و التي لم تكن فعالة جدا نظرا للبطء الذي تميزت به أمام زيادة حدة الإختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي، إذ بلغ العجز في الميزانية العامة للدولة أرقاما لم يسبق لها مثيل قاربت نسبة 13,7 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 1988 بالإضافة إلى لجوء الحكومة إلى الحلول النقدية بإصدار النقد لتغطية العجز المالي أو تمويله باللجوء للاستدانة من الخارج و أصبحت المديونية الخارجية تتراكم من سنة لأخرى و ارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي من 30% سنة 1985 إلى 41% سنة 1988، أما نسبة خدمة الدين إلى الصادرات فقد

[1]- لفقير مختار، إصلاح المؤسسة العمومية الجزائرية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1992-1993، ص 82.

عرفت هي الأخرى ارتفاعا مقلقا منتقلة من 35% إلى 78% في نفس الفترة و ذلك بسبب قصر آجال الاستحقاق.[1]

من هذا المنطلق و تعزيزا للجهود التي قامت بها قصد تصحيح توازن الإقتصاد الكلي، بادرت السلطات العمومية إلى اعتماد برنامجين مدعمين من طرف صندوق النقد الدولي تضمنا تنفيذ سياسة صارمة هدفها تقليص الطلب وإعادة النظر في معدل سعر الصرف. كما رافق ذلك أيضا اتخاذ إجراءات صارمة في مجال تحرير التجارة الخارجية و تخفيض قيمة العملة بنسبة تفوق الـ 50% بين سنتي 1988 و 1991. و فيما يلي اتفاقيات التثبيت التي وقعتها الجزائر:[2]

♦ **الاتفاق الأول (Stand By) "30 ماي1989"**: فبهدف تسديد ديونها باشرت الجزائر توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي سنة 1989 يشترط ما يلي:

- فرض سياسة نقدية صارمة (تقشفية).
- تقليص عجز الميزانية.
- تخفيض سعر الصرف و تحرير الأسعار.

♦ **اتفاق التثبيت الثاني "03 جوان 1991":** يعتمد هذا الاتفاق الذي يستمر لمدة 10 أشهر على فرض الصندوق لبعض الشروط المتمثلة في:

- تحرير التجارة الخارجية وتخفيض سعر الصرف.
- إصلاح النظام المصرفي تنظيما و تسييرا مع تجسيد استقلالية الخزينة عن البنك المركزي بهدف تحقيق شروط الاستقرار.
- تحرير الأسعار ورفع الدعم و إلغاء الإعانات.
- إصلاح النظام الضريبي و الجمركي بالاستعادة بالمساهمة المالية و التقنية للبنك العالمي.

فعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية في إطار برنامج التصحيح المدعم من طرف صندوق النقد الدولي، لم يتيسر تنفيذ الاتفاقين بالكامل نظرا للأسباب الآتية:[3]

• أبدى معظم أصحاب العمل رفضهم لهذين الاتفاقين نظرا للآثار المترتبة على عملياتهم من خلال خسائر الصرف بسبب تعديل سعره بالإضافة لارتفاع أسعار لوازم الإنتاج المستوردة في الحين الذي يتعذر تحميل هذه الزيادة على الأسعار المحلية التي لم تكن قد تحررت إلا جزئيا. كما رفضتهما النقابات العمالية تخوفا من الانخفاض في المداخيل الحقيقية للعمال بسبب تخفيض قيمة الدينار.

• رفض السلطات العمومية اللجوء إلى إجراءات إعادة جدولة الديون الخارجية و الشروع في

[1]- النشاشيبي و آخرون ، تقرير صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 08.
[2]- Hocine Benissad, L'ajustement structurel, l'expérience du Maghreb, OPU, Alger, 1999, pp 59-60.
[3]- تقرير صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

مفاوضات مع نادي باريس و لندن و ذلك نظرا للاعتقاد السائد آنذاك بأنها تتنافى مع السيادة الوطنية و هو ما أدى إلى نقص التمويل اللازم لاستكمال تنفيذ البرامج العمومية.

• أدى بقاء جزء من التمويل الخارجي المبرمج لسنة 1991 إلى نقص الواردات بنسبة تزيد عن الـ 20% عن قيمتها بالدولار و إلى انخفاض حاد للإنتاج في قطاعي الصناعات التحويلية و البناء.

♦ **اتفاق التثبيت الثالث (Stand By) لسنة 1994:** اضطرت الجزائر في ماي 1994 و بدعم من صندوق النقد الدولي، إلى قبول تطبيق برنامج شامل للتصحيح الهيكلي من خلال التوقيع على اتفاق التمويل الذي دام سنة كاملة (ماي 1994 إلى ماي 1995) و كذا على اتفاق ثان لمدة 03 سنوات (ابتداء من ماي 1995) بموجب تسهيل الصندوق الموسع الممتد من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998.

و تمثلت الأهداف الاقتصادية التي يسعى برنامج التقويم أو التصحيح الهيكلي لسنة 1994 إلى تحقيقها، في أربع محاور أساسية:

• العمل على بلوغ معدل نمو اقتصادي في حدود 5% ابتداء من سنة 1995 و بالتالي تخفيف معدل البطالة تدريجيا.

• امتصاص معدلات التضخم المسجلة إلى أقل من 20% بعدما كانت تجاوزت 25,9% سنة 1991 و 31,7% سنة 1992 مع العمل على تقريبها من المعدلات السائدة في الدول المتقدمة.

• تعديل توازن ميزان المدفوعات و الحفاظ على مستويات ملائمة من احتياطات الصرف.

• تخفيض التكاليف الانتقالية لاتفاق التصحيح الهيكلي على الفئات الأكثر تضررا.

و عليه يمكننا القول بأن النتائج التي حققتها الجزائر بداية من سنة 1994 كانت مشجعة جدا لا سيما فيما يتعلق بتحقيق استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية خصوصا مع التحسن المسجل في أسعار النفط خلال هذه المرحلة، فقد تراجع معدل التضخم إلى 8 % في نهاية 1997 و 4,1% سنة 1998 بعد أن تراوحت نسبته 29 % في بداية التسعينات، فضلا عن تشكيل احتياطات معتبرة من العملات الأجنبية في هذه الفترة حيث انتقلت من 1,5 مليار دولار سنة 1993 (و هو ما يعادل 1,8 شهر من الواردات) إلى 2,1 مليار دولار سنة 1995 (أي ما يعادل 2.1 شهر من الواردات) ثم إلى 8 ملايير دولار في نهاية سنة 1997 (8 أشهر من الواردات)، كما سجل تراجع واضح في تسديد خدمات الدين الخارجي الذي انخفض مؤشره من 82,22 % سنة 1993 إلى 48,6 % سنة 1994 ثم 42,5% سنة 1995 و 29,5 % فقط سنة 1996.[1]

---
[1] - Hocine Benissad, op.cit, p 69.

هذا و كانت الجزائر قد نجحت في التفاوض حول ما يزيد عن 05 ملايير دولار من مجموع 9,5 مليار دولار كان من المفروض إرجاعها خلال سنة 1994 كخدمات ديون و هو ما يساوي كلفة الواردات من المواد الغذائية ومواد التجهيز، كما تمكنت سنة 1995 أيضا من توقيـع اتفاق جدولـة 3,2 مليـار دولار مـن الديـون التجارية من مجموع 4,7 مليار دولار.[1]

و بهذا استفادت الجزائر من قرض بقيمة 1.03 مليار دولار من صندوق النقد الدولي في إطار الاتفاق الأول و آخر قدر بـ 1,8 مليار دولار في إطار الاتفاق الثاني الذي دام ثلاث سنوات (1995-1998).[2]

و قد مكنت هذه الخطوات من تحقيق تحسن نسبي للتوازنات الكلية خاصة العجز العام للخزينة الذي انخفض إلى حدود 3,3% سنة 1994 بعد أن كان 9,2% سنة 1993، فيما عرف حجم الصادرات ارتفاعا معتبرا بعد 1995 نتيجة لارتفاع أسعار النفط و هو ما انعكس على الاحتياطات من العملة الأجنبية التي ارتفعت إلى 05 ملايير دولار سنة 1996 (خمس شهور من الواردات)، في حين انخفض معدل التضخم أيضا في هذه الفترة بصفة محسوسة حيث انتقل من 29% سنة 1994 إلى 4,1% سنة 1998.

المطلب الثالث: الاستقرار الاقتصادي و دعم النمو.

إذا أقررنا بأن الجزائر قد أصبحت تحظى بمكانة اقتصادية محفزة مقارنة بدول المنطقة، فإن ضرورة أن تحافظ على التحسن المسجل على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية و مؤشرات التنمية المحققة، تبقى من أهم التوصيات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار و هو ما يتطلب تثمين و تعزيز استقرارها السياسي و أن يستهدف تنظيمها الاقتصادي تنويع و تكثيف مصادر خلق الثروة خارج المحروقات و بالتالي التقليل من معدل البطالة و الرفع من مستوى المعيشة.

و لقد باشرت السلطات العمومية منذ بداية العشرية الأولى للألفية الثالثة تنفيذ برامج تصحيحية للاقتصاد تشجع النمو و تعزز الاستقرار الاقتصادي، خصصت لها مبالغ مالية ضخمة بهدف إعادة إحياء الإنتاج الفلاحي و تنويعه و تقوية شبكة البنيات التحتية و البحث عن إعادة تنظيم الصناعة الجزائرية.

إن هذه الجهود و أخرى تهدف أيضا إلى إدماج الجزائر في الاقتصاد الإقليمي و العالمي من خلال تهيئة قطاعات الاقتصاد الوطني و تكييفها من جهة و لتقوية مكانتها التفاوضية أمام الشركاء العالميين في إطار المفاوضات متعددة الأطراف.

[1]- فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورو- متوسطية، دار توبقال للنشر، المغرب، 1997، ص 84.

[2] - Abd El Adim Leila, Les privatisations d'entreprises publiques dans les pays du Maghreb, ENAG, Reghaia, Alger, 1998, p 35.

إن أولى ثمار هذه السياسات قد بدأت في الظهور، فبعد تطبيق هذه التعديلات الاقتصادية و تصحيح القوانين و التنظيمات كان الاقتصاد الجزائري وجهة لما قيمته 2,3 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (عام 2003)، مما وضعها في الصف الثاني إفريقيا في هذا الميدان.

و لقد استمرت الجزائر في السنوات الأخيرة في تسجيل تطور تدريجي في المؤشرات الكلية لاقتصادها حيث حققت نسبة نموا قاربت الـ4% في سنة 2002 و 7% في 2003 و حافظت على نسبة تتراوح بين 4 و 6% في السنوات الأخيرة حتى و إن كان ذلك راجع إلى ارتفاع المداخيل البترولية بالدرجة الأولى.

إن هذا التحسن المسجل في معدلات النمو الاقتصادي و إن كان من الواجب تثمينه، إلا أنه يبقى بعيدا عن المعدلات المطلوبة لامتصاص نسبة البطالة التي تظل مرتفعة نسبيا (قدرت بـ29% سنة 2003 و 11% سنة 2011)، مع الإشارة إلى أن 50% منها تقريبا تخص الأفراد الأقل من 30سنة، على الرغم من سعي الحكومة إلى تصحيح هذه الوضعية من خلال مباشرة تجسيد العديد من المشاريع الكبرى التي تحتاج إلى أعداد معتبرة من اليد العاملة في مجال الأشغال العمومية، السكن، شبكة المياه و الفلاحة... إلخ و فيما يلي بعض المؤشرات الاقتصادية لسنة 2010:[1]

- معدل النمو العام: 4%.
- معدل النمو خارج المحروقات: 6%.
- الناتج الداخلي الخام: 159 مليار دولار.
- الدخل الفردي الخام: 4187 دولار.
- التحكم في التضخم: 4,02%.
- ميزان المدفوعات ايجابي برصيد إيجابي وعملة وطنية مستقرة.
- المبلغ الإجمالي للاستثمار العمومي الخاص بالبرنامج الخماسي 2010-2014 لدعم الانعاش الاقتصادي 21214 مليار دج (ما يعادل 286 مليار دولار) و قد سبقه إنفاق مبلغ إجمالي في إطار البرنامج الخماسي 2004-2009 لدعم الإنعاش الاقتصادي يقد بحوالي 1200 مليار دينار (أزيد من 16مليار دولار) منها 730 مليار دينار (أكثر من 60%) قدمت من طرف الدولة و 250 مليار دينار من قبل الأداة الاقتصادية الوطنية الخاصة و كذا أكثر من 200 مليار دينار من قبل المؤسسات الأجنبية.
- تم إنشاء حوالي 684.000 منصب شغل فيما ترمي السلطات العمومية إلى تحقيق ثلاث ملايين منصب شغل في آفاق 2014.

[1]- وزارة الشؤون الخارجية، الحالة الاقتصادية الجزائرية لسنة 2010، www.mae.dz.

• اعتماد سياسة التسديد المسبق للديون الخارجية التي قاربت 15,5 مليار دولار مع نهاية شهر فيفري 2006، ساعد الجزائر على المحافظة على مديونية خارجية ضئيلة في حدود 3 مليار دولار في الحين الذي كرست فيه الحكومة الجزائرية سنة 1992 مثلا حوالي 9,3 مليار دولار لخدمة الديون الخارجية فقط. كما سددت بلادنا (من سنة 1985 إلى سنة 2005) 117,9 مليار دولار من المديونية، منها حوالي 84 مليار دولار لتسديد أصل الدين فيما كلفت الفوائد 34 مليار دولار.

• تم تسليم ما يقارب 800.000 سكن منذ 2004 مع التحضير لتسليم مليوني سكن في آفاق 2014.

• اعتمدت الجزائر منذ 2003 على برنامجين تكميليين لولايات الجنوب والهضاب العليا، بميزانية تفوق 100 مليار دولار بهدف انجاز السكنات، الاهتمام بقطاع التعليم العالي، إنشاء البنى التحتية، تعزيز الأقطاب الصناعية إضافة إلى مشاريع التنمية الفلاحية للسهوب و استصلاح الأراضي الصحراوية.

• يشكل قطاع المحروقات الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني حيث يمثل 60% من المداخيل السنوية للميزانية، 30% من الناتج الداخلي الخام (PIB) و97% من مجموع عائدات الصادرات، حيث يحافظ ميزان المدفوعات على الفائض المحقق و على احتياطي صرف جد مهم يقارب الـ 180 مليار دولار (سنة 2011). و تعمل الحكومة الجزائرية جاهدة على البحث عن تنويع اقتصادها وتوجيه الاستثمار نحو قطاعات أخرى غير المحروقات من خلال تشجيع التصدير خارج المحروقات.

و يحافظ الـناتج الداخلي الخام على استقراره حيث انتقل من 2,4% سنة 2000 إلى 7% سنة 2003 ليبقى يتراوح بين 4 و 6% و كذلك الشأن بالنسبة للناتج الداخلي الخام حسب الفرد الذي انتقل من 1890 دولار سنة 2003 إلى 4187 دولار سنة 2010 على الرغم من المشاكل الاجتماعية التي تبقى متفشية بين السكان.[1]

إن الوضعية الاقتصادية للجزائر التي لازالت حبيسة مشاكل مرتبطة بالتنمية لا تعكس إمكانياتها الإنتاجية الكبيرة في كافة القطاعات:

♦ الفلاحة: يساهم القطاع الفلاحي الجزائري في الناتج الداخلي الخام بـ12% بفضل معدل نموه المتوسط الذي يفوق الـ10 % منذ اعتماد البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2003، حيث يمثل المصدر المعيشي لـ22% من السكان المستغلين لجزء بسيط من المساحة الفلاحية الإجمالية التي تقدر بـ03 % من المساحة الكلية.

و تواجه الجزائر مشاكل كبيرة لتحقيق أمنها الغذائي و ضمان الاكتفاء الذاتي بتغطية العجز المقدر بـ75% في مجال المنتوجات الغذائية المستوردة التي تعمل الحكومة على تخفيض فاتورتها

[1] - M. ESTIER. Claude, Accord d'Association entre la Communauté Européenne et l'Algérie, rapport 329 de la Commission des Affaires Etrangères- SENAT-, session ordinaire de 2002-2003, p 8.

على الرغم من بقاء عامل الأمطار و التغيرات الجوية المتحكم الأساسي في مردود هذا القطاع على الرغم من الارتفاع الذي يسجله سنويا بمعدلات جد مقبولة انعكست على تصدير المنتجات الفلاحية التي انتقلت من 50 مليون دولار سنة 2003 إلى أكثر من 400 مليون دولار سنة 2009. ومن أهم المنتجات التي تصدرها الجزائر في هذا المجال نذكر: التمور، الخمور، البطاطا... الخ.

كما تعمل الجزائر في نفس الإطار على تطوير إنتاج الحبوب الذي يبقى غير كاف مقارنة بالاحتياجات الوطنية منه حيث يمثل إنتاج القمح الصلب 43% من المساحة المزروعة يليه القمح اللين الذي يحتل 195 هكتار من هذه المساحة و هو ما يدفع الجزائر إلى استيراد كميات هائلة من القمح سنويا مع الإشارة إلى أن البرامج الحكومية المطبقة في هذا الإطار بدأت تنعكس على المردودية الإنتاجية للحبوب بفضل البرنامج المكثف لدعم إنتاج الحبوب والدعم التقني المقدم في مجال المخطط الوطني للتطوير الفلاحي و البرنامج الوطني للتجديد الفلاحي.

♦ القطاع الصناعي: أظهر الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي في السنوات الأولى من الألفية الثالثة مؤشر نمو إيجابي قارب الـ 1% بسبب حيوية قطاع المحروقات الذي زاد مؤشر الإنتاج فيه بنسبة فاقت 6% بسبب ارتفاع إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، فيما عرفت الصناعات التحويلية انكماشا مستمرا بهبوط مؤشرها بنسبة 3,3% سنة 2003.

و يبقى عرض القطاع الصناعي العمومي والخاص على المستوى الكلي غير كاف لمواجهة الارتفاع في الطلب على السلع الاستهلاكية و سلع التجهيز مما يقتضي تحديث و توسيع الآلة الصناعية العمومية والخاصة عن طريق تنشيط الاستثمار و إعادة الهيكلة بهدف زيادة الفعالية وخلق مناصب عمل دائمة و توليد الثروة من خلال نمو إيجابي مستمر.

♦ البنية التحتية: و سنقوم بالتركيز من خلالها على قطاعات: الموارد المائية، النقل و الأشغال العمومية.

• **الموارد المائية:** تقوم استراتيجية تطوير قطاع المياه في الجزائر على عدة محاور أهمها:
- تأمين التمويل بالماء الصالح للشرب.
- الزيادة في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.
- تدارك التأخر المتراكم في مجال البنية التحتية للقطاع (تحلية مياه البحر مثلا).

• **النقل:** تم فتح هذا القطاع للمنافسة في إطار انفتاح الاقتصاد الوطني على الخارج و تحريره بهدف التخفيف من العوائق التي يشهدها النقل في مختلف أصنافه (البري، الجوي، البحري).[1]

[1] - MOHAMED Ameziane Ahmed Ali, Directeur de la Planification et de la Coopération au Ministère des Transports, Intervention "Les Transports", Colloque SENAT-CFCE sur l'Algérie, le champ des coopérations, 9 octobre 2003, p 11.

بالنسبة للنقل البري: تتجه جهود الحكومة نحو تأهيل القطاع و متابعة تحريره بتحفيز تنمية بنيته التحتية في إطار استراتيجيه محكمة و متجانسة و المساهمة في تطوير شبكاته خاصة تلك المتعلقة بالسكك الحديدية.

بالنسبة للنقل البحري: تتوفر الجزائر على العديد من الموانئ التجارية التي يتم استعمالها بحرية خاصة بعد فتح المنافسة في القطاع لتسهيل التجارة مع الخارج و مواجهة تحدياتها الكبيرة.

أما بالنسبة للنقل الجوي: فتعرف الجزائر ضعفا واضحا في هذا مجال نظرا لانعدام المنافسة فيه من جهة إضافة إلى ضعف هياكله القاعدية من جهة أخرى.

• **الأشغال العمومية**: تتوفر الجزائر على مساحة شاسعة سمحت لها باحتواء بنية تحتية معتبرة عملت السلطات العمومية منذ الاستقلال على استغلالها في حدود الإمكانيات المتاحة مع الطموح إلى:[1]

- إتمام إنجاز الطريق السيار شرق-غرب الذي يمتد على 1216 كم من الحدود الشرقية للوطن إلى غاية الحدود الغربية.
- إتمام إنجاز ما يقارب الـ 500 كم من الطرق بالهضاب العليا.
- إتمام إنجاز الطريق الساحلي.
- إتمام إنجاز ميترو الجزائر.

♦ الإطار المصرفي: معلوم أن القطاع المصرفي الجزائري قد عرف إصلاحات واسعة منذ بداية تسعينات القرن الماضي أدت إلى فتح المجال أمام البنوك الخاصة للنشاط وفقا لشروط صارمة كإجبارية التوطين مثلا، فإلى غاية نهاية سنة 2005 يوجد إلى جانب بنك الجزائر 23 بنكا تجاريا منها 7 بنوك عمومية و واحد مختلط.

كما تم إدخال العديد من التعديلات الجديدة الخاصة بالتمويل كرأس مال المخاطرة و قروض البيع بالإيجار (leasing).

♦ بنية التجارة الخارجية: تواصل الجزائر منذ بداية العشرية الأولى من الألفية الثالثة تحقيق فائض تجاري يفوق 10 مليار دولار سنويا كمتوسط، نتيجة للارتفاع السنوي المسجل في قيمة الصادرات من المحروقات تبعا للارتفاع في سعر البرميل من النفط الذي لم يهبط تحت 70 دولار منذ سنة 2003.

و تعتمد الجزائر على إنتاجها من المواد البترولية في مجال الصادرات بنسبة تقدر بـ 97%، بينما تتشكل وارداتها من المنتجات و التجهيزات الصناعية التي تحتل الصدارة بقيمة سنوية متوسطة

[1] - DAOUD. Abdelhafid, Directeur Général au Ministère des Travaux Publics, Intervention "Les Travaux Publics" Colloque SENAT-CFCE sur l'Algérie, le champ des coopérations, 9 octobre 2003, p 14.

تفوق 7 مليار دولار، تليها المنتجات النصف مصنعة فالمنتجات الغذائية و الاستهلاكية ثم تليها المواد الأولية و التجهيزات الفلاحية.

و يتمثل أهم الشركاء التجاريون للجزائر لسنة 2010، في دول الاتحاد الأوربي (27,94 مليار دولار تأتي على رأسهم فرنسا و إيطاليا و أسبانيا)، دول منظمة التعاون و التنمية الأوروبية (6,57 مليار دولار)، دول منظمة التعاون و التنمية خارج أوروبا (529 مليون دولار)، الدول الأسيوية (10,89 مليار دولار)، دول أمريكا الجنوبية (2,30 مليار دولار)، الدول العربية غير المغاربية (1,92 مليار دولار)، دول الإتحاد المغاربي (1,66 مليار دولار) و أخيرا الدول الأفريقية (96 مليون دولار).[1]

و تواصل الجزائر مشاوراتها مع كثير من دول العالم لإبرام اتفاقيات تدور حول الإلغاء المزدوج للضرائب، كما تواصل توجيه الدعوات للمستثمرين الأجانب للدخول إلى السوق الجزائرية من خلال تغيير الإطار القانوني المنظم للحياة الاقتصادية (قانون الاستثمار، تنظيم التجارة و التعديلات السنوية المدرجة في قوانين المالية... الخ) بما يتوافق مع تلك المطبقة في الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة (OMC) لتسهيل عملية الانضمام إليها.

[1]- وزارة الشؤون الخارجية، الحالة الاقتصادية الجزائرية لسنة 2010، www.mae.dz.

المبحث الثاني: تأهيل القطاعات الاقتصادية الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة الاورومتوسطي.

على غرار أغلب بلدان العالم الثالث، تواجه الجزائر صعوبات كبيرة في سعيها لتحقيق الأمن الغذائي نتيجة لتذبذب إنتاجها الفلاحي كما و نوعا مما انعكس على الارتفاع الكبير في حجم وارداتها الغذائية خاصة من السلع الاستراتيجة. و عليه يعد تعزيز الأمن الغذائي أحد أهم الأهداف التي ارتكز عليها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية خلال الفترة (2001-2004) ضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي و كذا البرنامج الوطني للتجديد الفلاحي و الريفي (2010-2014) في إطار الخطة الاقتصادية للسلطات العمومية لنفس الفترة من خلال ترقية مختلف الفروع الإنتاجية بغية الرفع من الاستثمارات الفلاحية بعد الانتهاء من عمليات تصحيح السياسات و القوانين التسييرية والتنظيمية للقطاع.

إن الإصلاحات التي التزمت الجزائر بإجرائها على جميع القطاعات المعنية مباشرة بمسار تحرير المبادلات لا سيما تلك المعنية باتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ابتدأت بصفة فعلية سنة 2003 خاصة تلك التي تصب في خانة تكييف الاقتصاد الوطني مع المتطلبات الجديدة التي فرضها الاندماج إقليميا في الاقتصاد العالمي.

و لقد تم في هذا الإطار إعداد برنامج دعم تنفيذ اتفاق الشراكة (P3A1) الذي يسير من قبل وزارة التجارة الجزائرية و يمول من طرف الاتحاد الأوروبي حيث يهدف لتدعيم الإدارة الجزائرية و مختلف المؤسسات المساهمة في تنفيذ اتفاق الشراكة الاوروجزائرية بالخبرة و المساعدة التقنية و وسائل العمل الضرورية لتقريب الإدارات العمومية (مشاريع التوأمة). و لقد خصص له مبلغ 10 ملايين أورو لتنفيذه خلال الفترة الممتدة إلى غاية 2012 على أن يمس الجوانب المتعلقة بمرافقة الاصلاحات الاقتصادية و السياسات التجارية[1].

المطلب الأول: تحسين مناخ الأعمال في الجزائر.

في ظل عولمة أسس النظام الليبرالي الرأسمالي بأشكاله و أهدافه، أصبح للظروف المحيطة بالاقتصاد كبير الأثر على كميات و نوعية الإنتاج الذي صار يعتمد بصفة شبه مطلقة على التمويل الخاص لا سيما الأجنبي المصدر منه في إطار ما يسمى بالاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة منها و التي أصبح اتجاهها يتبع إطار الاستثمار المعتمد في الدول، قواعد تسيير نظامها المصرفي، نظامها الضريبي و ركائز المنافسة المؤطرة للنشاط الاقتصادي بها.

[1] - Adresse électronique du Ministère du Commerce algérien : www.mincommerce.gov.dz.2010.

و يعرف المناخ الاستثماري لدولة ما بأنه مجمل الظروف و الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و المؤسسية و القانونية و كذلك الإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري.[1]

الفرع الأول: سياسة ترقية الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي:

بعد أن لعبت الاستثمارات الخاصة الوطنية و الأجنبية دورا بارزا في كل من الدول المتقدمة و الحديثة التصنيع على حد سواء، أصبحت اليوم تحتل مكانة بارزة ضمن أولويات معدي و مقرري السياسات العمومية. و عليه صارت تمثل للجزائر أهم المنافذ المتاحة من أجل إنجاح سياساتها للإنعاش الصناعي و الزراعي المحركتين للتنمية الشاملة خارج المحروقات على المديين المتوسط و البعيد.

إن الجزائر و على غرار جل الدول التي تعرف مشاكل التنمية و خلق الثروة تعمل على وضع السياسات التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يبقى محدودا للغاية بصفة عامة مقارنة مع الجهود المبذولة لتحسين المناخ العام للنشاط الاقتصادي و إمكانيات الاستيعاب التي تتوفر عليها البلاد، خاصة و أن معظم التقارير التي تعدها الهيئات المتخصصة في هذا الشأن تبقيها بعيدة عن الطموحات الواعدة للاقتصاد الجزائري، على غرار ما ورد في التقرير الصادر عن البنك العالمي تحت عنوان "أداء الأعمال"[2] في 175 دولة عبر العالم من أن مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر تعد ضعيفة بدءا من التسهيلات المقدمة لإنشاء أبعاد و توجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر وصولا إلى جهاز العدالة و حماية الملكية و حل الشركات و قوانين العمل...الخ، كما كشف التقرير أيضا عن صعوبات تواجه المستثمر منذ أن يقرر الشروع في تجسيد مشروعه الاستثماري إلى غاية تصفيتها المحتملة. كما ركز التقرير على البطء المسجل في تجسيد الإصلاحات ميدانيا و التي لم تغير من معدلات المؤشرات الأساسية المطلوبة خاصة بالنسبة للمدة التي تستغرقها كل مرحلة من المشروع أو حتى بالنسبة لعدد الوثائق المطلوبة لإقامته و التي تقدر بـ 14 إجراء مع توفير عدد مماثل من الوثائق خلال شهر في أفضل الأحوال بتكلفة يمكن أن تصل إلى 21,5 % من قيمة الدخل الأولي للمشروع، مما يجعل الجزائر تراوح الرتبة 125 في توفير شروط الاستثمار بين دول العالم.

و يبقى مناخ الأعمال في الجزائر عموما يمثل إعاقة حقيقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لما يلي:

- إطار قانوني و تنظيمي لا يحدد حقوق و واجبات المستثمرين بوضوح حتى في مجال إبرام العقود و احترام الملكية.

---

[1]- سالم أحمد عبد الله الفرجاني: سبل تشجيع و تسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا في:-File://A:/Dirassat-magazine-libya.html

[2]- جريدة الخبر اليومي الجزائرية، العدد الصادر يوم الخميس 27 سبتمبر2007، ص 2.

- نظام دفع غير فعال و إجراءات تسوية قضائية غير ناجعة حتى في حالة التصفية.
- إجراءات خلق و حل المؤسسات الاقتصادية الخاصة صعبة التنفيذ و التطبيق و نفس الشأن فيما يخص الدخول إلى السوق، تطبيق قواعد المنافسة بصفة شفافة و غير تمييزية بين المؤسسات.
- نظام قضائي تحوم الشكوك حول مصداقيته بسبب عدم استقلاليته و عدم احترام و تطبيق قراراته.

إن سياسة ترقية الاستثمار تعد جزءا لا يمكن فصله عن إستراتيجية تحول النظام الاقتصادي في مجمله بإجراء الإصلاحات الهيكلية المناسبة لا سيما تطوير النظام المالي و المصرفي، تفعيل سوق العقار و ضمان شفافية سوق السلع و الخدمات، حيث ينتظر من تطبيق سياسة ترقية الاستثمارات الخارجية المباشرة في إطار إستراتيجية إنعاش النمو الاقتصادي أن تساهم في:

- تمويل الاستثمارات في مجال النشاطات التي تجلب نسب كبيرة من رؤوس الأموال.
- تعميم التكنولوجيات الحديثة و تحسين القدرات الإدارية المطلوبة لولوج السوق العالمية و تنويع الصادرات.

و لقد باشرت الحكومة الجزائرية منذ 2003 تطبيق إصلاحات مهمة مست الإطار المؤسساتي للاستثمار و كذا الإعفاءات الجبائية الممنوحة للمستثمرين.

و يتشكل الإطار المؤسساتي للاستثمار في الجزائر من المجلس الوطني للاستثمار (CNI) على المستوى الاستراتيجي، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI) و الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط المالي (ANIREF) على مستوى التنفيذ و تكاف وزارة الصناعة و ترقية الاستثمار بإعداد السياسة الوطنية للاستثمار و السهر على تطبيقها من خلال المديرية العامة للاستثمار(DGI).[1]

و تتولى الهيئة الحكومية المتمثلة في المجلس الوطني للاستثمار بالسهر على ترقية و تنمية الاستثمار من خلال خضوعها المباشر لرئيس الوزراء الذي يتولى رئاسة اجتماعاتها التي تتخذ قرارات، أراء و توصيات فيما يتعلق بالتوجهات الاستثمارية المحورية و دراسة الملفات الاستثمارية ذات الأهمية الكبرى للاقتصاد الوطني في دورة عادية كل ثلاثي (بلغ عدد دورات المجلس حتى 21 ماي 2007، 32 دورة درست خلالها ملفات متعلقة بالشراكة بين مؤسسات جزائرية و أجنبية، مشاريع استثمارات مباشرة بالجزائر و مشاريع وطنية أخرى في كافة القطاعات الاقتصادية).

و تتكفل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار بمرافقة الاستثمار من خلال النشاطات الإعلامية، التسهيلية، التشجيعية و المرافقة للمشاريع الاستثمارية كما تشارك في تسيير ومتابعة العقار الاقتصادي.

---

[1] - Décret exécutif n° 06-355 du 9 octobre 2006.

أما الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط المالي فهي هيئة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تم إنشاؤها في أفريل 2007 بهدف تسريع وتيرة الاستثمار من خلال نشاطات التسيير، الترقية، الوساطة و الضبط العقاري كما تحوز على محفظة عقارية مشكلة من الأصول الفائضة للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الأصول المتبقية من المؤسسات التي تم حلها إضافة للأراضي غير المخصصة أو المستعملة المتواجدة داخل المناطق الصناعية.

إن تعميم الشباك الوحيد على إنشاء المؤسسات و كذا الأحكام الجبائية المرافقة للإطار المؤسساتي للاستثمار الواضح و الشفاف تمثل مناخا جد جذاب للاستثمارات الأجنبية التي تعفى أغلبها من الضرائب و الرسوم على الأرباح غير أن النظام البنكي، القانون المدني، قانون الملكية و نظام المحاكم القضائية المتخصصة في القانون التجاري تبقى تشكل أهم معوقات مناخ الأعمال في الجزائر.

فعلى الرغم من الإرادة السياسية القوية للسلطات العمومية لتشجيع الاستثمار الأجنبي، تبقى الآثار المترتبة عن الإجراءات الجديدة المتخذة في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2009 تزيد في تراجع سياسة تحرير الاستثمار التي تطمح إليها الجزائر و تتعارض مع العديد من مواد اتفاق الشراكة الموقع مع الاتحاد الأوروبي[1]،خاصة منها تلك المتعلقة بقاعدة 49/51% من رأس المال الاجتماعي للمؤسسات التي ينبغي أن تنشأ إجباريا في إطار شراكة مع طرف جزائري و 30% فيما يتعلق بنشاطات التجارة الخارجية بالإضافة إلى إجراءات إدارية أخرى تتعارض، حسب العريضة الرسمية التي رفعتها المفوضية الأوروبية إلى السلطات الجزائرية في نفس السنة، مع المواد 32، 37، 39 و54 من نص اتفاق الشراكة الأورو جزائرية.

و نذكر أنه بهدف تحفيز الاستثمار المحلي و الأجنبي، تم اتخاذ عدة تدابير من خلال التعديلات المدرجة في الأمر 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 تحسن من النظام القائم حيث تنص إجراءات تطبيق هذا الأمر على:

- نظام جديد للاستفادة من المزايا أكثر شفافية.
- إعادة تهيئة مسار منح المزايا و تسييرها لمطابقته مع الممارسات الدولية في هذا الشأن.
- تقليص هام لمدة معالجة ملفات الاستثمار.
- حماية حقوق المستثمرين الذين لديهم الحق في الطعن لدى اللجنة المتخصصة لهذا الغرض.

و بقصد جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تم اقتراح جملة من إجراءات تحسين بيئة الأعمال في الجزائر نلخصها فيما يلي:

[1] - Rapport final sur l'évaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association: Algérie-UE, publié par la Représentation de l'UE en Algérie, novembre 2009, p 37.

- إلغاء تأشيرة الدخول بالنسبة للمستثمرين الأجانب و فتح أروقة و شبابيك لشرطة الحدود والجمارك بالإضافة لتبسيط الإجراءات المتعلقة بظروف إقامتهم.
- تمكين المستثمرين الأجانب الحاملين لمشاريع في الجزائر من أراضي مجهزة بأسعار منخفضة و بيئة ذات نوعية و كذا محلات جاهزة لأغراض صناعية أو تجارية تحت تصرفهم.
- توسيع صلاحيات الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار وإنشاء موقعها الإلكتروني لتمكين المستثمرين الأجانب من القيام بتدابير التصريح بالمؤسسات عن بعد.
- السماح للأجانب باقتناء سندات الخزينة و الرفع من نسبة تصدير العملات الصعبة للمؤسسات المصدرة مع تحضير مراجعة قانون الجمارك و إدماج إجراءات متعلقة بالتجارة الالكترونية إضافة لتخفيض التكاليف الجبائية و الاجتماعية على المستثمرين و إلغاء الضريبة على الفوائد المستخلصة من عمليات التصدير.
- منح مساعدات مالية معتبرة للصناعات الصغيرة و المتوسطة في حال قيامها بأعمال شراكة مع الأجانب مع إعطاء منح وفقا لقيمة الاستثمار.

و تبرز مساهمة الاتحاد الأوروبي في هذا المجال من خلال برنامج تنفيذ اتفاق الشراكة (P3A1) الذي ينص في ورقة الطريق التي تم إعدادها لهذا الغرض على مرافقة الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية من خلال:[1]

- ✓ عصرنة نظام الإعلام الاقتصادي.
- ✓ تعميق إصلاح المصالح المالية.
- ✓ تحسين التنافسية و مناخ الأعمال.

الفرع الثاني: **سياسة إصلاح النظام المصرفي:**

يرتبط نجاح السياسات الاقتصادية بفعالية و نجاعة الجهاز المصرفي و مدى قدرته على تعبئة فوائض دخول مختلف القطاعات و قدرته على منح الائتمان و تمويل التنمية الاقتصادية بدون التأثير على الاستقرار الإقتصادي. و للعلم فقد عانى الجهاز المصرفي في الجزائر قبل بداية الإصلاح الإقتصادي من نواحي قصور كثيرة أثرت سلبا على أدائه مما استدعى وضع سياسات مناسبة لتنظيم عمله و توجيه نشاطه لتحقيق الأهداف المرجوة.

إن أهم ميزة للنظام المصرفي أثناء التحول إلى اقتصاد السوق هي أن البنوك تقدم القليل من القروض للقطاع الخاص حتى بعد الأخذ في الحسبان لدرجة و مستوى تطورها بحيث أن الكثير من البلدان معروفة في هذا الصدد بأنظمتها البنكية الضعيفة التي عايشت أزمات مصرفية قوية. تكون

[1] - Ministère algérien du Commerce. 2010.

البنوك ضعيفة و الائتمان قليل لعدة أسباب معروفة، فكلما كان التضخم مرتفعا و متغيرا كلما كانت قدرة البنوك على الإقراض مستحيلة، و في ظل العديد من المؤسسات التي مازالت تشتغل بميزانية ضعيفة اتجهت القروض المصرفية لأن تكون غير كفؤة، أما المؤسسات الصغيرة و الديناميكية فاتجهت لتمويل احتياجاتها عبر الأرباح غير الموزعة.[1]

فلقد ورثت الجزائر بعد الاستقلال نظاماً مصرفياً تابعاً للاقتصاد الفرنسي القائم على النظام الليبرالي و بالرغم من إنشاء مؤسسات مالية وطنية بعد الاستقلال كالبنك المركزي الجزائري و الخزينة العمومية و البنك الجزائري للتنمية (BAD) إلا أن ذلك أدى إلى وجود نظام مصرفي مزدوج قائم على النظامين الرأسمالي و الاشتراكي و تحت سيطرة الدولة، لذلك قررت الجزائر تأميم البنوك سنة 1966.

و بداية من تلك السنة تأسست مجموعة من البنوك التجارية العمومية المتمثلة في البنك الوطني الجزائري (BNA) سنة 1966، القرض الشعبي الجزائري (CPA) سنة 1967، بنك الجزائر الخارجي (BEA) سنة 1967، بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) سنة 1982 و بنك التنمية المحلية (BDL) سنة 1985. كما أُدخلت على النظام المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات المهمة على غرار إصلاحات 1986 و 1988، غير أن أهمها كانت إصلاحات 1990 من خلال صـدور قانون النقد و القرض (رقم 90-10) الذي حاول تكييف وضع النظام المصرفي الجزائري مع متطلبات اقتصاد السوق الحر بما يتماشى مع الإصلاحات الاقتصادية العامة التي باشرتها الجزائر في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي و الذي حازت البنوك العاملة بالجزائر بموجبه على حرية تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية و تقديم الائتمان لمختلف الآجال طبقا لمبدأ الشمولية في العمل المصرفي، كما فُتحت السوق المصرفية الجزائرية أمام القطاع الخاص والأجنبي إضافة إلى تعزيز رقابة البنك المركزي (بنك الجزائر) على البنوك و تمكينه من أداء عمله في إطار واسع من الاستقلالية.

و لقد تعززت هذه الصلاحيات أكثر بموجب التعديلات التي جاء بها الأمر 01-01 سنة 2001 و كذا الأمر 03-11 الصادر سنة 2003 و طبقا للتدابير المتخذة لمسايرة التنظيمات الحديثة و المعايير الدولية للعمل المصرفي (كمقررات لجنة بازل) بإصدار البنك المركزي الجزائري في 1991/08/14 للتنظيم رقم 91-09 المحدد لقواعد الحيطة و الحذر (Les règles prudentielles) في تسيير البنوك و المؤسسات المالية و كذا التعليمة رقم 74-94 المؤرخة في 1994/11/29 التي جاءت لتفصيل و توضيح كيفية تطبيق التنظيم السابق.

[1]- صالح تومي، ماذا تحقق في الجزائر بعد أكثر من عقد من التحول الاقتصادي؟، مقال منشور في مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد 11، 2004، ص 25.

و يبلغ مجموع البنوك التجارية المعتمدة بالجزائر 19 بنكاً و 6 مؤسسات مالية ما بين بنوك أعمال و استثمار و شركات تأجير مالي.

ففيما يرى الكثير من الاقتصاديين فيما يخص الإصلاحات الاقتصادية بأن يكون معدل إصلاح القطاع المالي أبطأ من معدل إصلاح القطاع الحقيقي في الاقتصاد[1]، تحركت الحكومة الجزائرية نحو تشكيل و بناء سوق مالية كرمز للانتقال إلى اقتصاد السوق، فالخوصصة المحتملة كانت أداة مقصودة من طرفها لتفادي ردات الفعل السياسي و الاجتماعي و بقيت السوق صغيرة مع المتاجرة بالقليل من السندات و الأسهم باستثناء أذونات الخزينة حيث يعتقد أغلب المحللين المهتمين بتطور الاقتصاد الجزائري أن هذه السوق ستأخذ سنوات حتى تصبح المحرك الرئيسي لتمويل الشركات.[2]

إن برنامج إصلاح النظام البنكي الجزائري يستجيب لبعض التوجيهات المهمة المعتدة منذ 2005 و التي أجل تنفيذها بسبب الأزمة المالية العالمية حيث يشير تقرير صندوق النقد لدولي حول الوضعية الاقتصادية للجزائر لسنة 2005 أن إستراتيجية الإصلاح المالي في الجزائر ينبغي أن ترتكز بصفة أساسية على إصلاح النظام المصرفي أي أن الوساطة المالية ينبغي أن تمر على البنوك التجارية ففي ظل الوضعية المالية الصعبة للبنوك العمومية، يتطلب الأمر اعتماد إستراتيجية متناسقة بهدف التخفيض التدريجي لدور الدولة في القطاع.

و عليه فإن البرنامج الحكومي المقترح للتطبيق قبل بداية الأزمة المالية العالمية في 2008 اتجه إلى تقوية حكامة البنوك العمومية و تسريع الخوصصة من خلال التدابير التالية:

- إنجاح خوصصة أول البنوك العمومية الثلاث التي تم اختيارها.
- التحضير لخوصصة البنكين العموميين الباقيين.
- تحسين حكامة البنوك العمومية.
- ترقية المنافسة في القطاع المصرفي بهدف ضمان نجاح الخوصصة و تسهيل الوساطة الفعلية حيث أوصى صندوق النقد الدولي باستبدال التعليمة التي تمنع الهيئات العمومية من التعامل مع البنوك الخاصة بأخرى تلزمها بالتعامل مع الصحية اقتصاديا منها فقط.

و بالموازاة مع الإصلاحات المطبقة على النظام البنكي المتأخرة بسبب السياق الدولي، اعتمدت السلطات العمومية الجزائرية العديد من الأحكام المدرجة في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و كذا مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال تنظيمات البنك المركزي الجزائري الموجهة إلى البنوك التجارية على غرار التنظيم الصادر سنة 2005 المحدد لكيفيات تحويل الأرباح و الفوائد و المنتجات الحقيقية الصافية المترتبة عن حل أو تصفية الاستثمارات الأجنبية المحققة في

[1]- سعيد النجار، السياسات المالية وأسواق المال العربية، صندوق النقد العربي 1994، ص 14.
[2]- صالح تومي، مرجع سابق، ص11.

إطار الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بترقية الاستثمار في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات[1]، لا سيما تلك المحققة في إطار المادة 2 منه انطلاقا من المساهمات الخارجية و التي تستفيد من ضمان تحويل مداخيل رؤوس الأموال المستثمرة و كذا المنتجات الحقيقية الصافية الناتجة عن الحل أو التصفية طبقا لأحكام المادة 31 من نفس الأمر.

و في 24 سبتمبر 2006 أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 02/06 الذي يحدد الشروط الخاصة بما يلي:

- رخصة إنشاء البنوك و المؤسسات المالية.
- رخصة إقامة وحدات البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر.
- اعتماد هذه البنوك، المؤسسات المالية و وحدات المؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر.

كما جاء تنظيم بنك الجزائر رقم 01/07 الصادر في 3 فيفري 2007 ليطرح مبدأ صرف أو تداول (Convertibilité) العملة الوطنية في المبادلات الدولية الجارية و ليحدد القواعد المطبقة في مجال التحويلات من و إلى الخارج إضافة إلى حقوق و واجبات المتعاملين و الوسطاء المتدخلين في التجارة الخارجية.

و يفوّض مجلس القرض و النقد تطبيق تنظيم الصرف إلى البنوك و الهيئات المالية و كذا الوسطاء المعتمدون بصفة حصرية معالجة عمليات التجارة الخارجية و الصرف و السهر على ضمان مطابقتها للتشريع و التنظيم الجاري العمل بهما.

و يشير التنظيم رقم 01/09 الصادر عن بنك الجزائر في 17 فيفري 2009 إلى أن للأشخاص الطبيعيون من جنسية أجنبية، المقيمين و غير المقيمين، و كذا الأشخاص المعنويون غير المقيمين، الحق في فتح حساب بالعملة الصعبة لدى أي بنك وسيطي معتمد في الجزائر يكون مقيما بعملة أجنبية قابلة للصرف.

الفرع الثالث: سياسة إصلاح نظام المنافسة:

مكنت الظروف الدولية الملائمة و التحكم الجيد في المؤشرات الاقتصادية الكلية، الجزائر من تسجيل معدلات نمو اقتصادي مقبولة منذ 2002 على الرغم من بقائها دون الإمكانيات التي تزخر بها و كذا ما تحتاجه لاستدراك تأخرها المسجل في السنوات السابقة، خاصة في القطاع خارج المحروقات.

و عليه و في إطار الاستمرارية في مسار الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة منذ عدة سنوات، اعتمدت الحكومة الجزائرية الأمر 95-06 المؤرخ في 25 جانفي 1996 المتعلق بالمنافسة.

---

[1] - Rapport final sur l'évaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association: Algérie-UE, publié par la Représentation de l'UE en Algérie, novembre 2009, p 31.

و لقد كرست مراجعة الإطار التشريعي و التنظيمي المتعلق بالمنافسة في إطار تجسيد الإصلاحات الاقتصادية التي بادرت بها السلطات العمومية قصد تعزيز قواعد اقتصاد السوق، اندماج الجزائر في الفضاءات الاقتصادية العالمية و الجهوية للتجارة (اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و المنظمة العالمية للتجارة) إضافة إلى ضبط السوق في ميدان المنافسة بما يسمح لبلادنا بحيازة وسيلة فعالة و مكيفة في مجال الضبط و المنافسة و السماح بالتحكم في السوق.

و يشير الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالمنافسة إلى:

- تحديد شروط ممارسة المنافسة في السوق.
- تفادي كل ممارسة مقيدة للمنافسة.
- مراقبة التجمعات الاقتصادية قصد زيادة الفعالية و تحسين ظروف المستهلكين.

كما يغطي هذا الإطار التشريعي نشاطات الإنتاج و التوزيع و الخدمات و كذا النشاطات التي يقوم بها الأشخاص العموميون إذا كانت لا تندرج ضمن إطار ممارسة صلاحيات السلطة العامة أو أداء مهام المرفق العام.

و من أهم الأسباب التي أدت إلى إعادة صياغة الأمر رقم 95-06 المؤرخ في 25 جانفي 1995 من خلال الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالمنافسة، نجد ضرورة فصل القواعد المتعلقة بالمنافسة عن تلك التي ترتبط بالممارسات التجارية و الحد من الطابع القمعي للتشريع بوضع ميكانيزمات المشاورة التي تشجع التعاون بين الإدارة التجارية، مجلس المنافسة و المؤسسات بهدف تحقيق تأقلمهم مع السير التنافسي للسوق و خلق ثقافة المنافسة بالإضافة إلى إعادة تشكيل مجلس المنافسة بغرض منحه دورا أكثر ديناميكية لضبط السوق و ترقية المنافسة بما يتماشى و المتطلبات التي يفرضها اندماج بلادنا في الإقتصاد الجهوي (الإتحاد الأوروبي) و الدولي (OMC) الذي يستلزم عصرنة و تكييف التشريع الوطني في هذا المجال.

فبالإضافة إلى ممارسة الاتفاقات غير الشرعية و التعسفية في استغلال وضعية الهيمنة و الاحتكار، يدرج هذا النص التشريعي ممارسات أخرى مقيدة للمنافسة تم حظرها و المعاقبة عليها مستقبلا على غرار، التعسف في استغلال وضعية التبعية (المادة 11منه)، تكوين احتكارات عند الاستيراد عن طريق عقود شراء استئثارية (المادة 10) و ممارسة البيع بأسعار مخفضة تعسفيا (المادة 12).

كما يعرض هذا الأمر استثناءات للمبدأ العام للحظر عندما تترتب الممارسات و الاتفاقات المقيدة عن نص تشريعي أو تنظيمي اتخذ لتطبيقه تسمح بترخيص الاتفاقات و الممارسات التي تمكن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من تعزيز وضعيتها التنافسية في السوق و تشجيع التشغيل.

و يمدد هذا الأمر من اختصاص مجلس المنافسة في مجال التكتلات الاقتصادية بإجبار المتعاملين الاقتصاديين على إبلاغ المجلس عن عملياتهم التكتلية عندما تكون ذات طابع قد يمس بالمنافسة و تصل إلى حد يفوق 40 % من المبيعات أو عمليات الشراء التي تجري في السوق، مع استثناء يخول للحكومة القدرة على أن تأذن بالتكتلات الاقتصادية التي رفضها مجلس المنافسة عندما يبرر ذلك بأنه في الصالح العام و كلما تبرره الظروف الاقتصادية الموضوعية لا سيما لتطوير و ضمان القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية تجاه المنافسة الدولية و تطوير تكنولوجيات جديدة.[1]

و يرجع تحسين الإطار التنظيمي و القانوني للمجلس إلى ضعف رصيد نشاط هذه المؤسسة خلال السنوات القليلة الماضية لعدم تطابق تنظيمها و عملها مع أهمية الدور الذي يجب أن تلعبه سلطة كهذه فيما يخص التنظيم الإقتصادي و تطبيق قواعد المنافسة. و عليه أصبح مجلس المنافسة يتمتع بصلاحيات ترتكز على توسيع مجال التدخل على المستوى الاستشاري، بإدخال إجراءات جديدة تسمح مستقبلا بالتعاون و تبادل المعلومات مع سلطات التنظيم القطاعية و كذا السلطات الأجنبية النظيرة، كما تهدف هذه التعديلات أيضا إلى تقوية كفاءاتها و أهليتها بصفتها المنظم الرئيسي للسوق إذ أصبح عدد أعضائه تسعة (09) أعضاء دائمين بينهم عضوان اثنان (02) من رجال القانون و الباقي من بين الشخصيات المعروفة بأهليتها القانونية، الاقتصادية أو في ميدان المنافسة، التوزيع و الاستهلاك.

و لقد سمح تقديم هذا الإطار الجديد المتعلق بالمنافسة بتحقيق انسجام التشريع الجزائري مع القواعد الأوربية للمنافسة كإجراء حظر الاحتكار عن طريق مواده 6 و7 للممارسات و الأعمال المدبرة بالاتفاقات الضمنية والصريحة و كذا التعسف و الهيمنة الاحتكارية على السوق أو جزء منه، إذ تعتبر هاتين الممارستين ممنوعتين عندما تهدفان أو يمكن أن تهدفا إلى عرقلة حرية المنافسة أو الحد منها أو الإخلال بها في نفس السوق أو في جزء جوهري منه.

و يضع هذا النص التشريعي في مواده من 40 إلى 43، إطارا للتّعاون بين مجلس المنافسة و السلطات الأجنبية قصد ضمان التطبيق الفعال للتشريعات الوطنية والأجنبية و تطوير علاقات التشاور و تبادل المعلومات بينهما و هذا احتراما للقواعد المرتبطة بالسيادة الوطنية و النظام العام الداخلي و الاحترام المهني.

إن هذا التعاون يتطابق كلية مع قواعد تطبيق المادة 41 من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي المتضمن في المحلق رقم 05 المتعلق بكيفيات تطبيقها من خلال أعمال التعاون و التنسيق اللذان سيتم تحقيقهما من خلال إجراءات التبليغ، تبادل المعلومات و التشاور.

[1] - Ministère algérien du Commerce, www.mincommerce.gov.dz, 2010.

و تجدر الإشارة إلى أن مجلس المنافسة اشتغل بصفة عادية لسنوات طويلة منذ 1995 في جلسات اتخذ خلالها قرارات و آراء تخص مجال المنافسة إلى غاية 2006، فيما جاء الأمر 08-12 الصادر في 25 جوان 2008 المعدل للأمر 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالمنافسة بصلاحيات موسعة للمجلس تتعلق بالصفقات العمومية، الإخطار الذاتي، التركيز...الخ و أخرى مقلصة لدوره من خلال إحالة بعض الأسعار و التركيزات على التنظيم في الحين الذي لا تضمن فيه استقلاليته بإلحاقه بوزارة التجارة.[1]

أما مساهمة الاتحاد الأوروبي في هذا المستوى من الاصلاحات فتكون، استنادا لبرنامج تنفيذ اتفاق الشراكة (P3A1)، من خلال ما يلي:

- ✓ تدعيم التنظيم المتعلق بالتعيير و التقييم و المطابقة و العمل على تطبيقها.
- ✓ تدعيم حق تأسيس الشركات و المؤسسات.
- ✓ حماية المستهلك.
- ✓ العمل على تحقيق التناسق بين الأسواق الطاقوية الجزائرية و الأوروبية.

الفرع الرابع: سياسة إصلاح النظام الضريبي: لم يكن من السهولة شروع الجزائر في تطبيق إصلاحات اقتصادية دون تكييف المحيط الاقتصادي و المالي للمؤسسة على غرار المحيط الضريبي و عليه قامت الجزائر بإنشاء لجنة وطنية لإصلاح النظام الضريبي سنة 1987 و أنهت أشغالها سنة 1989 مقدمة اقتراحاتها ضمن تقرير يتضمن معالم الإصلاح الضريبي الجديد المتمثلة في:[2]

- تحقيق نمو اقتصادي مرتفع عن طريق ترقية الادخار و توجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات و الناجم عن تعدد الضرائب و ارتفاع معدلاتها.
- خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات التي تهيمن عليها المنتجات البترولية في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النفطية تتمتع بعدم الاستقرار.
- إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل لحماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم بالنظر إلى معدلاته العالية التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني آنذاك.
- المساهمة في تحقيق أهداف جهود اللامركزية السياسية و الاقتصادية للبلاد إدراكا من السلطات بحالة عدم التوازن الجهوي و تباين الاستفادة من جهود التنمية بين المناطق و الجهات.
- تحسين شفافية النظام الضريبي الجزائري بتبسيط إجراءاته و مكوناته لتسهيل التحكم فيه بالنظر إلى تواضع مستوى كفاءة الإدارة الضريبية.

[1] - Rapport final sur l'évaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE, op.cit, p 33.
[2] - Ahmed Sadoudi, la réforme fiscale, annales de l'IEDF, sans Numéro, Alger, ANEP, 1995, p 90.

و يرتكز مضمون الإصلاح الضريبي لسنة 1992 الذي لا يزال ساري المفعول على تأسيس ثلاث ضرائب جديدة هي: الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على القيمة المضافة.

- **الضريبة على الدخل الإجمالي:** أسّست طبقا لقانون المالية لعام1991 ، و هي ضريبة مباشرة و تصاعدية حسب الجدول (20).

الجدول رقم (20): السلم الضريبي على الدخل الإجمالي.

الدخل الخاضع للضريبة (دج)	معدل الضريبة (%)
لا يتجاوز 120.000	0
من 120.001 إلى 360.000	20
من 360.001 إلى 1.440.000	30
أكثر من 1.440.000	35

المصدر: قانون المالية لسنة 2008 .

إن ما يبينه جدول الضريبة على الدخل الإجمالي سواء ما يتعلق بتقسيم الشرائح أو تحديد المعدلات الضريبية الموافقة لكل شريحة لا يستند إلى دراسات ميدانية فهو لا يعكس الواقع الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمع الجزائري مما يؤثر سلباً على فعالية الضريبة على الدخل الإجمالي[1].

- **الضريبة على أرباح الشركات:** تتمحور أهم الأهداف التي سعى إليها الإصلاح الضريبي لسنة 1992 في وضع المؤسسات العمومية و المؤسسات الخاصة على قدم المساواة و إخضاعها لقواعد السوق. و عليه تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 1991 و ذلك في إطار وضع نظام ضريبي خاص بالشركات يختلف عن ذلك المطبق على الأشخاص الطبيعيين، لذا فإن الضريبة على أرباح الشركات تلائم أكثر شركات الأموال و هي تعمل على عصرنة جباية الشركات و جعلها أداة للإنعاش الاقتصادي بغية تحقيق هدف تنظيم شكلي يسمح بتأسيس ضريبة خاصة على الأشخاص المعنوية كشركات الأموال من جهة و إلى تنظيم اقتصادي يسمح بتخفيض العبء الضريبي المطبق على الشركات و تمكينها من الإنعاش و النمو الاقتصادي من خلال ما يلي:[2]

- تشجيع إقامة الشركات في شكل مجموعات بمعنى الشركة الأم و فروعها.
- تحفيز المساهمين من خلال تقليص الضرائب المدفوعة على الأرباح الموزعة بعد إدراج تقنية الرصيد الجبائي.
- تخفيض الضريبة المدفوعة من خلال السماح بتحويل الخسائر السابقة إلى نهاية السنة الخامسة.

[1]- الأستاذ ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص 182.

[2]- Jean-Luc Mathieu, la politique fiscale, paris, économica, 1999, p 15.

و يجسد إدخال الضريبة على أرباح الشركات مبدأ فصل الضرائب على دخل الأشخاص و الضرائب على دخل الشركات و هي تعمل على ضبط ضريبة قطاع الإنتاج للحفاظ على خزينة المؤسسات الإنتاجية و طاقة تراكمها كما تعد أداة ترشيد لجباية المؤسسة.

و طبقاً لقانون المالية التكميلي لسنة 2006 تفرض الضريبة على أرباح الشركات بمعدل عادي يقدر بـ 25% و معدل مخفض يقدر بـ 12,5% فيما يتعّلق بالأرباح المعاد استثمارها على أن يتم دفعها على ثلاثة أقساط.

● **الرسم على القيمة المضافة:** أسس بموجب قانون المالية لسنة1991 ليعبر عن الفرق بين الإنتاج الإجمالي و الاستهلاكات الوسيطة للسلع و الخدمات و هي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك تجمع من طرف المؤسسة لفائدة الخزينة العمومية ليتحملها المستهلك النهائي، كما تعد أداة ضريبية لعصرنة الاقتصاد الوطني لما تتمتع به من خصائص.

و استنادا لقانون المالية لسنة2001، يحتوي نظام الرسم على القيمة المضافة على معدلين فقط (عوض 18 معدلاً كان سائداً في النظام السابق) يطبقان على أساس رقم الأعمال غير متضمن للرسم بما يخفف من العبء الضريبي و ذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- الإنعاش الاقتصادي من خلال تخفيض تكلفة الاستثمارات
- تشجيع الاستثمارات و المنافسة من خلال حيادية الضريبة و شفافيتها على المستوى الخارجي.
- تحفيز منافسة المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية عن طريق إلغاء العبء الضريبي الذي تتحمله المنتجات الوطنية عند تصديرها إلى الخارج.
- إحداث انسجام بين الضرائب غير المباشرة على المستوى المغاربي علماً بأن المغرب اعتمد الرسم على القيمة المضافة سنة 1986 و تونس في سنة 1988 و من ثمة دفع وتيرة التعاون البيني في إطار الاتحاد المغاربي.

و يفرض الرسم على القيمة المضافة على أساس رقم الأعمال خارج الرسم بتطبيق معدل عادي 17% و معدل مخفض قدره 7%.

مردودية النظام الضريبي: يهدف الإصلاح الضريبي في الجزائر إلى تحسين مستوى المردودية المالية للجباية العادية على حساب الجباية البترولية التي تهيمن بصفة شبه كلية على إيرادات ميزانية الدولة حسبما يبينه الجدول (21).

الجدول رقم (21): تطور الجباية العادية و الجباية البترولية خلال المدة 2004-2007.

الوحدة: مليار دج

البيان	2004	2005	2006	2007
الجباية العادية	603,77	664,80	745,56	786,77
الجباية البترولية	1485,76	2267,83	2714	2711
مجموع الجباية	2089,53	2932,63	3459,56	3497,77
نسبة الجباية العادية إلى مجموع الجباية	28,89	22,67	21,55	22,49
نسبة الجباية البترولية إلى مجموع الجباية	71,77	77,33	78,45	77,51

المصدر: وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، 2009.

يبين الجدول السابق ارتفاع الإيرادات الضريبية من 2089,53 مليار دج سنة 2004 إلى 3497,77 مليار دج سنة 2007 مع هيمنة الجباية البترولية التي بلغت 77,51% من إجمالي الإيرادات الضريبية و هو ما يؤكد بأنها تشكل موردا رئيسيا لخزينة الدولة على الرغم من أن هذا الوضع لا يسهم في فعالية النظام الضريبي بسبب كونها رهينة عوامل خارجية تتمثل أساسا في أسعار المحروقات التي تخضع لتقلبات الأسواق الدولية فضلاً عن عدم استقرار الدولار الأمريكي المستخدم بوصفه أداة تسوية في ذلك القطاع.

مستوى الضغط الضريبي: يعد الضغط الضريبي من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة في تقييم مردودية النظام الضريبي، إذ يبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية لتحقيق أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني حيث يعبر عن العلاقة بين الإيرادات الضريبية و الثروة المنتجة المعبر عنها بالناتج المحلي الخام كما هو مبين في الجدول رقم (22).

الجدول رقم (22): تطور معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر خلال المدة 2004-2007.

الوحدة: مليار دج.

البيان	2004	2005	2006	2007
الجباية العادية	603,77	664,80	745,56	786,77
الناتج المحلي الخام خارج المحروقات	3830,63	4210,73	4638,33	5216,93
الضغط الضريبي خارج المحروقات	15,76	15,79	16,07	15,08

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2009.

يبين الجدول السابق ضعف مستوى الضغط الضريبي مقارنة بالمستوى النموذجي (25%) و أقل مما هو سائد في الكثير من الدول، حيث نجد بأنه لا يقل في الجزائر عن 27% مما يؤكد عدم مردودية النظام بعد الإصلاحات مادام أنه لم يتمكن من تحسين القدرة التكليفية للدخل الوطني نتيجة للعوامل التالية:

- ضعف الإدارة الضريبية الجزائرية على إيجاد الأوعية الضريبية الملائمة ذات المردودية العالية.
- تواضع مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام مما انعكس سلباً على مردودية الجباية العادية.
- ضعف الاقتطاعات الضريبية نتيجة انخفاض الدخل الفردي و انتشار ظاهرة التهرب الضريبي.
- انتشار البطالة التي تفوت على الدولة إخضاع فئة كبيرة من أفراد المجتمع.
- ارتفاع حدة التضخم و تدهور قيمة العملة الوطنية مما خفض من القيمة الحقيقية لحصيلة الضرائب.

و تسعى السلطات الضريبية الوطنية إلى الوصول إلى نسبة ضغط ضريبي تعادل 20% عن طريق توسيع الوعاء الضريبي.[1]

مدى استقرار النظام الضريبي الجزائري: لم يتمكن النظام الضريبي الجزائري من تحقيق الاستقرار المطلوب نتيجة لعدم وضوح الرؤية لدى السلطات العمومية من خلال إصدار تعديلات ضريبية سنوية، فقانون المالية لسنة 2004 مثلا تضمن 52 إجراءا ضريبياً، قانون المالية لسنة 2005 تضمن 68 إجراءا ضريبياً، قانون المالية لسنة 2006 تضمن 51 إجراءا ضريبيا فيما تضمن قانون المالية لسنة 2007، 72 إجراءا ضريبياً مجسدة لبعض الاتجاهات الإيجابية للنظام مثل:

- تخفيض نسبة الضريبة على أرباح الشركات إلى 25% و 12,5% للأرباح المعاد استثمارها.
- تخفيض نسبة الاقتطاع الأعلى للضريبة على الدخل الإجمالي إلى 35% و رفع الحد الأدنى المعفى من الإخضاع إلى 120.000 دج.
- تخفيض معدلات الرسم على القيمة المضافة من أربعة معدلات عند التأسيس إلى معدلين فقط هما 17% و 7%.
- مراجعة التعريفة الجمركية باعتماد ثلاثة معدلات أقصاها 30%.
- إلغاء ضريبة الدفع الجزافي.
- تخفيض الرسم على النشاط المهني إلى 2%.
- إلغاء الازدواج الضريبي على المداخيل المتأتية من توزيع الأرباح التي أخضعت للضريبة على أرباح الشركات.

[1]- تومي صالح، راضية بختاش، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد السابع، مركز البصيرة للبحوث و الدراسات الإنسانية، الجزائر، 2006 ، ص21 .

• تبسيط النظام الجزافي للضريبة على الدخل من خلال تعويض الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة و الرسم على النشاط المهني بضريبة جزافية وحيدة.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الفلاحية و الصناعية.

بسعيها لتحسين أهم الجوانب المتعلقة بمناخ الأعمال، تعمل السلطات العمومية الجزائرية على تطوير القطاعات الاقتصادية التي تخلق الثروة لا سيما قطاعي الزراعة و الصناعة اللذان يمثلان واجهة الطموحات المستقبلية للتصدير خارج المحروقات.

الفرع الأول: تأهيل القطاع الفلاحي: لوحظ من خلال جميع مراحل تطبيق السياسات الزراعية المعتمدة في الجزائر عدم استقرار المناهج الزراعية المتبعة مما أدى إلى إهدار القوى الإنتاجية الأولية كالعقار الذي لا يزال حبيس قرارات تسييره غير المستقرة المعالم بدءا من إصلاح سنة 1987 الذي زاده تعقيدا نتيجة لتوزيع الأراضي الفلاحية بدون ضمانات مما تسبب في استفحال النهب و الاستغلال اللاعقلاني، فكل الإحصائيات تؤكد على أن المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر محدودة (لا تتعدى 7,5 مليون هكتار لا تمثل سوى 3% من مساحة الجزائر) جعلت من نصيب الفرد منها يؤول للانخفاض من 0,29 هكتار سنة 1992 إلى 0,20 هكتار فقط سنة 2000 في ظل التوسيع الصعب جدا لهذه المساحة بسبب ما يتطلبه من أموال ضخمة.[1]

إن التقديرات الأولية لإمكانيات البلاد من الماء لا تتجاوز الـ 20 مليار متر مكعب، منها 75% فقط قابلية للتجديد (60% للمياه السطحية و 15% للمياه الجوفية)، تمتص منها الزراعة لوحدها أكثر من 70% و عليه تعمل الجزائر على تحسين فعالية السقي في الحقول قصد رفع مردودية المحاصيل الزراعية و الحفاظ على خصوبة الأراضي المسقية باستعمال تقنيات جديدة للري (السقي بالقطرة، التدفق المائي تحت الضغط الطاقوي الضعيف، إعادة استعمال المياه القذرة...الخ).

و تبقى الجزائر حبيسة تبعية حادة في مجال الغذاء يرافقها تأخر في الإمكانيات المادية لفئات كبيرة من الأفراد للحصول على غذاء كاف و دائم[2]، مما شكل تهديدا كبيرا للاستقرار الإقتصادي و الاجتماعي للجزائر نتيجة للسياسات التنموية السابقة التي لم يحظ فيها القطاع الفلاحي بالأولوية و الاهتمام الكافي حيث عانى من ضعف نصيبه من الاستثمارات الوطنية مما أدى إلى تدهور الإنتاج الفلاحي الذي لم يواكب الطلب الاستهلاكي الوطني و هو ما أدى إلى ارتفاع الواردات الغذائية التي تجاوزت الـ 6 مليار دولار عام 2010.

[1] - Ministère de l'agriculture: L'agriculture dans L'économie Nationale, 2000, p 9.

[2]- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي : مشروع تقرير حول الظرف الإقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000، ص 18.

و عليه فمن الضرورة بمكان تدارك هذا النقص بالعمل على إنجاح البرامج الطموحة التي سطرت ضمن برامج دعم الإنعاش الإقتصادي منذ سنة 2000 و التي تخصّ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و البرنامج الوطني للتجديد الفلاحي و الريفي ضمن استراتيجية التنمية المستدامة.

الفقرة الأولى: الفلاحة الجزائرية في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2004/2000).

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)[1] هو استراتيجية متكاملة تهدف إلى تطوير و زيادة مردودية القطاع الفلاحي و هو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة و المكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري لتحسين مستوى الأمن الغذائي الذي يصبو إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا و تحسين مستوى تغطية الاستهلاك المحلي بالإنتاج الوطني و تنمية قدرات إنتاج المدخلات الفلاحية من بذور و شتائل...الخ و كذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية في إطار التنمية المستدامة.

و يتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز و تدعيم المستثمرين الفلاحيين من أجل:[2]

- تطوير المنتجات بما يتلاءم و المناطق الطبيعية بهدف تكثيف و إدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع.
- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة و شبه الجافة و تلك المهددة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة و زراعة الكروم و تربية المواشي و أنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.
- تطوير الإنتاج الزراعي و الحيواني كافة و المنتجات ذات الاستهلاك الواسع وذات المزايا النسبية و الموجهة للتصدير خاصة.
- الحفاظ على العمالة الزراعية و رفع طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الاستثمار الفلاحي.
- تحسين شروط الحياة و المداخيل الفلاحية و الاستقرار السكاني.
- تحسين الميزان التجاري الفلاحي و التحضير لاندماج الفلاحة الجزائرية في المحيط الإقليمي و العالمي (الاتحاد الأوروبي، المنظمة العلمية للتجارة ...الخ).
- تحسين مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة و المسقية بمكافحة التصحر و إعادة الاعتبار للأصل الطبيعي لمختلف مناطق البلاد حيث يهدف هذا المخطط إلى توسيع هذه المساحة عبر استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز(FMVC) الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية والحفاظ

[1]-Site internet du Ministère Algérien de l’Agriculture et du Développement Rural. Année 2010.
[2]- وزارة الفلاحة : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية P.N.D.A ، 2000، ص 40-84.

عليها و تطوير الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع بتوسيع واحات بالجنوب حيث تقدر مساحة المرحلة الأولى الجاري إنجازها من هذا البرنامج بـ 600.000 هكتار.

و يرتكز تنظيم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بالإضافة إلى الإدارة الفلاحية و المعاهد التقنية على مجموعة من المؤسسات الجديدة و التعاضديات الفلاحية و كذا نظام تعاوني متجدد، فيما يتم تنفيذ المشاريع (تكثيف و تحويل الأنظمة الزراعية، استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز) بدعم مباشر من صناديق خاصة (الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (FNRDA) و صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FMVC).

إن هذا المخطط يهدف أيضا للمحافظة على الأراضي التابعة لأملاك الدولة الخاصة بتعزيزها من خلال نظام قانوني ملائم للمقاربة الاقتصادية للقطاع مع العلم أن هذه الأراضي ستبقى ملكا للدولة طبقاً لقرار السيد رئيس الجمهورية المعلن عنه خلال اجتماع الولاة المنعقد في شهر ماي 2000 و الذي يتماشى و هدف تثمين الموارد الطبيعية و المحافظة عليها.

و ترمي وسائل التسيير الاقتصادي لهذا البرنامج إلى تحقيق التطابق مع مبادئ العقلنة و النجاعة بضمان تحكم آليات السوق في أسعار تبادلات السلع و المدخلات الفلاحية.

كما تبقى المهنة الفلاحية في هذا النظام المؤسساتي عبر الهياكل التمثيلية (المنظمات المهنية، الشركاء الاجتماعيين و الغرف الفلاحية)، الشريك المفضل للدولة في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

إن العمليات الأساسية المحددة من طرف وزارة الفلاحة في إطار تحقيق مهمة الضبط (الاستصلاح في شمال و جنوب البلاد، تحويل أنظمة الإنتاج و الاستعمال العقلاني للموارد المالية للدولة)، تهدف أساسا إلى إعادة تشكيل المساحات الفلاحية و المحافظة على الموارد الطبيعية (المياه و الأراضي) التي من شأنها تحقيق التنمية المستدامة، إذ تفرضها المعوقات المتعلقة بالتربة و المناخ ذلك أن معظم الأراضي الزراعية للبلاد تتميز بمناخ جاف و تربة مهددة بالانجراف و التصحر.

و يندرج هذا المخطط ضمن مسعى الجزائر استعادة الطابع الفلاحي لمناطقها و توفير شروط زيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية و تهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة و إنشاء مؤسسات فلاحية و صناعية – غذائية.

و ينبغي الإشارة في هذا الإطار إلى أن مجموع البرامج المشكلة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية تحضى بقبول سكان المناطق الريفية طالما أنها تهدف لمحاربة الفقر، تحسين القدرة الشرائية، ضمان الاستقرار السكاني، خلق مناصب شغل، التوازن الجهوي، الأمن الغذائي و تحقيق النمو.

و تعمل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية على تطوير تأطير و تنشيط هذا المخطط عبر ما يلي:

- **دعم تطوير الإنتاج الوطني و الإنتاجية في مختلف فروعه:** توظف المزارع النموذجية في إطار تقليص الفاتورة الغذائية و دعم الإنتاج الوطني، كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية و المحافظة على الموارد الوراثية باعتبارها وحدات للتجارب و نشر التقنيات مع إيلاء عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفاضلية التي يمكن أن تكون محل تصدير.

و عليه فإن التغيرات التي أدخلت على نظام الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية، تهدف إلى تبسيط الإجراءات وإضفاء أكثر شفافية و مرونة و سرعة في تقديم المساعدات للمستفيدين في إطار المخططات التوجيهية للولايات وحسب المناطق المتجانسة من جهة، وإلى بلوغ الأهداف المرجوة حسب الفروع من جهة أخرى خاصة و أن الفلاحة تساهم بقسط معتبر في الاقتصاد الوطني خارج المحروقات حسبما يوضحه الجدول رقم (23).

الجدول رقم (23): مكانة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام الجزائري.

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو (2005-2006)
المحروقات	39,4	34	32,8	36,1	38,2	38,2	45,9	1,8
الخدمات	20,3	22,6	23,2	21,5	20,7	19,3	20,01	4,1
الفلاحة	8,4	9,7	9,3	9,7	8,4	6,9	7,6	10,1
البناء و الأشغال العمومية	8,2	8,5	9,2	8,8	8,3	7,4	8,0	8,1
الصناعة	7,2	7,4	7,3	6,6	6,04	5,2	5,0	3,8-

المصدر: وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، 2009.

- **تكييف أنظمة الإنتاج:** يعتمد تنفيذ هذا البرنامج على نظام دعم خاص وملائم و على مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين خاصة و أنه يقدم دعما مباشرا لأنشطة تسمح بتأمين مداخيلهم (المساعدة على إيجاد نشاطات ذات مداخيل آنية أو على المدى المتوسط من أجل تغطية الخسائر المحتملة)، مع أخذ المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها بعين الاعتبار خلافا لبرامج تطوير الفروع التي تستهدف المنتوج نفسه.

- **استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:** حيث تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة و تنفيذ المشاريع بهدف دفع وتيرة الإنجازات في الميدان من خلال الإشراك المباشر للولاة و مدراء المصالح الفلاحية و محافظي الغابات في عملية قبول تنشيط ومتابعة المشاريع.
- **البرنامج الوطني للتشجير:** إعطاء الأولوية للتشجير الاقتصادي عبر الأشجار المثمرة من أجل حماية متجانسة للتربة و ضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال المناطق الغابية و كذا توفير مناصب شغل.

و يمول البرنامج الوطني للتشجير (PNR) بواسطة الميزانية القطاعية و كذا الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (FNRDA**)**.

- **استصلاح الأراضي بالجنوب:** تمت إعادة توجيه هذا البرنامج من حيث الأهداف و الشروط و طرق التنفيذ حيث أصبح إصلاح الأراضي حول الواحات يتم في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية في حين أن الإصلاحات الكبرى أو الفلاحة المؤسساتية التي تتم بوسائل مادية و تقنية كبرى، تخصص للاستثمارات الوطنية و الأجنبية .

إن الآلية المالية المتوفرة لتمويل الفلاحة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية متعددة ومتكاملة تكفل بها الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و صناديقه الجهوية في البداية ثم بنك الفلاحة و التنمية الريفية ليقوما فيما بعد بتسيير الصناديق العمومية المتعلقة بالقروض و التأمينات الفلاحية.

إن ضرورة إعاة الاعتبار للبعد الإقتصادي في العمل الفلاحي و كذا الاستثمارات ذات العلاقة، تستدعي عدم الاعتماد على الأموال العمومية كمورد وحيد لتمويل برنامج التنمية الفلاحية بل اعتبارها كمساهمة من السلطات العمومية لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين والمتعاملين الاقتصاديين المعنيين.

و يؤطر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أجهزة مالية متخصصة تقوم أساسا على مساهمة الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (FNRDA) الذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 لدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع و حماية مداخيل الفلاحين و تمويل الأنشطة التي تحضى بالأولوية لدى السلطات العمومية حيث يساهم بمساعدات مالية تتغير من 10% إلى 70% من قيمة الاستثمار حسب طبيعة العمليات و كذا صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز (FMVTC) المنشأ بموجب قانون المالية لسنة 1998 من أجل تدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الذي يهدف إلى توسيع المساحات الزراعية المستغلة **و** خلق مناصب شغل. و أخيرا نجد القرض الفلاحي الذي كان غيابه يعد من معوقات الاستثمار و انطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي **2001/2000** . كما يتكفل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و بنك الفلاحة و التنمية الريفية بمهام

أساسية لإنجاح البرامج و ذلك حسب ثلاثة أبعاد و هي، هيئة للإقراض و التأمين الاقتصادي ومحاسب لصناديق العمومية.

و تبقى دول الاتحاد الأوروبي المورد الأول للقطاع الفلاحي الجزائري بالمعدات و المواد الفلاحية و كذا الزبون الأول أيضا للجزائر من المنتجات الزراعية خاصة مع دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 حسبما يوضحه الجدول (24) الذي يبين حجم التبادلات بين الجزائر و بعض دول الاتحاد الأوروبي لسنة 2006.

الجدول رقم (24): أهم دول الاتحاد الأوروبي الموردة و الزبونة من المواد و المنتجات الفلاحية الجزائرية.

الوحدة: 1000 دج.

دول الاتحاد الأوروبي	الصادرات	الواردات	معدل التغطية %
فرنسا	2.211.181	67.971.003	3,3
اسبانيا	2.208.004	10.140.896	21,8
هولندا	512.295	8.480.830	6,0
بلجيكا	127.753	8.088.765	1,6
ألمانيا	11.711	6.358.004	0,2
إيطاليا	1.517.603	5.400.389	28,01

المصدر: وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، 2009.

إن وعي الحكومة بالدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في تحقيق التوازن الاجتماعي و دفع عجلة الإنعاش الاقتصادي، جعلت المخطط الوطني للتنمية الريفية يعتمد على دعم خاص وملائم و ضامن لمشاركة الفلاحين باعتبارهم الفاعلين الأساسيين في هذا النظام الذي يسمح بتأمين مداخيلهم، ناهيك عن النتائج الايجابية التي حققها هذا المخطط منذ السنة الأولى لتطبيقه حيث سجلت المنتجات الفلاحية معدل نمو قدره 18.71% سنة 2001 ساهمت حسب إحصائيات 2002 في خلق حوالي 89.43% من مناصب الشغل الجديدة كما استفادت 140.000 مستثمرة من الدعم المناسب لعصرنتها.

و لقد قدمت المفوضية الأوروبية منذ سنة 2007 مساعدة مالية لبرنامج دعم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بقيمة 11 مليون أورو من أصل 18 مليون أورو القيمة الإجمالية للمشروع.

و يعتمد التصور الأوروبي لهذا المشروع على إشراك سكان المناطق الريفية في عملية التنمية من خلال تمويل مشاريعهم والرفع من مستوى أدائهم، بتدريبهم على متابعتها من خلال التأطير، المتابعة و تقييم مستوى التنمية المحققة.

الفقرة الثانية: الفلاحة الجزائرية في إطار السياسة الوطنية للتجديد الفلاحي و الريفي (2014/2010).[1]

تهدف المحاور الكبرى للسياسة الوطنية للتجديد الفلاحي و الريفي إلى تقوية ركائز الأمن الغذائي الوطني من خلال البحث عن الآليات و الطرق الملائمة للتغيير و التأثير على قواعده الهيكلية و هو هدف استراتيجي عبرت عنه السلطات العمومية الجزائرية للمرة الأولى بمناسبة انعقاد الندوة الوطنية للتجديد الفلاحي و الريفي المنعقدة في 28 فيفري 2008 ببسكرة.

و تتعلق الغاية الجوهرية لهذه السياسة بتقليص هوة الضعف المسجلة في القطاع في إطار شراكة بين القطاع العام و الخاص تضمن مساهمة مختلف الفاعلين الرئيسيين من جهة و إدماج متجدد لقواعد الحكم الراشد في السياسات الفلاحية و ذلك من خلال مرافقة:

- الزيادة في الإنتاج الوطني للمواد ذات الاستهلاك الواسع كالقمح و الحليب بما يضمن معدل تغطية متوسط أدنى يتجاوز 75% من الاحتياجات.
- عصرنة و توسيع استعمال التكنولوجيا في مجال الاستغلال الزراعي (السقي الملائم و الممنهج، تحسين السلالات، المكننة، استعمال البذور المحسنة وراثيا...الخ).
- عصرنة و إعادة تنظيم شبكات جمع و تسويق المنتجات الوطنية و كذا التموين بالمدخلات و الخدمات الفلاحية.
- تأسيس أجهزة التنظيم المهنية لتسيير مختلف حلقات فروع المنتوجات واسعة الاستهلاك (SYRPALAC) على غرار القمح، الحليب، البطاطا، اللحوم...الخ، التي تساهم في خلق الظروف الملائمة لاستقرار الأسواق.
- تعميم توسيع أنظمة السقي الزراعي لبلوغ 1,6 مليون هكتار في آفاق 2014 مقابل 900.000 هكتار حاليا.
- تنمية القدرات الوطنية بما يكفل تحقيق الاكتفاء الذاتي في تغطية الحاجيات الوطنية من البذور و الشتلات.
- تنمية فضاءات ريفية متوازنة و منسقة و مستدامة.

و تقوم سياسة التجديد الفلاحي و الريفي كوسيلة لتجسيد الاستقلال الغذائي على التجديد الفلاحي، التجديد الريفي و تقوية الإمكانيات البشرية بتقديم الدعم التقني للفلاحين (PRCHAT).

[1] - Ministère de l’Agriculture et du Développement Rural, la politique de renouveau agricole et rural en Algérie, MADR, novembre 2010, p 2.

♦ فمحور التجديد الفلاحي يرتكز على:

• إطلاق برامج التكثيف و العصرنة التي تهدف للرفع من المردود و الإنتاجية و كذا إدماج الوحدات الخاصة بالحبوب، الحليب الطازج، الطماطم الصناعية، اللحوم الحمراء و البيضاء....إلخ و هي برامج في شكل خطوات تعميم أنظمة الاقتصاد في المياه، تنمية الموارد الغذائية للأغنام، تنمية إنتاج البذور و الشتلات و كذا تنمية المكننة و التحسين الوراثي من خلال تقوية القدرات التسييرية لمختلف الفاعلين في القطاع.

• إقامة آلية الضبط (SYRPALAC) الذي يهدف لتأمين و تثبيت عرض المنتوجات واسعة الاستهلاك من جهة و ضمان حماية مداخيل الفلاحين و المستهلكين معا من جهة أخرى و ذلك بتعزيز الآليات الضرورية لتحقيق الاستقرار في الإمكانيات الوطنية لتخزين المنتجات الزراعية و الحيوانية.

• إنشاء مناخ مساعدة و ضمان يتمثل في القرض الريفي بدون فائدة (RFIG) و تقوية قروض الإيجار لاقتناء الآلات و المعدات الزراعية من جهة و كذلك في إطار قانوني للتأمين الفعال ضد انخفاض المردود و الكوارث الزراعية و تقوية التعاضديات الريفية الجوارية لتدعيم التنظيمات المهنية من جهة أخرى و هو ما لن يتأتى إلا من خلال التكييف الملائم لآليات التدعيم و التموين بالمدخلات الفلاحية و كذا جهود التأمين العقاري.

♦ و يقوم محور التجديد الريفي على اقتراب خلّاق للتنمية الريفية (المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI) يستهدف في المقام الأول المناطق التي تتميز بظروف إنتاج صعبة التعامل للفلاحين (الجبال، الهضاب، الصحراء...الخ).

كما يهدف أيضا إلى إعادة إدماج المناطق المهمشة في الاقتصاد الوطني بتثمين الموارد و المنتجات المحلية لتحضيرها لتكون مصدرا مهما للتصدير الزراعي الجزائري في المستقبل.

و يستعان لتحقيق هذه الأهداف بنظام إعلام لبرنامج التجديد الريفي (SI-PSRR) و بنظام آخر للمساعدة على اتخاذ القرار في ميدان التنمية الريفية (SNADDR)[1]، بتطبيق اقتراب خاص بالمشروع الجواري للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) بالإضافة للمشروع الجواري لمكافحة التصحر (PPLCD) و كل ذلك من خلال خمسة برامج غايتها حماية الأحواض الموردة، تسيير و حماية التراث الغابي، مكافحة التصحر، حماية الفضاءات الطبيعية و المساحات المحمية إضافة إلى تثمين الأراضي الفلاحية الريفية بمساعدة مختلف القطاعات المتدخلة على مستوى القاعدة.

[1]- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، 2011.

♦ أما المحور الثالث الخاص بتقوية الإمكانيات البشرية و الدعم التقني للفلاحين فيحقق للجزائر ما يلي:

- عصرنة مناهج التسيير الفلاحي.
- استثمار أكثر أهمية في مجال البحث، التكوين و التطوير الزراعي لتسهيل اقتناء التقنيات الجديدة و ضمان تحويلها السريع للفلاحين.
- تعزيز الإمكانيات المادية و البشرية لجميع المؤسسات و المنظمات المكلفة بدعم الفلاحين و متعاملي القطاع.
- تعزيز دور مصالح الرقابة و الحماية البيطرية و النباتية، مصالح تقييس البذور و الشتلات، الرقابة التقنية و مكافحة حرائق الغابات.

إن السياسة الوطنية للتجديد الفلاحي و الريفي المعتمدة في إطار إصلاح و إعادة هيكلة القطاع الفلاحي لتحضيره للمساهمة في اندماج الاقتصاد الوطني جهويا و دوليا من خلال تنويع قواعد المنافسة خاصة بعد إبرام اتفاق الشراكة ذو الطابع التجاري مع الاتحاد الأوروبي، تتقاطع مع محاور و أهداف البرنامج الخماسي 2010-2014 الذي يخصص ما يقارب 1000 مليار دج من الموارد العمومية لتنفيذ النشاطات المختلفة المحفزة للاستثمار الخاص تحت غطاء مالي متوسط يخصص 200 مليار دج سنويا لتدعيم التجديد الفلاحي و الريفي، حيث ينتظر تحقيق النتائج التالية في آفاق 2014:

- الرفع من معدل النمو المتوسط للإنتاج الفلاحي من 6% سنويا (2000-2008) إلى 8,33% خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014.
- زيادة الإنتاج الوطني و تحسين اندماجه و جمعه بضمان استقرار إنتاج الحبوب في حدود 54 مليون قنطار سنويا (ما يعني تخفيض الواردات الجزائرية من القمح و الشعير) و الحليب بمقدار 3 ملايير لتر سنويا منها 1 مليار لتر مجموع محليا (و هو ما يكون له تأثير مباشر على مستوى استيراد غبرة الحليب من الأسواق العالمية).
- تقوية التنمية المستدامة و المتوازنة للأقاليم و تحسين الإطار المعيشي لسكان الأرياف عن طريق الـ 10.200 مشروع جواري للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) الموزعة على 2.174 منطقة ريفية يقطنها ما يقارب 727,000 عائلة أي ما يعادل 4.471,000 فرد مما ينعكس على إعادة الاعتبار لـ 8,2 مليون هكتار متواجدة على مستوى المناطق الجبلية، الهضاب السهبية و المناطق الصحراوية.
- الإنعاش المستدام للجهاز الصناعي الوطني و تحسين الاندماج الصناعي-الفلاحي من خلال شبكة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في مجال الصناعات الفلاحية و الغذائية.
- المساهمة في خلق ما يقارب 1.200.000 منصب شغل دائم خصوصا في المناطق الفقيرة لفرص خلق الشغل و المداخيل غير الفلاحية.

إن المشاريع الريفية المقدرة بـ 10.200 و المدرجة في إطار عقود النجاعة في إطار التجديد الريفي (2010-2014) تتميز بالمؤشرات الواردة في الجدول رقم (25) التالي:

الجدول رقم (25): أهم المؤشرات الخاصة ببرنامج التجديد الريفي.

عدد البلديات	المناطق	العائلات	السكان المعنيون	مناصب الشغل	المساحة المستغلة (هكتار)	التوسيع (هكتار)
1169	2174	726.820	4.470.900	1.000.000	8.192.000	250.000

المصدر: وزارة الفلاحة، سنة 2010.

♦ إن تنمية فرع الصناعات الغذائية يعد ضرورة من أجل تعزيز الأمن الغذائي من جهة و مواجهة الآثار السلبية الناجمة عن غزو السلع الغذائية الأجنبية للسوق الوطنية خاصة بعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ من جهة أخرى أمام عدم جودة المنتوجات المحلية و ارتفاع تكلفتها بسبب الضعف التكنولوجي و الاعتماد على استيراد جل مدخلات الإنتاج كمواد التعبئة و التغليف، إضافة إلى نقص الهياكل القاعدية من سلاسل تبريد و مستودعات ومخازن و وحدات التحويل و هو ما تسبب في تلف المحاصيل سنويا كمحصول الطماطم مثلا.

و لقد تم في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و سياسة التجديد الريفي إدماج الصناعات الغذائية في الإنتاج و تقديم الدعم المالي المطلوب لتطويرها، غير أن هذه الخطوة ينبغي أن يوازيها توفير إطارات بشرية متخصصة و قادرة على استغلال التكنولوجيا و تطبيقها بما يسمح بتحسين الجودة وفقا المقاييس العالمية.

الفرع الثاني: تأهيل القطاع الصناعي:

بعد عدة سنوات من ركود القطاع الصناعي الناتج عن فشل سياسة الصناعات المصنعة التي تبنتها بعد الاستقلال و عدم قدرتها بالتالي على تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المنشودة، تعمل الجزائر على وضع و تطبيق إستراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية تختلف في أهدافها و مضمونها عن نموذج "دوبرنيس" المطبق سنوات السبعينات نظرا للظروف الاقتصادية الجديدة و المتميزة بالتحديات الهامة التي تفرضها العولمة التي أبرزت من جديد البحث في إستراتيجية التصنيع بهدف تحقيق الاستمرار في نمو مشاريع البناء الاقتصادي في مواجهة المنافسة الحادة التي تنتظر الاقتصاد الوطني.

فتشخيص الصناعة الوطنية اليوم يبين بأنها أصبحت تمثل سلسلة من عمليات التركيب والتجميع و التعليب دون التجسيد الفعلي لعملية الإنتاج الحقيقي للثروة، كما أنها غير قادرة على جلب و تطوير والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة.

و عليه فالإستراتيجية المنتظرة في هذا المجال تهدف لتنمية صناعة وطنية قادرة بالدرجة الأولى على تنويع هيكل الصادرات الكفيل بتخليص الاقتصاد الجزائري من تبعيته المطلقة للمحروقات مع

الاستعداد للتكيف مع التكنولوجيات الجديدة في عمليات الإنتاج و كذا الرفع من مستوى المهارات الفنية للموارد البشرية.

فإلى غاية بداية التسعينيات من القرن الماضي، تشكل النسيج الصناعي الجزائري أساسا من القطاع العمومي بنسبة 80% من مجموع المؤسسات في حين أن القطاع الخاص لم يكن ممثلا إلا بنسبة قليلة من مجموع المؤسسات الصناعية. غير أن الإصلاحات التي أجرتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة الصناعية سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه ضمن الجهاز الإنتاجي كإحدى الوسائل الهامة التي أعطته دفعا إيجابيا خاصة وأن للقطاع الخاص الاستجابة السريعة للظروف البيئية والإدارة المثلى التي تعتمد على تقليل التكاليف و تحسين الجودة في كل فروع النشاطات الاقتصادية كما يظهره الجدول (26).

و من أجل إرساء قاعدة متينة لقطاع المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة، عمدت السلطات العمومية إلى اتخاذ عدة إجراءات تنظيمية أبرزها إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية و صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]، الذي جاء للمساهمة في دعمها ومساعدتها على تحسين تنافسيتها.

الجدول رقم (26): توزيع المؤسسات الصناعية الخاصة/الفروع.

الفروع الصناعية	عدد المؤسسات الخاصة (2006)	عدد المؤسسات الخاصة (2007)
الحديد و الصلب	7906	8178
مواد البناء	6369	6586
كيمياء – مطاط – بلاستيك	1967	2035
الصناعة الغذائية	15270	15784
صناعة النسيج	4019	4108
صناعة الجلود	1558	1601
الخشب - الفلين – الورق	10300	10774
صناعات مختلفة	3297	3389
المجموع	50686	52455

المصدر: نشرية اقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 11 ،2007 ، ص 7.

[1]- القانون التوجيهي رقم 01/18 المؤرخ في 2001/12/12 و المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و تتميز الصناعة الجزائرية حاليا بسيطرة الصناعات الخفيفة خاصة الصناعات الفلاحية الغذائية، صناعة الحديد و الصلب، الصناعات الميكانيكية و الإلكترونية حيث يمثل إنتاج فرع الصناعات الفلاحية الغذائية 55% من الإنتاج الصناعي الوطني في حين تمثل فروع الصناعات المعدنية الحديدية الالكترونية و الكهربائية 11% من الإنتاج الكلي.

و عليه يمكن أن نقول بأن الصناعة الجزائرية الحالية تتميز بـ :

- قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة كليا نظرا لاهتلاك التجهيزات والمعدات في ظل نقص الاستثمار المطلوب لتجديدها.
- إنتاجية ضعيفة أو سلبية في ظل عدم نجاعة تقنيات التسيير و إدارة الأعمال من جهة و معدلات نمو متدنية جدا من جهة أخرى.
- إنتاج لا يتماشى و قواعد التنافسية و تابع بدرجة كبيرة لقطاع المحروقات مع عدم التنويع في الصادرات نتيجة لضعف هيكل الاقتصاد تكنولوجيا.

إن الخصائص التي تميز القطاع الصناعي الجزائري تبين بأن الهيكل الحالي للصناعة غير قادر على الاستفادة من المزايا المرتقبة من الاتفاقيات الموقعة مع الاتحاد الأوربي أو حتى في إطار الانضمام المنتظر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- **الإطار العام لإستراتيجية إنعاش الصناعة الجزائرية:** إن مشكلة معظم المؤسسات الصناعية الوطنية عمومية كانت أو خاصة تكمن في كونها لا تستطيع مواجهة التحديات الجديدة الإقليمية و الدولية و كذا منافسة الشركات الأجنبية الأكثر تنظيما و تسييرا لنشاطات التمويل و الإنتاج و التسويق على مستوى التبادلات الدولية، خاصة بعد التحرير التجاري المتزايد و تدفق الاستثمارات الأجنبية بالرغم من تطبيق عدة برامج للتأهيل.

إن المشروع الخاص بإستراتيجية و سياسات إنعاش و تنمية الصناعة الوطنية هو نتاج عدة جلسات وطنية تمت من 26 إلى28 فيفري 2007 ، بمشاركة واسعة للأطراف المعنية بالموضوع، سمحت بتحديد التوجهات الكبرى التالية:[1]

- تبني إطار مرجعي و نظرة جديدة للتنمية الصناعية في الجزائر بتحديد مبادئ الإستراتيجية و تشكيل السياسات الصناعية.
- ضرورة صياغة سياسة تحفيز للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتغيير الإطار المنظم للاقتصاد بمواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي لا سيما في القطاع البنكي، سوق رؤوس الأموال، سوق العقار الاقتصادي و تعزيز الشفافية على مستوى سوق السلع و الخدمات.

[1] - Site du gouvernement algérien : www.cg.gov.dz: Communiqué du Conseil de Gouvernement du 24 juillet 2007.

و ترتكز السياسة الصناعية الجديدة التي تبنتها السلطات العمومية الجزائرية على أربعة محاور رئيسية تتمثل في: اختيار القطاعات المعنية بالترقية، التهيئة القطاعية للصناعة، التهيئة الفضائية (Spatial) للصناعة و سياسات التنمية الصناعية.

و يقصد باختيار القطاعات المعنية بالترقية تحديد الفروع التي تشكل مصدرا مهما للتنمية و التي تعنى بالسوق الدولية من خلال تحليل مستوى تنافسيتها، تقييم كفاءتها (SWOT) أو محددات القوة و الضعف و التهديد و الفرص ثم إعداد الإستراتيجية الصناعية انطلاقا من هذه الخيارات المتتالية و تطوير عناصر تنفيذها.

أما التهيئة القطاعية فتهدف إلى تطوير النشاطات الصناعية نحو الفروع ذات القيمة المضافة الأكثر أهمية من خلال تحديد الفروع الرئيسية و الوحدات الصناعية إضافة للنشاطات المحققة للقيمة المضافة.

إن اختيار الصناعة كقطاع استراتيجي تبرره أربعة أسباب على الأقل و هي:[1]

- أن الصناعة من حيث القوة هي القطاع الذي يؤطر الجهاز الإنتاجي الوطني و يهيكله، فالتصنيع مثلا هو القاعدة التي يتحقق بفضلها تعميم الأنشطة و التشغيل في سائر القطاعات الأخرى على غرار الخدمات والفلاحة.
- إن الصناعة هي كذلك مخبر تكنولوجي من حيث قدرتها على إبراز التقنيات الجديدة وتعميمها على الاقتصاد بكامله.
- إن الصناعة هي أفضل ضمان للنمو المستقر و الدائم بعيدا عن تقلبات أسعار المحروقات.
- تساهم في تعزيز المكانة التفاوضية للطرف الجزائري بفضل ما تتيحه من أفضلية في السوق العالمية.

و عليه ترتكز الإستراتيجية الجديدة لإنعاش الصناعة الوطنية على جانبين هما:

• مواصلة سياسة تشجيع إحلال الواردات بالمنتجات الصناعية.

• بناء هيكل قوي للصادرات الصناعية الجزائرية و تحقيق ميزان تجاري أقل تذبذبا تأثرا بالصدمات الخارجية.

● **الأبعاد الاقتصادية لإستراتيجية إنعاش الصناعة الجزائرية:** يبين تشخيص الهيكل الصناعي الوطني تمركز النشاطات الإنتاجية في حدود السلسلة الإنتاجية المتعلقة باستخراج الموارد الخام أو صناعات التركيب و التعليب و عليه تقترح الإستراتيجية الصناعية الجديدة برنامج إعادة هيكلة صناعية مرتكزة

[1]- خطاب رئيس الجمهورية الملقى بمناسبة الجلسات الوطنية حول الإستراتيجية الصناعية في 27 فيفري 2007، الموقع الالكتروني لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية.

على ترقية بعض الفروع التي تساهم في تثمين الموارد الثانوية من خلال عمليات التحول الصناعي و تلك التي تسهل دمج النشاطات الموجودة في المراحل الأخيرة للتحول الصناعي و ترقية فروع جديدة، كما تسعى إلى إعادة انتشار الصناعات على مستوى التراب الوطني عن طريق ما يلي:

♦ **اختيار الفروع:** يقصد بها تلك التغيرات التي تهدف إلى إنشاء وحدات جديدة منتجة للقيمة المضافة و وضع خطط عمل لمنتجات جديدة بغية تحسين تغطية السوق المحلي و اقتحام الأسواق الجهوية والعالمية. و قد تم في هذا الإطار الجديد تحديد ثلاثة أنماط من الفروع الصناعية التي تمتلك قدرات للتنمية وهي:

- الصناعات الموجهة إلى الأسواق العالمية ذات الطلب القوي، والتي ترتكز على تحويل المواد الأولية مثل: البيتروكيمياء (فرع الأسمدة، النسيج الكيماوي و منتجات الكيمياء العضوية والمعدنية)، الصناعات الصيدلانية والبيطرية، صناعات الحديد والصلب، الصناعة المعدنية غير الحديدية (الألمنيوم)، صناعة مواد البناء، الصناعات التي ترتبط تنميتها بوجود صناعات أخرى خاصة (مثل الصناعات الغذائية، الصناعات المعدنية الميكانيكية الكهربائية والإلكترونية).
- ترقية الصناعات الجديدة أو تلك التي تسجل فيها الجزائر تأخرا أو تؤثر سلبا على الاقتصاد مثل الصناعات والخدمات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال و صناعة السيارات.

♦ **الانتشار الفضائي:** حيث تعتمد الإستراتيجية الصناعية على رؤية جديدة ترتكز على تنمية مناطق صناعية معينة تدعى "بمناطق التنمية الصناعية المدمجة" من خلال تحديد مقاطعات صناعية و نظام محلي للإنتاج و شبكات المؤسسات وعناقيد صناعية للاستفادة من الاقتصاديات الخارجية بتحقيق التناغم المطلوب لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع ضرورة الاعتماد على علاقة ثلاثية بين التكنولوجيا و البحث (التكوين) والمؤسسة باقتراح إنشاء " أقطاب نمو" على ثلاثة مراحل:

1- برنامج تطوير مناطق التنمية الصناعية المندمجة المقرر في أفق 2009 و الذي يشمل إنشاء مناطق التنمية الصناعية المندمجة (بكل من ولايات الجزائر، البليدة، وهران، مستغانم، سطيف/برج بوعريرج، غرداية، حاسي الرمل، عنابة، بومرداس و تيزي وزو)، أقطاب تكنولوجية (الجزائر، بجاية و سيدي بلعباس)، مناطق متخصصة (أرزيو، حاسي مسعود، سكيكدة و وهران).

2- إنشاء" مناطق نشاط متعددة الميادين بكل من قسنطينة، سكيكدة، تلمسان وعين تموشنت.

3- إنشاء " أقطاب تكنولوجية " أخرى بكل من باتنة، الشاف، تلمسان و قسنطينة.

و لقد تم اقتراح إنشاء إطار مؤسساتي يتضمن مديريات الاقتصاد والتكنولوجيا والبيئة تتولى تسيير مناطق النشاط المدمجة التي يتم اختيار مواقعها على أساس اعتبارات تتعلق بتوفير الهياكل القاعدية

وإمكانية الدخول في مناطق الإنتاج، وسط محفز قريب من المؤسسات الجامعية و وحدات البحث، إضافة لتوفير الخدمات الجماعية ذات النوعية الجيدة.

و عليه تستعيد الدولة دورها كمسؤول عن الأهداف الاقتصادية على المديين المتوسط والبعيد و كذا كمبادر ببرنامج تحويل و تطوير الاقتصاد الوطني من خلال " التخطيط و التسهيل" بتحديد الفروع الواجب تنميتها، تمويل المشاريع و توفير المناخ المناسب للاستثمار و عمليات البحث والتكوين... الخ، حيث تم لهذا الغرض ربط وزارة الصناعة بوزارة المساهمات وترقية الاستثمارات لتولي مهام تنفيذ الإستراتيجية مع تزويدها بكافة الصلاحيات.

و لأن إنعاش الصناعة لا بد أن يمر عبر إعادة تنظيم و تسيير الأموال التجارية التابعة للدولة، تعمل الحكومة على اتخاذ بعض الإجراءات التي تمس كل من شركات تسيير المساهمات بتقليص عددها إلى 12 شركة و إعادة تنظيم النسيج الصناعي العمومي باقتراح إنشاء 10 مجموعات صناعية كبرى تتشكل من الشركات العمومية التي لم تفقد الملاءة المالية. كما تعمل الوزارة المعنية على وضع تنظيم هيكلي يسمح بإنشاء مديريات جديدة تسهل هذه العملية.

إن نتائج تطبيق إجراءات التأهيل في إطار برنامج التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة المدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية و برنامج وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المطبق بمساعدة الاتحاد الأوربي، تبرز أن عملية التأهيل لم تتقدم بشكل قوي ولم تعط النتائج المنتظرة نتيجة لبعض العراقيل التي حالت دون ذلك كالشروط الواجب توفرها في المؤسسة للاستفادة من البرنامج، آجال تكوين الملفات...الخ.

و نظرا لانعكاس تأهيل المؤسسات الاقتصادية الصناعية على تحسين قدرتها التنافسية لمواجهة المنافسة على المستوى الدولي، يساهم تطوير نشاطات التقييس و القياسة و الاعتماد و التصديق و الملكية الصناعية في ضمان الجودة الرفيعة التي تحتاجها المؤسسة للحصول على ثقة المتعاملين فيها.

و تجدر الإشارة إلى أنه قد تقرر منح جائزة الجودة كل سنة لأحسن مؤسسة تطبق توجيهات منظومة ضمان الجودة وهذا من باب التشجيع والتحفيز حيث تحصل مجمع "صيدال " للصناعات الصيدلانية على جائزة الطبعة الأولى لسنة 2003.

♦ **تطوير العنصر البشري**: تعتبر الإستراتيجية الصناعية تطوير العامل البشري أساسا لنجاحها باعتباره عاملا رئيسا في تأطيرها و تنفيذها و عصرنتها بإعادة الاعتبار لدوره من خلال ما يلي:

- تكثيف العرض في مجال التكوين المؤهل لا سيما من خلال استحداث مدارس تكوين المهندسين و التقنيين السامين في القطاعات الصناعية الكبرى.
- تنويع قنوات التكوين بإشراك كافة الشركاء الاقتصاديين و الاجتماعيين.

- وضع نظام جديد خاص بالمساعدات العمومية لعروض التكوين و مساعدات و قروض الضرائب.
- مرافقة هذه الخطوات مع احتياجات السوق و مراجعة سياسة الأجور و الظروف الاجتماعية للعمل و الإطار المعيشي للعمال.

و يعتبر إدراج الإبداع ضمن منظور داخلي باعتباره عنصرا أساسيا لتطوير الصناعة، أمرا مهما يتطلب التحكم في المسار الذي لا يمكن لقوى السوق ضمانه لوحدها بل لا بد من تدخل السلطات العمومية التي يتعين عليها دعم و ترقية سياسة موجهة نحو ترقية التقنيات استنادا إلى نظام وطني للإبداع على غرار ما تقوم به العديد من دول العالم كالولايات المتحدة الأمريكية التي تخصص ما نسبته 46% من الناتج الداخلي الخام للبحث والتنمية، منها 52 مليار دولار للمنتجات الصيدلانية لوحدها.[1]

- إنشاء مراكز التعليم و التمهين التكنولوجي الموجة نحو المهن الخاصة و تأسيس لجنة دولة للعلم والتكنولوجيا و وكالة لترقية التجديد الصناعي و وزارة منتدبة مكلفة بالعلوم والتكنولوجيا و وضع جهاز تشريعي ينظم الأفكار الجديدة و يروجها و يجند الوسائل العمومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تقديم دعم مالي مباشر لكل مشروع تنموي نموذجي في إطار إجراءات تحفيزية لسياسة "الذكاء الاقتصادي" بصيغة التسيير و جمع المعلومة و تحليلها قبل اتخاذ القرارات الاقتصادية.

المطلب الثالث: تكييف قواعد التجارية الخارجية الجزائرية.

لقد ساهمت الظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية الصعبة التي عرفتها الجزائر في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي و سنوات التسعينيات بقوة في تحرير التجارة الخارجية الجزائرية، خاصة و أن المعطيات الدولية ساعدت و شجعت على ذلك حيث كانت تهدف إلى تحسين كفاءة إدارة الاقتصاد و العمل على ولوج التقسيم الدولي الجديد للعمل و التكيف مع النظام التجاري الجديد المتعدد الأطراف.

إن نجاح عملية التحرير الحقيقي للتجارة الخارجية مرهون بتوفر سياسة اقتصادية كلية منسجمة و متوازنة و وجود إستراتيجية صناعية و تجارية متكاملة ومأخوذة من قيود التأقلم مع الاقتصاد العالمي مع بقاء دور الدولة مقتصرا فقط على دعم و متابعة تنظيم الاقتصاد و نجاح حرية التجارة في وجود نجاعة لدى المؤسسات الاقتصادية التي ينبغي أن تكون مؤهلة. أما في حالة الاقتصاد الجزائري

[1]- قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 5، ص 103.

فإن نجاحها مرهون بالقيود التي تقع على الدولة و بطبيعة السياسة الاقتصادية المتبعة و الاستقرار على كل المستويات، الاجتماعية، السياسية والأمنية وغيرها.

فالجزائر بدأت في تحرير تجارتها الخارجية و إرساء قواعد اقتصاد السوق في ظروف جد صعبة ميزتها قيود خارجية مرتبطة بوضعية البلد تجاه العالم الخارجي، قيود هيكلية مرتبطة بجانب العرض و قيود اجتماعية و سياسية مرتبطة بالوضع الداخلي.

فبعد تفاقم حجم الديون الخارجية خلال الفترة الممتدة من سنة 89 إلى سنة 1994 و ارتفاع معدل خدمة الدين الخارجي الذي وصل إلى 82,2% من الصادرات سنة 1993 و 93,4% سنة 1994[1]، مقابل معدل مديونية للدخل المحلي الإجمالي يراوح نسبة 52,1% (سنة 1993) و 69,9% (سنة 1994) إضافة للعجز المزمن في ميزان المدفوعات و كذا الخلل في الميزان التجاري، سارعت الحكومة الجزائرية إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية لإعادة جدولة ديونها الخارجية مقابل القبول ببرامج إصلاحية للاقتصاد الوطني هدفها إعادة التوازن للميزان التجاري، إعادة تشكيل مخزون الصرف الأجنبي، إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي الوطني، تقليص عجز الميزانية و تخفيض معدل التضخم.[2]

و لقد بدأت التحولات الاقتصادية نحو الليبرالية في الجزائر قبل لجوئها إلى صندوق النقد الدولي لإعادة الهيكلة مع ما رافقها من إجراءات مشجعة للاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي[3] خاصة بعد توقيع الاتفاق الأول مع صندوق النقد الدولي (FMI) في مارس 1989 و الذي أكدت فيه الحكومة الجزائرية على الالتزام بالتحولات الليبرالية التي ترتكز على برنامج الصندوق بتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي (P.A.S) من خلال الاتفاقية الثالثة المبرمة مع الصندوق في ماي 1994 و التي كان لزاما على الجزائر في إطارها أن تسن جملة من القوانين أو أن تعدلها بما يتماشى و متطلبات المرحلة الجديدة، خاصة في مجال تنظيم التجارة الخارجية و سعر الصرف و إصلاح النظام الجمركي.[4]

الفرع الأول: تنظيم التجارة الخارجية:

إن الإصلاحات التي خضع لها قطاع التجارة الخارجية من خلال إجراءات الدفع الذاتي بعد 1986 أو من خلال تأثير المؤسسات المالية و التجارية الدولية، لم تتمكن من تغيير نمط التجارة الخارجية في الجزائر التي عانت من تشوهات هيكلية منذ بداية تجربة التنمية سنة 1967 إلى المحاولات المستمرة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مرورا بالشروط القاسية التي فرضها

---

[1] - Nachida Bouzidi: 5 essais sur l'ouverture de l'économie algérienne, ed- ENAG Alger, 1998, p 9.
[2] - Med Benissad: L'Ajustement structurel, objectifs et expériences, ALIM- ed, Alger, 1994, p.09.
[3] - عبد القادر العلالي: استقلالية المؤسسات العمومية عبر الإصلاحات الاقتصادية، مجلة جامعة الجزائر، مارس 1994، ص 41.
[4] - Ibid, pp 59-63.

برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي من أجل تحريرها و تفعيل أدواتها في سبيل الاندماج الفعلي و الإيجابي في الاقتصاد العالمي.[1]

و لقد تم سن مجموعة من النصوص القانونية و التنظيمية المحددة لكيفيات و شروط ممارسة عمليات التجارة الخارجية على غرار القانون 90-10 حول النقد و القرض الصادر في: 1990/10/14 و القانون 90-16 المؤرخ في 07 أوت 1990 المتضمن للنظام الخاص بعمل تجار الجملة و الوكلاء، إضافة للمنشور التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 1991/02/13 و المتعلق بإزالة احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

كما صدر عن الحكومة الجزائرية المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 1991/02/13 و التعليمة رقم 91/03 عن بنك الجزائر و اللذان يتضمنان تحرير التجارة و قواعد تمويل واردات القطاعين العام و الخاص بشرط فتح حسابات بالعملة المحلية أو الصعبة تسمح للبنك باقتطاع قيمة الصفقة المسقفة بمليوني دولار أمريكي. و لقد تم استبدال تعليمة بنك الجزائر السابقة بأخرى تحمل الرقم 13 و المؤرخة في 1994/04/12 التي أكدت حرية الاستيراد بدون قيد، فتح الحدود الجمركية أمام السلع الاجنبية، ضرورة حصول المتعامل في الاستيراد و التصدير على ضمانات أو حسابات تجعله قادرا على التمويل أو الحصول على الائتمان و تخفيض الرسوم الجمركية من 120% إلى 60%.

إن هذا النظام المطبق في تسيير التجارة الخارجية الجزائرية ساهم في إرساء القواعد التالية:

- تعويض نظام الرخص العامة للاستيراد (A.G.I) بمخطط التمويل بإشراف و مراقبة بنك الجزائر.
- أصبح بنك الجزائر الوحيد الذي يضمن التناسق بين عمليات الاستيراد من خلال منح الاعتمادات و مراقبة التدفقات المالية عن طريق مخطط التمويل و حسابات العملة الصعبة المفتوحة لديه.
- إقحام البنوك التجارية في مجال التجارة الخارجية بالحصول على أفضل الشروط للاقتراض من الأجانب بغية تمويل الواردات، مما أضفى نوعا من الديناميكية على نشاط البنوك التجارية في هذا المجال.
- وضع معايير محددة للحصول على العملة الصعبة و ضمان تسيير محكم للمواد المالية منها.

و لقد لعبت الإصلاحات التي شملت أدوات التجارة الخارجية و حاصرت سعر الصرف، دورا كبيرا في تصحيح التشوهات التي كانت تعتريه و محاولة الوصول إلى قيمته الحقيقية. فسعر صرف الدولار مقابل الدينار بلغ 35,1 دج سنة 1994 ثم 54,8 دج سنة 1996 و 57,8 دج سنة 1998 وبالتالي محاولة الاقتراب من سعر الصرف السائد في السوق الموازي.[2]

[1]- الدكتور: يوسف بيبي، الثابت و المتغير في إصلاح التجارة الخارجية الجزائرية، مقال صادر في مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد 16، 2007، ص 44.

[2] - M. Benachenhou, Inflation, dévaluation, marginalisation, Dar Echirifa, Alger, p 41.

إن جهود السلطات العمومية الجزائرية في مجال تعميق الإصلاحات الهادفة لتحرير التجارة تندرج ضمن التدابير المرافقة لدخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيّز التنفيذ من جهة ولتحضير الانضمام المنتظر للجزائر إلى المنظمة العلمية للتجارة (OMC) في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف من جهة أخرى و ذلك بهدف تكييف المنظومة التشريعية و التنظيمية الوطنية مع هذه المعطيات الجديدة و ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

♦ ففي إطار تنظيم النشاطات التجارية، أحدثت السلطات العمومية الجزائرية ممثلة في وزارة التجارة جملة من التغييرات التي مست النصوص التشريعية المؤطرة للتجارة منذ سنة 2003 تمثلت في تعديل القانون التجاري، مراجعة القانون المتعلق بالسجل التجاري (القانون رقم 04-08 المؤرخ في 14 أوت 2004)، تخفيف إجراءات التسجيل في السجل التجاري (سارية المفعول منذ 2003)، تأطير الحرف و النشاطات التجارية التي تتطلب تنظيما خاصا بواسطة القانون 04-02 المؤرخ في 23 جوان 2004 و الذي أرسى قواعد التعمير التجاري.

إن هذه الإصلاحات مكنت الحكومة الجزائرية من ممارسة دورها في الضبط و التحكم في العرض و الطلب، تكييف النشاطات الاقتصادية مع معايير التعمير التجاري و ذلك بالتنسيق مع القطاعات التقنية المختصة و كذا ضمان صحة و أمن المستهلكين بفضل تنظيم النشاطات و الحرف التي تتطلب عناية مقارنة بالأخطار التي يمكن أن تشكلها.

♦ أما في إطار الإصلاحات الموجهة لتشجيع التصدير خارج المحروقات فإن المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004 المتضمن إنشاء، تنظيم و تسيير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX) جاء بما يلي:

- المساهمة في إعداد إستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- جمع و إعداد المعلومة التجارية، الاقتصادية و التقنية الضرورية لمسار التجارة الخارجية.
- وضع بوابة معلوماتية تمكن المتعاملين الاقتصاديين من الاستعلام عبر الشبكة الالكترونية حول كل جوانب التجارة الخارجية.
- مرافقة و مساعدة المؤسسات الاقتصادية المشاركة في تظاهرات خارج الوطن.

و يبقى نجاح سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات مرتبط بجهود تأهيل المؤسسات العمومية من خلال التسيير عالي المستوى، عصرنة جهاز الإنتاج، اختراع و استحداث منتجات جديدة، التأقلم الكيفي السعري مع متطلبات الأسواق الأجنبية و احترام المواعيد...الخ و كذا التأهيل العام للمناخ

والمؤسسات المرافقة للاندماج في الاقتصاد العالمي و للاستثمار في المشاريع الجزائرية الأكثر تنافسية و القادرة على خلق القيمة المضافة.[1]

و لقد نجحت الجزائر نهاية 2008 في تجاوز عتبة 2 مليار دولار من الصادرات خارج المحروقات مكونة بصفة شبه مطلقة من مشتقات البترول على الرغم من تواجد أكثر من 400 مصدّر منتظم يحتاج لمرافقة و تأطير أكبر لترقية منتجاتهم و مساعدتها على ولوج الأسواق الخارجية و ذلك في إطار نشاطات المؤسسة الوطنية للمعارض و التصدير (SAFEX) التي أنشئت منذ 2006 (تجدر الإشارة في هذا الشأن إلى البرنامج الرسمي للحكومة الجزائرية للتظاهرات المدرجة سنة 2010) و الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX) التي يعادل رأس مالها 450 مليار دج موزعة على المساهمين العشرة فيه و هم5 بنوك و 5 شركات تأمين، بالإضافة للصندوق الخاص بترقية الصادرات المنشأ بموجب قانون المالية لسنة 1996 و الموجه لتقديم الدعم المالي للمصدرين في إطار إدماجهم لمنتجاتهم في الأسواق الدولية.

و لقد تم في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في مجال التصدير بعث العديد من برامج المانحين من بينها برنامج ترقية الإمكانيات التجارية (PRCC) المطبق بصفة مشتركة بين وزارة المالية و الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) في الوقت الذي شرعت فيه الجمارك الجزائرية منذ 2007 في تطبيق برنامج تأهيل و تنسيق مع المنظمة العالمية للجمارك (OMD) هدفه تسهيل الإجراءات التجارية و تسيير المخاطر (الرواق الأحمر 65%، الرواق البرتقالي 25% و الرواق الأخضر 10%).

و نظرا للنتائج المتواضعة التي تحققت في مجال إصلاح سياسة التجارة الخارجية، يتوقع المختصون بأن مفاوضات الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة قد يساهم أكثر في دفع هذا الإصلاح نحو تفعيل أدوات هذه السياسة وفقا للمعايير الدولية التي تتحكم حاليا في المبادلات التجارية الدولية إضافة إلى مساهمة برنامج تنفيذ اتفاق الشراكة (P3A1) في مجال السياسات التجارية المرتكزة على المبادلات من خلال:[2]

- ✓ تدعيم العلاقات التجارية مع باقي الدول لا سيما تلك المنتمية للمنظمة العالمية للتجارة و مناطق التبادل الحر.
- ✓ تسهيل الدخول إلى أسواق المنتجات المختلفة.
- ✓ التحرير التدريجي لتجارة الخدمات و قواعد المنشأ (Protocole Pan Euromed).
- ✓ تحسين سير و تنظيم مصالح الجمارك.

[1] - Rapport final sur l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE, op.cit, p 34.
[2] - Ministère algérien du Commerce, 2010.

الفرع الثاني: تنظيم سعر الصرف:

قامت السلطات الجزائرية باعتماد نظام لصرف الدينار يرتكز على نظام الصرف الرسمي المحدد رسميا من طرف البنك المركزي و سعر الصرف الموازي المتعلق بتسيير العملة الصعبة الحرة المخصصة لتمويل الواردات بدون دفع بمعنى استعمال العملة المتوفرة في السوق الموازي التي تمثل المصدر الوحيد لتمويل هذه العمليات.

إن تحرير التجارة الخارجية يمثل رد فعل طبيعي لتراكم مجموعة من الضغوط الداخلية والخارجية التي فرضتها المرحلة الصعبة التي عاشتها الجزائر أثناء التحول إلى اقتصاد السوق في محيط عالمي مليء بالتقلبات و الأزمات و عدم الاستقرار. و عليه فإن الهدف من هذا التحرير هو توفير المتاحات اللازمة للمؤسسات الاقتصادية و تحقيق اندماج تدريجي للأعوان الاقتصاديين لتحقيق صفقاتهم بالخارج في حين أن تحرير الواردات كان يهدف إلى توفير المدخلات والتجهيزات الضرورية لضمان نشاط الجهاز الإنتاجي.

الفرع الثالث: إصلاح النظام الجمركي:

تتكفل إدارة الجمارك بتحصيل مجموعة من الحقوق و الرسوم لصالح الخزينة العمومية و الجماعات المحلية و الهيئات العمومية تقسم إلى ناتج الجمارك الذي يتكون من الحقوق الجمركية أساسا إضافة إلى الإتاوتين الجمركيتين (الإتاوة الجمركية و نسبتها 2% و إتاوة الإجراءات الجمركية ونسبتها 1000/4) و إلى اقتطاعات لصالح الإدارة الجبائية تتمثل في الرسم على القيمة المضافة، الرسوم التعويضية، الحقوق التعويضية و رسوم و إتاوات أخرى.

ونسجل أن الإتاوتين الجمركيتين اللتين يصل مجموع معدليهما 2,4% والرسم النوعي الإضافي الذي فرض سنة 1994، مكان الرسم التعويضي، بمعدلات تتراوح بين 10% و 110%، قد شكلت خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية حماية إضافية معتبرة و وفرت حصيلة مهمة من الإيرادات الجبائية للخزينة العمومية وهو ذات الدور الذي لعبه الحق الإضافي المؤقت منذ سنة 2001 ليخضع لتخفيض تدريجي إلى غاية إلغائه كليا سنة 2006.

و لقد تم إلغاء هاتين الإتاوتين سنة (2004) في إطار المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، ليتم تعويضهما بنظام غير قائم على قاعدة القيمة طبقا لما تنص عليه المادة 8 من اتفاقية الجات التي تقرر أن الإتاوات يجب تحديدها بناءا على التكلفة التقديرية للخدمة المقدمة.

و بالرجوع إلى قانون المالية لسنة 2004 (المواد 35-36) تحدد هذه الإتاوات كما يلي:

- 200 دج مقابل كل تصريح جمركي مهما كانت طبيعة النظام الجمركي.
- 100 دج مقابل كل تصريح عند التصدير.

- 500 دج مقابل التصريحات لبيانات الحمولة (Manifeste).
- 20000 دج مقابل خدمة الاشتراك السنوي في نظام الإعلام الآلي لإدارة الجمارك SIGAD.
- 5 دج/دقيقة مقابل أشغال نظام الإعلام الآلي SIGAD.

و قد بلغت القيمة المحصلة لهاتين الإتاوتين سنة 2003، 32,970 مليار دينار جزائري أي مجموع إيرادات الإتاوة الجمركية (02 %) بمبلغ 19,870 مليار دينار و إتاوة الإجراءات الجمركية (04 في الألف) بمبلغ 13,200 مليار دج، إذ يعتبر هذا المبلغ معتبراً لدرجة أنه يكفي لتغطية خسارة الخزينة العمومية من الحقوق الجمركية في إطار الإعفاءات الجبائية البالغة 34 مليار دينار إذ أن القيمة المحصلة لهاتين الإتاوتين تعـادل 36% من مبلغ الحقوق الجمركية المحصلة في نفس السنة 2003.

ولا شك في أن تطبيق النظام الجديد الموضح سابقا لا يمكن أن يحقق نفس المبلغ المحصل بتطبيق نظام المعدلات لهاتين الإتاوتين[1] و ذلك ما نعتبره أثراً مباشراً لالتزامات الجزائر في إطار توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

و تطبق هاتين الإتاوتين على عمليات استيراد السلع في الإطار التجاري فيما يخضع المسافرون إلى الرسم الجزافي الذي يتضمن معدلات: 20%، 50%، 75%، 100%، 150% و ذلك حسب طبيعة السلعة (نصت عليه المادة 156 من قانون المالية رقم 84-21 لسنة 1985 وعدلت بالمادة 62 من قانون المالية لسنة 1989 ثم بالمادة 101 من قانون المالية لسنة 1991، المادة 107 من قانون المالية لسنة 1993 ثم بالمادة 117 من قانون المالية لسنة 1995). و تعفى البضائع المستوردة الموجهة للاستعمال الشخصي عندما لا تكون لها أيّ طبيعة تجارية (محددة بقرار وزير المالية المؤرخ في 04 نوفمبر 1991) في حالة عدم زيادة قيمتها على مبلغ 50 ألف دينار جزائري أو ما يقابلها بالعملة الصعبة. و على المسافرين الذين قاموا بتغيير الإقامة أن يخضعوا لإتاوة تسمى الإتاوة المحددة والموحدة (Redevance fixe et unique) المحددة بما يعادل 1000 دج بالعملة الصعبة، تفرض على كل عملية تغيير للإقامة كانت موضوع تصريح لدى الجمارك بإعفاء من الحقوق و الرسوم[2].

و تعتبر إيرادات هاتين الإتاوتين جد هزيلة مقارنة بإجمالي إيرادات الإتاوة الجمركية و إتاوة الإجراءات الجمركية.

---

[1] - Bouguellid Abdelaziz, La réforme tarifaire: Evaluation budgétaire, Revue des Douanes, N°05, 2004, p 34.

[2] - المادة 178 من قانون المالية التكميلي لسنة 1983 (القانون رقم 83-10 المؤرخ في 25 جوان 1983) مكملة بالمادة 162 من قانون المالية لسنة 1985.

♦ تم سنة 1994 تأسيس الرسم النوعي الإضافي (TSA) بموجب قانون المالية لنفس السنة و ذلك في إطار إعادة هيكلة الجباية الجمركية بالعودة إلى الضريبة كأساس لنظام فرض الضرائب معوضا بذلك الرسم التعويضي الذي تم إنشاءه سنة 1982 ليفرض على الواردات و الإنتاج المحلي على أن تصب إيراداته في صندوق خاص خارج نطاق الميزانية لإدارة إعانات و دعم الاستهلاك والإنتاج[1].

و في إطار الإصلاح الضريبي لسنة 1992 تحضيرا لإزالة هذا الرسم الذي يثقل كاهل المؤسسات المستوردة، أبقت التعريفة الجمركية الجديدة على ثلاث معدلات فقط هي: 10%، 20%، 50% تفرض على المنتجات الكمالية. كما نشير إلى أن عدد معدلات هذا الرسم قد بلغ في السابق 15 معدلا تراوحت نسبها ما بيـن (3% و 200%) تطبق على المنتجات المستوردة لتفوق تلك النسب المطبقة على المنتجات المحلية المماثلة و هو ما يمثل حماية جبائية إضافية إلى جانب الحماية التعريفية المسخرة للمنتجات الوطنية.

♦ تم تأسيس الاقتطاع الجبائي (2%-4%) سنة 1997 ليفرض على المنتجات المستوردة و يدخل في وعائه كل القيمة الجمركية للمواد الموجهة خصيصا لإعادة بيعها على حالتها و تتمثل في تلك الواردة في قائمة المنتجات المحددة في المرسوم التنفيذي رقم 89/97 المؤرخ في 16 مارس 1997. و لقد تم تعديل نسبة هذا الاقتطاع سنة 2002 لتصل إلى 4%.

♦ تفرض على المنتجات المستوردة حسب طبيعتها مجموعة من الرسوم أهمها الرسم على القيمة المضافة، الرسم الداخلي على الاستهلاك و الرسم على المنتجات البترولية.

- يمثل **الرسم على القيمة المضافة** عند الاستيراد (TVA à l'importation) ضريبة غير مباشرة يتحملها المستهلك الأخير أدخلت بموجب الإصلاح الجبائي لسنة 1992 لتعويض الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) و الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS) بهدف تحقيق حيادية و شفافية الجباية و تسهيل النظام الجبائي. و يطبق الرسم على القيمة المضافة (7% و17%) على المنتجات المستوردة فيما تعفى تلك الموجهة للتصدير حيث تفرض في البلد المستورد و تعفى في البلد المصدر تفاديا لازدواجية فرض الضريبة كما تعفي أيضا بعض السلع من هذا الرسم كاللحوم، الحليب و البذور و الأدوية.

و إذا طبقنا هذين المعدلين على الواردات الجزائرية لسنة 2003 نجد بأن الإيرادات النظرية لهذا الرسم تصل إلى 139,697 مليار دينار في حين و بالمقارنة مع الحصيلة الحقيقية لهذا الرسم في نفس السنة (103,083 مليار دينار) يمكن استنتاج حجم الإعفاءات الجبائية المقررة من هذه الضريبة و التي تصل إلى 36,613 مليار دينار منها 22,3 مليار دج في إطار الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار

[1]- النشاشيبي و آخرون، تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي 1998، واشنطن، ص 37.

ما يبينه الجدول (27).

الجدول رقم (27): حجم الإعفاءات الجبائية من الرسم على القيمة المضافة سنة 2003.

	الإعفاء	7 %	17 %	المجموع
الواردات	172,250	90,851	784339	1047441
النسبة	% 16,45	% 8,67	% 74,88	% 100

Source : Bouguellid Abdelaziz, La réforme tarifaire : évaluation budgétaire, Revue des Douanes, N°05, 2004, p 34.

- يحسب **الرسم النوعي الداخلي على الاستهلاك** (Taxe intérieure sur la consommation) على أساس الوزن أو السعة أو العدد أو الكمية...الخ و تخضع له مختلف أنواع السجائر (1453 دج /كغ)، الكبريت (26 دج لكل 100 علبة)، الجعة (3610 دج/هكتولتر)، التبغ بأنواعه (الأسود 1022 دج/كغ، الأشقر1245 دج/كغ، تبغ التدخين 602 دج/كغ و تبغ النشق 700 دج/كغ) كحقوق خاصة و على البن والسيارات ذات الاسطوانات الكبيرة كحقوق قيمية (معدلات)، حيث وفر هذا الرسم للخزينة العمومية سنة 2004 مبلغ مليار دينار أهمها تلك المحصلة على منتوج البن و الخمور.[1]

- يحصل **الرسم على المنتجات البترولية** (Taxe sur les produits pétroliers) لصالح خزينة الدولة و يمس المنتجات البترولية أو المنتجات المماثلة المستوردة أو المستخرجة حيث يخضع إلى نفس القواعد المطبقة على الرسم على القيمة المضافة فيما يخص وعاء التصفية...الخ.[2]

-تضم **الرسوم غير المباشرة** الحقوق و الرسوم الآتية: الرسم على الذبح، الرسم على الكحوليات والخمور، الحق الخاص على البطاريات الكهربائية و الأجهزة المستقبلية، حق الضمان على المصنفات من الذهب الفضة و البلاتين. و يطبق الرسم على الذبح و حق الضمان على المنتجات الداخلية والمستوردة بطريقة مماثلة حيث يعتبر حق الضمان حقا خاصا (نوعيا) مكياله هو الهكتوغرام و مقدر بـ 1000 دج لكل هكتوغرام من البلاتين، 500 دج بالنسبة للذهب و 50 دج بالنسبة للفضة. أما الرسم على الذبح فيطبق على اللحم الصافي المنتج محليا أو المستورد و الموجه للاستهلاك البشري أو الحيواني حيث تقدر نسبته بـ 5 دج لكل كلغ من اللحم.

- يفهم من **الحقوق التعويضية** (droits compensateurs) الزيادات في مستوى الحماية التعريفية عن طريق إنشاء حقوق جديدة هدفها حماية الإنتاج الوطني من ممارسات المنافسة التجارية غير المشروعة كالإغراق، الدعم...الخ حيث تم سنة 1992 الاشارة إلى إمكانية تأسيس الحق التعويضي

---

[1]- Bouguellid Abdelaziz, op. cit, p36.
2- S. Benaissa, Fiscalité, produits nominaux, parafiscalité, Algérie, MEGASOFT, 2001, p 41.

طبقا للمادة 08 من قانون الجمارك الجزائري بدافع جبائي بعد أن تم اللجوء إلى هذه الآلية بعد تعذر رفع مستويات الحقوق الجمركية إثر تخفيض المعدل الأعلى من 120% إلى60%.

و عليه يعتبر إنشاء الحق التعويضي عائقا واضحا أمام التجارة الدولية باعتباره لا يستند إلى الأحكام المنظمة لتدابير مكافحة الإغراق و الدعم في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة و التي تفرض ضرورة التأكد من وجود دعم الدول المصدرة للمنتوج و تحديد حجم الضرر أو درجة الخطر على الإنتاج المحلي ثم تحديد هامش التعويض بعد إجراء خبرة مع تحديد الدولة أو الدول الخاضعة لهذا الحق بتطبيق قواعد المنشأ.

و نظرا لتعقيد هذه الإجراءات لم يتم اللجوء إليه في الجزائر إلى يومنا هذا فيما تبقى إمكانية اللجوء إليه قائمة مادامت المنظمة العالمية للتجارة لا تمنع استعماله إذا اتبعت الإجراءات السالفة الذكر.

و أمام الالتزامات الإقليمية الجديدة للجزائر في المجال الجمركي مع الاتحاد الأوروبي والمتمثلة في إنشاء منطقة للتبادل الحر بعد مرور فترة اثنا عشرة سنة عن توقيع الاتفاق بين الطرفين من جهة و كذا التحضيرات المتسارعة للانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى، بادرت السلطات العمومية الجزائرية إلى المزيد من الإصلاحات في مجال التعريفة الجمركية نلخصها فيما يلي:[1]

• تقليص عدد معدلات التعريفة الجمركية إلى ثلاثة معدلات فقط بالإضافة للإعفاء (0%) و هي 5%، 15% و 30%.

• إلغاء الرسم النوعي الإضافي (TSA) المؤسس سنة 1994.

• إلغاء تطبيق القيمة الإدارية و تعويضها بنظام القيمة التعاملية.

• تأسيس حق إضافي مؤقت (DAP) يطبق على مجموعة من المنتجات المستوردة المحددة في قائمة خاصة بنسبة تقدر بـ 60% على أن يتم تخفيضها بنسبة 12% سنوياً ابتداء من أول جانفي 2002. و يستهدف تأسيس هذا الحق متابعة مراقبة القيمة الجمركية التبادلية المبنية على أسعار الفواتير المصرح بها و كذا مواجهة آثار تخفيض المعدل الأقصى (45%) و إلغاء الرسم النوعي الإضافي (TSA).

و لقد تواصلت هذه الإصلاحات سنة 2002 ليسفر التنسيق مع خبراء صندوق النقد الدولي و أشغال اللجنة الوزارية المشتركة إلى اعتماد الأسس الآتية كركائز للإصلاح:

---

[1] - القانون رقم 01-12 المؤرخ في 19 جويلية 2001 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001، ج.ر رقم 38.

• تقليص عدد معدلات الحقوق الجمركية إلى ثلاث مجموعات يتم ترتيبها حسب درجة تصنيع المنتوج (مواد أولية، منتجات نصف مصنعة و منتجات نهائية) وفقا لما يلي: **5%، 15%، 30%** إضافة للإعفاء (0) و بهذا خفض المعدل الأقصى من **40%** إلى **30%** و ألغي معدل 25%.

أما عن توزيع هذه المعدلات التي لا تتناسب في كثير منها مع متطلبات حماية الإنتاج الوطني، فإن تبرير وزارة التجارة للتخفيضات التعريفية الجمركية التي جاء بها قانون المالية لسنة 2002 يتمثل في أن نسبة 30% المفروضة على المنتجات النهائية، و نسبة 5% على المواد الخام و المواد الأولية كافية للحماية و أن من حق المتعاملين الاقتصاديين أن يطالبوا الدولة بالتدابير والسياسات التي تجعل من المؤسسات أكثر تنافسية و ليس عن التدابير الأكثر حمائية.

و كانت هذه التركيبة الجديدة لمعدلات التعريفة الجمركية ومستوياتها و توزيعها على مجموعات المنتجات قد لقيت معارضة شديدة في أوساط القطاع الإنتاجي الوطني الذي اعتبر نفسه المتضرر الأول و الوحيد من هذا التفكيك الجمركي السابق لأوانه من جهة والتوزيع غير المنسجم للحقوق الجمركية سيما بين تلك المرتفعة المفروضة على سلع التجهيز (15%) و التي لا تختلف في بعض الحالات عن تلك المفروضة على السلع النهائية من جهة أخرى.

و لقد استدعت هذه المسألة إصدار رئيس الجمهورية للأمر 03/02 المؤرخ في 25 فيفري 2002 المتضمن تعديل التعريفة الجمركية من خلال ما يلي:

• تخفيض معدلات الحقوق الجمركية المطبقة على 256 بنداً فرعياً و رفع معدل وضعية فرعية واحدة مع إلغاء 14 وضعية فرعية و استبدالها بـ31 وضعية فرعية أخرى.

• تخفيض المعدلات الجمركية لـ 264 بنداً فرعياً تخص منتجات زراعية، لقاحات بيطرية و منتجات نصف مصنعة تستعمل كمدخلات في العملية الإنتاجية لبعض صناعات التركيب، حيث تتوزع كما يلي:

- من معدل 15 % إلى 5% تتعلق بـ256 بنداً فرعيا خاصا بالمنتجات نصف المصنعة الموجهة للصناعات المحلية و نشاطات صناعات التركيب.
- من معدل 30% إلى 5% تخص خمسة (05) بنود فرعية تعريفية تتمثل في مادة دهنية تستعمل في صناعة الحليب المجفف، زيوت الصوجا، لقاح يستعمل في الطب البيطري و صنابير صناعية.
- من معدل 30% إلى 15% و تخص ثلاثة بنود فرعية تتعلق بواصلات الربط للاتصالات، قطع من الموازين و حبيبات رؤوس الأقلام.

و كان الهدف من هذه البنود التعريفية المنشأة تفصيل المنتجات التي تم تغيير معدلاتها و التي تتعلق بصفة أساسية بالمستحضرات الغذائية غير المعلبة لإخضاعها لمعدل 15% بدل 30% مثل السكر المستعمل في صناعة المأكولات أو 5% مثل المادة الدسمة المستعملة في صناعة الحليب المجفف.

إن توزيع هيكلة معدلات التعريفة الجمركية حسب الواردات الجزائرية الذي جعل (57%) منها معفاة أو خاضعة للمعدل المنخفض وأهمية الإعفاءات الجبائية في أطرها المختلفة و إلغاء الإتاوة الجمركية و إتاوة الإجراءات الجمركية و التخفيض السنوي للرسم النوعي الإضافي بنسبة 12% سنويا كلها عوامل مشتركة تساهم في تقليص حصيلة ناتج الجمارك إذا حافظ حجم الواردات على مستواه.

و يضاف إلى ما سبق أهمية حجم الامتيازات التعريفية التي تستفيد منها المنتجات المستوردة من دول الاتحاد الأوروبي في إطار إنشاء منطقة التبادل الحر خاصة و أنها تسيطر على أكثر من 62% من الواردات الجزائرية مما سيؤثر بصفة مباشرة على اتجاه جهود تكييف الاقتصاد الوطني من جهة و على بنية الميزان التجاري و العائدات الجبائية الجزائرية.

المبحث الثالث: آثار منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية على الاقتصاد الوطني.

في إطار سعي الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي و تجسيد شراكة متوازنة على المستوى الإقليمي من خلال محاولاتها المستمرة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و توقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، تبرز آثار مختلفة تنعكس على المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية خاصة و أنها تستهدف إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي. وعليه سنتناول هذه الانعكاسات على المستوى المتوسطي بمعنى منطقة التبادل الحر ككل لنصل لبحث الآثار المترتبة عن التفكيك الجمركي، الذي يعتبر الالتزام المباشر في اتفاق الشراكة، على المالية العمومية ثم على السياسة الصناعية و حركية الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

المطلب الأول :الآثار العامة للشراكة الاوروجزائرية على بنية و مؤشرات التجارة الخارجية.

ارتبطت دول الاتحاد الأوروبي بعلاقات اقتصادية مع مختلف الدول الجنوب متوسطية لا سيما العربية منها من خلال الاتفاقيات العديدة التي اعتبرت أساسا للتفاوض حول الشراكة فيما بعد لا سيما و أنها كانت تهدف إلى تطوير التعاون الاقتصادي و الفني و المالي بين دول جنوب المتوسط و دول الاتحاد الأوروبي بواسطة الدعم الذي يقدمه هذا الأخير لجهود التنمية و تشجيع تمويل المشاريع الاستثمارية و كذا تطوير التبادل التجاري بين الجانبين و تحرير التجارة و إقامة منطقة ازدهار و رفاهية متقاسمة.

و يمثل المفهوم الجديد للتجارة الخارجية من وجهة نظر الشراكة الاورومتوسطية إطارا لتجارة بلا حدود و لا حواجز أو قيود تستدعي توفر الثقة الكافية لتحققها من خلال الأهداف التي ترمي إليها و التي تتمثل في:[1]

- تحديد العقبات التي تعرقل التبادل الحر و الصعوبات التي تبرز في المنطقة المتوسطية حول المواد و المنتجات القابلة للمنافسة.
- إيجاد أسس للاتفاق بين المساهمين في المجتمع و المهتمين بالتبادل الحر و الانطلاق من عوامل التكامل و من ثمة إيجاد خطط التعويض العاجلة للوصول إلى منطقة للتبادل الحر في الحوض المتوسط.

سيكون تأثير الاتفاق على دول الاتحاد الأوربي ضعيفا إذ ستؤدي التخفيضات التدريجية للتعريفات الجمركية و القيود الكمية في دول جنوب و شرق المتوسط الموقعة عليه، إلى ارتفاع ضعيف في الصادرات الأوربية نحو هذه الدول بسبب المكاسب التي ستحصل عليها و المرتبطة بالكفاءة و السعر مقارنة مع صادرات الدول الأخرى التي لن تستفيد من تخفيض جمركي على المدى

[1]- عمورة جمال، منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة الاورومتوسطية، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد 13، 2005، ص 149.

القريب و لا يمكن بالتالي أن يكون هناك أي أثر على الواردات الأوربية الصناعية في غياب أي إلغاء للتعريفات الجمركية من جانبها.

كما أن إنشاء منطقة التبادل الحر بين دول الاتحاد الأوربي و دول جنوب المتوسط سيفسر عن آثار إيجابية و أخرى سلبية على هذا الطرف الأخير إذ ستؤدي عملية التفكيك الجمركي على السلع الأوربية إلى انخفاض مهم في الموارد الجبائية للخزائن العامة للدول من جهة و زوال أغلب الصناعات التي لا تتمتع بدرجة تنافسية كافية من جهة أخرى، أما الآثار الإيجابية لإنشاء هذه المنطقة فهي غير مباشرة و على المدى البعيد ترتبط بشكل أساسي من خلال رفع المستوى التنافسي للمؤسسات الاقتصادية في المنطقة نتيجة لإزالة الحماية الجمركية.

و تشير الدراسات التي تناولت أثر منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الكلي لدول جنوب المتوسط إلى أن إنشاء هذه المنطقة لا يؤدي في أحسن الافتراضات إلى تطور صافي في نسبة النمو، غير أن السياسات الاقتصادية الوطنية و الآثار الناجمة عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية يمكن أن تسفر عن نتائج إيجابية.

كما سيستفيد المستهلك الجنوب متوسطي من انخفاض الأسعار الداخلية نتيجة للتفكيك الجمركي ما لم يتم زيادة معدلات الرسم على القيمة المضافة لتعويض الخسارة الناتجة عن هذا التفكيك.[1]

و يؤدي التفكيك الجمركي من طرف واحد إزاء السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الأوربي إلى ضغط كبير على الميزان التجاري لدول جنوب المتوسط بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية القادمة من أوربا ستتم في جزء منها عن طريق تحويل التجارة على حساب باقي الدول الصناعية التي لا تستفيد من هذا الإعفاء الجمركي كما سوف يكون هناك على المدى المتوسط طلب إضافي على سلع التجهيز و السلع الوسيطية بسبب إعادة تخصيص في عوامل الإنتاج.

و يؤدي إلغاء القيود الكمية و الرسوم الجمركية من مستويات الاستهلاك الكلي إلى اقتناء السلع المستوردة بدلا من المحلية لارتفاع درجة تنافسيتها من ناحية السعر إضافة إلى وجود ضغط تنافسي على صادرات السلع المصنعة نحو الاتحاد الأوربي بسبب الاندماج المتزايد لدول أوربا الوسطى و الشرقية في اقتصاد الاتحاد الأوربي و انخفاض ما كانت تتمتع به الدول المتوسطية من تفضيلات لا سيما في مجال النسيج (الاتفاق متعدد الألياف في طريق الزوال). و يتأكد هذا التحدي من خلال ما يلي:

1- زايري.ب و دربال.ع، الآثار المتوقعة لمنطقة التبادل الحر الاورومتوسطية على أداء و تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي و التنمية ،العدد 61، 2002، ص 34.

• ترفع التزامات التحرير التجاري في إطار المنظمة العالمية للتجارة من درجة حدة المنافسة في دول جنوب المتوسط و يهدد منتجاتها المحلية التي لا تتمتع بدرجة تنافسية عالية.

• منافسة الدول النامية الأخرى و الدول الصناعية لدول جنوب المتوسط و افتكاك حصصها من السوق الأوربية التي سيزداد انفتاحها في إطار التزاماتها القادمة في المنظمة العالمية للتجارة (خاصة في قطاع الزراعة و النسيج) و هو ما يعني نهاية الامتيازات التجارية التي كانت مقررة لدول جنوب المتوسط و خسارة أسواق مهمة داخل الاتحاد الأوربي (بعض المنتجات المصنعة، المعادن، السلع الزراعية).

• انفتاح الأسواق المحلية لدول جنوب المتوسط باعتبارها دول أعضاء أو تحضر عضويتها للمنظمة العالمية للتجارة و النتيجة أن دول جنوب المتوسط ستفقد كل امتيازاتها التجارية في سوق الاتحاد الأوربي و كل أدواتها الحمائية على أسواقها الداخلية.

الفرع الأول: أثر اتفاق الشراكة الاوروجزائرية على بنية التجارة الخارجية.

إن من أهم خصائص المنطقة المتوسطية[1] هو إشرافها على ضفتين شمالية مندمجة اقتصاديا و مؤسساتيا و جنوبية تتميز اقتصادياتها بالتباعد و لا تلعب المبادلات التجارية البينية فيها أي دور ديناميكي في نموها، في الوقت الذي يعتبر حجم المبادلات بين دول جنوب المتوسط و دول الاتحاد الأوربي معتبرا عموما. ففي الحين الذي يشكل فيه الاتحاد الأوربي الشريك التجاري الأول لدول جنوب المتوسط بنسبة 52% من مجموع المبادلات، لا تتعدى التجارة الجنوب متوسطية البينية نسبة 5%.

جدول رقم (28): تطور الميزان التجاري للجزائر (2000-2010)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
40473	39294	39479	27631	21456	20357	18308	13534	12009	9940	9173	**الواردات (CAF)**
57053	45194	79298	60163	54613	46001	32083	24612	18825	19132	22031	**الصادرات (FOB)**
16580	5900	39819	32532	33157	25644	13775	11078	6816	9192	12858	**الميزان التجاري**
141	115	201	218	255	226	175	182	157	192	240	**نسبة التغطية (%)**

Source: Ministère des Finances, Direction Générale des Douanes, Centre National de l'Informatiques et des Statistiques (CNIS), 2011.

[1]- Kebabbian G, Elément d'une prospective Euro méditerranéenne, Euro Méditerranée: une région à construire, édition bublishud, Paris 1995, p 79-81.

يبين الجدول السابق بان حجم التبادل التجاري بين الجزائر و الخارج عرف تطورا مستمرا منذ سنة 2000 و ذلك بعد استرجاع الاستقرار على مستوى الإطار الاقتصادي الكلي و الحاجة إلى تموين البرامج المتتالية لدعم الإنعاش الاقتصادي بالمواد الوسيطية و الاستهلاكية التي تحتاجها المشاريع الكبرى المبرمجة.

إن هذا التطور الايجابي في أرصدة الميزان التجاري الجزائري ينبع من التحسن المسجل في أسعار النفط المصدرة نحو الخارج (بمعدل 80 دولار خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010) و كذا الاستقرار في الكميات المنتجة من النفط الجزائري خلال نفس الفترة و التي تبقى تجاور المليون برميل يوميا، حيث سجل فائضا تجاوز الـ16,58 مليار دولار أمريكي مقابل 5,9 مليار دولار أمريكي سنة 2009.

إن الصادرات الجزائرية قد تضاعفت أكثر من ثلاثة مرات خلال الفترة 2000-2010، حيث انتقلت من 22031 مليون دولار سنة 2000 إلى 57053 مليون دولار سنة 2010 و ذلك نتيجة للرفع من الكميات المصدرة من البترول من جهة و إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية التي تجاوزت الـ110 دولار للبرميل سنة 2009 قبل أن تتراجع نسبيا بسبب الركود الاقتصادي الذي تعرفه اقتصاديات الدول الصناعية نتيجة للازمة المالية و الاقتصادية من جهة أخرى، على اعتبار أن هذه الصادرات تسيطر على التبادلات الخارجية للجزائر بنسبة تفوق الـ97% من المجموع الكلي.

كما أن الواردات الجزائرية قد عرفت هي الأخرى تطورا بأكثر من ثلاث مرات حيث انتقلت من 9173 مليون دولار سنة 2000 إلى 40473 مليون دولار سنة 2010 و ذلك راجع إلى ارتفاع الفاتورة الغذائية للجزائر خلال نفس الفترة بسبب ارتفاع أسعارها منذ 2007 (خاصة الأساسية منها كالسكر و الزيت و القمح...الخ) من جهة و نتيجة لارتفاع الحاجيات المحلية منها بسبب ما تتطلبه البرامج التنموية المطبقة و كذا الميولات الاستهلاكية للمجتمع الجزائري من جهة أخرى.

و لقد ساهمت الأرصدة الايجابية للميزان التجاري الجزائري في ضمان معدلات تغطية جد مقبولة تتراوح بين 115 و 255% ساهمت بشكل كبير في تدعيم حسابات احتياطي الصرف للعملات الأجنبية تقدر بـ175 مليار دولار أمريكي[1]، مما يمنح السلطات العمومية الجزائرية أكثر راحة في تغطية وارداتها للسنوات القليلة القادمة.

و تبقى دول الاتحاد الأوروبي تتصدر قائمة شركاء الجزائريين التجاريين من خلال 51,16% من الواردات المسجلة سنة 2010 و 49,09% من الصادرات لنفس السنة بالرغم من انخفاضها مقارنة بسنة 2009 بما يعادل 0,33% بانتقالها من 20,77 مليار دولار سنة 2009 إلى 20,7 مليار دولار

[1] -Déclaration du Gouverneur de la Banque d'Algérie devant l'Assemblée Populaire Nationale, aout 2011.

أمريكي سنة 2010 مقابل ارتفاع الصادرات الجزائرية نحو هذه الدول بـ 4,82 مليار دولار أو ما يعادل 20,80%، مع الإشارة إلى أن إيطاليا تبقى الزبون الأول للجزائر بامتصاصها لأكثر من 15,39% من صادراتها و فرنسا المورد الأول بأكثر من 15,07% من الواردات الجزائرية.[1]

الجدول رقم (29): بنية الواردات الجزائرية خلال 2009-2010

القيمة بالمليون دولار

	القيمة (2009)	النسبة (%)	القيمة (2010)	النسبة (%)	نسبة التطور (%)
الاتحاد الأوروبي	20772	52,86	20704	51,16	0,33-
باقي دول العالم	18522	47,14	19769	48,24	34,32
المجموع	39292	%100	40473	%100	3,00

المصدر: المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للأعلام الآلي و الإحصائيات، 2010.

فبالرغم من انخفاض حجم المبادلات الجزائرية مع دول الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2010، 0,33% إلا أنها تبقى المورد الأول للجزائر بما يعادل 21 مليار دولار من المواد و المنتجات المختلفة مقابل ما تستورده ن دول العالم المتبقية على غرار دول منظمة التعاون و التنمية خارج الاتحاد الأوروبي، الدول الأوروبية الأخرى، أمريكا الجنوبية، آسيا و أقينوسيا، الدول العربية، دول الاتحاد المغاربي و الدول الأفريقية الأخرى.

الجدول رقم (30): بنية الصادرات الجزائرية خلال 2009-2010.

القيمة بالمليون دولار

	القيمة (2009)	النسبة (%)	القيمة (2010)	النسبة (%)	نسبة التطور (%)
الاتحاد الأوروبي	23186	51,30	28009	49,09	20,80
باقي دول العالم	22008	48,70	29044	50,91	5,44
المجموع	45194	%100	57053	%100	26,24

المصدر: المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للأعلام الآلي و الإحصائيات، 2010.

و تجعل الصادرات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي الزبون الأول بين جميع دول العالم بنسبة تتأرجح حول النصف (50%) من خلال قيمة تقدر بـ 28 مليار دولار أمريكي سنة 2010 مقابل 29 مليار دولار لباقي دول العالم.

[1] - Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie pur l'année 2010, Direction Générale des Douanes, Centre National de l'Informatique et des Statistiques, 2010, p 12.

و عليه فمن الواضح أن دول الاتحاد الأوروبي تعد الشريك التجاري الأول للجزائر خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد توقيع اتفاق الشراكة بين الطرفين و دخوله حيز التنفيذ.

و تجدر الإشارة إلى أن الحجم الكلي للتجارة الخارجية للمنطقة انتقل من 116 مليار دولار سنة 1975 إلى 340 مليار دولار سنة 1980 ثم إلى 240 مليار دولار سنة 1991 متأثرا بتغيير أسعار البترول. و في الحين الذي يشكل فيه الاتحاد الأوربي الشريك التجاري الأول لدول جنوب المتوسط بنسبة 52% من مجموع المبادلات لا تتعدى التجارة الجنوب متوسطية البينية نسبة 5%.

إن تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي لم يساهم إلا في تعميق التبعية التجارية للاقتصاد الجزائري إلى دول الاتحاد الأوروبي من خلال الارتفاع الفاضح في حجم الواردات الجزائرية من هذه الدول من مختلف المواد و المنتجات إضافة للصادرات في الحين الذي تبقى فيه الصادرات خارج المحروقات تراوح معدلات جد متدنية لم تتعدى المليار دولار و المتشكلة في أغلبها من المشتقات البترولية.

إن هذه الوضعية السلبية للاقتصاد الجزائري تجاه دول الاتحاد الأوروبي تعكس الفائدة الكبيرة التي تجنيها الاقتصاديات الأوروبية من مبادلاتها التجارية مع الجزائر بجعلها سوق استهلاكية تعمل على اكتساحها بمختلف المنتجات و المواد الأوروبية مقابل العجز الكبير في حجم الصادرات الجزائرية التي تبقى ضئيلة جدا.

و أوضحت الدراسة التي أعدها برنامج دعم تطبيق اتفاق الشراكة "P3A" بالتعاون مع المؤسسات المعنية كالجمارك، بنك الجزائر و وزارة التجارة لإجراء تقييم أولي في هذا الشأن، أن تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ عام 2005 قد أدى إلى تفاقم العجز التجاري خارج المحروقات للجزائر كما أشارت إلى انه إذا كان اتفاق الشراكة لم يؤد على الصعيد الاقتصادي الكلي إلى إحداث تغيير في حركية المبادلات بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي إلا أنه تم تسجيل اختلال كبير في العجز التجاري خارج المحروقات لفائدة دول الاتحاد الأوروبي فيما تراجعت حصة الاتحاد الأوروبي من الواردات الجزائرية بشكل طفيف خلال الفترة 2002 و2007.[1]

ورغم إيجابيات اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي يشكل حلقة مهمة في تطوير المنظومة الاقتصادية الجزائرية، إلا أنه لم يحقق بعد الأهداف التي كانت تنشدها الجزائر و المتمثلة في المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني و ضمان تبادل تجاري متوازن ذلك أن الواردات الجزائرية من منطقة الاتحاد و التي تمثل حصة الأسد قد ارتفعت قيمتها فعلا من 11,2 مليار دولار سنة 2005 إلى 20,8 مليار دولار سنة 2010 أي بزيادة قدرها 86%، في حين أن صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي

[1]- الموقع الالكتروني لوزارة التجارة الجزائرية، www.mincommerce.gov.dz، سنة 2011.

التي ارتفعت بشكل طفيف بانتقالها من 552 مليون دولار سنة 2005 إلى 1,2 مليار دولار لسنة 2010 لا تعكس الرغبة الملحة للجزائر في تنويع صادراتها، إذ ما تزال مشتقات البترول أهم الصادرات نحو أوروبا.

و من ضمن المآخذ التي سجلتها الجزائر على تنفيذ اتفاق الشراكة أنها لم تستفد إلى حد الآن من الامتيازات المقررة لحصصها من المواد الغذائية و الفلاحية التي بمقدورها أن تصدرها نحو بلدان الاتحاد الأوروبي و المقدرة بـ 41 نوعا لم تتمكن من تصدير سوى 6 أنواع فقط منها.

الفرع الثاني: أثر اتفاق الشراكة الاوروجزائرية على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

إن انعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الوطني تختلف حسب القطاعات و درجة انفتاحها و مستوى كفاءتها و أدائها و قدرتها التنافسية حيث نجد في هذا المجال بأن المنظومة الإنتاجية الحالية للجزائر لا تمتلك قدرة تنافسية عالية لمواجهة حدة المنافسة الدولية و الإقليمية، كما أن حرية دخول السلع الأوروبية إلى السوق الجزائرية يمثل تحديا حقيقيا أمام المنتجات الصناعية و الفلاحية الجزائرية خاصة بسبب ما ترتب عنه من تقويض لإمكانية تأسيس أو إقامة صناعة تحويلية في ظل استبعاد المحاصيل الزراعية التي تمتلك فيها الجزائر ميزات نسبية من اتفاق الشراكة الموقع.

فبعد مرور أكثر من خمسة سنوات على دخول اتفاق الشراكة الاوروجزائرية حيز التنفيذ، تبقى المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني تسجل معدلات مستقرة على الرغم من أن تحرير المبادلات أنتج بعض الآثار الآلية المتوقعة بالخصوص على الواردات و لم يسجل أي حركية معتبرة فيما يتعلق بالتنافسية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

أولا: النمو و التضخم: بقيت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في مستوى إيجابي و لكن بوتيرة جد ضعيفة منذ 2001 في حين أن نمو الناتج الداخلي الخام الإجمالي بقي تابعا لمسار أسعار المواد الأولية و خاصة الطاقوية منها. و لقد عملت السلطات العمومية الجزائرية على تدعيم النمو خارج المحروقات عن طريق صادرات المحروقات (25,5% سنويا بالقيمة الحقيقية)، الاستثمار العمومي خصوصا في قطاع منشآت البنية التحتية (16,5% سنويا بالقيمة الحقيقية)، النفقات العمومية (5,1% سنويا بالقيمة الحقيقية) و استهلاك العائلات (4,5% سنويا بالقيمة الحقيقية) فيما ارتفعت الواردات بالمقابل في المتوسط و في القيمة الحقيقية (13,3% سنويا).

و لقد تسارع النمو في القطاعات خارج المحروقات سنة 2009 مقاسا بإجمالي حجم ناتجه الداخلي ليبلغ 9,3% مرتفعا بأكثر من 3 نقاط مقارنة بسنة 2008 و هو ما يمثل أفضل أداء له في العشرية المنقضية. و يرجع هذا النمو أساسا إلى قطاعات الفلاحة 20% و الخدمات 8,8% و البناء و الأشغال

[1] - Rapport final sur l'évaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE, op.cit,p 37.

العمومية 8,7% في ظرف يتميز بتحسن النشاط الصناعي و تواصل تراجع معدل البطالة إلى 10,2%.[1]

غير أن أداء القطاعات خارج المحروقات يبقى مرهونا ببرامج الاستثمارات العمومية فيما يظل الاقتصاد الوطني في حالة تبعية لموارد المحروقات و ميل شديد نحو الاستيراد.

و في الوقت الذي تراجع في باقي دول العالم، بلغ التضخم في الجزائر أعلى معدل في العشرية الأولى من الألفية الثالثة عند 5,7% و حل التضخم الداخلي الذي تجره الزيادة القوية في أسعار المنتجات الغذائية لا سيما أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة محل التضخم المستورد سنة 2009.

و لقد بقي مستوى التضخم يتراوح حول الهدف متوسط المدى لـ 3% مع تأثر كبير نوعا ما راجع لأسعار المواد الأولية و كذا المواد القاعدية ذات الاستهلاك الواسع منذ 2007 نتيجة لارتفاع أسعار المنتجات المصنعة التي استفادت من انفتاح التجارة الخارجية عموما و من التفكيك التعريفي على وجه الخصوص.[2]

إن الاختلاف بين تطور المستوى العام للأسعار في القطاعات العمومية التي تضم الطاقة و القطاعات الخاصة كبير بعض الشيء، فالأولى ارتفعت سنويا بمعدل متوسط يقدر بـ 4,5% بين 2002 و 2008 في حين أن الثانية التي تخضع للمنافسة قد ارتفعت خلال نفس المدة بنسبة تتجاوز 2% سنويا.

و لقد حافظت الجزائر خلال السنوات العشرة الأخيرة على معدلات تضخم جد مقبولة بين تلك المسجلة في الدول النامية و ذلك في إطار سياسة كلية تتحكم بطريقة فعالة و سليمة في العلاقة بين النمو و التضخم خارج قطاع المحروقات الذي يبقى متأثرا بأسعار البترول و بعدم استقرار سعر الصرف أورو/دولار حيث يبقى الفارق التضخمي بين الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي آخذ في الارتفاع ليترجم جمود الأسعار الداخلية للمنتجات المسوقة في الجزائر مقابل أزمة تقييم و تقدير الأورو.

ثانيا: التنافسية و الشغل: إن التنافسية الخارجية لمعدل الصرف تنتج عن تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي الخارجي (REER)، فإلى غاية شهر مارس 2008 تناقص سعر الصرف الفعلي الحقيقي في نفس الوقت الذي تضاءل فيه سعر الصرف الاسمي الحقيقي (NEER)، قبل أن يسترجع ارتفاعه بفضل تحسن سعر الدولار أمام الأورو في نهاية 2008 في الوقت الذي استرجع فيه الأورو ارتفاعه على حساب الدولار في أسواق الصرف العالمية مقابل الدولار الأمريكي.

[1]- التقرير السنوي لبنك الجزائر حول الوضعية المالية و النقدية للجزائر، كلمة محافظ بنك الجزائر أمام اللجنة المالية للمجلس الشعبي الوطني، 20 أكتوبر 2010.

[2] - Adresse électronique de l'Office National des Statistiques, www.ONS.dz, 2009.

إن هذه الحركية التي تعرفها معدلات الصرف تبين بأن السياسة النقدية المطبقة خصوصا تلك المتعلقة بمراقبة التضخم لا تعوض التذبذب المسجل على مستوى أسواق صرف العملات مما يؤكد بأن سياسة الصرف لا تسمح بالتحكم الفعال في التطور المستمر للرصيد التجاري المترتب عن التحرير التجاري في إطار اتفاق الشراكة الاوروجزائرية.

و يبقى الأكيد بأن ارتفاع معدل الصرف الحقيقي الداخلي (العلاقة بين الأسعار العالمية للسلع القابلة للتبادل و الأسعار الداخلية في القطاعات المحمية للسلع و المنتجات)، يعبر عن خسارة التنافسية الخارجية مما يستدعي ربما إعادة تقييم الدينار الوطني بالرغم من استقرار معدل الصرف الحقيقي الفعلي الخارجي.

و فيما يتعلق بالسياسة النقدية فقد بقي معدل الصرف الفعلي في نهاية 2009 قريبا من مستواه التوازني مسجلا تراجعا بسيطا بحوالي 2% مقابل تحسن بنسبة 1,6% كمتوسط سنوي في 2008.

و كان تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2007 قد أشار إلى أنه في مجال التنافسية الداخلية، تحتل الجزائر مراتب جد متدنية بين الدول المتوسطية و الخليجية في الوقت الذي يميل فيه فارق التنافسية بين الجزائر و دول المغرب العربي إلى الاتساع.

إن معدلات البطالة في الجزائر تسجل تراجعا مستمرا منذ 2002 على الرغم من معدلاتها الأولى المرتفعة و التي قاربت الـ 30% حيث أن دخول اتفاق الشراكة الاوروجزائرية حيز التنفيذ لم يؤثر كثيرا على معدلاتها باعتبار أن جهود السلطات العمومية كلها كانت منصبة منذ سنة 2001 على إنجاز المشاريع الكبرى للبنية التحتية و تشغيل أكبر قدر ممكن من العمالة مع تطبيق سياسات تشغيل أصحاب الشهادات الجامعية من الشباب العاطل عن العمل و كذا مشاريع المؤسسات الصغيرة في إطار دعم التشغيل.

إن تغيير نسبة الفئة النشيطة مقارنة بإجمالي عدد سكان دول جنوب المتوسط عموما تواجه تحديا مهما يتمثل في ضرورة توفير فرص العمل لهذه النسبة المرتفعة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل[1].

كما أن الاندماج في السوق العالمي و ما يتطلبه من رفع في مستويات الكفاءة في استخدام الموارد و تحسين الجودة سيجعل الفئة الاجتماعية الأقل مهارة و تدريبا، مهددة بسبب عدم قدرتها على التكيف مع مطالب السوق المفتوحة.

---

[1]- Direction des Relations Economiques Extérieures, Enjeux économiques en méditerranée, 2002, (www.dree.org).

و إذا حاولنا إجراء مقارنة بين الدول العربية المتوسطة سنجد بأن الجزائر كانت على رأس هذه الدول من ناحية معدل البطالة و كذا تطور الفئات النشيطة من ناحية أخرى، ففي سنة 1994 و حسب إحصائيات البنك العالمي بلغ معدل البطالة في الجزائر 24.4% بما يفوق معدل البطالة في كل من المغرب 15.9% سنة 1993، تونس 17,2% سنة 1994، تركيا 19.8% سنة 1995 و مصر 20% في سنة 1993. أما إذا رجعنا إلي تطور الفئات النشيطة ومعدلاتها السنوية سنجد بأن الجزائر تحتل المرتبة الثانية بعد سوريا في المنطقة المتوسطية خلال الفترة ما بين 1995-2025 [1].

ثالثا: ميزان المدفوعات و المديونية الخارجية: فرغم أثر الصدمة الخارجية المترتبة على الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية لسنة 2008 على المالية العمومية، سمح مخزون المدخرات المالية للخزينة بمواصلة برنامج استثمارات الدولة (البرنامج الخماسي الثاني 2004-2009) و وصلت موارد صندوق ضبط الإيرادات إلى 4316,5 مليار دينار في نهاية 2009.

و بفضل اعتماده على "سياسات مالية كلية حذرة و أداءات اقتصادية و مالية متينة، لم يتأثر النظام البنكي الجزائري بشكل مباشر بالصدمة المالية الدولية التي انتقلت من الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول الاتحاد الأوروبي التي تعد الشريك التجاري الأول للجزائر.

أما فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات فقد تراجع بقوة في سنة 2009 نتيجة للتهاوي الشديد في عائدات صادرات المحروقات التي تأثرت بتراجع أسعار برميل النفط لأقل من 70 دولار خلال نفس السنة.

و قد يؤثر التهاوي المرتقب للعملة الأوروبية الموحدة "الأورو" بسبب أزمة الديون السيادية في دول الاتحاد الأوروبي خاصة اليونان و إسبانيا و إيطاليا على مديونية الجزائر و احتياطاتها من الصرف تبعا لمقدار مساهمته في سلة العملات التي يطبقها بنك الجزائر على الاحتياطي من الصرف. فمن المعروف أن العملات الأربعة المتمثلة في الدولار الأمريكي، الفرنك، المارك و أتلين تشكل 70% من سلة العملات المشكلة للدين الخارجي الجزائري حيث يسيطر الدولار على 42% منها بسيطرته على العملات الدولية. فالديون الخارجية المقومة حاليا بالعملات الأوروبية تصبح أسعار فوائدها أقل في ظل الأورو لارتباط أسعار فوائدها بالبنك المركزي الأوروبي من خلال سياساته النقدية خاصة عندما يتشكل الدين الخارجي أساسا من الأورو حيث تمت الاستفادة فعليا عند قيام الاتحاد في 1995-1998 بتخفيض أسعار الفوائد الأوروبية لتقترب من أسعار الفائدة في ألمانيا نتيجة انخفاض معدل

[1]- Bensidoum, Europe- méditerranée : le pari de l'ouverture, Paris, Economica, 1996, p 119.

التضخم و تباطؤ النمو في أوروبا و هو تخفيض من شأنه أن يوفر موارد مالية من تكاليف خدمة الدين المستحق للدول الأوروبية.[1]

و قد اختتمت سنة 2009 باحتياطات للصرف الرسمية عند 147,221 مليار دولار (خارج مخصصات حقوق السحب الخاصة) و دين خارجي متوسط و طويل الأجل عند 3,92 مليار دولار فقط أي ما يعادل 2,8% من إجمالي الناتج الداخلي، في حين تشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى بلوغ هذه الاحتياطات الرسمية 188,8 مليار دولار مع توقعات بتجاوزه 219,8 مليار دولار في نهاية 2012.

و تميزت سنة 2009 أيضا بتحسن الإطار العملياتي للنشاط البنكي تزامنا مع ارتفاع رأسمال البنوك و المؤسسات المالية و تمتين وظيفة الرقابة العامة على النظام البنكي.

و يشهد كل من مستوى الدين الخارجي و خدمته خارج التسديدات المسبقة التي قدرت بـ 1,8% فقط من صادرات السلع و الخدمات بوضوح على سلامة الوضعية المالية الخارجية للجزائر في المدى المتوسط.

و صنف صندوق النقد الدولي في تقريره العالمي حول الآفاق الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا الصادر سنة 2011، الجزائر في خانة الدولة الأقل مديونية من ضمن 20 دولة في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و في المرتبة الثانية في تصنيف الدول التي تملك أهم احتياطات رسمية للصرف بعد العربية السعودية حيث أن الديون الخارجية للجزائر لا تمثل سوى 2% من الناتج الداخلي الخام المسجل في 2011 و من المنتظر أن تتراجع إلى 1,7% في 2012.

إن الأثر الآلي المنتظر من تحرير التجارة على ميزان المدفوعات يتجلى في النمو البطيء للصادرات على المدى القريب، الارتفاع في الواردات المرتبط بانخفاض ادخار العائلات نتيجة لميلها للاستهلاك و لارتفاع الاستثمارات الأجنبية التي يجلبها ارتفاع تنافسية الفروع في الصناعة والخدمات.

المطلب الثاني:آثار الشراكة الاوروجزائرية على إيرادات و توازن المالية العمومية.

على غرار تلك الموقعة مع بقية الدول الجنوب متوسطية، يهدف اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي إلى إقامة منطقة للتبادل الحر بصفة تدريجية في آفاق 2017 يلزم الجزائر على الدخول في ديناميكية من شأنها أن توسع مجال انفتاحه التجاري من خلال إلغاء الضرائب و الرسوم الجمركية للسلع المستوردة بطريقة تدريجية عن طريق التفكيك التعريفي، لذلك عملت

[1]- أحمد باشي، الآثار المحتملة لاتفاق الشراكة الأوروبية على الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد 10، ص ص 23-24.

السلطات العمومية الجزائرية على إجراء إصلاحات على المنظومة الجمركية و تطبيق مخطط التفكيك الجمركي بصفة تسمح بتجنيب المؤسسات العمومية نتائجه السلبية.[1]

و عليه يخاف المشروع الإقليمي الاورومتوسطي لحرية التبادل آثارا اقتصادية معتبرة أهمها الخسارة الجبائية لهذا المشروع، إذ أن إلغاء الحقوق الجمركية المحصلة على الواردات من المنتجات الصناعية المختلفة من دول الاتحاد الأوروبي ستنقص بشكل كبير من الإيرادات العامة للدولة.

و بصفة عامة تؤدي سياسات تحرير التجارة الخارجية إلى تخفيض إيرادات الدولة خاصة إذا لم يصاحب تخفيض نسب الضرائب على الواردات زيادة في الضرائب الأخرى، كما أن المصاعب المالية التي تواجهها المؤسسات الإنتاجية الجزائرية لن تمكنها من الاستجابة للمنافسة الخارجية بشكل جيد وفعال.

و كان خبراء صندوق النقد الدولي قد حذروا من الآثار السلبية التي ستتعرض لها اقتصاديات دول جنوب و شرق المتوسط عند تطبيقها لاتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطة حيث أشار "بول شابرييه" رئيس إدارة الشرق الأوسط في صندوق النقد الدولي إلى أن دول جنوب و شرق المتوسط ستتعرض لخسائر مالية معتبرة بسبب الشراكة مع أوروبا جراء ما سيترتب عنها من خفض إيرادات الرسوم الجمركية و التكاليف الكبيرة لتعديل هياكلها الإنتاجية والاستثمارية ودعم صناعاتها.

الفرع الأول: أثر اتفاق الشراكة الاوروجزائرية على الإيرادات الجبائية.

إن نسبة الإيرادات الجمركية إلى الناتج المحلي في الجزائر متماشية بشكل عام مع المستويات المحققة في البلدان ذات الدخل المتوسط الأخرى في المنطقة، غير أن الحاجة إلى فتح الاقتصاد للمنافسة الدولية يستدعى إدخال تخفيضات أخرى على التعريفة الجمركية و تقليل الضرائب التجارية بعد ذلك. و بصفة خاصة فإن الاتفاق الموقع مع الاتحاد الأوروبي حول إنشاء منطقة للتجارة الحرة ينطوي على إلغاء تدريجي للحقوق الجمركية على الواردات من الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2010.

و لما كانت الواردات من الاتحاد الأوروبي تمثل الثلثين بالنسبة للجزائر، فإن إقامة منطقة التبادل الحر سينتج عنها الفقدان التدريجي للإيرادات الضريبية المترتبة عن التجارة الخارجية بما مقداره 2,5% من إجمالي الناتج المحلي[2]، فيما قدرت الخسارة الجبائية بما يقارب ربع الإيرادات الجمركية في تونس و 11% في المغرب و بالناتج الداخلي الخام بـ 1,5% في مصر، 3% في المغرب و6% في تونس كما يبينه الجدول (31).

[1]- د. مراد زايد، انعكاسات التفكيك الجمركي على الاقتصاد الوطني في ظل اتفاق الشراكة الاوروجزائرية، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد 15، 2006، ص 196.
[2]- النشاشيبي كريم و آخرون، الجزائر و تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص47.

الجدول رقم (31): تقدير الخسارة الجبائية في الدول المتوسطية الناتجة عن التفكيك الجمركي1995.

البيان	الجزائر	المغرب	تونس	تركيا	مصر
نسبة الحقوق الجمركية / الإيرادات العامة للدولة (%)	10.2	19	33	4.5	12.1
نسبة الحقوق الجمركية / الناتج الداخلي الخام (%)	2.9	5	8.2	1	3.9
الواردات المعنية بالتفكيك الجمركي / الواردات الإجمالية (%)	53.2	58.3	73.5	47.9	36.7
الخسارة الجبائية / الإيرادات العامة للدولة (%)	5.4	11.1	24.3	2.2	4.4
الخسارة الجبائية /الناتج الداخلي الخام PIB (%)	1.5	2.9	6.0	0.5	1.4

المصدر: صندوق النقد الدولي 1995، البنك العالمي 1994 (بالنسبة للجزائر).

كما أن الضرائب غير المباشرة خاصة الرسم على القيمة المضافة (TVA) المحصلة على المنتجات المستوردة من الاتحاد الأوروبي ستنخفض كونها تحسب على أساس الوعاء المتشكل من قيمة المنتجات المستوردة (القيمة لدى الجمارك) مضافاً إليها قيمة الحقوق و الرسوم الجمركية الأخرى التي يخضع لها هذا المنتوج عند الاستيراد.[1]

تشكل الإيرادات الجبائية العامة في الجزائر نسبة 28,5% من الناتج الداخلي الخام، تعود نسبة 17,5% منها إلى الإيرادات غير الجبائية (البترولية...الخ) فيما تمثل الإيرادات الجمركية نسبة 2,9% من الناتج الداخلي الخام. و فيما يلي جدول يوضح تقديرات الخسارة الجبائية الناتجة عن عملية التفكيك الجمركي المطبقة في بعض الدول المتوسطية لمقارنتها بحالة الجزائر.

الجدول رقم (32): الإيرادات العامة للدول المتوسطية وتقدير الخسارة الجبائية من الناتج الداخلي الخام

الوحدة: (%)

	الجزائر	المغرب	تونس	تركيا	مصر
الإيرادات الإجمالية	28.5	26.4	25	21.8	32.3
الإيرادات غير الجبائية	17.5	3.0	4.8	3.9	10.9
الإيرادات الجبائية	11.0	23.4	20.2	17.9	21.4
- على الدخل	3.0	6.2	3.9	9.2	8.7
- على السلع والخدمات	4.6	11.0	6.7	7.7	5.5
- على الواردات	2.9	5.0	8.2	1.0	3.9
- أخرى	0.5	1.2	1.4	-	3.3
الخسارة الجبائية	**1.5**	2.9	6.0	0.5	1.4

المصدر: صندوق النقد الدولي 1995، البنك العالمي 1994.

[1] - Bensidoum. I, A. Chevalier, op-cit, p 116.

إن عملية التفكيك الجمركي التي تمس نسبة 53,2 % من الواردات الإجمالية للجزائر تخاف خسارة جبائية سنوية تقدر بـ 5,4 % من الإيرادات العامة و 1,5 % من الناتج الداخلي الخام مع توضيح الملاحظتين التاليتين:

• إن آثار التفكيك الجمركي لا تقف عند حد تخفيض الإيرادات العامة للدولة بل تتعداه إلى الآثار التي تخلفها الآليات المتبعة لتعويض هذه الخسارة و التي لا تخرج عن ضرورة تخفيض النفقات العامة أو رفع الإيرادات الجبائية مع ما يترتب عليه من آثار على القطاع الاقتصادي (الضغط الجبائي) و الجانب الاجتماعي.

• أن آثار التفكيك الجمركي على الإيرادات العامة للدولة تتفاقم بالتدريج مما يستدعي وضع إستراتيجية تضم مجموعة من البدائل الكفيلة بتعويض الخسارة المتوقعة.

و يوضح الجدول رقم (31) الخسارة السنوية التي كانت متوقعة في إيرادات الحقوق الجمركية الناتجة عن تطبيق عملية التفكيك في إطار اتفاق الشراكة الاوروجزائرية، فمنذ السنة الأولى لبداية تنفيذ الاتفاق تنخفض الإيرادات الجمركية بقيمة 10,41 مليار دينار (يطلق على هذه الخسارة في السنة الأولى تسمية "تأشيرة الدخول") لترتفع الخسارة السنوية إلى 28,9 مليار دينار في السنة الموالية ثم إلى ما يتقارب 40 مليار دينار في آخر سنة من تنفيذ الاتفاق. أما عن إجمالي هذه الخسارة على مدى سنوات تنفيذ عملية التفكيك الجمركي فتصل إلى 349 مليار دينار[1]، و نذكر من باب المقارنة أن قيمة هذه الخسارة تعادل سبع مرات قيمة الإيرادات الجمركية المطبقة على المنتجات الصناعية المستوردة من الاتحاد الأوروبي لسنة 2003.

إن تقدير هذه الخسارة الجبائية لا يأخذ في الحسبان تأثيرات تخفيض الحقوق الجمركية على الوعاء الضريبي للرسوم الأخرى المفروضة عند الاستيراد وخاصة الرسم على القيمة المضافة، فإذا أدخلنا آثار التفكيك الجمركي على وعاء الرسم على القيمة المضافة فإن الخسارة الجبائية ترتفع إلى 381,1 مليار دينار و هو حجم الخسارة الإجمالية من عملية التفكيك الجمركي على مدى اثنا عشر سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

و من بين أبرز الملاحظات التي نسجلها على مخطط التفكيك الجمركي تتمثل في أن أكثر من 50% من المنتجات الصناعية المستوردة من الاتحاد الأوروبي مبرمجة في الملحق رقم (03) ويمتد التفكيك الجمركي المطبق على مدى 07 سنوات.

[1]- Direction Générale des Douanes, Accord d'Association Algérie- UE, les conséquences budgétaires du démantèlement tarifaire, Mai 2004.

الجدول رقم (33): تقدير الخسارة الجبائية المتوقعة من تطبيق عملية التفكيك الجمركي.

الوحدة:مليون دج

سنوات تنفيذ الاتفاق	القائمة الأولى	القائمة الثانية	القائمة الثالثة	المجموع السنوي للخسارة (الحقوق الجمركية)	الحقوق الجمركية+ خسارة TVA
السنة 01	10497	/	/	10497	11463
السنة 02	10497	/	/	10497	11463
السنة 03	10497	2561	1660	14718	16072
السنة 04	10497	3825	3307	17629	19251
السنة 05	10497	5106	4954	20557	22448
السنة 06	10497	7667	6601	24765	27043
السنة 07	10497	10228	8247	28972	31637
السنة 08	10497	12789	9894	33180	36233
السنة 09	10497	12789	11541	34827	38031
السنة 10	10497	12789	13187	36473	39829
السنة 11	10497	12798	14834	38120	41627
السنة 12	10497	12798	15657	38943	42526
السنة 13	10497	12798	16533	39819	43482
مجموع السنوات		106121		348997	381105

Source: Direction Générale des Douanes, Accord d'Association Algérie-Union Européenne, Les conséquences budgétaires du démantèlement tarifaire, Mai 2004.

- و يخلف تفكيك الحقوق الجمركية عند الاستيراد آثاراً سلبية على الإيرادات الجبائية المتأتية من تحصيل الرسم على القيمة المضافة عند الاستيراد باعتبار أن الحقوق الجمركية تدخل في حساب وعاء هذا الأخير حيث يمكن تقدير هذه الخسارة بتطبيق متوسط معدلات الرسم على القيمة المضافة على إجمالي الخسارة من الحقوق الجمركية ويحسب متوسط معدلات الرسم على القيمة المضافة بالصيغة الآتية:

$$\frac{\text{الرسم على القيمة المضافة على الواردات (من الاتحاد الأوروبي)}}{\text{قيمة الواردات (من الاتحاد الأوروبي) مضافاً إليها الحقوق الجمركية}}$$

- يحتل الرسم على القيمة المضافة أهمية معتبرة في تعويض الخسارة الجبائية المحتملة و ذلك بعد تحسين مردودية تحصيله التي لا تزال ضعيفة جداً، كما أن توزيع السلع على قوائم التدرج يخفف الخسارة الجبائية لا سيما و أن الفترة الانتقالية تعتبر كافية لتعويض خسارة موارد الخزينة إذا تم

تحسين أداء وحدات القطاع العام و تطوير الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي و تحسن الأداء الضريبي.

أولا: آثار التفكيك الجمركي على إيرادات التجارة الخارجية:

تشكل الإيرادات الجبائية المتأتية من عمليات التجارة الخارجية منذ فترة طويلة موردا هاما لتمويل ميزانية الدولة حيث سجلت سنة 2004 حصيلة قدرها 281 مليار دج مقارنة بسنة 2003 التي حققت فيها 261 مليار دج و هو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 8%[1]، غير أن هذه الأهمية ستتأثر بتطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ سبتمبر 2005.

يبين الجدول رقم (34) كيف أن العائدات الجبائية الجزائرية تأثرت بشكل مباشر بعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التطبيق حيث انتقلت العائدات الجبائية الجمركية مثلا من 137 مليار دج سنة 2005 إلى 113 مليار سنة 2006 قبل أن تسترجع تطورها لتقارب 183 مليار دينار جزائري سنة 2010 بسبب الارتفاع الكبير في فاتورة الواردات الجزائرية لا سيما الغذائية منها نتيجة لزيادة الطلب الوطني عليها من جهة و ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية من جهة أخرى.

الجدول رقم (34): تطور العائدات الجبائية المحصلة للتجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2004-2010.

الوحدة:مليون دج

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عائدات الجمارك	137171	143683	113590	132766	164104	172816	183573
TVA	138687	159162	162275	200675	261401	276634	296777
TSA/TIC	3734	5622	5612	8153	12224	7577	4481
عائدات أخرى	2202	2518	2512	1704	1816	3185	7671
المجموع	281794	283995	310979	343298	439545	460121	492502

Source: Ministère des Finances, Direction Générale des Douanes, Centre National de l'Informatiques et des Statistiques (CNIS), 2011.

- TVA : Taxe sur la valeur ajoutée.
- TSA : Taxe spécifique additionnelle.
- TIC : Taxe intérieure de consommation.

و من أجل تحسين مردودية النظام الجبائي يتعين على الإدارة الجبائية التركيز على تقوية الوسائل و الإجراءات التي تعمل على تحسين أداء التغطية الجبائية لحماية و ضمان توازن النظام الجبائي من خلال تقوية الموارد البشرية و تأهيل استخدامها للإعلام الآلي و المحاسبة مع تنسيق جهود

[1]- محمد دحماني، الأثر المالي لتفكيك التعريفة الجمركية في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، ماجستير في علوم التسيير –فرع نقود و مالية-، 2005، ص100.

مختلف الإدارات المكلفة بالتحصيل للحد من الغش و التهرب الضريبي.

ثانيا: آثار التفكيك الجمركي على القطاع الصناعي:

إن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يبرز فرصاً و تحديات معتبرة أمام القطاع الصناعي الجزائري على مستوى تنويع الأسواق، التنافسية و نوعية المنتجات، و عليه فمن الواضح أن هناك واقعا جديدا سيواجهه يتمثل في تلك المنافسة المترتبة عن إزالة القيود الجمركية و غير الجمركية التي كانت مفروضة على السلع الأوروبية عند دخولها السوق الجزائرية، و في نفس الوقت هناك فرصة متوفرة أمام المؤسسات الجزائرية لدخول سوق أوروبية بحجم 380 مليون نسمة و بمعدل دخل فردي يفوق الـ 20 ألف دولار سنوياً.

فقد تعودت الصناعات الجزائرية على الحماية و عدم المنافسة حيث ظلت تعمل في ظل احتكارات و قيود تفرضها الدولة سواء عن طريق الحظر أو رخص الاستيراد أو التعريفات الجمركية المرتفعة...الخ و هذا ما جعل من الصناعات الجزائرية تعمل في جو يخلو من أية منافسة مما انعكس على ارتفاع تكلفة الإنتاج وعدم الكفاءة و عدم مراعاة مواصفات الجودة ما دام المستهلك مجبراً على استهلاك السلعة المعروضة و الوحيدة في السوق.

وباعتبار السلع الأوروبية ذات جودة مرتفعة فإن مستوى إنتاجها الكبير جعل من كلفتها منخفضة مما يهدد العديد من الصناعات الجزائرية.

ثالثا: آثار التفكيك الجمركي على الأسعار:

عندما نقوم بتحليل مستوى دخول السلع الأجنبية إلى السوق الجزائرية نجد بأنه يختلف من قطاع إلى آخر فهو يتجاوز 34% في سلع التجهيز و يصل إلى 12 % بالنسبة للسلع الاستهلاكية ويغطي نسبة 20 % من الطلب المحلي على السلع نصف المصنعة و 30% من المواد الغذائية، كما أن آثار منطقة التبادل الحر على النسيج الصناعي الجزائري تختلف من قطاع إلى آخر بحسب درجة الانفتاح و مستوى الكفاءة في الأداء.

و نجد بأن انخفاض أسعار الإنتاج بفضل التفكيك التعريفي المطبق على المدخلات من السلع و التجهيزات المستوردة بفضل المنافسة الموجودة في أسواق السلع الاستهلاكية الأجنبية، يكون كبيرا في القطاعات التي تتمتع بأكثر حماية كالجلود، النسيج، الأحذية، الكيمياء...الخ مقابل انخفاض أسعار الاستهلاك بنسبة 8,9% و بالتالي ارتفاع في الأجور الحقيقية.

و مما يجدر تسجيله في هذا الإطار ما يلي:

- إن إزالة الرسوم الجمركية و غير الجمركية مكن المصدرين الأوروبيين من مزايا عديدة، فإلغاء

القيود على استيراد المعدات ذات التقنية العالية و المتوسطة في الجزائر مكنهم من الحصول على مكاسب عديدة في مختلف مراحل البيع (حقوق الملكية الصناعية) و من استقطاب السوق الجزائرية للتكنولوجيا لترسيخ طرق الإنتاج الأوروبية (قطع الغيار، خدمات الصيانة و خدمات ما بعد البيع بصفة عامة)، و عليه فإن الأرباح المتوقعة من تحرير استيراد سلع التجهيز يتعدى في الواقع ما تبينه الإحصائيات الجمركية.

• إن التحرير الكامل و الفوري لاستيراد هذه الفئة من المنتجات وضع الجزائر أمام خيارات صناعية هامة في الأجلين المتوسط و البعيد، فإذا كانت هذه المعدات لا تنافس الإنتاج الجزائري في المدى القصير إلا أن الوضع قد يختلف على المدى البعيد حيث أنّه و بتطور القدرات العلمية و الصناعية الجزائرية قد تصبح الجزائر قادرة على تصنيع و لو جزء من هذه المعدات محلياً، غير أن انفتاح السوق الجزائرية أمام هذه المعدات دون حماية سوف يعرقل أي تقدم في صناعتها مستقبلا خاصة إذا لم يصحب اقتناءها تعاوناً فنياً و صناعياً مكثفاً[1].

و بهدف تقدير أثر التفكيك الجمركي على الصناعات الجزائرية، يعرض الجدول رقم (35) مقارنة بين انخفاض أسعار المنتجات النهائية المستوردة و أسعار المنتوج المحلي.

الجدول رقم (35): مقارنة بين أسعار المنتجات النهائية المحلية والمستوردة في الجزائر.

قطاعات النشاط	حقوق جمركية عامة	ح.جمركية تفضيلية	انخفاض معدل ح.الجمركية (1)	انخفاض أسعار الإنتاج (2)	النسبة 1/2
الزراعة، الصيد، الغابات	6.0	5.4	-9.4	-7.5	1.2
المحروقات	22.4	19.7	-12.2	-7.2	1.7
المناجم و المحاجر	7.8	2.8	-81.7	-8.0	7.7
التعدين، الإلكترونيك	11.0	7.8	-29.0	-12	2.4
مواد البناء	16.4	5.0	-69.4	-8.5	10.7
الكيمياء	9.9	4.7	-52.4	-18.7	2.8
الصناعات الزراعية و التبغ	13.1	10.6	-19.2	-5.7	3.3
المنتوجات و الملابس	22	16.1	-28.7	-26.1	1.0
الجلود و الأحذية	24.3	18.8	-23.3	-23.3	1.0
الخشب، ورق الطباعة	15.5	4.9	-72.2	-16.3	4.4
صناعات مختلفة	23.0	19.9	-13.4	-28	0.5
المجموع	11	7.4	-33%	-7	4.7

Source: M.Y Boughar, El Watan économie, du 5 au 11 septembre 2005.

[1]- زايري.ب و دربال.ع، مرجع سابق، ص 50-52.

بلغ معدل الحقوق الجمركية على الواردات الجزائرية قبل بداية التفكيك الجمركي معدل 11 % سعر السلعة المستوردة و بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ انخفض هذا المعدل إلى 7.4 % أي بـ 3.6 نقطة ليزداد لاحقا بوتيرة -0.6 سنويا و-0.7 بين السنة 2011-2013، مما يعني بأن تكلفة الإنتاج ستنخفض بمعدل 7% بالنسبة لمجموع قطاعات الاقتصاد الوطني.

و بافتراض انعكاس انخفاض أسعار المدخلات على أسعار المنتوج النهائي، ستعرف أسعار الاستهلاك النهائي للعائلات انخفاضا بمعدل 8.4 % مما يساهم في رفاهية أفرادها و ارتفاع مستواهم المعيشي، كما أن التخفيض في معدلات الحقوق الجمركية يؤدي إلى تخفيض تكلفة تكوين رأس المال في الجزائر و بالتالي العمل على رفع كفاءة الأداء الصناعي.

الفرع الثاني: مراجعة رزنامة التفكيك التعريفي لاتفاق الشراكة الاوروجزائرية.

في ظل الوضعية الصعبة لمستوى التبادل بين الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي، تأتي خطوة الحكومة الجزائرية نحو إعداد رزنامة جديدة للتفكيك التعريفي بعد تقييم شامل أعدته وزارة التجارة للخمس سنوات التي تلت دخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق و التي أظهرت إحصائياتها اختلالا في المبادلات التجارية بين الطرفين لصالح الاتحاد الأوروبي حيث لم تستفد الجزائر من الاستثمارات الأوروبية المنتظرة بل انحصر التعامل على تدفق السلع نحو السوق الوطنية مما أدى إلى ارتفاع مذهل لفاتورة الاستيراد التي بلغت مستويات خطيرة أمام الخسارة الجبائية التي أفرزها التفكيك الجمركي و التي تفوق الـ 8,1 مليار دولار من المداخيل المختلفة منذ 2005، في انتظار استكمال الجولة الخامسة من المفاوضات بين الطرفين حول الشق الصناعي.

و يذكر أن الطرفين توصلا في 14 جوان 2010 "بلكسمبورغ" بمناسبة انعقاد مجلس الشراكة الأورو-جزائري لاتفاق يقضي بتأجيل التفكيك التعريفي إلى سنة 2020 إي بثلاث سنوات بسبب حاجة الجزائر لمنحها فترة إضافية لمؤسساتها التي تتأهب للمنافسة المتزايدة التي ستفرض من خلال إنشاء منطقة جزائرية- أوربية للتبادل الحر و ذلك بناء على المادتين 9 و11 من نص الاتفاق.

كما توصل الجانبان أيضا خلال مناقشاتهما المتعلقة بالمجال الفلاحي إلى اتفاق يخص 36 منتوجا فلاحيا موجها للاستيراد بالجزائر حيث يستفيد بعض منه من الإعفاء الجمركي مباشرة والبعض الآخر تتم إعادة تهيئته حسب نفس المصدر في انتظار إعداد "الأطر التقنية" لإبرام الاتفاق الفلاحي.

و بهدف حماية بعض الفروع الصناعية الناشئة أو تلك التي سيتم استحداثها في إطار إنعاش الصناعة، دافعت الجزائر بهذه المناسبة على قائمة المنتجات الصناعية التي تريد إعفاءها من التفكيك التعريفي و التي تتعلق بمواد الحديد و النسيج و الإلكترونيك و كذا تلك الخاصة بصناعة السيارات.

المطلب الثالث: آثار الشراكة الاوروجزائرية على ديناميكية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تشير أهم بنود اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة التركيز على حرية انتقال الأشخاص و رؤوس الأموال بالشكل الذي ينعكس بصفة مباشرة على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحو الجزائر. فالفرضية البارزة لنجاح اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي تتعلق بالرفع من حجم التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية ليس بمبالغها و إنما بما تجلبه من تكنولوجيا و بما توفره من خبرة للقطاعات الإنتاجية المحلية.

الفرع الأول: استثمارات الاتحاد الأوروبي في منطقة جنوب المتوسط:

تمثل استثمارات دول الاتحاد الأوروبي لسنة 1998، 50% من مجموع استثمارات دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) في الدول المتوسطية متبوعة بالولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 47% ثم اليابان بنسبة 7%. إلا أن قيمة مخزون استثمارات دول الاتحاد الأوروبي في الدول المتوسطية المقدرة بـ 16 مليار أورو لا تمثل سوى 1,9% من استثمارات الاتحاد الإجمالية خارج دوله نفسها، حيث يوجه الاتحاد الأوروبي 36 مليار أورو من استثماراته لنفس السنة نحو دول أوروبا الشرقية (4,4 %) و67 مليار أورو لدول جنوب شرق آسيا (7,8%) و 82 مليـار أورو (10%) لأمريكا اللاتينية.

إن ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الاتحاد الأوروبي نهاية سنوات التسعينات كان لصالح مناطق أخرى غير المنطقة المتوسطية من العالم و بصفة خاصة في أمريكا اللاتينية و دول أوروبا الشرقية لتحضيرها للانضمام إليه فيما بعد و هو ما تحقق سنة 2004.

ففي حين أن صادرات الاتحاد الأوروبي تجاه دول المنطقة المتوسطة بلغت 8%، لم تتعدى الاستثمارات الأوروبية إلى المنطقة خلال سنة 2001 سوى 2% بالرغم من أن حجم الصادرات نحو المنطقة المتوسطة يتجاوز حجم الصادرات الموجهة لدول آسيا وهذا ما يؤكد بأن الدول المتوسطة لا تعتبر بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين الأوروبيين سوى سوق صغيرة يفضلون التصدير إليها أكثر من الاستثمار بها، وعليه ستؤدي اتفاقات الشراكة بين الدول المتوسطة و الاتحاد الأوروبي عموما إلى كبح تطور الاستثمارات المباشرة لدول الاتحاد في المنطقة ما لم يتم فتح الأسواق الوطنية بين دول جنوب المتوسط (جنوب- جنوب).

الفرع الثاني: أثر التفكيك الجمركي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

لم تستفد الدول المتوسطة الجنوبية من تسارع وتيرة العولمة المالية و التجارية بداية التسعينات، فبعد أن كانت المنطقة تستقبل أكثر من نصف الاستثمارات الأجنبية الموجهة للدول النامية انخفضت نسبتها إلى 14% في الثمانينات قبل أن تنخفض ما دون هذا المستوى في التسعينات من القرن الماضي

حيث سجلت أربع دول متوسطية خلال الفترة 1982 و 1992 تدفقات يمكن أن نقول عنها بأنها مقبولة خلال هذه الفترة و هي مصر، تركيا، المغرب و تونس فيما شهدت الجزائر و ليبيا خلال نفس الفترة خروجاً للاستثمارات الأجنبية.

و تتعدد أسباب ضعف جاذبية الدول المتوسطة الجنوبية مع اختلاف بنيتها الاقتصادية من دولة إلى أخرى حيث نسجل منها صغر الأسواق الوطنية و غياب تجمعات إقليمية في منطقة جنوب المتوسط (تعظيم حجم السوق) و الأخطار السياسية، الأمنية و الاقتصادية...الخ إضافة للتأخر في وضع نظام قانوني مشجع للاستثمار أمام ثقل الجهاز الإداري و كلها عوامل ساهمت في هذا الضعف.

و ينتظر من اتفاق الشراكة الاورومتوسطية زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول جنوب المتوسط مما يساهم في زيادة الدخل الوطني و رفع مستويات المعيشة و الحد من البطالة بإتاحة فرص أفضل لتقسيم العمل و تخصيص الموارد.

إن تحرير التجارة بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر لا يتوقع منه أن يأتي بمثل هذه النتيجة لأن البروتوكولات التي سبق لدول جنوب المتوسط عموما أن وقعتها مع دول الكتلة الأوروبية منذ عدة عقود كانت هي الأخرى تتيح للمنتجات الصناعية القادمة من دول جنوب المتوسط الدخول بحرية إلى الأسواق الأوروبية (باستثناء المنتجات الزراعية) و هي الميزة التي لم يترتب عليها زيادة صادرات هذه الدول إلى أوروبا و لا زيادة تدفق الاستثمارات الأوروبية نحوها و النتيجة أن إتاحة الفرصة للدخول إلى الأسواق الأجنبية لا يؤدي تلقائياً إلى زيادة الصادرات، كما أن فتح الأسواق المحلية أمام الصادرات الأجنبية في إطار منطقة التبادل الحر لا يؤدي إلى تلقي المزيد من الاستثمارات الأجنبية بطريقة آلية ما لم تتوفر عوامل إضافية أهمها اتباع سياسات ترفع من كفاءة و تنافسية المؤسسات الاقتصادية و المنتجين المحليين و تطوير مؤشرات الاقتصاد الكلي لزيادة جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمارات الأجنبية.[1]

و نسجل في هذا الصدد بأن بقاء القيود التعريفية و غير التعريفية بين دول جنوب و شرق المتوسط يساهم في الحفاظ على مستوى تدفق الاستثمارات الأوروبية إلى دول جنوب المتوسط على ما هي عليه، لأن السلع المنتجة في أوروبا سوف تتمتع في هذه الحالة بمعاملة تفضيلية في أسواق كل الدول الموقعة على اتفاق الشراكة و هي معاملة قد لا تتمتع بها لو كانت منتجة من استثمارات موطنة في إحدى دول الشرق الأوسط التي توجد حواجز بينها و بين الدول الأخرى. لذلك دعا "برنارد هوكمان" كبير الاقتصاديين في إدارة شمال إفريقيا و أوروبا و آسيا الوسطى في البنك الدولي، إلى

[1]- عماد جاد، الاتحاد الأوروبي و الشرق الأوسط: الواقع و احتمالات المستقبل، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، مطابع الأهرام التجارية، قليوب، مصر،2001، ص 97.

خفض التعريفات الجمركية بين الدول الشرق أوسطية الموقعة على اتفاقات الشراكة مع أوروبا لتلافي تركز الاستثمارات في أوروبا و انتقالها إليها من الدول الأخرى.

و من العوامل التي أفقدت الجزائر القدرة على زيادة جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة نذكر ما يلي:

- غموض مصير الإصلاحات الاقتصادية خاصة على المستوى الجزئي و ضعف معدلات النمو خارج المحروقات بالرغم من الحفاظ على توازن سعر الصرف.
- تقييد نظام الاستثمارات (الإطار التشريعي و التنظيمي و الإجراءات الإدارية) خاصة بعد 2009.
- المشاكل المتعلقة بتهيئة و تطوير المناطق الصناعية الكبرى و فشل أغلب جهود تنمية و دعم القطاع الخاص.
- ثقل الإجراءات الجمركية مع ضعف تدعيم الهياكل الاقتصادية القاعدية و قلة تنمية الموارد البشرية و تأهيلها (قدم النظام التعليمي و برامج التكوين المهني).

الفرع الثالث: الاستثمارات الأوروبية المباشرة في الجزائر:

كانت الجزائر قد استقبلت خلال سنوات السبعينات متوسط سنوي يقدر بـ 100 مليون دولار كاستثمارات أجنبية مباشرة، و مع بداية سنوات الثمانينات تسارعت وتيرة ظاهرة خروج الاستثمارات مع بداية سنوات التسعينات حيث تشير أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري عن دخول 45 مليون دولار فقط خلال الفترة ما بين 1986 و 1992 مقابل تسجيل خروج 78 مليون دولار خلال نفس الفترة.

و بالرغم من أن الإصلاحات المدخلة على قانون النقد و القرض قد أزاحت القيود على دخول رؤوس الأموال الأجنبية بالسماح للشركات الأجنبية بالاستثمار في استغلال الحقول النفطية الموجودة، إلا أن آثارها لم تكن محققة بسبب تزامنها مع الأزمة السياسية و الأمنية في بداية التسعينات.

و تعتبر الجزائر أقل جاذبية للاستثمارات الأجنبية حسب مؤشر جاذبية الاستثمارات المعتمد من طرف اتفاقية الأمم المتحدة للتعاون و التنمية (CNUCED) إذ بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 1996–2000 ما قيمته 1,5 مليار دولار، أغلبها موجهة لقطاع البترول و الغاز و فيما بلغ مؤشر المنطقة المتوسطية بين 1998–2000، 0,9% لم يتجاوز بالنسبة للجزائر 0,3%.

و يشير الجدول رقم (36) المحدد للجهات و الدول المساهمة في المشاريع الاستثمارية بالجزائر خلال الفترة 1993-2003، أن عدد المشاريع الاستثمارية الإجمالية خلال هذه الفترة قد بلغ 587 مشروعا، فرغم بلوغ حصة الاتحاد الأوروبي فيها نسبة 60% أو 352 مشروعا من ناحية العدد إلا

أنها لا تمثل سوى 34% من ناحية القيمة و بذلك يعتبر الاتحاد الأوروبي المستثمر الأول في الجزائر من ناحية عدد المشاريع و الثاني بعد المنطقة العربية من ناحية قيمة الاستثمارات.

كما تبقى الاستثمارات المتأتية من الاتحاد الأوروبي تحتل المرتبة الأولى من ناحية مناصب الشغل المنشأة، إذ تساهم في تشغيل أكثر من 41 ألف عامل محققة نسبة 59 % من مناصب الشغل المنشأة عن طريق الاستثمارات الأجنبية في الجزائر منذ عشر سنوات.

و في حين تراهن الجزائر على الاستثمارات الأوروبية لتحريك الصناعة خارج قطاع الطاقة خاصة بعد توقيع اتفاق الشراكة بينهما، تؤكد الأرقام أن حصة الجزائر من الاستثمارات الأجنبية لا تزال جد هزيلة مقارنة بالدول المغاربية المجاورة (تونس و المغرب).

الجدول رقم (36): مساهمة المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر 1993-2003

الجهة	العدد	النسبة	المبلغ (مليون دج)	النسبة	التشغيل	النسبة
العربية	164	% 28	174.745	% 51	% 15.694	% 22
الأوروبية	352	% 60	116.461	% 34	% 41.794	% 59
أمريكا	34	% 6	27.479	% 8	% 10.081	% 14
آسيا	32	% 5	15.781	% 5	% 2.580	% 4
آخرين	3	% 1	9.944	% 3	% 656	% 1
إفريقيا	2	% 0.	476	% 0.	% 27	% 0.
المجموع	587	% 100	344.886	% 100	70.832	% 100

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار،ANDI، 2004.

و من خلال دراسة الالتزامات الجمركية المتضمنة في اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي سيما مراحل التفكيك التعريفي الجمركي يتبين لنا ما يلي:

- حرص الاتحاد الأوروبي على الإبقاء على قواعد السياسة الزراعية المشتركة خارج مجال التفاوض بما يضمن مصالحه التجارية في هذا القطاع.
- مراعاة الدول المتوسطية لطبيعة الإنتاج المحلي و مدى تنافسيته في توزيع مراحل تفكيك الحقوق والرسوم الجمركية.

و فيما تؤكد الأرقام التي تستند عليها السلطات العمومية أن صافي قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر قد بلغ 2,33 مليار دولار في سنة 2008، لا تمثل دول الاتحاد الأوروبي سوى ثلثها بالرغم من ظهور توجه إيجابي في السنوات الأخيرة كما تشير إليه الدراسة التقييمية الأولى التي أنجزها خبراء الاتحاد الأوروبي حول تنفيذ اتفاق الشراكة الاوروجزائرية، و تبقى بالتالي بعيدة عن

النسب المطلوبة نظرا للتأخر الكبير الذي يعرفه جهازها الإنتاجي خارج قطاع المحروقات رغم التحفيزات الجبائية و التعديلات التي أدخلت على الإطارين التشريعي و التنظيمي في هذا المجال.

و عليه طلبت الجزائر من شركائها الأوروبيين الالتزام بالشروط الموثقة في الاتفاق خاصة فيما يتعلق بضرورة رفع الاستثمارات الأوروبية المباشرة و مسألة حرية تنقل الجزائريين إلى أوروبا و الحد من عدم التوازن التجاري.

في المقابل تشير تصريحات المسؤولين الأوروبيين إلى ارتفاع الاستثمارات المباشرة الأوروبية في الجزائر من 234 مليون دولار العام 2005 إلى 1,15 مليار دولار العام 2009 مع التأكيد على انتقال هذه الاستثمارات من قطاع المحروقات إلى القطاعات الإنتاجية الاقتصادية بنسبة 70% على الرغم من الإجراءات الاقتصادية الحمائية التي كانت الحكومة الجزائرية قد اتخذتها منتصف عام 2009 بموجب قانون المالية التكميلي لنفس السنة خاصة في مجال الاستثمار الأجنبي (قاعدة 51% للمتعاملين الوطنيين مقابل 49% للأجانب)، حيث انتقد الجانب الأوروبي في أكثر من مرة سياسة الاستثمار في الجزائر التي يعتبرها غير محفزة بسبب الإجراءات الحمائية التي تتخذها الحكومة الجزائرية والتي تعيق نشاط المتعاملين الأجانب، بالرغم من أن هذه التدابير لم تؤخر مشاريع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر فحسب بل أثّرت على نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.

كما تستفيد الجزائر سنويا من هبة بقيمة 58 مليون أورو في إطار الآلية الأوروبية للشراكة و الجوار توجه منها مثلا لدعم قطاع المياه و التطهير (بقيمة 30 مليون أورو سنة 2011) مع تخصيص الاتحاد الأوروبي لـ 175 مليون أورو لتحديث الآلة الاقتصادية الجزائرية في الفترة ما بين 2011-2013.

و لقد حددت خارطة الطريق لتنفيذ اتفاق الشراكة الموقعة بين وزارة التجارة و المفوضية الأوروبية بالجزائر مجالات العمل ذات الأولوية لسنتي 2009-2010 و المتمثلة في مرافقة الإصلاحات الاقتصادية و السياسات التجارية حيث يتعلق البرنامج المقرر لمدة 30 شهرا بإقامة خمس عمليات توأمة بين إدارات جزائرية و أوروبية و تنفيذ 30 عملية مساعدة تقنية و تبادل المعلومات و تكوين أدوات التدخل في هذا البرنامج و مرافقة الطاقم الوطني لوحدة تسيير البرنامج و تنظيم ملتقيات و ورشات موضوعاتية.

و كانت الحكومة الجزائرية قد أكدت في كثير من المرات على وجود عراقيل من فعل الأوروبيين بابتكارهم إطارا تنظيميا غير تعريفي يوحي للوهلة الأولى بأن الأمر يتعلق بمنطقة تبادل حر لكن

عندما نتعمق في الأمر نجد بأن المؤسسات الجزائرية مقصاة من الوصول إلى السوق[1] على غرار حالة المؤسسة الجزائرية الإسبانية "فرتيال" التي حاولت تصدير أسمدة نحو السوق الأوروبية لتقابل بعدة معوقات من الجانب الأوروبي بحجة أن سعر الغاز المستعمل في الإنتاج مدعم.

و من هنا نقول بأن إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي لن تنتج سوى زيادة درجة انفتاح الأسواق الجزائرية أمام السلع الأوروبية لأن هذه الأخيرة لم تقدم تنازلات مهمة في مجال فتح أسواقه أمام الصادرات الضئيلة جدا من السلع الجزائرية.

و من هذا المنطلق، سيسفر تجسيد منطقة التبادل الحر هذه على القضاء على الصناعات التحويلية أو التأثير عليها سلبياً في أحسن الأحوال حيث سيمس التهديد أساسا الصناعات التي أقيمت في إطار سياسة إحلال الواردات القائمة إما على مكونات المنتوج النهائي (الصناعات التجميعية مثل صناعة الأدوات الكهرومنزلية و المعدات الميكانيكية) أو على استيراد السلع الوسيطية مثل الصناعات الكيماوية (المنظفات، مستحضرات التجميل...الخ)، في المقابل ستصمد الصناعات التي تتوفر فيها المزايا النسبية التي تعتمد على عوامل إنتاج محلية و عمالة كثيفة كالصناعات المعدنية و الغذائية.

إن النظر إلى منطقة التبادل الحر الاوروجزائرية كما يرسمها اتفاق الشراكة الموقع بين الطرفين سنة 2002 يجعلنا نقول أن آثارها السلبية على الجزائر أكيدة كما بينتها الدراسات التقييمية المنجزة بعد مرور أكثر من خمسة سنوات على دخوله حيز التطبيق، أما آثاره الإيجابية فتبقى محتملة ما دام أن فتح الأسواق الجزائرية أمام الصادرات الأوروبية لا يمكن التراجع عنه. أما الاستثمارات الأوروبية المباشرة القادمة من دول الاتحاد الأوروبي فيبقى قرارها بأيدي أصحابها و تتحكم فيها محددات عديدة قد لا تتوفر في الإطار التشريعي و التنظيمي لمناخ الأعمال الجزائري المصنف في ذيول قوائم مؤشرات جاذبية الاستثمارات الأجنبية في العالم.

[1]- تصريح وزير الخارجية الجزائري، مراد مدلسي، على هامش اجتماع مجلس الشراكة المنعقد، بلكسمبورغ، في 14 جوان 2010.

الفصل الثالث: تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة الاوروجزائرية.

تمهيد:

تعتبر المؤسسة ظاهرة معقدة و مركبة تمثل الأداة الرئيسية لإحداث النمو و التنمية لأنها خلية الإنتاج التي يتم فيها تجميع و توليف بعض العناصر الاقتصادية، و عليه فقد نالت اهتماما متزايدا بمرور الزمن و كانت محور دراسات العديد من المفكرين نظرا لأنها تتولى مهمة إنتاج الخيرات و الخدمات لإشباع الحاجات الفردية و الجماعية و خلق الثروة بواسطة كفاءتها و فعاليتها من خلال توليد قيمة مضافة يعاد ضخ جزء منها في الدوائر الاقتصادية مما يسهم في تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع بخلق وظائف شغل جديدة.

و في ظل تفاقم عبء الديون الأجنبية التي أرهقت كاهل الخزينة العمومية للجزائر بعد انخفاض أسعار البترول و على إثر ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية العالمية و بروز التقسيم الدولي للعمل، اتجهت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى اتخاذ عدة تدابير إصلاحية هيكلية تجسدت معالمها منذ صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988 و ما تبعها من تطبيق لسياسات مالية و نقدية انكماشية أدت إلى تحقيق التوازنات الكلية سنة 1998 على الرغم من بقائها مرهونة بعدة تحديات جديدة خاصة بعد التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و وصول الجزائر على مرحلة متقدمة في مفاوضات انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC).

و عليه و بحكم أنّ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أصبحت تشكل قاطرة التنمية في كثير من دول العالم لِما تتميّز به من مرونة الإدارة و القدرة على التحكم في شروط الإنتاج و السيطرة على قوى العرض و الطلب فإننا نرى أنّ المدخل الصحيح لإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري و تكييفه مع متطلبات الأسواق الدولية خاصة بعد دخول اتفاق الشراكة الاوروجزائرية حيز التطبيق، يتمثل في الاهتمام البالغ بتأهيل هذه المؤسسات و منحها الدور القيادي في تعزيز التنمية المستدامة من خلال تحسين و دعم قدرتها التنافسية و إكسابها عناصر التسيير الراشد باعتماد التقييس والابتكار التكنولوجي والارتقاء بالإنتاج الوطني إلى أعلى معايير الجودة العالمية.

المبحث الأول: استراتيجيات تأهيل المؤسسات الاقتصادية.

تعتبر عملية تصميم و اختيار و تنفيذ الاستراتيجيات من أهم مقومات نجاح عملية تأهيل و عصرنة المؤسسات و هو ما يجب أن تدركه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تنشط في بيئة إقليمية و دولية متغيرة و شديدة المنافسة و التعقيد، مما يفرض عليها اليقظة الدائمة و الانتباه الجيد لكل صغيرة و كبيرة حتى تتمكن من تصميم الإستراتيجية المناسبة التي تسمح لها باستغلال الفرص مع تجنب التهديدات التي قد تقلل من تنافسيتها المحلية و الدولية.

المطلب الأول: الاستراتيجيات و البيئة التنافسية.

بناء على المزايا التي تحوزها المؤسسة فإنه يمكنها انتهاج أحد البديلين الاستراتيجيين التاليين:

1- **استراتيجيات السيطرة بالتكلفة**: و ذلك من خلال طرح منتجات و خدمات لزبائنها بأسعار معقولة و أدنى من أسعار المنافسين أو عرض منتجات بجودة عالية و أحسن من المنافسين و بأسعار متقاربة مع أسعارهم.

2- **إستراتيجية التمييز**: و التي تعتمد على إعداد نشاطات و استراتيجيات فريدة و متميزة عن المنافسين قد تسمح لها بالرفع من أسعارها.

الفرع الأول: شروط ما قبل تبني الإستراتيجية.

من الطبيعي عدم وجود إستراتيجية واحدة في مجال تأهيل المؤسسات في كل الصناعات، لكن هناك مجموعة من البدائل الإستراتيجية التي تختار المؤسسة أحسنها أو البعض من محاورها بحسب ميزتها التنافسية و حقل المنافسة الذي تنشط فيه. و بهذا نستنتج بأنه حتى تتوصل المؤسسة للتعرف على مزاياها التنافسية و حقل تنافسها يتحتم عليها القيام بالتشخيص الاستراتيجي الشامل من أجل مقارنة سلسلة قيمتها مع سلسلة القيمة لمنافسيها للوصول لما يلي:

- استخراج نقاط الضعف التي تعرف فيها المؤسسة تأخرا.
- استخراج نقاط القوة تجاه منافسيها.
- الإجابة على بعض الأسئلة التي تطرح عند كل مسؤول على المؤسسة حول السياق الجديد الخاص بمنطقة التبادل الحر نتيجة للتحديات الكبيرة و التساؤلات الكثيرة التي تطرح في أذهان المسؤولين و تنتظر الإجابة على غرار:

- كيف تغير منطقة التبادل الحر سوق المؤسسة الحالي خاصة من حيث الحجم، النمو، سلوك الزبائن و السعر؟
- ما هي نتائج منطقة التبادل الحر على قطاع النشاط و التكنولوجيات و الزبائن بالنسبة للمؤسسة؟

- ما هي متطلبات السوق من حيث الجودة، معايير و مواصفات الإنتاج، التغليف، البطاقية...الخ؟
- ما هي التغييرات الداخلية التي يجب إدخالها على المؤسسة من أجل التكيف مع السياق الجديد؟
- ما هي الإستراتيجية التي يجب انتهاجها من أجل رفع حصة السوق، الشراكة، التخصص و توسيع تشكيلة المنتجات؟

إن التشخيص يسمح لنا بالوصول إلى توصيات بخصوص الاقتراب الاستراتيجي الذي يمكن أن تعتمد عليه المؤسسة في عملية تأهيلها من أجل ضمان بقائها و تحسين مردوديتها و نموها بإعطاء الامتياز و الاهتمام للمحاور التالية:[1]

- تركيز النشاطات حول المهام الرئيسية للمؤسسة.
- التحكم في التكنولوجيات و متابعة تطورها.
- إعطاء الامتياز للمناولة مع تدعيم و تعبئة الخدمات الخارجية.
- الانفتاح على الشراكة و المساهمات و الاندماجات.
- القيام بتحالفات و قبول اقتسام المسؤوليات.
- تدعيم القدرات الإدارية.

الفرع الثاني: **الاستراتجيات التنافسية بالنسبة للمؤسسة.**

بناء على مختلف التحاليل والدراسات يمكن وضع قائمة من الاقتراحات و العمليات التي يجب أن تعمل بها المؤسسة من أجل تحسين التحكم في تكاليفها و تمييزها لمنتجاتها و خدماتها، فعادة ما تتمثل هذه الحركات و العمليات في طرق و ممارسات التسيير و الكفاءات (المعرفة، التكنولوجية و الإبداع) في النشاطات الأساسية و الداعمة للمؤسسة، حيث أن الوظائف الأساسية للمؤسسة (الانتاج، التسويق، المالية و الموارد البشرية) تتطور بتغير الإستراتيجية التي تعتمد عليها وفقا للحالات التالية:

أولا: الإستراتيجية المرتكزة على ميزة تكلفة المنتجات: تركز على تنميط الإنتاج و التجهيزات و الاعتماد على المناولة، بينما يهتم التسويق بإيجاد موقع يميزه في الأسواق الحساسة للسعر فيما تهتم المالية أكثر بمراقبة التسيير لتركز الموارد البشرية في الأخير على جانب المردودية.

ثانيا: استراتيجية التمييز بتكلفة الخدمة: حيث تعتمد وظيفة الإنتاج على مقاربة الإنتاج، البحث و الخدمة التقنية و التجارية لمصلحة المشتريات، التسويق و المبيعات، أما الجانب التسويقي فينصب حول الاستثمار في الاتصال، فيما تعتمد الوظيفة المالية على اقتراح شروط مالية محفزة لترتكز الموارد البشرية في الاخير على الاستثمار في المصالح التقنية التجارية و خدمات ما بعد البيع.

[1] - A.T.LAMARI, Les nouvelles stratégies d'entreprise, in LICCAL, N-88, juillet 1998, p 3.

ثالثا: إستراتيجية التمييز بالمنتجات: تركز فيها الوظيفة الإنتاجية على المرونة في الإنتاج و الاستثمار من جهة، فيما يعتمد التسويق على تركيز القيمة المضافة الناجمة من تمييز المنتجات من جهة أخرى، و تركز الوظيفة المالية في مقابل ذلك على سبق التقلبات في المداخيل و ينصب اهتمام الموارد البشرية على ضمان يد عاملة مؤهلة عن طريق التكوين المتواصل.

رابعا: إستراتيجية التمييز عن طريق الخدمة: حيث تعمل إدارة الإنتاج على ضمان المرونة في عمليات الإنتاج في حين يركز التسويق على تطوير صورة الكفاءة و أن يكون في انتباه دائم للزبائن لتعمل الوظيفة المالية على الاستثمار في الإبداع المالي على غرار وظيفة الموارد البشرية التي تهتم بالاستثمار في الموظفين.

خامسا: إستراتيجية التمييز بالإبداع: هنا تبرز أهمية البحث و التطوير في العمليات و المنتجات بالنسبة لوظيفة الإنتاج، بالمقابل تهتم وظيفة التسويق بتطوير صورة الكفاءة و أن تكون في استماع تام للزبائن، و من أجل إنجاح ذلك تركز الوظيفة المالية على الاستثمار في الإبداع المالي التي تتأتى باهتمام وظيفة الموارد البشرية بخلق روح الإبداع لدى موظفيها.

سادسا: إستراتيجية التمييز عن طريق التسويق: هنا تركز وظيفة الإنتاج على إنتاج قاعدي موحد مع إمكانية المرونة في المراحل الأخيرة لصنع المنتوج في حين يعمل التسويق على إيجاد تموقع جيد للمنتوج مما يتطلب من الوظيفة المالية الاستثمار في مصاريف الاتصال و من الموارد البشرية التركيز على التكوين في الإبداع و خاصة في المجال التجاري.

الفرع الثالث: التفكير الاستراتيجي و تأهيل المؤسسات.

بعد القيام بعملية التشخيص الاستراتيجي الشامل و تحصيل المعطيات اللازمة للخروج بالتوصيات المقترحة كمرحلة أولى، يمكن للمستشارين أو المحللين أخذ صورة جيدة عن العمليات التي يجب أن تسير المؤسسة عليها من أجل تقوية الملاءة و التنافسية، مما يدفع المؤسسة للتفكير الاستراتيجي في مستقبلها في سوق تميزه المنافسة الشديدة التي لا تعترف بالحدود.

و نشير في هذا الصدد إلى أن معظم المؤسسات الجزائرية تعتمد على تكنولوجيات قديمة نظرا لأنها لم تستثمر بطريقة منتظمة في الصيانة و تحيين العمليات و الإجراءات أو تشكيلة المصنع كما أنها نادرا ما تعتمد على المناولة.

و في ظل التحولات التي تعرفها بيئة الأعمال المحلية و الدولية في إطار العولمة الاقتصادية التي تستعد الجزائر للاندماج فيها تدريجيا من خلال فتح السوق الجزائري للمنتجات الأجنبية و الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية و العالمية، أصبح محتما على المؤسسات الجزائرية أن تتبنى التفكير الاستراتيجي المنهجي و الدائم لتتمكن من التعرف في الوقت المناسب على التطورات

المحتملة للأسواق و عوامل النجاح فيها و كذا نقاط القوة و الضعف أمام منافسيها و كذا التوجهات التي يمكن إتباعها في سبيل النجاح إضافة للاستراتيجيات التي يجب وضعها في هذا الشأن. لذا يتحتم على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحرص على نشر الفكر الاستراتيجي بين مسيريها حتى تصبح قراراتهم تعكس بعدا استراتيجيا في زيادة قيمة المؤسسة من وجهة نظر الزبائن و المساهمين على اعتبار أن الاتجاهات الحديثة التي يعتمد عليها الفكر الاستراتيجي تركز على مفاهيم أساسية لابد أن تدركها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لتحقيق التفوق على المنافسين و زيادة قيمتها في السوق و التي تتمثل في: العولمة، الجودة الشاملة، زيادة أهمية الزبون و نسبية الفرص و التهديدات و القوة و الضعف.

لا بدّ على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية أن تدرك بأن البيئة هي وحدة عالمية متكاملة توفر أسواقا محتملة على الصعيد العالمي و بالتالي فرصا و مخاطر عالمية، موردين عالميين، منافسة عالمية...الخ، و منه أصبح من غير اللائق، استراتيجيا، الاعتماد على ميزة تنافسية و حيدة يسهل على المنافسين تقليدها، بل تحولت المؤسسات إلى الجودة الشاملة بمعنى أن تتنافس المؤسسة على كل خصائص السلعة و على جودة كل ما تقدمه من خدمات بالتركيز على الكفاءة و الجودة بالاعتماد على الابتكار و تقديم أفكار جديدة يصعب على المنافسين تقليدها إلا بتكلفة عالية أو بعد وقت طويل من خلال العمل في مناخ التشاور و الشفافية.

و يمكن للمؤسسات الاعتماد على عدة استراتيجيات في عملية التقويم و إعادة الهيكلة مع مراعاة حجم المؤسسة و مكانتها في السوق و مزايا التنافسية التي تحوزها (أهداف المؤسسة، القدرات المالية و البشرية للمؤسسة و منافسيها).

الفرع الرابع: **تشكيل الإستراتيجية**.

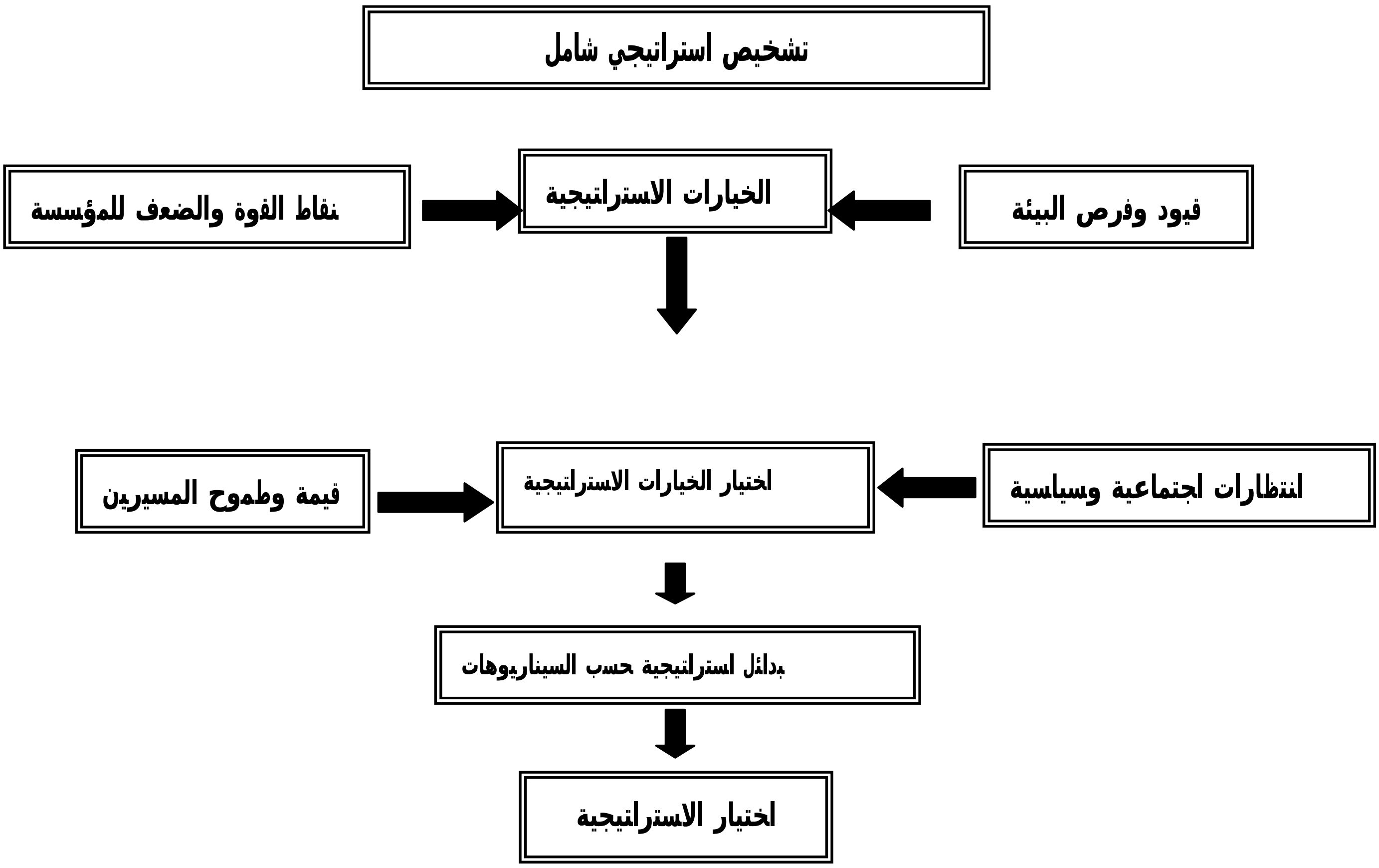
يتطلب تشكيل الإستراتيجية من المؤسسة الاقتصادية، في هذه المرحلة، تحديد ما يلي:

- الأهداف المرجوة (تحسين النجاعة من حيث الإنتاجية و النمو من خلال التقليل من نقاط الضعف و تدعيم نقاط القوة مع تدعيم التنافسية).
- توفير الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة.
- إيجاد النموذج التنظيمي المناسب لتنفيذ و تحقيق هذه الأهداف.

إن إعداد البدائل الإستراتيجية انطلاقا من نتائج التشخيص لا بد أن تراعي إمكانية الإنجاز للبديل الاستراتيجي المختار من خلال مراعاة عدة عوامل منها: الأهداف المحددة، الأوضاع الحالية للمؤسسة و تطورها المحتمل، عزيمة تحرك و عمل الشركاء المعنيين و القيود القانونية، المالية، التجارية، التقنية و البشرية و التطور المحتمل لبيئتها.

كما ينبغي أن تكون المؤسسة على دراية تامة بما ينتظر منها في إطار السياسة العمومية المتعددة الأبعاد بما يخدم المجتمع و يحمي البيئة و المستهلكين من خلال التعرف على كفاءاتها و قدراتها و مزاياها التنافسية حتى يصبح بإمكانها أخذ فكرة واضحة عن توجهاتها الإستراتيجية قبل أن تجد نفسها أمام عدة بدائل إستراتيجية تختار منها في الأخير إستراتيجية معينة مع مراعاة الأهداف المسطرة و إمكانيات المؤسسة و طريقة تنظيمها و تنفيذها بنجاح كما يبينه الشكل رقم (03).

الشكل رقم (03): تشكيل استراتيجية المؤسسة.



Source: Mohamed Lamine Dhaoui, Restructuration et mise à niveau d'entreprises, Guide méthodologique établi pour le Gouvernement algérien par l'ONUDI, p177.

إن الإستراتيجية تتبع تسلسل مراحل منهجية دقيقة في عملية تشكيلها و تنفيذها ينبغي أن يدركها المسيرون في المؤسسات الجزائرية و يعملوا بها حتى تكون مصدرا لتنمية تنافسيتها و ترفع من حصتها السوقية.

المطلب الثاني: الاستراتيجيات المحتملة لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

يمكن أن يعتمد تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على عدة استراتيجيات أبرزها إعادة التركيز (Recentrage)، الشراكة (Partenariat) و المرونة (Flexibilite).

و يتم اعتماد احدى هذه الاستراتيجيات أو التنسيق بينها مع مراعاة خصائص المؤسسات الراغبة في التأهيل و نقاط الضعف التي تواجهها على غرار حجمها الصغير، مواردها المالية المحدودة، قدراتها الإنتاجية غير المستغلة كليا، مناهج التسيير الأساسية في مجال التسويق، الجودة و التصميم...الخ و عدم كفاية مصادر المعلومات التجارية و التقنية التي تحتاجها.

الفرع الأول: استراتيجية إعادة التركيز (Strategie de Recentrage):

تعتمد المؤسسة، تبعا لهذه الإستراتيجية، على تركيز نشاطاتها و إعادة النظر في حجمها لتعمل حول حرفة أساسية "métier de base"، إذ أن اندماج و انفتاح الأسواق الجزائرية على المنتجات الأجنبية يعني العمل في إطار منافسة عالمية تفرض على المؤسسات الوطنية التخصص في الأسواق و المنتجات التي بإمكانها أن تحوز فيها على كفاءات متميزة مقابل التخلي عن المنتجات و الأسواق التي ترى فيها فرصا نادرة للنجاح و القدرة على المنافسة حتى تكتسب صورة قوية و تخصص و شهرة أمام زبائنها و منافسيها.

إن إستراتيجية التركيز تولي أهمية بالغة للتخصص في النشاطات الأكثر ربحية (Rémunératrices) التي تحوز فيها المؤسسة على مزايا تنافسية حقيقية باتباع ثلاثة طرق تسير تتمثل في:

♦ **التخلي عن النشاطات التي تراها جانبية:** نقصد بها تلك النشاطات الحدية أو المتواجدة في وضعية غير لائقة حيث يتم التخلي عن بعض الوحدات أو النشاطات غير الضرورية لسير المؤسسة كغلق المقرات الثانوية، وحدات و ورشات الإنتاج التي لا تتمتع بالمردودية و التخلي عن التجهيزات و البنايات للسماح بتعبئة الموارد القادرة على التحول باتجاه بعض النشاطات و العمليات ذات الأولوية في التأهيل.

♦ **تدعيم المحور المميز(Renforcement sur l'axe privilégie):** يفترض ذلك مجهودا متواصلا و أكثر تركيزا لموارد المؤسسة حول عدد محدود من المنتجات يتمثل في ما يسمى "**النجوم**"[1] التي تتمثل في المنتجات المدرة للنقدية التي ينمو سوقها بسرعة. و تهدف المؤسسة من وراء ذلك إلى تدعيم

[1] - Mohamed Lamine Dhaoui, Restructuration et mise à niveau d'entreprises, Guide méthodologique établi pour le Gouvernement algérien par l'ONUDI, p 178.

نتائجها و تنافسية النشاطات التي تتحكم فيها للوصول لتخفيض التكاليف و تحسين الإنتاجية و جودة منتجاتها فضلا عن الفهم و الانتباه الدائم لحاجيات الزبائن لتحقيق أكبر رقم أعمال بأقل تكاليف.

♦ **التنويع في النشاطات المتقاربة أو المتكاملة :** تعتمد العديد من المؤسسات المهددة على استراتيجية إعادة التركيز بسبب تكاليف إنتاجها المرتفعة و مشاكلها المالية حيث أن نقص الموارد المالية يفرض على المؤسسة تطبيق سياسة انتقائية لتخصيص الموارد المالية و توسيع التغطية الجغرافية التي يضمنها اتفاق منطقة التبادل الحر مع الدول الأوروبية إضافة للتقليل من تشكيلة المنتجات و التخصص في تلك التي تتحكم فيها المؤسسة بصورة جيدة سواء من حيث التكنولوجيا أو السوق فضلا عن التقليل من تنويع المنتجات من نفس التشكيلة من أجل التخصص في منتجات الامتياز التي تتحكم فيها المؤسسة بصفة أحسن من حيث التكاليف، الجودة والسعر.

الفرع الثاني: إستراتيجية الشراكة (Strategie de Partenariat):

انتشرت ظاهرة التحالفات الإستراتيجية و الاندماجات و الشراكة بين مختلف المؤسسات في الدول المتقدمة بين الشركات العملاقة نتيجة للمزايا التي يحققها كل طرف من خلال ما يلي:

- تقاسم التكاليف الثابتة المرتفعة المفروضة على المؤسسة من جراء التطوير.
- توفير التمويلات و الظروف الملائمة للعمل على الصعيد العالمي.
- الوصول إلى تحقيق التناغم (Synergie) و التكامل بفعل التوفيق بين المعلومات التسويقية، البحث والتكنولوجيا.

و عليه نجد بأن الحكومة الجزائرية التي اقتنعت بضرورة تكثيف التحالفات الإستراتيجية و الشراكة بين المؤسسات الوطنية و الأجنبية، قد سارعت إلى تخصيص صندوق للشراكة (Fonds de partenariat) على الرغم من أن طريقة تسييره و عمله لا تزال مجهولة إلا أن هذا لم يمنع المؤسسات الاقتصادية من الدخول في اتصالات مع الشركاء الأجانب و المحليين من أجل إبرام عقود شراكة في ظل توسع المنافسة المترتبة عن اتفاق الشراكة و الذي يصعب على المؤسسات العمل بصفة منفردة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية خاصة تلك التي تعاني من نقص في الموارد المالية و البشرية و التكنولوجية، فقد أصبح الاعتماد على استراتيجيات التحالف بمثابة بعد استراتيجي و ليست حالة استثنائية تستستفيد من خلالها من الاشتراك مع مؤسسات وطنية أو أجنبية من أجل توحيد المعارف و الخبرات و التدبير مما يسمح بإنشاء مفعول التعاونية على عدة مستويات (تكنولوجية، تجارية و مالية). فإذا أحسنت المؤسسات الجزائرية التعامل و التفاوض و مسايرة هذه العقود (الشراكة أو التحالف)، فإنها ستتمكن مستقبلا من التصدير إلى الخارج خصوصا نحو الدول الأوروبية التي كانت مهدا لاكتسابها التكنولوجيات و المعارف و الخبرات نتيجة لظهور الثورة الصناعية بها.

و يمكن عموما تطبيق الشراكة في ثلاثة مجالات رئيسية هي:

- أدوات الإنتاج المتوفرة و خاصة المركبات الصناعية.
- قطاعات النشاط التي مازالت تتوفر فيها فرصا في أسواقها وبالتالي يتوجب إشباعها.
- قطاعات النشاط غير المغطاة بالصناعات الوطنية.

و تجدر الإشارة إلى أن نجاح هذه الإستراتيجية بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية أو غيرها مرتبط إلى حد بعيد باختيار الشريك المناسب مما يجعل كل طرف يصل إلى مبتغاه من إبرامه للشراكة و منه تحقيق نتائج إيجابية بمراعاة العوامل التالية:

♦ عدم الاكتفاء بلعب دور ثانوي (مقاولة من الباطن) من خلال مهمة البحث في السوق الجزائري.

♦ تقييم ما تتحصل عليه المؤسسة من جراء دخولها مع شريك أجنبي من مزايا ثم مقارنتها بنقاط قوتها و ضعفها حتى و إن كان الشريك يتحصل على ربح أكبر.

♦ مدى التعاون و تبادل المعلومات و الخبرات التي تسمح بتطوير أحسن تناسق و تناغم (Synergie) بين الشركاء بغية اقتراح منتوج يوفر أحسن علاقة جودة/سعر للزبون.

♦ تجاوز بعض معوقات و مشاكل بعض المؤسسات حيث يمكن اللجوء إلى اتفاق محدود في الزمن كعدم تهديد استقلالية المؤسسة التي تحافظ على شخصيتها و ثقافتها.

إن التعاون يجعل من العلاقات بين الشركاء تلعب دورا مهما في تحسين جودة المنتجات و التغليف و منه تثمين المنتوج فضلا عن أن عقد الشراكة قد يؤدي إلى تنمية القدرات الإنتاجية و توسيع تشكيلة المنتجات، كما يدفع بعجلة الحصول على التكنولوجيات الجديدة بسرعة و الدخول إلى الأسواق الجديدة و المعلومات التقنية و التجارية المناسبة مع تدعيم الانسجام ذلك أن السير الفعال للشراكة غير مكلف و ينمي من القدرة التنافسية للمؤسسة و يسمح بتقليل التكاليف، علما أن هذا الاتفاق مضمون التمويل عن طريق خطوط القرض في سياق تدعيم إستراتيجية الشراكة بين المؤسسات الجزائرية و المؤسسات الأجنبية في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

و من بين أهم المشاكل التي تعترض السير الجيد لعقود الشراكة في الجزائر، نذكر:

- صعوبة إيجاد مؤسسات تقدم مساهمات متوازنة بين الطرفين.
- وجود حواجز قانونية و تشريعية زيادة عن القواعد الجبائية.
- الاختلافات في قوانين الشركات.
- الحواجز البيروقراطية.

إن ترقية الشراكة بين المؤسسات تعتبر خيارا استراتيجيا و محورا جوهريا يعول عليه الكثير من أجل استقطاب الخبرات و المعارف و رصد التمويلات و تحسين القدرات التسييرية لأصحاب

المشاريع، فضلا عن تأهيل المؤسسات وفق ضوابط التنافسية العالمية تبعا لما تضمنه القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[1]

و يمكن القول بان تحديات التنمية الاقتصادية و الخروج من أحادية التصدير و المنافسة العالمية زادت من وعي السلطات العمومية الجزائرية بضرورة التحسين الجوهري لتنافسية المؤسسات الاقتصادية والرفع من قدراتها على التكيف مع متطلبات السوق. و بفعل النقائص و الضعف الذي تعاني منه المؤسسات الجزائرية (تكنولوجيا، تقنيا، تسويقيا، ماليا...الخ)، لجأت الحكومة إلى تبني الشراكة بأشكالها المختلفة (فتح رأس المال، تأسيس فروع مشتركة، توظيف إطارات أجنبية...الخ) حتى تضمن أحسن استيعاب للتكنولوجيات و تقنيات التسيير الحديثة بجعل الشراكة عنصرا جوهريا في سبيل تطبيق أهداف تحسينها و تأهيلها لما سيحققه لها من المكاسب التي نذكر منها:

• تحسين جودة المنتجات المحلية من حيث التقييس والمواصفات (Normalisation) و تكييفها انطلاقا من تأهيل عمليات الإنتاج و فقا لمتطلبات الأسواق المحلية والأجنبية.
• هيكلة تمويل الاستغلال و الاستثمار في دخول الموارد الأجنبية المستقرة و غير المسببة للديون و التي تحفز في انفتاح رأس المال و تأسيس شركات مختلطة جديدة.
• فعالية الإدارة (Management) و التنظيم بما تجلبه من مناهج جديدة من حيث التنظيم الداخلي و التسيير المرن بتكلفة أدنى للموارد البشرية و المادية بالتسويق و الترقية للمنتجات فضلا عن الطرق العصرية في تعبئة و تسيير الموارد المالية.

و لقد أدركت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أهمية الشراكة كعامل لتنمية تنافسيتها و تأهيلها فسارعت إلى ذلك كما هو الحال بالنسبة للمؤسسة الوطنية للمنتجات الصيدلانية (SAIDAL**)** التي أبرمت عقود شراكة مع مجموعات ذات مكانة دولية مرموقة مثل:(Rhone Poulenc Rrer) الفرنسية، المجموعة الصيدلانية الفرنسية (Novonodirsk)، الدانماركية (Pfizer) و الامريكية (Eli lilly).

الفرع الثالث: إستراتيجية المرونة (Stratégie de Flexibilité).

تعتبر هذه الإستراتيجية من بين البدائل التي تعتمد عليها المؤسسات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تعتمد على المرونة في الموارد البشرية و المادية التي قد تساهم في عملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مجال التكوين و تطوير كفاءة الموظفين و تجديد و عصرنة التجهيزات.

[1]- محمد النعمان بتيش، الاستثمار بوابة الازدهار، فضاءات، مجلة تصدر عن وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد 2، 2003، ص 10.

إن المرونة أصبحت حتمية في الوقت الراهن لتتمكن المؤسسة من الاستجابة و التفاعل مع المتغيرات البيئية المختلفة و بصفة سريعة مع القدرة على الرد من خلال تعبئة الوسائل اللازمة التي تتميز بالمرونة قدر المستطاع (بشرية و مادية).

فلقد كان للتطور التكنولوجي المذهل في العقود الأخيرة، الأثر البالغ على نشاطات المؤسسات و كيفية أداء المهام و التصنيع و تقديم الخدمات، حيث أصبح بإمكانها صنع منتجات مختلفة و بنماذج متباينة دون تحمل تكاليف إضافية وفي آجال قصيرة. و عليه أصبح البحث عن المرونة هدفا استراتيجيا و مصدرا لتأهيل المؤسسة خاصة في ظل ما ينتظر أن يكون عليه الأمر من خلال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و تأسيس منطقة التبادل الحر.[1]

و في إطار تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و جعلها أكثر مرونة و قدرة على مواجهة التغيير بجعلها السباقة إلى التغيير المستمر، يمكن لها الأخذ بالعوامل التالية التي تزيد من قدرتها على الصمود و التفوق على المنافسين:

- التقليل من عدم التجانس في عملية الإنتاج من خلال اللجوء إلى التنميط و المناولة و القابلية للتبديل.
- تدعيم قدرات الموظفين على المرونة من أجل إعطاء أكثر ضمان على التعددية (Polyvalence) مع أكثر حركية في التكوين و التحفيز (قابلية التنقل من منصب إلى آخر بسهولة و فعالية).
- إعادة التنظيم و التصميم فيما يتعلق بالإنتاج بالحصص أو الكميات (Lots) أو بطريقة متقطعة و غير مستمرة بالخط من أجل تخفيض المخزونات الوسيطية و المراقبات و النفايات.
- إشعار الموظفين بالمسؤولية أكثر سواء الإطارات أو غيرهم بإشراكهم في حلقات الجودة و في المجموعات المتعددة التخصصات للتفكير.
- تدعيم تبادل المعلومات من خلال الاتصال و التعاون بين الوظائف و بين الموظفين من أجل التوجه نحو نظام المؤسسة الأكثر تكاملا و الأقل تفككا و انحلالا.

إن الثنائية فعالية-كفاءة أصبحت تعد من الأفكار التقليدية بالنسبة للمؤسسة رغم أنها محل جدل من طرف العديد من الكتاب و المفكرين حيث ظهر ما يسمى بالتنافسية كمحور للكثير من الدراسات التي من شأنها تدعيم الفكر الاقتصادي الرأسمالي و هذا انطلاقا من كون المؤسسة نظام مفتوح يؤثر و يتأثر بمحيطه من جهة بل و وجوده و استمراره في السوق يتوقف على مدى قدرته التنافسية من جهة أخرى.

[1] - Mohamed Lamine Dhaoui: op.cit, p 182.

و يبين الجدول رقم (37) خلاصة عامة للاستراتيجيات الثلاثة لتأهيل المؤسسات (إعادة التركيز، الشراكة و المرونة) من خلال إبراز تأثيرات الاستراتيجيات الثلاثة السالفة الذكر على موارد المؤسسة و مزيج منتجاتها و كذا الحدود الملازمة لتنفيذ الاستراتيجيات الثلاث.

الجدول رقم (37): تأثير استراتيجيات التأهيل على موارد المؤسسة ومزيج إنتاجها.

الاستراتيجيات	الأثر على الموارد	الأثر على مزيج المنتوج	القيود/الحدود
إعادة التركيز	- التنازل عن الأصول . - تعبئة الموارد المالية. - التقليل من التكاليف (التخزين،اللاجودة) - الجانب الاجتماعي - إعادة تشكيل هوامش الاستغلال على منتجات الامتياز.	- التخصص في منتجات الامتياز - سحب المنتجات غير التنافسية - عدم التكامل الأفقي ولا العمودي - توسع معتبر في التغطية الجغرافية - أحسن جودة للمنتجات	- صعوبة إيجاد المتنازل لهم عن عناصر الأصول المتنازل عنها. - قيود بسيكولوجية وبشرية من أجل مباشرة وضع إجراءات جائرة أو تعسفية.
الشراكة والتحالفات	- حاجيات مالية أقل. - تدنية بعض التكاليف (تخزين، اللاجودة، مصاريف البيع والشراء،الإشهار...) - تحويل سريع للمعرفة.	- يدعم على اساس قاعدة تعاقدية التكامل الأفقي والعمودي. - امكانية تنمية قدرة الانتاج لفتح أسواق جديدة - أحس دخول للمعلومات التقنية	-الحواجز القانونية
المرونة	- حاجات مالية من أجل تجديد أو إضافة بعض التجهيزات،التكوين... - الرفع من القدرات الانتاجية - تعددية وأكثر حركية للموظفين - تدنية بعض التكاليف(التخزين) - تحفيز الموظفين (حلقات الجودة...)	- التقليل من أجال الرد مقارنة بتغير البيئة - التقليل من اختلاف المنتجات الوسيطية. - أحسن جودة للمنتجات	- وقت التنفيذ نسبيا طويل في أوقات الضغط المالي.

SOURCE: Mohamed lamine Dhaoui, op. cit, p185.

المبحث الثاني : برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الوطنية في ظل اتفاق الشراكة الاوروجزائرية.

إذا لم يسفر مسار تحضير انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة عن نتائجه النهائية بعد، فإن المفاوضات التي بدأتها الحكومة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي منذ 1997 تعززت بالتوقيع على اتفاق الشراكة بالأحرف الأولى بتاريخ 19 ديسمبر2001 و بصفة رسمية في أفريل 2002 ليدخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005.

إن هذا الاتفاق الذي ينص على إقامة منطقة للتبادل الحر بعد فترة انتقالية مدتها اثنا عشر سنة (أي سنة 2017)، تعفى فيها السلع الجزائرية من جميع الحقوق و الرسوم الجمركية من قبل الاتحاد الأوروبي فور دخوله حيز التنفيذ، ويلزم الجزائر بالمقابل بإجراء تخفيضات جمركية بشكل تدريجي وفقا لقوائم تفصيلية ملحقة بالاتفاقية على أن يتم إعفاء السلع الصناعية بشكل تام مع نهاية الفترة الانتقالية.

و لقد تم في هذا الإطار إقرار البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الاقتصادية بغية تدعيم وجودها أولا والعمل على تحسين تنافسيتها و دمجها في الاقتصاد العالمي ثانيا، إذ بات لزاما على المؤسسات الجزائرية أن ترفع التحدي و تتجه نحو تحسين و تطوير منتجاتها و هو ما لن يتم إلا من خلال تبني مجموعة من البرامج الإصلاحية التي تهدف للتأهيل و التكييف الذي يعتبر على الأقل في الوقت الراهن أنجع السبل التي يمكن اتخاذها.

و بناء على ذلك فإن برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ينطلق من عملية التشخيص الاستراتيجي الشامل للمؤسسة عن طريق القيام بالدراسات اللازمة لمعرفة نقاط قوتها و ضعفها بما يسمح بوضع المخطط و الإستراتيجية التأهيلية المناسبة لها و بالتالي الحصول على الدعم المالي من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية على مستوى وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة التي تعتبر القائد الأساسي لبرنامج تأهيل المؤسسات فضلا عن أطراف أخرى كثيرة مساهمة في إنجاحه.

المطلب الأول: تشخيص وضعية المؤسسات الاقتصادية المعنية بالتأهيل في إطار الشراكة.

تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية كبرى في النسيج الاقتصادي الوطني و تمثل وزنا يعول عليه في لعب دور كبير لتحقيق التنمية المستدامة، إذ تعد الرافد الحقيقي لأكبر الآمال الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر.[1] إلاّ أن الوضع الراهن الذي يميز الاقتصاد العالمي عموما و الوطني خصوصا بما يتميز به من تحول نحو اقتصاد السوق، يفرض على مؤسساتنا لعب الدور المنوط بها مع ضرورة اتخاذ إجراءات تأهيلية على غرار ما يجري في العالم بما ينسجم و هذا الوضع الجديد.

[1]- عبد الحق بوعتروس و الأستاذ محمد دهان، مداخلة بعنوان " تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات –دراسة حالة الجزائر و الدول النامية-، بسكرة يومي 21 /22 نوفمبر 2006.

إن مصطلح "تأهيل المؤسسات" هو وليد التجربة البرتغالية[1] لسنة 1988 في إطار برنامج دعم اندماج البرتغال في الاتحاد الأوربي (PEDIP) الذي كان يهدف إلى تسريع عصرنة القطاع الصناعي، تقوية قواعد التكوين المهني، التحكم في تمويل الاستثمارات الإنتاجية للمؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة و تحسين الإنتاجية و نوعية النسيج الصناعي .

و من هنا اعتمد برنامج التأهيل كوسيلة دعم للاقتصاديات السائرة في طريق النمو على غرار دول المغرب العربي و بعض دول المشرق العربي كمصر، الأردن و سوريا و في إفريقيا ما وراء الصحراء (السنغال).

الفرع الأول: مفهوم تأهيل المؤسسات.

يتطلب المرور من وضعية اقتصادية حمائية إلى اقتصاد السوق و المنافسة تدعيم المؤسسات و إعادة هيكلتها من أجل الرفع من أدائها و نجاعتها و من ثمة ترقية تنافسيتها المحلية والدولية[2]، وهو ما يتطلب عملية تأهيل للمؤسسات و البيئة التي تنشط فيها.

أولا: تعاريف عامة حول التأهيل.

إن التأهيل ضروري لضمان الاندماج في ديناميكية العولمة الاقتصادية حيث باشرت الجزائر مثلا برنامجا ممولا من مخصصات الميزانية منذ 1996 بمشاركة برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) و وكالة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) و بعض البلدان الأخرى المقرضة سمي "برنامج متكامل للدعم و الاستشارة لإعادة هيكلة الصناعة و تقويم المؤسسات الصناعية في الجزائر".[3]

إن مفهوم التأهيل من الناحية الاقتصادية الجزئية يرتكز على فكرتين أساسيتين هما التقدم (progrès) و المقارنة أو المعايرة (étalonnage)، فتأهيل مؤسسة ما قد يعني جعلها تتقدم لكي تصبح على الأقل في نفس مستوى تنافسية و كفاءة و فعالية نظيراتها.[4]

و يعرف المشرع الجزائري المؤسسة الصغيرة و المتوسطة[5] مهما كانت طبيعتها القانونية بشكل واسع بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخصا و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار.

---

[1] - Hervé BOUGAULT et Ewa FILIPIAK : « Les programmes des mises à niveau des entreprises : TUNISIE, MAROC, SENEGAL », département de la recherche – Agence française de développement, p 11.

[2]- مهلل عبد المالك، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – الأهداف و الآليات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 58.

[3] - Mohamed lamine Dhaoui, op. cit, p78.

[4] - MARNIESSE S., E. FILIPIAK, Compétitivité et mise à niveau des entreprises, Notes et Documents n° 1, Agence Française de Développement, Paris, 2003.

[5]- القانون رقم 01 -18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق 12 ديسمبر 2002، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المادة 4.

أما المؤسسة المتوسطة فتعرف بأنها كل مؤسسة تشغّل ما بين 50 إلى 250 شخصا و يكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون دج و2 مليار دج أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 مليون دج و 500 مليون دج.[1]

أما المؤسسة الصغيرة فتعرّف بأنها كل مؤسسة تشغّل ما بين 10 إلى 49 شخصا و لا يتعدى رقم أعمالها 200 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دج.

و من هذا المنطلق يمكن تعريف برنامج تأهيل المؤسسات على أنه مجموعة الإجراءات التي تحث على تحسين تنافسية المؤسسة بصفة منفصلة عن سياسة ترقية الاستثمارات و حماية المؤسسة التي تعرف صعوبات[2].

و يعرف هذا البرنامج التأهيلي بالنسبة للمؤسسة على أنه مسار تحسين دائم أو إجراء تطويري يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص و الصعوبات التي قد تواجه المؤسسة، حيث أن المبادرة تأتي من قبل المؤسسة نفسها للعمل بهذا البرنامج و القيام بالتشخيص الاستراتيجي العام لوضعيتها و ليس من قبل الأجهزة الحكومية. غير أن الدولة تقدم مساعدات مالية و غيرها من التسهيلات التي من شأنها أن تشجع المؤسسات و تحفزها على السير قدما نحو تحسين تنافسيتها.

و يرى الاقتصادي "دوجلاس نورث" أن التأهيل هو عملية معقدة تأخذ وقتا طويلا حيث أنها تتضمن مؤسسات القطاعين العام و الخاص إضافة إلى المؤسسات الحكومية المساعدة و هو ما يتطلب تغير في الأفكار و السياسات و القوانين و المفاهيم و الإجراءات و على الدولة أن تضع خطة متوازنة واضحة و صريحة من أجل إيجاد أنجع السبل لتمويل هذا البرنامج".

كما يعرف برنامج التأهيل على أنه "مجموعة من القواعد تحث على تحسين منافسة المؤسسة".

و يعرف أيضا على أنه "عملية إصلاح دائمة تعمل على إدخال فكرة التطور، التنبؤ والبحث عن نقاط القوة و الضعف و بتعبير آخر مجموعة من الإجراءات التي تنبع من إستراتيجية واضحة في التعامل مع محيط المؤسسة" .

و ينظر إليه أيضا بصفته "جملة من العمليات ذات طابع تقني، تكنولوجي و تسييري تقوم بها المؤسسات الاقتصادية، بغض النظر عن طبيعة نشاطها، بهدف التموقع في نفس المستوى مع مثيلاتها الأجنبية أو قريبة منها على الأقل أي جعلها تعمل وفقا للمعايير الدولية سواء فيما يتعلق بطرق التسيير، جودة المنتجات، طرق الإنتاج المستعملة و كذا التكنولوجيا.

[1] - Bartoli A., Le management dans les organisations publiques, DUNOD, paris, 1997, p 45.

[2]- عبد اللطيف بلغرسة، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الإصلاحات المالية و المصرفية -دراسة تحليلية و رؤية مستقبلية-، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، ورقلة، 23/22 أفريل 2003.

و بصفة عامة فإن التأهيل يعني جعل المؤسسة تتمتع بقدرة تنافسية وفق للعلاقة (نوعية – سعر) أي تحقيق أرباح من خلال إنتاجية جيدة تستجيب لشروط الجودة و النوعية و بتكاليف أقل".

فهو عبارة عن نظام تسيير يهتم، ويعتمد على الموازنة، والمقارنة بين إمكانيات المؤسسة، وقدراتها التسييرية مع المؤسسات المنافسة لها في نفس القطاع الذي تنشط فيه، أو مع غيرها من المؤسسات الرائدة في القطاعات أخرى، بمعنى أنه مسار دائم ومستمر يهدف إلى تكييف المؤسسة مع محيطها، وترقية أدائها والزيادة من فعاليتها.

زيادة على ما سبق، يمكن تعريف تأهيل المؤسسات على أنه: "عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات بهدف تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي، ورفع أدائها الاقتصادي والمالي على المستوى الدولي".

أما التعريف الذي تقدمه وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية فيتمثل في:" ما هي إلا حركة تدعيمية للخوصصة و ذلك في إطار عولمة المبادلات التي غيرت من محددات و مؤشرات التنافسية المحلية و الدولية"[1].

و بشكل عام و أشمل فإن التأهيل يعني تطوير المؤسسات الاقتصادية من أجل أن تصبح قادرة على المنافسة من ناحية الجودة و الكفاءة الداخلية في استخدام مواردها حتى تضمن شروط البقاء و تحقيق مردودية اقتصادية. و بالتالي فإن التأهيل يعنى القدرة على المنافسة التي أصبحت عالمية بمعنى مساعدة المؤسسات الصناعية الإنتاجية، التجارية و الخدماتية على مواجهة وضعها الصعب من ناحية الجودة و الكفاءة في التسيير و عدم تركها تواجه مصيرها لوحدها.

ثانيا: التنظيم القانوني لبرنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

اعتمد برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من الناحية القانونية على ترسانة من القوانين و المراسيم التي يمكن إيجازها فيما يلي:

- القانون رقم 99-11 المؤرخ في 15 رمضان 1420 هـ الموافق لـ 23 ديسمبر 1999 المتضمن قانون المالية لسنة 2000: المادة 92 الخاصة بإنشاء حساب توجيه خاص رقم 302 المسمى صندوق ترقية التنافسية الصناعية.
- قانون المالية التكميلي لسنة 2001 الصادر بتاريخ 06 أوت 2001 المحدد لكيفيات المتابعة و تقييم حساب التخصيص الخاص رقم 102- 302.

[1] - Irki Hocine Rezazi Omar: La mise à niveau des entreprises algériennes et l'amélioration de leur compétitivité, Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise, p 3.

- المرسوم التنفيذي رقم 2000-192 المؤرخ في 2000/7/16 المحدد لنماذج سير الصندوق ويشكل لجنة وطنية للتنافسية الصناعية يرأسها وزير الصناعة تضم ممثلي 7 قطاعات وزارية و ممثل الغرفة التجارية والصناعية الجزائرية.
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2001/08/06 بين وزارتي الصناعة و المالية المحدد لنماذج المتابعة و تقييم الصندوق المعرف للمستفيدين من مساعدة الصندوق.
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2001/12/12 بين وزارتي الصناعة و المالية المحدد لقائمة مصاريف و مداخيل الصندوق.

فقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص في الجزائر في نهاية سنة 2007، 293.946 مؤسسة ساهمت في توفير 1.064.983 منصب شغل، يضاف إلى ذلك 666 مؤسسة صغيرة و متوسطة تابعة للقطاع العمومي موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية و تشغل 57.146 عاملا كما يبينه الجدول رقم (38).

الجدول رقم (38): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2001-2007)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مؤسسات ص. م خاصة	179893	189552	207949	225449	245842	269806	293946
مؤسسات ص. م عمومية	778	778	778	778	874	739	666

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية، الجزائر، العدد 2006/10 و 2007/12، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يوضح هذا الجدول مدى تطور نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر من سنة إلى أخرى، وهذا راجع إلى تطبيق برامج التنمية التي شرعت فيها الدولة لصالح هذا القطاع في إطار إستراتيجية الوصول إلى إنشاء 600 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وتشغيل 6 ملايين أجير إلى غاية 2010. أما فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فهي تعرف استقرارا نسبيا وارتفاعا في سنة 2005 نتيجة هيكلة بعض منها وإنشاء العديد من المؤسسات التابعة لها تتمتع بالاستقلالية التامة وهي قابلة للخوصصة والشراكة. أما الانخفاض المسجل في السنتين الأخيرتين يعود ذلك إلى خوصصة بعض مؤسسات القطاع العام وتغيير طبيعة ملكيتها. وعلى غرار التوسع الذي حصل في إنشاء المؤسسات عرف التشغيل تطورا في مناصب العمل كما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (39): تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2003-2007).

	2003	2004	2005	2006	2007
مؤسسات ص. م خاصة (الأجراء و أرباب العمل)	550386	592758	888829	97942	104983
المؤسسات العمومية	/	71826	76283	61661	57146

المصدر: - نشرية المعلومات الاقتصادية العدد: 9 سنة 2005، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- نشرية، عدد 10 ، سنة 2006، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- نشرية المعلومات الاقتصادية العدد: 12 سنة 2007، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و تهدف عملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق جملة من النقاط على رأسها تأهيل البيئة التي تنشط فيها المؤسسات على مستويات مختلفة (كلية، جزئية و قطاعية) لأن المؤسسة في ظل الاقتصاد التنافسي تصبح تبحث عن الأهداف الاقتصادية والمالية في آن واحد محليا و دوليا، وعليه تتعدد الأهداف و الوسائل لتحقيق ذلك.

فبرنامج تأهيل المؤسسة لا يتعلق فقط بجانب إدارة أو تسيير المواد، الأسواق، المالية و التشغيل و إنما يخص أيضا مجموعة الهيئات المؤسساتية المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة، إذ أن الهدف الإجمالي هو البحث عن النجاعة على كل المستويات من خلال إعطاء دفع للقطاع الصناعي متمثلا في ديناميكية التنافسية المكيفة مع متطلبات السياق الجديد لعولمة المبادلات بصفتها الطريق الوحيد للبقاء و التطور، فالتنافسية هنا مرتبطة بما يلي:

- جودة البيئة الاقتصادية و بالقدرات التنظيمية و التقنية للمؤسسات، مما يعني ضرورة ضمان المؤسسات لميزة تنافسية دائمة في مجال نشاطها.
- التدخل الفعال في النشاط الاقتصادي من خلال تدعيم بروز بيئة قانونية، مؤسساتية، اقتصادية، مالية و اجتماعية مناسبة لمواجهة المتطلبات الضرورية للعولمة.

و فيما يلي أهم الأهداف الخاصة ببرنامج تأهيل المؤسسات على المستويات الثلاث: الكلي، القطاعي و الجزئي أي على مستوى المؤسسات الاقتصادية التي حددت من خلال تشخيص وضعية القطاع الصناعي الجزائري من قبل وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة بالتنسيق مع وكالة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI).

1- أهداف البرنامج على المستوى الكلي: تتمثل في عصرنة المحيط الصناعي و هيكلته و تأهيل المحيط الذي لا بد أن يبحث عن مصادر التنافسية على مستوى الاقتصاد الكلي لأن المؤسسات الوطنية لا تستفيد من بيئة مدعمة لها أو ملائمة و محفزة وفقا لسياق المنافسة العالمية و هو ما لم يسمح

للجزائر باستغلال المزايا المقارنة التي تحوزها و يمكن جمعها في النقاط الرئيسية التالية[1]:

• إعداد سياسة اقتصادية تكون أساسا لبرامج الدعم و الحث على رفع المستوى التأهيلي مع مراعاة الفرص المتاحة من قبل القدرات الوطنية و الدولية .

• وضع آليات تسمح للمؤسسات و الهيئات الحكومية القيام بإجراءات على المستوى القطاعي و الجزئي.

• وضع برنامج تحسيسي و اتصالي قيد التنفيذ من أجل جعل إجراءات السياسة الصناعية مقروءة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين مع الإشارة بوضوح إلى الممثلين و الوسائل المتوفرة للمؤسسات.

2- أهداف البرنامج على المستوى القطاعي: إن نجاح برنامج تأهيل المؤسسات مرهون بمدى قدرات هياكل الأطراف المشتركة و مساهمتها في تقديم الدعم عند التنفيذ من أجل ضمان ترقية وتطوير صناعة تنافسية، و عليه نجد بأن برنامج تأهيل المؤسسات يهدف إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من حيث مهامها و إمكاناتها و تأكيد مدى كفاءتها في دعم عملية التأهيل طالما أن الهدف الأساسي على المستوى القطاعي يكمن في تدعيم إمكانات الهيئات المساعدة للمؤسسة و محيطها بما يسمح بتحسين المنافسة بين المؤسسات، إذ يتعلق الأمر أساسا بـ :

- جمعيات أرباب العمل والمهنيين في القطاع الصناعي.
- الهيئات الشبه عمومية (تقنيين، مكاتب الدراسات في الجودة و مدارس و معاهد التكوين في الإدارة...الخ).
- معاهد و مراكز الموارد التكنولوجية و التجارية.
- منظمات التكوين المتخصصة:
  - البنوك و الهيئات المالية.
  - منظمات تسيير المناطق الصناعية.

إن هدف تأهيل بيئة المؤسسة هو تدعيم قدرات هيئات الدعم للمساهمة في تحسين تنافسيتها من خلال مجموعة من النشاطات التي تقوم بها و التي يتمثل بعض منها فيما يلي[2]:

- التكوين في منهجية تقييم المشاريع.
- منهجية تقييم و متابعة مخططات التأهيل.
- المساعدة في التأهيل (لامركزية، مهام، تنظيم) من أجل إدماجها في عملية إعادة الهيكلة الصناعية.
- فحص و تشخيص و تأهيل الموجود.

[1] - Salah Guerrak:L’environnement de l'entreprise, LICCAL-La lettre d'information, la chambre algérienne de commerce et d'industrie, n° 84, mars 1998, pp 19-23.

[2] - وثائق من وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة تحت عنوان:"Dispositif de mise à niveau des entreprises"، ص11.

- اقتراحات و دراسات لإمكانية الإنجاز للهياكل الجديدة.
- المساعدة في تنفيذ الهياكل الجديدة.

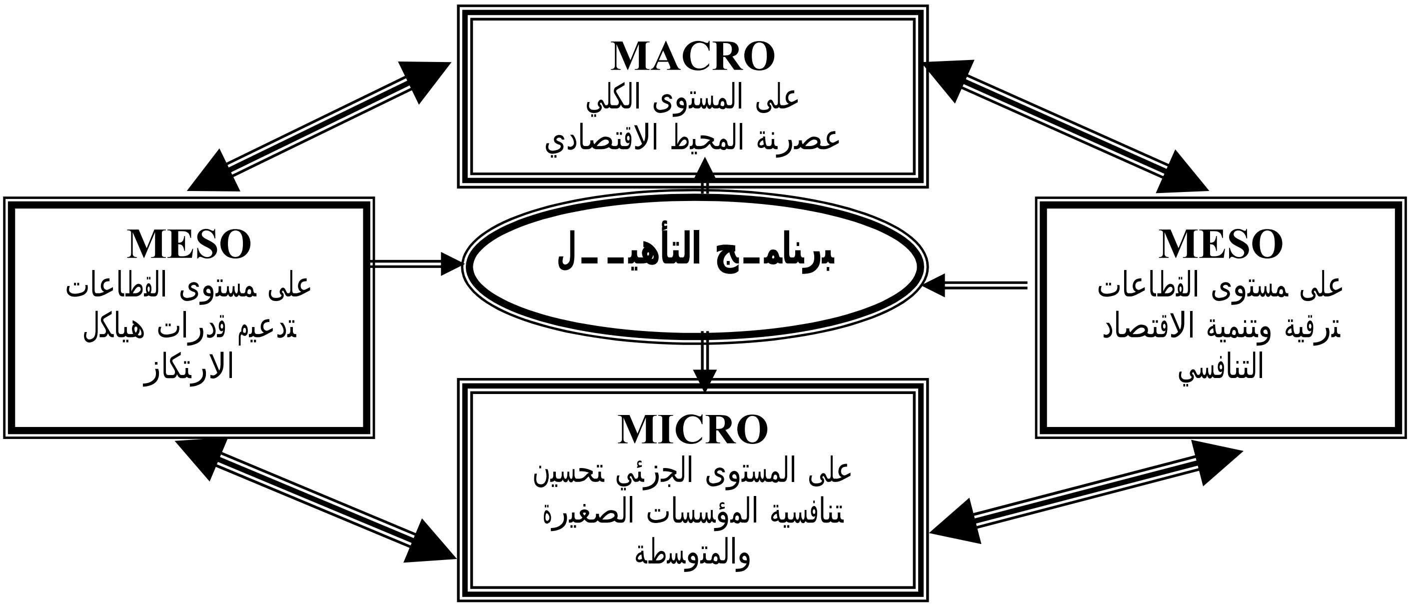
3- أهداف البرنامج على المستوى الجزئي: إن برنامج التأهيل هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المحفزة على تحسين النوعية حيث يعبر عن مسار تحسين دائم أو إجراء تطوري يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي تواجه المؤسسة، إذ لا يعتبر إجراء قانوني تفرضه الدولة على المؤسسات و إنما برنامج طوعي تلعب فيه الدولة دور المدعم للمؤسسات المستجيبة لمعايير قبول الأداء.

و عليه فمن خلال انخراط المؤسسات الاقتصادية في هذا البرنامج، يمكنها تحقيق الأهداف التالية:

- تطوير نظم الإنتاج و التحكم في نوعية المنتجات و الخدمات.
- تطوير نظم الإدارة و تكيف المؤسسات مع الطرق الحديثة للتسيير و التنظيم.
- الرفع من الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات من خلال التحكم في تكاليف الإنتاج.
- تحسين الجودة و الحصول على شهادة الإيزو بإخضاع المؤسسة للمقاييس الدولية للجودة.
- تطوير مهارات العاملين و إرساء ثقافة المؤسسة.
- تطوير بحوث التسويق للحفاظ على حصة المؤسسة في السوق الداخلية كمرحلة أولى و اقتحام الأسواق الخارجية في المرحلة الثانية.
- خلق مناصب شغل جديدة و الحفاظ على مناصب الشغل الحالية.

و لإنجاح برنامج التأهيل هذا يجب على المؤسسة أن تتبناه من خلال القيام بإجراءات و إصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية الإنتاجية و الاستثمارية و التسويقية ثم لتشمل مجموع الهيئات المؤسساتية المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة كما يظهر من خلال الشكل التالي:

الشكـل رقـم (04): أهداف برنامـج تأهيـل المؤسسات.



المصدر: وثيقـة مقدمة من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة.

و يمكن القول بصفة عامة أن برنامج تأهيل المؤسسات الوطنية لتطوير تنافسيتها الصناعية، يهدف لتحضير محيط المؤسسات من أجل اندماجها في محيط المنظمة العالمية للتجارة و منطقة التبادل الحر الاورومتوسطي من خلال دعم المؤسسات و عصرنة أدوات إنتاجها و الحركات التي تقوم بها لتحقيق الجودة في المنتجات، المواصفات العالمية، التكوين الإداري، المخططات التسويقية و الاتصالية...الخ. فالهدف الأساسي لبرنامج التأهيل هو تحسين تنافسية المؤسسة و ليس الحفاظ على المؤسسات التي تواجه الصعوبات و ذلك بإدخال مسعى تطويري يسبق الأحداث و التغيرات من خلال التشخيص و الدراسة للتعرف على الفرص التي تلوح في الأسواق لاستغلالها بطريقة مثلى و التعرف على نقاط الضعف و العمل على القضاء عليها و التخلص منها أو تحويلها إلى نقاط قوة تخدم المؤسسة في تنمية قدراتها التنافسية المحلية و الدولية، لذلك فإن تحقيق هذه الأهداف و الطموحات الكبيرة لا بد أن تسير التحركات الخاصة بإعادة تأهيل المؤسسات بالاعتماد على الدراسات التشخيصية و مخطط التأهيل و الاستثمارات غير المادية و المادية.

الفرع الثاني: البرنامج الجزائري للتأهيل:

في إطار الوضعية الجديدة التي تشهدها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و مواصلتها لنهج الإصلاحات، تظهر أهمية البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية الذي تشرف عليه وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة في دعم و مرافقة المؤسسات الصناعية العمومية منها و الخاصة التي تلتزم

به طواعية من أجل ترقية تنافسيتها الصناعية بتحسين كفاءاتها و تهيئة محيطها بتكييفها مع جميع مكوناته من أنشطة مالية، مصرفية، إدارية، جبائية و اجتماعية...الخ.[1]

فعلى مستوى المؤسسة، يرمي البرنامج إلى تشجيع كل المؤسسات بواسطة تدابير مالية محددة من أجل تحديث أدواتها الإنتاجية و الرفع من مستوى تنافسيتها من خلال وضع نظام للإنتاج و التنظيم و التسيير و جعلها تستجيب للمعايير المعمول بها مع محاولة بعث ديناميكية للمنافسة و تحسين كفاءات القطاع الصناعي.

و على مستوى محيط المؤسسة و نظرا لأن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لا تستفيد من محيط اقتصادي ملائم و مساعد على المنافسة، قامت وزارة الصناعة بتحديد عدة عمليات ذات صبغة أولوية نذكر منها:

- تأهيل المؤسسات و الإشهاد بالمطابقة وفق المواصفات الدولية.
- إعادة تأهيل المناطق الصناعية و مناطق النشاطات.
- دعم وسائل الضبط و التقييس و الملكية الصناعية و الجدوى القانونية.
- تطوير الخدمات التكنولوجية للدعم و الاستشارة لفائدة الصناعة.

و تسعى وزارة الصناعة إلى تسهيل حصول المؤسسات على مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية الذي يقدم تسهيلين يشملان تكاليف الدراسة العامة أو المخففة من جهة حيث أن المؤسسة لا تدفع سوى 20% من تكاليف الدراسة و 80% الباقية تعوضها وزارة الصناعة و تدفع مباشرة لمكتب الدراسات و تكاليف الاستثمارات المادية و غير المادية إذ تقوم وزارة الصناعة مسبقا بتسديد ما قيمته 30% من إجمالي المساعدات المقبولة مباشرة بعد إمضاء اتفاق التأهيل بين وزارة الصناعة و المؤسسة المعنية من جهة أخرى[2]، حيث يجب على المؤسسة أن تجيب على دفتر المساءلة الذي تتسلمه من طرف وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة الذي يحتوي على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بوضعيتها العامة.

أما عن معدلات المساعدات المالية الممنوحة من قبل صندوق ترقية التنافسية الصناعية فهي محددة كالآتي:

- الدراسة (الشاملة أو غير المعمقة): 80% من التكاليف خارج رسوم الدراسة في حدود:
  - الحالة الأولى "الدراسة الشاملة": مليون و خمسمائة ألف دينار جزائري 1500000.
  - الحالة الثانية "الدراسة غير المعمقة": ثمانمائة ألف دينار جزائري 800000.
- وضع برنامج التأهيل حيز التنفيذ:

---

[1]- تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، 2002، ص 45.
[2]- وثائق من وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة:"Manuel des procedures".

- الحالة الأولى و الحالة الثانية: 80% من الإجمالي الاستثمارات غير المادية خارج الرسوم.
- الحالة الأولى: 10% من الإجمالي الاستثمارات المادية خارج الرسوم، في حدود عشرين مليون دينار جزائري مهما كانت طريقة التمويل.

و يتم أداء المساعدات المالية المخصصة للقيام بعملية الدراسة الشاملة مباشرة إلى مكتب الدراسات حيث ينفذ هذا الأداء على مرحلتين اثنتين: 30% عندما يصبح الاتفاق ساري المفعول و الباقي عند الانتهاء من الدراسة وتأكيدها.

أما المساعدات المالية الموضوعة لتنفيذ مخطط التأهيل فيتم الوفاء بها على مرحلتين أيضا: 30% بعد الإمضاء على اتفاق التأهيل و الباقي عند تنفيذ مخطط التأهيل.

و عليه فالمؤسسة مطالبة بتحقيق استثماراتها في مدة أقصاها السنة التي تلي تاريخ الإمضاء على الاتفاق (12 شهرا) و يمكن و بصفة استثنائية تمديد الأجل ثلاث 03 أشهر إضافية أين يشكل التمديد موضوع ملحق يرفق باتفاق التأهيل الموقع بين وزارة الصناعة و المؤسسة.

و لقد تم لهذا الغرض إنشاء الصندوق الوطني لضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أفريل 2004[1] و هو عبارة عن شركة ذات أسهم رأسمالها 30 مليار دج، 20 مليار دج منها مكتتب (60% على الخزينة و40% على البنوك) و الباقي عبارة عن سندات غير مكافأة يحوزها الصندوق على ذمة الخزينة، حيث يقوم الصندوق أساسا بضمان القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بغرض تمويل استثماراتها سواء عند إنشائها أو عند تطويرها و تحديثها من خلال برامج التأهيل، كما يحدد المستوى الأقصى لضمان القروض البنكية في حدود 50 مليون دج بمستوى تغطية تقدر بـ 80% في حالة إنشاء مؤسسة و 60% في الحالات الأخرى على أن تكون مدة الضمان 7 سنوات.

و يبين الشكل رقم (05) أهداف برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة واضحة، حيث يتضح بأنه يهدف في الأساس إلى تحقيق ما يلي:

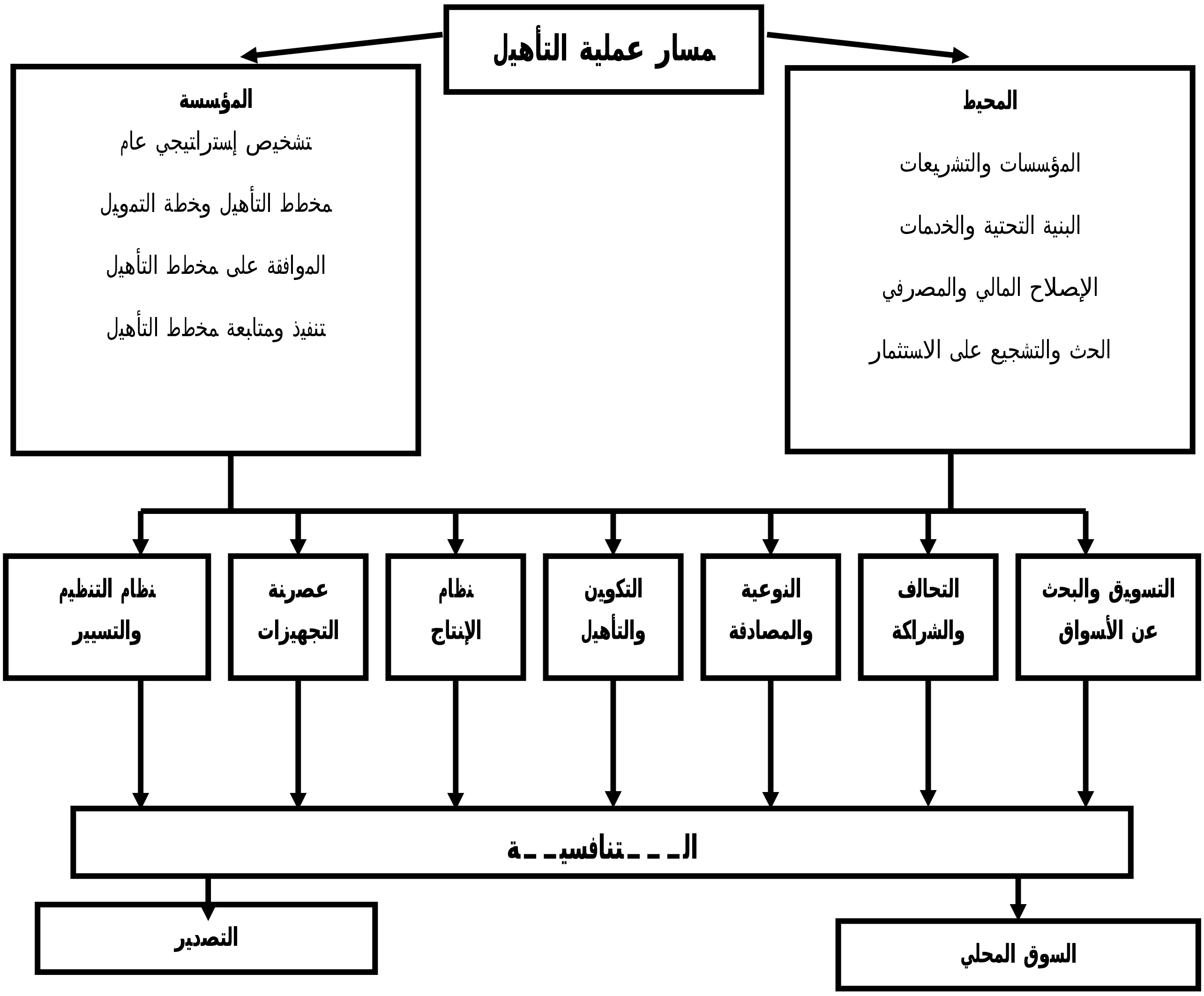
- تحديث المحيط الصناعي و القانوني و المادي لأن نجاح التنافس الدولي ينطلق من المحيط المحلي لذلك نجد بأن الأموال الموجهة لتغطية المساعدات المالية المباشرة لهياكل الدعم الصناعي و المؤسسات جزء من البرنامج.
- تدعيم قدرات هياكل الدعم الصناعي للمؤسسات الوطنية للجودة، الاستشارة و تسيير المناطق الصناعية.

[1]- انظر الجريدة الرسمية رقم 27 المؤرخة في 28 أفريل 2004.

- ترقية التطور الصناعي التنافسي في الأسواق الوطنية و الدولية عن طريق القيام بمقارنة الصناعات و الدول انطلاقا من مؤشرات الأداء و التنافسية و القياس إلى النمط الأفضل.
- تحسين تنافسية و تطور المؤسسات الصناعية بالاعتماد على عملية تأهيل و تحديث وسائل الإنتاج، تدعيم القدرات التسييرية، تطوير الجودة و الحصول على المعايير العالمية للجودة مثل ISO.
- تطوير المؤسسات الصناعية و تحسين قدرتها التنافسية.
- صياغة إستراتيجية و سياسة للمؤسسة مبنية على التفكير الاستراتيجي و جمع المعلومات.
- المساهمة في تحسين المستوى التكنولوجي و تحديثه باستعمال التكنولوجيات الحديثة.
- تطوير الفكر التسويقي في المؤسسة من خلال تحديد الزبائن و تصنيفهم و التقرب منهم لفهم احتياجاتهم من السلع المطلوبة، المزيج التسويقي المناسب،...الخ.
- تحسين تنظيم المؤسسات من أجل التكيف مع التغيرات السوقية.
- تحسين قدرات و مهارات اليد العاملة بالتعلم و التدريب المستمر و غرس ثقافة المؤسسة لديهم.
- الاهتمام بالتسيير المالي و وضع إستراتيجية مالية، محاسبة تحليلية، مراقبة التسيير، لوحة القيادة...الخ.
- نظام معلومات فعال قادر على تحصيل المعلومات المساعدة على اتخاذ القرارات في ظل تغيرات البيئة.

و عليه نستنتج بأن برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية له أثران إيجابيان يتمثلان في تحسين الإنتاجية و المنافسة على مستوى السوق المحلي بإلغاء حواجز الدخول لتحفيز الإنتاج و توليد طلب استثماري إضافي يحسن من إنتاجية أداة الإنتاج و جعلها أكثر تنافسية لتكون مرادفة للنمو الاقتصادي من جهة و التعاون من أجل عصرنة القطاع الصناعي عبر ما يسمى بالشراكة المرافقة للاندماج في الاقتصاد العالمي بصفتها أداة رئيسية لوضع السياسة الصناعية للدولة حيز التطبيق من أجل إعادة تأهيل الأداة الإنتاجية و توسيع النسيج الصناعي الوطني من جهة أخرى.

الشكل رقم (05): مسار عملية التأهيل.

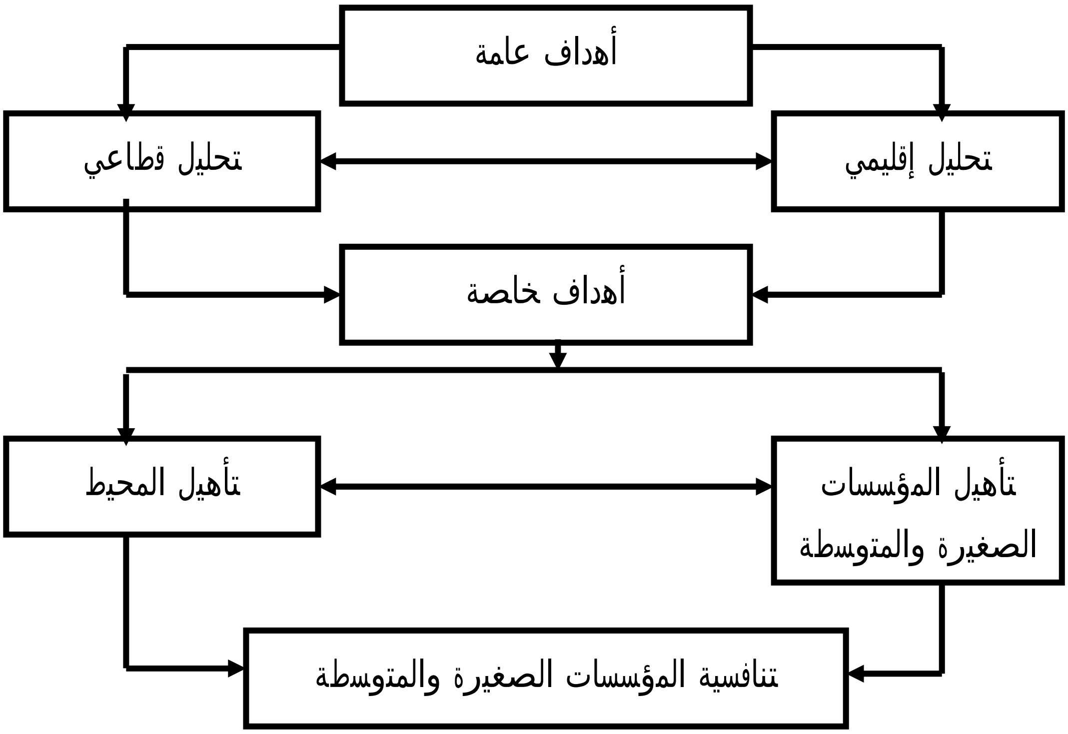


Source : Ministère de l'Industrie et de la Restructuration.

أولا: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: ففي سبيل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قامت الجزائر بتجسيد برنامجين أساسيين لتأهيل هذا النوع من المؤسسات، الأول تحت الإشراف المباشر لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية و الثاني نتيجة التعاون مع الاتحاد الأوروبي في إطار برنامجي ميدا 1 و 2 (MEDA 1et 2) و يوجد برنامج آخر في إطار التعاون الجزائري الألماني الكندي.

أما البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو برنامج موجه للمؤسسات التي تشغل أقل من 20 عامل، مدته 06 سنوات، وضع حيز التنفيذ بداية من سنة 2006، رصدت له ميزانية تقدر بـ: 06 مليار دينار جزائري، تم عرضه، وحظي بموافقة كل من مجلس الحكومة بتاريخ 10 ديسمبر 2003، ومجلس الوزراء بتاريخ 08 مارس 2004.

الشكل رقم (06): البيان العام لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة



و يشمل هذا الشكل على أربعة محاور أو جوانب رئيسية لهذا البرنامج تتمثل في:

- **الجانب القطاعي**: من خلال تحليل قطاع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة المعنية بالتأهيل.
- **الجانب الإقليمي**: من خلال توحيد المعايير و المقاييس للولايات ذات الأولوية حيث يمس البرنامج في المرحلة الأولى 10 ولايات يرتكز فيها أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- **جانب المحيط**: من خلال تحسين المحيط المؤسساتي و هياكل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- **جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: من أجل تحسين تنافسيتها و جعلها في المستوى المطلوب.

فقد تم إعداد البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية قصد مواجهة متطلبات تحرير المبادلات و حركة السلع و الخدمات بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر و جعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قادرة على مواكبة التطور في التكنولوجيا و في الأسواق و كذا تحسين تنافسيتها على مستوى الأسعار، الجودة، الإبداع...الخ التي تلزم المؤسسات بالتكيف مع

التغيرات و مواكبة الطرق و السياسات التنظيمية خاصة فيما يتعلق بتسيير الجودة و التكاليف و تأهيل الموارد البشرية و الحصول على التقنيات الجديدة.

كما تتمثل الأهداف الخاصة للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية فيما يلي:

- تحليل و وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الجزائرية الصغيرة و المتوسطة.
- إعداد و تنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحسين تنافسيتها.
- التفاوض حول مخططات و مصادر تمويل البرنامج.
- تحضير و تنفيذ و متابعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تحسين و تطوير تنافسيتها.

أما عن أجهزة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فهي أربعة على العموم تم استحداثها بالتشاور مع جمعية أرباب العمل و مختلف الجمعيات المهنية كصندوق ضمان القروض، صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و لا تختلف إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن تلك المعتمدة في تأهيل المؤسسات الصناعية و تتمثل أهم هذه الإجراءات في المراحل التالية:

- التشخيص الاستراتيجي العام لوضعية المؤسسة و إعداد خطة التأهيل و مخطط التمويل.
- تبني برنامج التأهيل من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تنفيذ و متابعة خطة التأهيل.
- منح المساعدات المالية و تتمثل في الآتي:
    - 100% من تكلفة التشخيص الاستراتيجي في حدود 600.000 دينار جزائري.
    - 100% من تكلفة الاستثمارات غير المادية.
    - 20% من تكلفة الاستثمارات المادية.

و يقدر المبلغ الأقصى لتمويل خطة التأهيل بـ: 05 مليون دينار جزائري (استثمارات مادية و غير مادية)، كما تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتحمل تكلفة أجر عامل متخصص لمدة سنتين من أجل تحسين تنافسية المؤسسة وهذا الإجراء يشمل بعض المؤسسات التي تحددها الوزارة.

و لقد شرعت الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إعادة النظر في القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لهذه المؤسسات بهدف إدخال

آليات جديدة تكرس هذا التوجه من جهة و تحدد مصطلح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المعايير الدولية من جهة أخرى و ذلك من أجل ترقيتها من خلال وضع الأطر القانونية و آليات دعم جديدة خاصة بفروع النشاط و تحديد سياسة الحكومة في مجال الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبار أن السلطات العمومية اعتمدت على التقييم الذي استعملته طيلة السبع سنوات الماضية و كذا على الخبرة الدولية في مجال التشريع الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و لقد عبرت أكثر من 700 مؤسسة صغيرة عن رغبتها في الانخراط في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث أبرمت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى غاية نهاية جوان 2008 عقودا للتأهيل مع حوالي 247 مؤسسة، كما أنها رافقت حوالي 20 مؤسسة في مسار التشخيص.

ثانيا: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار برنامج ميدا (MEDA): يتجسد التعاون و التنسيق الجزائري الأوروبي في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال برنامجي ميدا 1 و ميدا 2.

- **امتد البرنامج الأول (ميدا 01)** على 05 سنوات (2007/2002) و رصدت له ميزانية قدرت بـ: 62,9 مليون أورو (57 مليون أورو مساهمة الاتحاد الأوروبي، 3,4 مليون أورو مساهمة وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية و 2,5 مليون أورو مساهمة المؤسسات المستفيدة)، يسيره فريق مختلط يجمع بين خبراء جزائريين و أوروبيين و يتوفر على خمس وحدات جهوية: الجزائر، عنابة، غرداية، وهران و سطيف، فهو يسعى إلى تأهيل هذا النوع من المؤسسات وإيجاد و تطوير وسائل تمويل جديدة، بالإضافة إلى دعم قدرات جمعيات أرباب العمل و الجمعيات المهنية و تغطية الضمانات المقدمة لصندوق ضمان القروض[1] و ذلك عن طريق الاقتراب أكثر من المؤسسات و اختيار الأكثر قابلية للتأهيل منها انطلاقا من التشخيص الأولي ثم تطبيق عمليات التأهيل و التطوير مع متابعة المؤسسات و المستفيدين معا.

و يهدف البرنامج بصفة أساسية إلى تقوية و دعم تنافسية المؤسسات الصناعية الخاصة بالقيام بعمليات مختلفة ترمي إلى تطوير عقلية المسير بالموازاة مع التطور الحاصل في السوق و في محيط الأعمال و الممارسات التسييرية مع ظهور و ازدهار السوق الأورو متوسطي.

و يتدخل القائمون على هذا البرنامج عن طريق التشخيص و عمليات التأهيل و التكوين و الحصول على المعلومات الخاصة بمخطط الأعمال و البحث عن شركاء مع إعداد مخطط للتمويل

[1] - Ministère de la PME et de l'Artisanat (avec la collaboration de : Euro développement PME, Entreprise mise à niveau en Algérie), Commission Européenne, Programme d'appui aux PME/PMI Algériennes, Euro développement PME, 2003, pp 01-05.

و مساعدة المؤسسات في تعاملاتها مع البنوك و كذا العمل مع صندوق ضمان القروض لتسهيل عملية تغطية القرض.

و من أهم الميادين التي يستهدفها هذا البرنامج نجد التطور الاستراتيجي، التجارة و التسويق، إدارة الأعمال و التنظيم، تسيير الموارد البشرية، المالية و المحاسبة و مراقبة التسيير و الإنتاج (التحكم في التكاليف، التنظيم، الجودة، الصيانة، المؤونات والمخزون)

و من أهم نتائج برنامج ميدا إلى غاية تاريخ 30 جوان 2007 نذكر ما يلي:[1]

• تقدمت 716 مؤسسة صغيرة و متوسطة بطلب الانضمام إلى برنامج التأهيل من مجموع 2150 مؤسسة أي بنسبة 33.3% بعدما كان عدد طلبات المؤسسات للاستفادة سنة 2006، 668 طلب أي بنسبة 31% من مجموع 2147 مؤسسة.

• 268 مؤسسة صغيرة و متوسطة تخلت عن البرنامج بعد القيام بالتشخيص و448 مؤسسة (62,57%) أتمت على الأقل المرحلة الأولى من برنامج التأهيل.

• من مجموع المؤسسات المستفيدة من برنامج التأهيل نجد 36% منها تنشط بالوسط، 34% بالشرق، 19 % بالغرب و 11 % بالجنوب.

• أما بالنسبة للقطاعات التي تعمل فيها المؤسسات المستفيدة من البرنامج فإن 28% تعمل في قطاع الصناعات الغذائية، 11% في الصناعات الكيماوية، 11% في مواد البناء،11% في الصناعة الميكانيكية و التعدينية، 8% في الصناعة الكهربائية و الإلكترونية و 06 بالمائة في الصناعة النسيجية و الألبسة .

• من مجموع المؤسسات المستفيدة نجد أن 36% منها استفادت في مجال التسيير و إدارة الأعمال، 26% في الإنتاج، 15% في الجودة، 14% في التسيير المالي و 9% في التسويق.

● أما الشروع في تطبيق **برنامج ميدا 02 (MEDA2)**[2] فقد تم في بداية شهر جانفي 2009 والذي يمتد على 5 سنوات (2009-2013) بقيمة إجمالية بلغت 44 مليون أورو حيث يتضمن هذا البرنامج تأهيل 500 مؤسسة صغيرة و متوسطة بمساهمة الطرف الأوروبي بـ 40 مليون أورو مقابل 3 مليون أورو من الجانب الجزائري و مليون أورو من إسهام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بالإضافة إلى إعداد خارطة طريق تخص عدة جوانب في التأهيل و تحكم المؤسسات المعنية بهذه العملية في التقييس و استعمال التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال و الدعم المؤسساتي

و يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز مكاسب البرنامج الأول الخاص بدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "ميدا1" و السعي لتيسير مهمة هذه المؤسسات في اعتماد التقييس و إدراج تكنولوجيات

[1] - Ministère de la PME et de l'Artisanat, Op-cit, p 05.

[2]- سليم بن عبد الرحمن، 05 آلاف مؤسسة جزائرية مستهدفة في برنامج التأهيل الجديد، جريدة الخبر، 11 ديسمبر 2007، ص 5.

الإعلام و الاتصال الحديثة من أجل تعزيز التنافسية فيما بينها باعتبارها حتمية لمواجهة تحديات الانفتاح الذي يعيشه الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: تقييم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل الشراكة الاوروجزائرية.

يمكن وصف تأهيل المؤسسات بأنه مسار مستمر يستهدف تحضير و تكييف المؤسسات و محيطها لمتطلبات التبادل الحر كما تهدف الإجراءات الموضوعة في برامج التأهيل إلى رفع القيود التي تعيق محيط الأعمال (المؤسسات، القوانين...الخ) و جعل المؤسسات أكثر تنافسية من حيث ثلاثية التكلفة-الجودة-التجديد و كذلك إلى جعل المؤسسات قادرة على مواكبة تغيرات السوق و التطورات التقنية.

إن برامج تأهيل المؤسسات لا تعني الدخول في مسار تصنيع دولة ما بقدر ما تعني تدعيم تنافسية المؤسسات الموجودة في هذه الدولة لتصبح قادرة على المنافسة الخارجية التي أصبح لا مفر منها في ظل العولمة الاقتصادية مما يستدعي الانطلاق في تطبيق برامج تأهيل المؤسسات قبل و خلال مرحلة تفكيك الحقوق الجمركية.

بعد استعراض البرنامج الوطني للتأهيل و الخوض في حيثياته في المطلب السابق، نصل الآن إلى محاولة تقييمه بناء على المتاح من معلومات.

الفرع الأول: **تقييم حصيلة سياسات تأهيل المؤسسات الوطنية في إطار الشراكة الاوروجزائرية.**

يعتبر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر منعطفا هاما في تاريخ الإصلاحات الاقتصادية التي سطرتها الحكومة الجزائرية، حيث كان من أبرز أهدافه تحقيق النمو و التوازن على المستويين الداخلي و الخارجي عن طريق تشجيع الاستثمار و دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار غطاء مالي بقيمة 01 مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية سنة 2013.

فلقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة نهاية سنة 2008 حوالي 321.387 مؤسسة بمعدل نمو يقدر بـ9,34% مقارنة بالسنة السابقة مع الإشارة إلى أنّه و لأوّل مرة تمّ دمج المؤسسات التي تنشط في مجال المهن الحرّة ضمن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث قدرت بـ 70626 مؤسسة و كانت النسبة الكبيرة من النشاط موزّعة بين فروع قطاع الخدمات لتليها مباشرة نسبة معتبرة في مجال البناء و الأشغال العمومية حيث تمركزت النسبة الكبرى (خاصة المؤسسات التابعة للقطاع الخاص) بالجهة الشمالية للوطن بمعدل 60% تليها منطقة الهضاب العليا بما يعادل 30% في حين تمّ تسجيل تراجع في تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية خلال عام 2008

إلى 626 مؤسسة بدلا من 666 مؤسسة سنة 2007 نتيجة تغير البنية الهيكلية في إطار الخوصصة إضافة إلى إفلاس بعض المؤسسات.

و عليه فإن تطبيق البرامج الحكومية المختلفة لتأهيل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ساهم في تدعيم مساهمتها في الاقتصاد الوطني خاصة منها تلك التابعة للقطاع الخاص باعتبار أنها تحتل حصّة الأسد و ذلك من ما تبينه بعض مؤشرات التنمية خارج قطاع المحروقات التي ساهمت في تدعيمها:

- المساهمة في الناتج الداخلي الخام بـ: 80.80% سنة 2007.
- المساهمة في تكوين القيمة المضافة بـ: 86.43% سنة 2007.
- في سنة 2008 ارتفعت قيمة الواردات إلى 39 مليار دولار بنسبة تطور تعادل 41.71% مقارنة مع نتائج السنة السابقة، أمّا الصادرات فقد قدرت بـ: 78.3 مليار دولار أمريكي بزيادة تقدر بـ: 30.04% مقارنة بسنة 2007(30).
- توفير مناصب الشغل بمعدل 8.2% ما بين 2006 و 2007.
- تحقيق معدلات نمو وصلت في سنة 2007 إلى ما بين 8% و 9%.
- عرف معدل الإنتاج نموا مطّردا قدّر بحوالي 11% سنة 2007 مقارنة مع سنة 2003.

وبالرغم من المرتبة التي تحظى بها المؤسّسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلا أنها تبقى دائما رهينة المحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه، فمنذ بداية تطبيق سياسة الإصلاحات الهيكلة و هي تحاكي المشاكل العويصة التي أدت في بعض الأحيان إلى زوالها. و عليه لا نستبعد ظهور كثير من المشاكل المالية في مجال النشاطات الصناعية نتيجة للتحدّيات التي أصبحت تفرضها كثير من الاتفاقات و التطوّرات الدولية خاصة تلك المتعلقة بالانضمام إلى التكتلات الاقتصادية العالمية و الإقليمية.

و استنادا للإحصائيات التي قدمها وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة حول حصيلة تطبيق برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتحضيرها للمنافسة المرتقبة بعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2005 و تحضير الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، يمكن تقديم النتائج التالية:[1]

- تقدمت 406 مؤسسة (منها 235 عمومية و 171 خاصة) بطلبات الانضمام إلى البرنامج.
- 290 مؤسسة (منها 155 عمومية و 135 خاصة) تم قبولها من طرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.
- وقعت 137 مؤسسة على اتفاقيات مع وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة منها:

[1] - Ministère de l'Industrie et de la Restructuration, Programme de Dispositif de Mise à Niveau des Entreprises Industrielles : Rapport d'étape, janvier 2007, p 09.

- 117 مؤسسة استفادت من الإعانات المرصودة للدراسة التشخيصية، وتنفيذ مختلف عمليات التأهيل المادية، وغير المادية، بعدد إجمالي يبلغ 1.844 عملية بمعدل يناهز 16 عملية لكل مؤسسة.
- 20 مؤسسة استفادت من إعانة اقتصرت فقط على الدراسة التشخيصية.
- يبلغ العدد الإجمالي لعمليات التأهيل 1.864 عملية منها 1102 عملية غير مادية.

الفرع الثاني: تقييم حصيلة مساهمة الاتحاد الأوروبي في برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

إن انعكاسات منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية على المؤسسات الاقتصادية تختلف حسب القطاعات الاقتصادية و درجة الانفتاح و مستوى الكفاءة في الأداء و امتلاكها للقدرة التنافسية، حيث نلاحظ في هذا المجال بأن المنظومة الإنتاجية الحالية للجزائر لا تمتلك قدرة تنافسية عالية لمواجهة المنافسة الدولية و الإقليمية، كما أن حرية دخول السلع الأوروبية إلى السوق الجزائرية يمثل تحديا حقيقيا أمام المؤسسات الصناعية الجزائرية خاصة بسبب ما ترتب عنه من تقويض إمكانية تأسيس أو إقامة صناعة تحويلية في ظل استبعاد المحاصيل الزراعية التي تمتلك فيها الدول الجزائر ميزات نسبية من اتفاق الشراكة الموقع.

و يرى الكثير من الاقتصاديين الجزائريين أن تعدد برامج التأهيل و تعدد الوصايات عليها يعد عاملا أساسيا في تبذير الموارد و تأخير تنفيذ البرامج، لهذا يحبذ أن يكون برنامجا واحدا تشرف عليه وصاية واحدة خاصة و أن مستوى المتخلين في برامج التأهيل هذه يتميز بالتنوع خاصة و أنه يضم فاعلين أجانب على غرار الشريك الأوروبي.

فإلى جانب تواضع حصة الجزائر من برنامج "ميدا1" التي قدرت بـ 144 مليون أورو أو ما نسبته 4% فقط، فإن خسائر الجزائر الجبائية من جراء التفكيك الجمركي تقدر بحوالي 2,5 مليار دولار سنويا و هو ما يبين ضعف مقدار مساهمة الشريك الأوروبي في سياسات تأهيل المؤسسات الاقتصادية الوطنية، حيث كشفت التقديرات المقدمة من طرف اللجنة الأوروبية التي أكدها مجلس المحاسبة الأوروبي في أكثر من مرة بأن الطرف الأوروبي خصص 164 مليون أورو للجزائر استهلكت منه 2,30 مليون أورو أي بنسبة 18% مع اختلاف السنوات، حيث استهلكت 32,1% سنة 2000 و 82,85% سنة 2004 مع نفس الملاحظة فيما يتعلق ببرنامج "ميدا2"، علما أن الاتحاد الأوروبي خصص 3,534 مليار أورو في البرنامج الأول و 5,53 مليار أورو في البرنامج الثـاني.

كما خصص الجانب الأوروبي عموما ما بين 1995 إلى 2006 حوالي 437 مليون أورو استهلكت الجزائر منها 144 مليون أورو، أي بنسبة 32,9% وقدرت حصة الجزائر من البرنامج بـ 4% مقابل 25% للمغرب و 20% لمصر و 18% لتونس.

فعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي قد خصص برامج لتأهيل المؤسسات موجهة لـ 445 مؤسسة صغيرة و متوسطة جزائرية في برنامج "ميدا 1" و حوالي 550 مؤسسة في برنامج "ميدا2" بغلاف مالي يقدر بـ100 مليون أورو، إلا أن هذه البرامج التي تقرّر تمديدها إلى 2017 لم تعط النتائج التي ترجوها السلطات الجزائرية.[1]

إنّ سعي السلطات العمومية لتطبيق برامج تأهيل للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في الأوضاع الراهنة منوط، باكتساب مجموعة من المقوّمات المتمركزة حول روح الشفافية و الحكم الراشد و الانفتاح الحقيقي على المبادلات الدولية خاصة و أن هذه الجهود تصطدم بالواقع الاقتصادي الوطني الصعب الذي يتميز بما يلي:

- ضعف تأهيل البيئة الاقتصادية و قلة فعالية الإصلاحات المطبقة على المنظومة المصرفيّة خاصة في مجال تمويل المؤسسات الاقتصادية.
- ضعف الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة الاقتصادية الوطنية مقارنة بالمقاييس و المواصفات الدولية التي تظهرها تجربة الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية و تحضير الانضمام المنتظر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- تعقيد الإجراءات الجبائية المطبقة على المؤسسات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بمعدلات بعض الضرائب و الرسوم التي لا يعرف الاستقرار بسبب مراجعتها بصفة دورية في قوانين المالية السنوية.
- عدم اعتماد دور مراكز التأهيل في إعداد السياسات التأهيلية الموجهة للمؤسسة الاقتصادية مما تسبب في غياب ثقافة التقاول كأمر إستراتيجي بالنسبة لمستقبل الجزائر نتيجة لغياب مراكز البحوث و التطوير لتحسين تقنيات و أساليب الإنتاج و جودة المنتوجات.
- غياب الاستعمال الفعلي لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بسبب إهمال سياسات التأهيل الحكومية لتقوية هذا الجانب في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسّطة و تفعيل إقامة مواقع إلكترونية على شبكة الإنترنت قصد الوصول إلى المستهلكين على المستوى العالمي.

و لقد تم تعويض برنامج "ميدا" منذ 2007 بالآلية الأوروبية للشراكة و الجوار حيث تستفيد الجزائر من دعم على شكل هبة بقيمة 58 مليون أورو أي حوالي 5.8 مليار دينار سنويا، على الرغم من إدراكنا بأن الجزائر ليست بحاجة إلى موارد مالية مقارنة ببلدان أخرى بل هي في حاجة إلى

[1]- الدكتور محجوب بدّة، مقال بعنوان "تأجيل تفكيك الحواجز الجمركية لن يحل مشكل الاختلالات مع أوروبا"، جريدة الخبر الجزائرية ليوم 13 مارس 2011.

مصاحبة تقنية لعصرنة تسيير مؤسساتها الاقتصادية، فالاستثمارات المباشرة الأوروبية التي ارتفعت منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 بانتقالها من 234 مليون دولار "19 مليار دينار" في 2005 إلى 1,5 مليار دولار في 2009 انتقلت من قطاع المحروقات إلى القطاعات الإنتاجية الاقتصادية بنسبة 70%، لم تواصل نموها بنفس الوتيرة نتيجة للأزمة المالية و الاقتصادية التي ساهمت في انكماش مشاريع استثمارات المؤسسات الكبيرة ليس في الجزائر فحسب بل عبر العالم.

و حتى يكلل مشروع تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بالنجاح، ينبغي وضع خطة تنموية في إطار تحكم جيد في مجموعة مقومات المنافسة العالمية المتمثّلة في الإدارة و التكنولوجيا و جودة المنتوجات مع توطيد العلاقة بين منشأة العمل الصناعي و هياكل التعليم العالي و مراكز البحث التطبيقي باعتبارها مصادر هامة لاستقطاب الأفكار و الإبداعات التكنولوجية.

كما أنّ برنامج التأهيل و الترقية يعتمد بالأساس على الإدارة باعتبارها العقل المدبّر للاقتصاد الوطني، إذ يجب إسناد تسييرها إلى الكفاءات العلمية العالية و المتخصصة التي تؤمن بإمكانية رفع التحدي و تحقيق الطموح التاريخي في الاستغناء عن البترول و بناء اقتصاد يخلق الثروة بأيدي الجزائريين و عقولهم.

خاتمـة عامـة:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة في مقدمة هذا البحث و التي تضمنت التساؤل حول خصوصيات و نتائج جهود تأهيل الاقتصاد الجزائري الكفيل بتحقيق التكيف القطاعي و المؤسسي مع متطلبات التبادل الحر في ظل اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي و مدى تكييف المؤسسات الاقتصادية الوطنية لمواجهة المنافسة الأجنبية في هذا الإطار لما تشكله من تهديد لاستمرارها في الوجود خاصة بعد تطبيق التفكيك التعريفي الذي كان يحميها سابقا، حاولنا تناول الجهود المختلفة المطبقة لتأهيل الاقتصاد الجزائري و تحضيره لهذه الاستحقاقات المهمة مع تحليلها و تقييمها خصوصا و أن مرور أكثر من ستة سنوات عن دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ كفيل باستخلاص النتائج الأولية لهذه الشراكة.

و لقد تضمنت هذه المذكرة ثلاثة فصول تناول أوّلها بالدراسة موضوع الاقتصاد الجزائري وسط تغير الظروف و المعطيات الاقتصادية الإقليمية و العالمية أين تم إبراز التفاعل الحاصل بينه و بين التغيرات المستجدة في المحيط الإقليمي و العالمي. فبعد تأثر الاقتصاد الجزائري بمرحلة التحول التي عرفها بداية التسعينات، احتاج للاحتكاك بالاقتصاد العالمي لتنمية تنافسيته و تحسين موقعه خاصة بعد أن أصبحت العولمة أمرا واقعا، حيث أشرنا في هذا الشأن إلى تطور العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية و تجسيد جهود توطيدها بإبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي باعتباره الجار التاريخي القريب جغرافيا و بنيويا من الاقتصاد الجزائري مما يجعله أمام حتمية التأهيل و رفع القدرة التنافسية، مجبرا على تبني إصلاحات و تغييرات في هيكله و قواعد سيره.

و تمت دراسة تأهيل الاقتصاد الجزائري على ضوء الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في الفصل الثاني بالبدء بتشخيصه من حيث البنية و المراحل التي مرّ بها منذ الاستقلال مع التركيز على اتفاق الشراكة الاوروجزائرية بأبعاده الإستراتيجية المرتكزة على تفكيك التعريفة الجمركية الوطنية التي شكلت، إلى وقت قريب، أحد أهم وسائل الحماية. و عليه فإن أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني في هذا المجال تحتاج إلى التعامل الجدي للسلطات العمومية مع جهاز الإنتاج الوطني الذي يتميز بالهشاشة و سوء التنظيم و ضعف المردودية خاصة في القطاعين الصناعي و الفلاحي مع ما يصاحبه من غموض للإطار التنظيمي الكلي لا سيما في الجوانب التي تمس بقواعد الشراكة و حرية تنقل رؤوس الأموال الموجهة للاستثمار و ميكانيزمات التمويل البنكي و سوء التنظيم الاقتصادي على المستوى الجزئي.

إن سعي الجزائر لتأهيل القطاعات التي تحضى بأولوية المتابعة و التكييف في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، يرمي إلى تحسين و تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي و مواصلة

جهود الرفع من فعالية و مردودية و تنافسية القطاعات الاقتصادية الوطنية الصناعية أو الفلاحية على حد سواء.

و لقد تم في هذا الصدد التفصيل في دراسة تأثير الجوانب الأساسية في اتفاق الشراكة الاوروجزائرية على القطاعات المعنية مباشرة بتطبيقه من خلال ما يفرزه تنفيذ مخطط التفكيك التعريفي الجمركي من آثار على المداخيل الجبائية للدولة اعتبارا من أن بدائل تعويض هذه الخسارة يشكل عبء على المؤسسات و على الأفراد معا و بالتالي على مستوى التشغيل و أسعار الإنتاج التي تتأثر وتيرتها بمستوى تدفق الاستثمارات الأوروبية المباشرة نحو الجزائر.

أما في الفصل الثالث و بناءا على ما تم التوصل إليه في الفصلين السابقين من نتائج أولية مترتبة عن تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و التي بينت الآثار المسجلة على القطاعات المعنية بالتأهيل، و اعتبارا من أن المؤسسة الاقتصادية هي الوحدة الأساسية التي يجب أن ترتكز عليها جميع جوانب الإصلاح لمواجهة هذه التحديات، فقد تمت دراسة سياسات تأهيل المؤسسات الاقتصادية التي تبنتها السلطات العمومية الجزائرية كتدبير مرافق لعمليات الانفتاح و إستراتيجية دفاعية لمواجهة الآثار السلبية المحتملة من إنشاء منطقة للتبادل الحر في الفضاء المتوسطي بغية تحسين قدراتها التنافسية و دمجها في الاقتصاد العالمي من خلال تزويدها بالإمكانيات الفنية والمادية التي ترفع من نوعية منتجاتها و تزيد من قدراتها التنافسية من حيث الجودة و الأسعار بمواكبة التطورات و التحكم في التكنولوجيا.

و لقد تم في هذا الإطار إبراز مكانة المؤسسة في الاقتصاد الوطني من خلال عمليات تشخيص نظام تسييرها و ذكر متطلبات تأهيلها، مع الإشارة إلى أهداف و محاور و إجراءات البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الجزائرية مع تحليل و دراسة الأرقام المرتبطة بهذا المجال خاصة تلك المدرجة في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي قبل التعريج على النتائج التي حققتها الجزائر على هذا المستوى خصوصا و أنها تحاول الاستفادة بصفة قصوى مما تتيحه الفترة الانتقالية التي تسبق إنشاء منطقة التبادل الحر في الفضاء المتوسطي التي مددت إلى غاية 2020.

إن للسياسات الجزائرية المعتمدة في تأهيل اقتصادها على المستويين الكلي و الجزئي خصوصيات ميزتها عن نماذج التأهيل الأخرى التي تم تطبيقها في منطقة حوض المتوسط، لما يعزوه التطور التاريخي لاقتصادها الذي تميز بالتأخر في تبني قوانين اقتصاد السوق و تطبيق برامج مختلفة في ظرف زمني قصير على غرار برنامجي التعديل و التثبيت الهيكلي المدعومين باتفاق التسهيلات المالية الموسعة (1996-1998) الموقع مع صندوق النقد الدولي و كذا إعادة جدولة الديون الخارجية، بالإضافة للإصلاحات التي مست المؤسسات الاقتصادية الوطنية و كلها خطوات سمحت بتسجيل نتائج

جد إيجابية على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية على الرغم من أنها تبقى غير كافية لاستدراك التأخر المسجل على كافة المستويات منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي.

اختبار صحة الفرضيات:

♦ الفرضية الأولى: « ينطلق تبني الخيارات الاقتصادية من دراسة ظروف و معطيات المحيط الذي يؤثر و يتأثر بالواقع الاقتصادي الإقليمي و العالمي، إذ أن نجاحه مرتبط بقدرته على التكيف مع تغيرات هذا المحيط».

رأينا من خلال هذا البحث بأن الاقتصاد يتفاعل مع المحيط إيجابا و سلبا مع أي تغير يصيبه في أي مستوى كان و هو ما يلزم الاقتصاد عموما و المؤسسة الاقتصادية على وجه الخصوص بأخذ عناصره و معطياته بعين الاعتبار في بلورة السياسات و الخيارات الاقتصادية الوطنية، فلقد كان للتحولات الجوهرية التي عرفها تنظيم و أهداف الاقتصاد العالمي في الألفية الثالثة أثر مباشر على كثرة التكتلات الاقتصادية من جهة و الانتقال من التعاون إلى الشراكة من جهة أخرى.

♦ الفرضية الثانية: « تؤثر نتيجة جهود الاصلاحات التي تجريها الحكومة الجزائرية في إطار عملية التأهيل على المستويين الكلي و الجزئي على مستقبل الاقتصاد الوطني في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كما أن تجاوب هذا الأخير مع هذه الجهود يؤثر أيضا على هذه النتيجة».

لاحظنا بأن هذه الجهود المتواصلة لم تسهم في الرفع من كفاءة الاقتصاد الوطني الذي يبقى بعيدا عن القدرة على منافسة نظيره في دول الاتحاد الأوروبي خاصة و أن عامل الزمن ليس في صالح الطرف الجزائري إذ أنه و بالرغم من تأجيل انتهاء رزنامة التفكيك التعريفي بين طرفي اتفاق الشراكة الاوروجزائرية بثلاثة سنوات (2020)، إلا أنه يبقى غير كاف بالنظر للوتيرة التي يسير عليها تطور الاقتصاد الوطني الذي لم يقدر على التخلص بعد من تبعيته المفرطة و المزمنة للمحروقات، كما أن المساهمة المحتشمة للطرف الأوروبي في مرافقة هذه الجهود و تدعيمها لم تساعد على تحقيق نتائجه المرجوة خصوصا أمام عدم استقرار الإطار التنظيمي الاقتصادي الوطني الذي لم يفلح في فك عقدة التردد التي تسيطر على ديناميكية الاستثمار الأوروبي المباشر في الجزائر.

♦ الفرضية الثالثة: « يمر تكييف الاقتصاد الوطني في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عبر تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية الذي يرتبط بنجاعة البرامج المتبعة من جهة و بمساهمة الشريك الأوروبي في إنجاحها من جهة أخرى».

إذ يلاحظ من خلال هذا البحث بأن النتائج المترتبة عن تطبيق البرامج المتعددة لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لم تسهم لا في استعادة المؤسسات العمومية العاجزة ماليا و تقنيا لدورها الإنتاجي الرئيسي و لا في تدعيم المؤسسات الوطنية الصغيرة و المتوسطة باعتبارها القاعدة

الأساسية لخلق الثروة خارج المحروقات، حيث يبقى جلها في حاجة ماسة إلى برامج تدعيم الكفاءة و طرق التسيير بدل ضخ الأموال الضخمة و تقديم المساعدات المادية التي لم تستغل بطريقة مجدية، و أيضا إلى مرافقة حقيقية للشريك الأوروبي في هذا المجال من خلال تقديم المساعدة التقنية و التكنولوجية المطلوبة من جهة و التعامل معها داخل السوق الأوروبية بكامل الشفافية و العدالة من جهة أخرى.

النتائج العامة:

- إن تحرير التجارة الخارجية مثلما جاءت به مختلف مدارس الفكر الاقتصادي و تم العمل به ميدانيا، يساهم فعلا في زيادة الدخل الوطني و توسيع رقعة السوق الوطني و رفع معدلات النمو على أساس التخصص في الإنتاج و تقسيم العمل شريطة أن يكون ذلك في ظل التكافؤ فيما بين البلدان المشاركة فيه، لا على أساس استغلالي من طرف واحد.
- على الرغم من كل ما بذل من مجهودات و أنفق من أموال على سياسات تأهيل و تكييف الاقتصاد الجزائري منذ أولى بوادر الأزمة الاقتصادية نهاية سنوات الثمانينات من القرن الماضي، إلا أن وضعية أغلب القطاعات الاقتصادية لم تتحسن بالشكل المرغوب فيه بل بقيت مطبوعة بسوء التنظيم و التسيير و ضعف المردودية الاقتصادية و مشاكل التمويل لا سيما الذاتي منه.
- إن مساهمة القطاعين الصناعي و الفلاحي في التجارة الخارجية الجزائرية تظل شبه منعدمة على الرغم من تطبيق اتفاق الشراكة الاوروجزائرية منذ أكثر من ستة سنوات حيث لم يقويا على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية على الرغم من تأجيل تنفيذ رزنامة التفكيك التعريفي الجمركي إلى غاية سنة 2020 حيث أن نسبة مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضئيلة مع الاستمرار في فقدان مناصب الشغل رغم برامج الإصلاحات و مخططات التقويم التي أنفقت عليها ملايير الدينارات منذ بداية التحول نحو اقتصاد السوق.
- إن غياب الرؤية المستقبلية الواضحة لتجسيد الحلول المناسبة للوضعية الاقتصادية الراهنة التي تعيشها المؤسسات الوطنية أمام ضعف تكوين و تحسين مستوى الإطارات و الاستثمار في الكفاءات، أعاق فعالية سياسات التأهيل المعتمدة منذ الاستقلال لتحضير فترة ما بعد البترول لا سيما في ظل انعدام النظم التي تشكل القاعدة المعلوماتية للتسيير باستثناء ميدان المحاسبة و كذا التأخر في استخدام النظم الحديثة لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال.
- إن النتائج الأولى المتوسطة المدى لتطبيق اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي تبين بوضوح اختلالا كبيرا في ميزان المبادلات التجارية بين الطرفين لصالح

الاتحاد الأوروبي مقابل الاستمرار في تراجع دور القطاعات الإنتاجية الوطنية في خلق الثروة، حيث تزيد شدة التبعية للمحروقات عاما بعد عام بما يصاحبها من ارتفاع كبير في فاتورة الواردات الغذائية ذات الاستهلاك النهائي.

- كما أن هذه الشراكة لم تساعد على تحقيق الدعم المطلوب من الجانب الأوروبي في مرافقة سياسات تأهيل القطاعات و المؤسسات الاقتصادية الوطنية الذي يتجسد في نقل التكنولوجيا و تبادل التجارب و الاستثمار المباشر و تسهيل حركة الأشخاص و رؤوس الأموال.
- تبقى مساهمة الاتحاد الأوروبي في تدعيم برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و تمويلها، جد ضئيلة مقارنة بالاحتياجات الوطنية و ما كان منتظرا من توقيع اتفاق الشراكة الاوروجزائرية خاصة و أنها لا تحتاج إلى الدعم المالي بقدر حاجتها لزيادة كفاءتها و رفع تنافسيتها و مساعدتها على ولوج الأسواق الأوروبية.
- التأهيل بهذا المعنى الذي يتمثل في استغلال المرحلة الانتقالية لتأسيس منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي بصفة حسنة و سليمة، هو مسؤولية المؤسسة الاقتصادية في نهاية المطاف وليس الدولة التي تبقى مسؤولة فقط عن تكييف الإطار العام لنشاطها.

التوصيات:

من خلال ما جاء في هذا البحث و بناء على النتائج المتوصل إليها، يمكننا تقديم بعض التوصيات التي نراها تتلاءم و موضوع هذا العمل على النحو التالي:

- ✓ إذا كان الكثير من المختصين و المتتبعين للشأن الاقتصادي الجزائري في شبه إجماع على أن التفاوض و إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تم بصفة متسرّعة لم تراعي الوضعية و الإمكانيات الحقيقية للاقتصاد الوطني، فإن الحكومة الجزائرية مطالبة بالدراسة الجيدة و المعمّقة للآثار الإيجابية و السلبية التي يفرزها خاصة و أن مرور أكثر من ستة سنوات على دخوله حيز التنفيذ تمكّن من تسهيل مهمة التقييم التي يتولاها الخبراء و المختصين في هذا الشأن بغية تحديد أولويات التأهيل و كيفياته خاصة و أن المدة المتبقية ليست كافية بتاتا.
- ✓ إن هذه الدراسة التقييمية لا يمكن إلا أن توصي بضرورة الإسراع في اعتماد استراتيجية اقتصادية وطنية متكاملة تتماشى مع الاتجاهات الإقليمية و العالمية في هذا المجال و تعطي أفضل تخصيص للموارد المتاحة بما يتماشى و تسطير مرحلة الاستغناء عن البترول خاصة و أن الجزائر تسعى بكل جهد إلى الاندماج الكلي في الاقتصاد العالمي من خلال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- ✓ إن نجاعة هذه الإستراتيجية مرهونة بمدى عمق المشاورات المتبعة في إعدادها و التي ينبغي ألا تهمل أي طرف مهما كان من خلال ضمان المشاركة لجميع المهتمين بهذا الشأن.
- ✓ اقتناعا منا بأن الخيار الأمثل لمواجهة السياسات التجارية للتكتلات الاقتصادية الإقليمية و العالمية لن يتأتّى إلا بالتجمع و التكتل الإقليمي، فإن الحكومة الجزائرية ملزمة بالعمل على دعم تجسيد مشروع التكتل الاقتصادي المغاربي و تشجيع التعاون البيني بين أعضائه في مختلف المجالات خاصة فيما يتعلق بتبادل التجارب و الخبرات و توحيد الرؤى و المواقف.
- ✓ إن الجزائر حاليا ليست في حاجة للأموال بقدر حاجتها للمساعدة و المرافقة التقنية في تأهيل قطاعاتها الإنتاجية مما يجبر السلطات العمومية على العمل على إقناع الطرف الأوروبي بأهمية تجسيد التزاماته في المدرجة في اتفاق الشراكة باستيعاب و نقل التكنولوجية الحديثة في المجالات الاقتصادية و استقطاب أكثر للاستثمارات الأوروبية المباشرة في هذا المجال.
- ✓ إن التطلع إلى آفاق مستقبلية زاهرة من خلال هذا الاتفاق يتطلب إعادة النظر في برامج إصلاح المؤسسات الاقتصادية الوطنية و تأهيلها ماليا و بشريا و تكنولوجيا لتمكينها من اكتساب قدرة تنافسية تساعدها على الصمود أمام صدمات الانفتاح على الاقتصاد العالمي.

آفاق البحث:

في ظل التحولات و التطورات الاقتصادية التي يعرفها الاقتصاد العالمي إقليميا و دوليا خاصة في ظل الأزمات المالية التي ما فتئت تعصف بالنظام الليبرالي الرأسمالي و أمام تنامي حدة المخاوف التي أصبحت تفرزها الوضعية الصعبة التي تمر بها منطقة "الأورو" باعتبارها تدخل بصفة مباشرة في الحسابات الاقتصادية للجزائر، و وفقا لما توصلنا إليه من نتائج في إطار هذا البحث، نرى بأن هناك العديد من المشكلات البحثية التي قد تصلح لأن تكون مواضيع دراسات لاحقة على غرار:

- مستقبل اتفاق الشراكة الاوروجزائرية في ظل المخاوف الأوروبية من انهيار منطقة الأورو.
- أسس بناء استراتيجية اقتصادية وطنية لمجابهة الانعكاسات السلبية للاندماج في الاقتصاد العالمي.
- تجربة منطقة التبادل الحر الاوروجزائرية و آفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- آفاق المفاوضات الاوروجزائرية حول قطاعي الزراعة و الصيد و مصير البرامج الوطنية الموجهة لدعمهما.

هذه بعض العناوين المرتبطة بالموضوع والتي تستحق البحث و الدراسة للتمكن من تنوير صانعي القرار الاقتصادي في الجزائر بحقيقة ما يجري في العالم و كيفية التعامل معه في زمن لا مكان فيه للضعفاء أو المتخلفين اقتصاديا.

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية:

➢ الكتب:

- قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية تقييمية** -، ديوان المطبوعات الجامعية OPU، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006.
- صلاح الدين السيسي، **الاتحاد الأوروبي و السوق العربية المشتركة**، عالم الكتب-القاهرة- ط1، 2003.
- عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000-2001.
- سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ط2001،1.
- سمير صارم، **أوروبا و العرب: من الحوار إلى الشراكة**، دار الفكر، سوريا 2000.
- سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، مكتبة مدبولي، 1999.
- مصطفى محمد العبد الله وآخرون، **الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط بالجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999.
- حسين عمر، **الجات و الخصخصة، الكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر و الرفاهية، مشكلات اقتصادية معاصرة**، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى 1998.
- المهدي محمد فليفلة، **النظم الجمركية والتجارة الدولية**، طرابلس، أكاديمية البحوث الاقتصادية، 1997.
- فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربي والشراكة الأورو- متوسطية**، دار توبقال للنشر، المغرب، 1997.
- عبد السلام أبو قحف، **التنافسية وتغير قواعد اللعبة**، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 1996.
- محمد الصغير بعلي، **تنظيم القطاع العام في الجزائر (استقلالية المؤسسات)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

➢ المذكرات والأطروحات:

- عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورو- متوسطية،** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر،2006**.**
- بلوناس عبد الله، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية،** أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
- شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو- متوسطية "حالة دول المغرب العربي"** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2004.
- لخاف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر،** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- بن موسى كمال**، المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري العالمي الجديد،** أطروحة دكتوراه**،** كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004**.**
- بوشارب أحمد، **تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل منطقة التبادل الحر الاورومتوسطي**، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.
- عبد الكريم سهام، **دور الشراكة الأجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية "دراسة حالة مجمع صيدال"**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2007.
- مداني لخضر، **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظـل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- شنيني سمير، **التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989-2004**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائـر، 2006.
- فرحات غول، **مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية -حالة المؤسسات الجزائرية،** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006.
- مهلل عبد المالك، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – الأهداف والآليات**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
- حداد محمد، **العولمة و انعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الاستثمار إلى حالة الجزائر و مصر،** رسالة ماجستير، تخصص نقود و مالية، قسم علوم التسيير جامعة الجزائر 2003-2004.

- العيد رزق الله، **العلاقات التجارية بين الدول العربية و الاتحاد الأوربي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2003/2002.
- أبحري سفيان، **شراكة الجزائر مع الإتحاد الأوروبي و أثرها على الإقتصاد الوطني**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.
- طويل آسيا، **دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات الدولية الراهنة**، مذكر ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2001.
- كسرى مسعود، **تطورات المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1998 – 1999.

➢ ندوات وملتقيات:

- يوسف مسعداوي، **القدرات التنافسية ومؤشراته**، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 08 /09 مارس 2005.
- أوسرير منور، بومدين يوسف، **إعادة تأهيل المؤسسات شرط ضروري لإنجاح الشراكة الاقتصادية ومفتاح للقدرة التنافسية**، مداخلة في إطار الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة، تنظيم الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، المكتبة الوطنية، الجزائر، 11 و12 جوان 2005.
- بوكميش لعلى، **التجربة الجزائرية في مجال إصلاح المؤسسات العمومية الاقتصادية**، الملتقى العلمي الدولي حول: الإصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة واقع ورهانات، المكتبة الوطنية بالحامة، الجزائر أيام 11-12 جوان 2005.
- تومي صالح، **فعالية الإصلاحات الاقتصادية المطبقة بالجزائر في مواجهة تحديات العولمة**، مداخلة في إطار الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة –واقع ورهانات-، 11-12 جوان 2005.
- شبايكي سعدان، **معوقات الخصخصة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة، تنظيم الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، المكتبة الوطنية بالحامة، الجزائر، 11 و 12 جوان 2005.
- يوسف مسعداوي و باشوندة رفيق، **التجارب الدولية في تأطير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة في إطار المؤتمر الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية، المركز الجامعي ببشار، 21/20 أفريل 2004.

- داودي طيب، **الإصلاح الهيكلي: محاور الإصلاح الاقتصادي المتبع منذ 1988 وآلياته**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول: أهمية الشفافية و نجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، فندق الأوراسي، ماي / جوان 2003.
- قصاب سعدية، **الاقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوربية و الأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول: أهمية الشفافية و نجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، فندق الأوراسي ، ماي / جوان 2003.
- بن لوصيف زين الدين، **تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي**، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، جامعة البليدة 21 -22 ماي 2002.
- بلوناس عبد الله، **برامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري: التجربة والنتائج**، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول: تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، تنظيم كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 29-31 أكتوبر 2002.
- رزيق كمال، **التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، وثيقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: تأهيل المؤسسات الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أكتوبر 2002.
- موله عبد الله، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات، المستقبل العربي، العدد 262 مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- شعباني إسماعيل، **محتوى الشراكة الأورو-عربية: تحليل اتفاقيات تونس والمغرب وآفاق الشراكة الاوروجزائرية**، مداخلة في إطار ملتقى حول الشراكة الأورو-جزائرية، جمعية المعرفة العلمية والثقافية، 06 جوان 2001.
- علي توفيق الصادق، **القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية**، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، العدد5، أبو ظبي، أكتوبر 1999.

➢ تقارير، مجلات ودراسات:

- علي لزعر و بوعزيز ناصر، **تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الاورومتوسطية**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 5، جوان 2009.
- نادية قوقح ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 14، 2006.
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، **نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 10**، مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائية، السداسي الثاني من 2006.
- زايري بلقاسم، **السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الثالث ، جامعة الشلف، 2005.
- عمورة جمال، **منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة الاورومتوسطية**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،العدد 13 ،2005.
- كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8، جامعة بسكرة، 2005.
- وليد زكرياء صيام، **فرص نجاح المؤسسات الصغيرة في ظل العولمة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 17 ، جوان 2002.
- زايري ب. دربال.ع، **الآثار المتوقعة لمنطقة التبادل الحر الاورومتوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر**، مجلة مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي و التنمية ، العدد 61، 2002.
- راتول محمد، **تحولات الاقتصاد الجزائري سياسة التعديل الهيكلي ومدى انعكاسها على المعاملات الخارجية**، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 23، مصر، 2001.
- عماد جاد، **الاتحاد الأوروبي و الشرق الأوسط: الواقع واحتمالات المستقبل**، تحرير: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، مطابع الأهرام التجارية، قليوب، مصر،2001.
- عبد الرحمان السحيباني: **الاستثمارات الأوروبية والبلدان العربية**، صحيفة يومية تصدرها مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر (صحيفة سعودية تصدر على شبكة الانترنت)، 07 مارس 2001.

➢ اتفاقيات، قوانين و نصوص تنظيمية:

- نص اتفاق الشراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و المجموعة الأوربية والدول الأعضاء فيها، يتضمن ديباجة، 110 مادة موزعة على 09 أبواب، 06 ملاحق و 07 بروتوكولات .
- القانون رقم 79 –07 المؤرخ في 21 يوليو 1979 المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 98-10 المؤرخ في 22 غشت 1998 المتضمن **قانون الجمارك الجزائري**.
- القانون رقم 98-12 مؤرخ في 13 رمضان 1419 هـ الموافق لـ 31 ديسمبر 1998 المتضمن قانون المالية لسنة 1999 (ج.ر رقم 98).
- القانون رقم 2000-06 المؤرخ في 27 رمضان 1421 هـ الموافق لـ 23 ديسمبر 2000 المتضمن قانون المالية لسنة 2001 (ج.ر رقم 80).
- القانون رقم 01-12 المؤرخ في 27 ربيع الثاني 1422 الموافق لـ 19 يوليو 2001 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 (ج.ر رقم 38).
- المرسوم التنفيذي رقم 92 – 122 المؤرخ في 23 مارس 1992 المتعلق بالحقوق المضادة للإغراق والحقوق التعويضية، الجريدة الرسمية رقم 92/24.
- المرسوم التنفيذي رقم 92 – 123 المؤرخ في 23 مارس 1992 المتعلق بتحديد نسب الحقوق المضادة للإغراق والحقوق .
- المرسوم التنفيذي رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية التعويضية، الجريدة الرسمية رقم 24.

المراجع باللغة الفرنسية :

➢ Les Ouvrages :

- BEKENNICHE Otmane, **la coopération entre l'Union Européenne et l'Algérie –l'Accord d'Association-**, (Office des Publications Universitaires OPU, Alger, 2006.
- BENISSAD M.H, **Algérie: de la planification socialiste à l'économie de marché 1962-2004**,(ENAG édition, Algérie, 2004).
- MARNIESSE.S ET EWA.F, **Compétitivité et mise à niveau des entreprises**, (AFD, 2004).
- KHELIK ALI NOUR, **Introduction a l'organisation et au diagnostic d'entreprise**, (Berti édition, Alger, 2001).
- MARIE FRANÇOISE LABOUZ, **Le Partenariat de L'union Européenne avec Les pays tiers, Conflits et Convergences**, Bruylant, Bruxelles, 2000.
- BOUZIDI ABDELMADJID, **Les années 90 de l'économie Algérienne**, (Algérie, ENAG, 2000).
- ARMAND DAYAN ET AUTRES, **Manuel de gestion, volume 1**, (ellipses Edition, 1999).
- BABA AHMED MUSTAPHA, **L'Algérie : diagnostic d'un non développement**, (L'ARMATTAN, Paris, 1999).
- BENISSAD M. Hocine, Algérie**: Restructuration et Reformes Economiques**, OPU, Alger, 1994.
- BENISSAD M.H., **L'ajustement structurel: objectifs et expérience** (Alin édition, , Algérie, 1994) .
- BRAHIMI. A, **L'économie Algérienne**, (OPU, Algérie, 1991.).

➢ Thèses et Mémoires :

- HARCHAOUI ABDELKARIM, **Analyse dynamique de l'équilibre et des modes de financement de l'entreprise nationale**, (Mémoire de Magistère, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion, Université d'Alger, 1989).

➢ Rapports, Séminaires et Etudes:

- Union Européenne, **Vers la Zone de libre Echange – programme EUROMED marché « Mai 2002-Avril 2009 » pour la promotion des Instruments et Mécanismes du Marché Euro-méditerranéen**, Institut Européen d'Administration Publique, 2009.
- Union Européenne, **Rapport final sur l'évaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE**, 2009.
- BENABDALLAH Yahia, **l'économie algérienne entre réformes et ouvertures : quelle priorité ?**, in Revue CREAD, Alger, 2009.
- Délégation de la Commission Européenne en Algérie, **Rapport Annuel de la Coopération entre l'Algérie et l'UE**, 2008.
- BENZOHRA B. **Les structures d'accompagnement et d'appui pour les entrepreneurs en Algérie**. Colloque international sur l'Entrepreneuriat et l'Innovation dans les pays en voie de développement, Institut des Sciences économiques et de gestion, C.U. Khemis Miliana, Algérie, 2007.
- BENABDALLAH Yahia, **l'Algérie dans la perspective de l'Accord d'Association avec l'Union Européenne**, in Revue CREAD, Alger, 2006.
- DJERBAB Kaci: **L'Accord d'Association Algéro-européenne**, in mutations, Chambre Algérienne du Commerce et d'Industrie, Alger, n° 39, 2002.
- CNES, **Rapport sur la conjoncture économique et sociale**, (2ème semestre, Mai 2001).
- Rémy LEVEAU, **Le partenariat euro-med, rapport du groupe de travail**, la documentation française, Paris, 2000.
- ABDOUN RABAH, **Un bilan du programme de stabilisation économique en Algérie**, (les cahiers du CREAD, №46, 4t de 1998 et 1t du 1999).
- BEHIDJI KAMEL, **Le secteur public industriel à l'épreuve de l'ajustement structurel non autonome : l'organisation est-elle l'essentiel** ?, (Les cahiers du CREAD, №41, 1997).
- BOUYACOUB AHMED, **la difficile adaptation de l'entreprise aux mécanismes de marché**, (les cahiers de CREAD, № 45, 1998).

➢ مواقع الانترنيت:

- بن شهرة المدني، سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر –البرنامج والآثار-، المجلة الإلكترونية: علوم إنسانية، الموقع الالكتروني: http://www.ulum.nl/a189.htm ، التاريخ: 16 مارس 2007.
- جريدة الخبر، تسونامي التسريح يغرق وهران، العدد 5093، الخميس 16 أوت 2007، الموقع الالكتروني: http://www.elkhabar.com/imprime .
- الخضر عزي، محمد اليعقوبي و السعيد فكرون، وجهة نظر في أثر برنامج التعديل الهيكلي على النشاط الاقتصادي –الجزائر مثلا دراسة اقتصادية اجتماعية-، الموقع الالكتروني:
- http://www.iraqcp.org/fakri .
- مصالح رئيس الحكومة، الموقع الالكتروني:
- http://www.cg.gov.dz/gouvernement.htm
- المركز الوطني للسجل التجاري، الموقع الإلكتروني:
- http://www.cnrc.org.dz/arabe/page_statarb_2006.htm
- الديوان الوطني للإحصائيات:http://www.ons.dz/them_sta.htm
- Accord d'association entre L'Algérie et l'union Européenne.
- http://www.deldza.cec.eu.int/fr/ue_algerie/accord_association.htm
- تقرير التنافسية لعامي 2004 و2005
- http://www.infrastructure.gc.ca/research- recherche/result/precis/rp18_f.shtml
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، الموقع الإلكتروني: www.cnes.dz .
- المديرية العامة للجمارك، الموقع الإلكتروني: www.douane.gov.dz .
- المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات: www.cnis.dz
- مواقع أخرى
  - http://masetto.sourceocde.org/vl
  - www.cnuced.org
  - www.fmi.org